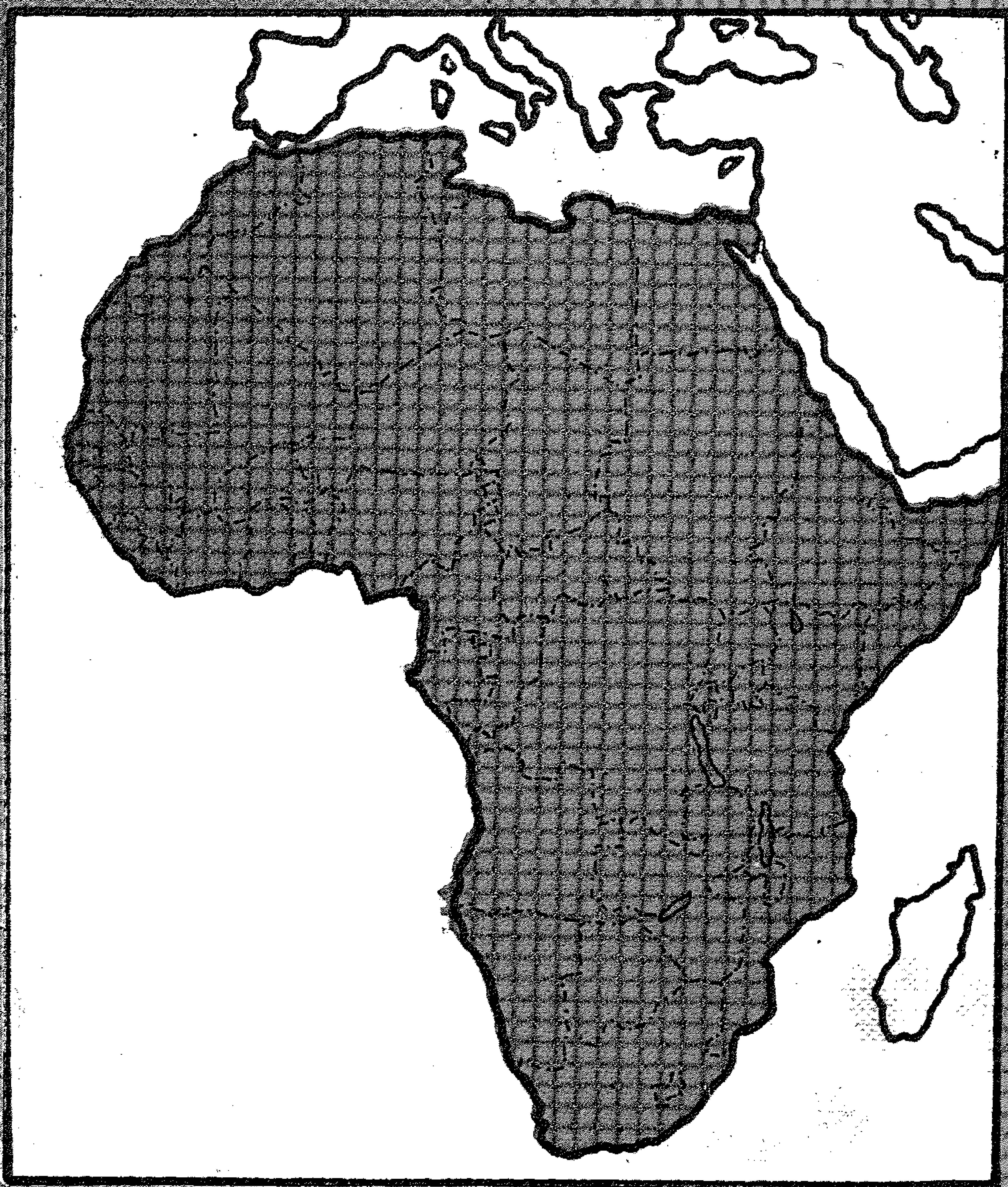
الدكتور/ فوزي درويش

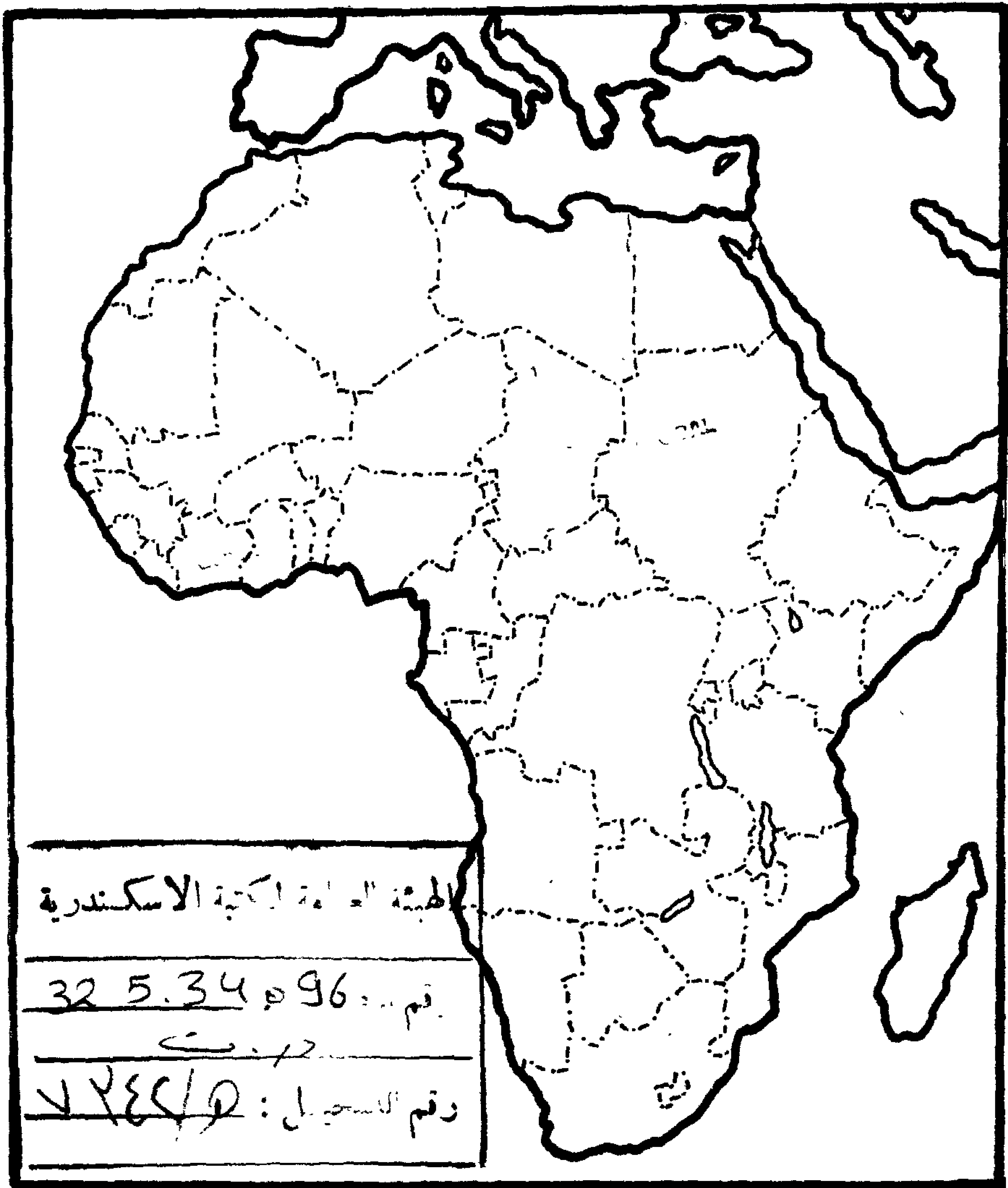
التقسيم الأوروبي
لأفريقيا



اهداءات ١٩٩٨
مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

الدكتور/ فوزى درويش

التقسيم الأوروبي لأفريقيا



الفهـــــــــرس

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــــــدمة

يهدف هذا الكتاب إلقاء الضوء على ظاهرة تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية الكبرى فى الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ١٨٨٢ - ١٩٠٢ أى نحو عشرين عاما ، فهذه الفترة كانت حاسمة فى تقسيم القارة واتخاذها هذا الشكل الحالى تقريبا. ولقد شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) الذى كان السبب المباشر لانعقاده الدعوة إلى تسوية النزاع على حوض الكونغو بين ليوبولد الثانى ملك بلچيكا وبين البرتغال ، وإقرار ضوابط الاستيلاء على الأراضى الأفريقية . وكان من نتيجة هذا المؤتمر وما صدر عنه من وثائق ازدياد عملية « التخاطف » الاستعمارى بعد أن تضمنت تلك الضوابط ضرورة الاحتلال الفعلى ، فسارعت كل دولة بوضع يدها على منطقة من المناطق أو إثبات أن لها وجودا فعليا فيها .

ومن يطلع على خريطة أفريقيا فى عام ١٩٠٢ يجدها تختلف اختلافا واضحا عنها فى عام ١٨٨٢ ، فبعد أن كانت الدول الأوروبية تحتل شريطا ضيقا على الساحل الأفريقى نجد القارة وقد تقاسمتها ، سواء على الساحل أم فى الداخل ، ثمانية دول استعمارية عظمى هى : بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، والبرتغال ، وبلچيكا ، وإيطاليا ، وتركيا ، وأسبانيا ، وإذا أمعنا النظر فى خريطة عام ١٩٠٢ لما وجدنا من دول القارة من نال استقلاله سوى كل من المغرب وأثيوبيا وليبيريا وظلت هذه الخريطة على حالها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى التى أدت إلى أيلولة المستعمرات الألمانية الأربعة (التوجو ، والكاميرون ، وجنوب غرب أفريقيا ، وشرق أفريقيا الألمانية) إلى كل من بريطانيا وفرنسا وبلچيكا . ولم تتغير هذه الصورة إلا منذ عام ١٩٥٦ باستقلال السودان وتونس والمغرب .

ولئن قال الاقتصاديون أن استغلال الدول الأوروبية لأفريقيا قد تم بكيفية عملت على تحديد نوعية النشاط الاقتصادى ومداه لهذه الدول ، بأن يقتصر دورها على تصدير المواد الخام ليجرى تصنيعها لدى الدول المستعمرة ، فإن هذا التفتت السياسى الذى أوجده التقسيم التحكمى من جانب الدول المستعمرة جعل من العسير ولفترة طويلة إيجاد وسيلة من الترابط أو حتى الوئام بين الدول الأفريقية بعضها البعض ، فإن هذا التقسيم كما سنرى استند إما على خطوط الطول والعرض أو على توافر موارد

طبيعية ، أو لاعتبارات استراتيجية محددة ، دون مراعاة لأية عناصر جغرافية طبيعية أو بشرية ، مما كرس الاضطرابات الداخلية وتوالي الانقلابات حتى في داخل الدولة الواحدة .

لذلك كان الدافع لتأليف هذا الكتاب هو استجلاء عملية التقسيم ، وما تم في إطارها من وحدات سياسية بطريقة تحكمية مثال ذلك أن قبائل الإيوى في غرب أفريقيا كانت دوما تعيش في كنف قبائل الأشانتي التابعة لبريطانيا في حين أن غالبية هذه القبائل كانت تتبع التوجو الألمانية . كذلك صار تجزئة اتحاد الفولاني والهوسا بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مما عمل على انهيار نسق هذا الاتحاد وهز بنيانه المعتاد من أساسه سواء في مجال التجارة أو في الوشائج الاجتماعية الموروثة . وكذلك الحدود التي رسمت بعد عام ١٨٨٥ بين الكونغو وأنجولا ، فقد تمت دون أي اعتبار للمجموعات البشرية التي تعيش على جانبي الحد الفاصل بين البلدين .

ونجد مثالا آخر في الكاميرون : ففي خريف ١٨٨٤ طرحت مسألة غرب أفريقيا على مؤتمر برلين إلى جانب مسألة الكونغو ونادت الدول المجتمعة بمبدأ حرية التجارة في كل من النيجر والكاميرون . وفي عام ١٨٨٥ صدّق البرلمان البريطاني على اتفاقية برلين وعلى إنشاء ما سمي بمحمية أنهار الزيت (Oil Rivers Protectorate) التي تتركز حول كالابار . أما التحديد الدقيق للحدود الانجليزية الألمانية في تلك المنطقة فقد ترك للتفاوض وأسفر ذلك عن حصول ألمانيا على مرتفعات الكاميرون نظير سحب ألمانيا لكافة مطالبها واستثماراتها في النيجر .

ولقد تناولنا عملية التقسيم بصرف النظر عن مقدار التفاصيل في فصل عن آخر، ثم تتبعنا المطامع والتقسيم حسب أهميتها فكان التركيز على وسط القارة حيث كان قيام الملك ليوبولد بالاستيلاء على حوض الكونغو هو الذي أشعل شرارة التقسيم وتسبب في تحويلها إلى عملية «تخاطف» (Scramble) .

وكان الفصل الأول فصلا تمهيديا لشرح دواعي التقسيم بين الدول الأوروبية وأسباب تطور العملية من التقسيم إلى التخاطف مع نماذج توضح كيفيتها على مستوى القارة، أما الفصل الثاني فقد تركز على حوض الكونغو وقيام دولة الكونغو الحـــــرة .

ثم كان لابد من عرض كيفية نشوء فكرة عقد مؤتمر برلين والقوى التى وقفت وراء انعقاده ودورها وأهدافها القريبة والبعيدة مع تناول المواد الخاصة بالوثيقة العامة للمؤتمر مادة مادة ، لأهميتها لفترة طويلة كوثيقة احتجاج بين الدول الموقعة على الوثيقة . ولقد أسفر المؤتمر عن شرعية وجود دولة الكونغو الحرة وتأكيد سيطرة الملك ليوبولد الثانى عليها بمباركة المستشار الألمانى بسمرك لكى يجنب المنطقة مطامع فرنسا التى اكتفت بالكونغو (برازافيل) فى حين تخلت البرتغال قسرا عن دعاواها التاريخية فى مصب الكونغو . ورأت إنجلترا بأن تقبل بأخف الضررين حتى لا يقع الكونغو فى قبضة فرنسا فيتعذر انتزاعه منها فضلا عن امكانية توغلها من هناك إلى منابع النيل . وهذا ما تضمنه الفصل الثالث .

ولقد كان الملك ليوبولد يريد توسيع دولته ليصل إلى إقليم كاتنجا فى الجنوب الشرقى وهو إقليم اشتهر بغناه من ناحية الثروة المعدنية ، فكان حتما أن يصطدم بعناصر عرب الكونغو الذين كانوا قد أسسوا لهم دولة فتية وصلت إلى أعماق الكونغو وكانت هذه الدولة العربية آخذة فى النمو وتستمد أسباب قوتها من سلطان زنجبار . وتصادف قيام الثورة المهدية فى السودان منذ ١٨٨١ . فكان أخشى ما يخشاه الملك ليوبولد أن يلتحم عرب الكونغو بعرب الثورة المهدية وتشتد دولتهم فتكون البديل عن دولة الكونغو الحرة . وركب الملك البلجيكى موجة محاربة الرق لضرب هذه العناصر العربية ، فدارت بينه وبينهم معارك تناولها الفصل الرابع .

على أن مطامع الملك ليوبولد كانت أكبر بكثير من حجم بلده (بلچيكا) . وارتكزت هذه المطامع على جهده الدبلوماسى الشخصى وقدرته الفائقة على المناورة بين الدول الكبرى فكانت له مطامع فى منابع النيل لتصريف منتجات الكونغو عن طريقه بدلا من المحيط الأطلسى . ودخل فى مناورة سياسية مثيرة مع العملاقين الاستعماريين الأكبر (بريطانيا وفرنسا) وحارب الثورة المهدية استرضاء لبريطانيا نظير حصوله على مناطق من بحر الغزال وجيب لادو على النيل الأعلى . لكن بريطانيا ما لبثت – بعد استرداد السودان – أن قلبت له ظهر المجن فأوقفت توغله فى أعالى النيل وهذا ما تناوله الفصل الخامس .

ولقد تلقت منطقة غرب أوروبا على وجه الخصوص المؤثرات الأوروبية فى مرحلة مبكرة نسبيا . وقد عرض الفصل السادس لهذه المؤثرات والمنافسة الأوروبية على مناطق حظيت بالاهتمام أكثر من غيرها .

وقد تناول الفصل السابع أحوال التنافس الاستعمارى فى شرق القارة ، وكيف استندت بريطانيا إلى محاربة الرقيق لتوطيد نفوذها فى هذا الجزء من أفريقيا ، ثم كيف أشعل قدوم الألمان شرارة التنافس فى هذه المنطقة . وكذلك تضمن الفصل كيفية تخلى بريطانيا عن حلفائها – سلاطنة زنجبار – لكى تقسم ممتلكاتهم بينها وبين ألمانيا .

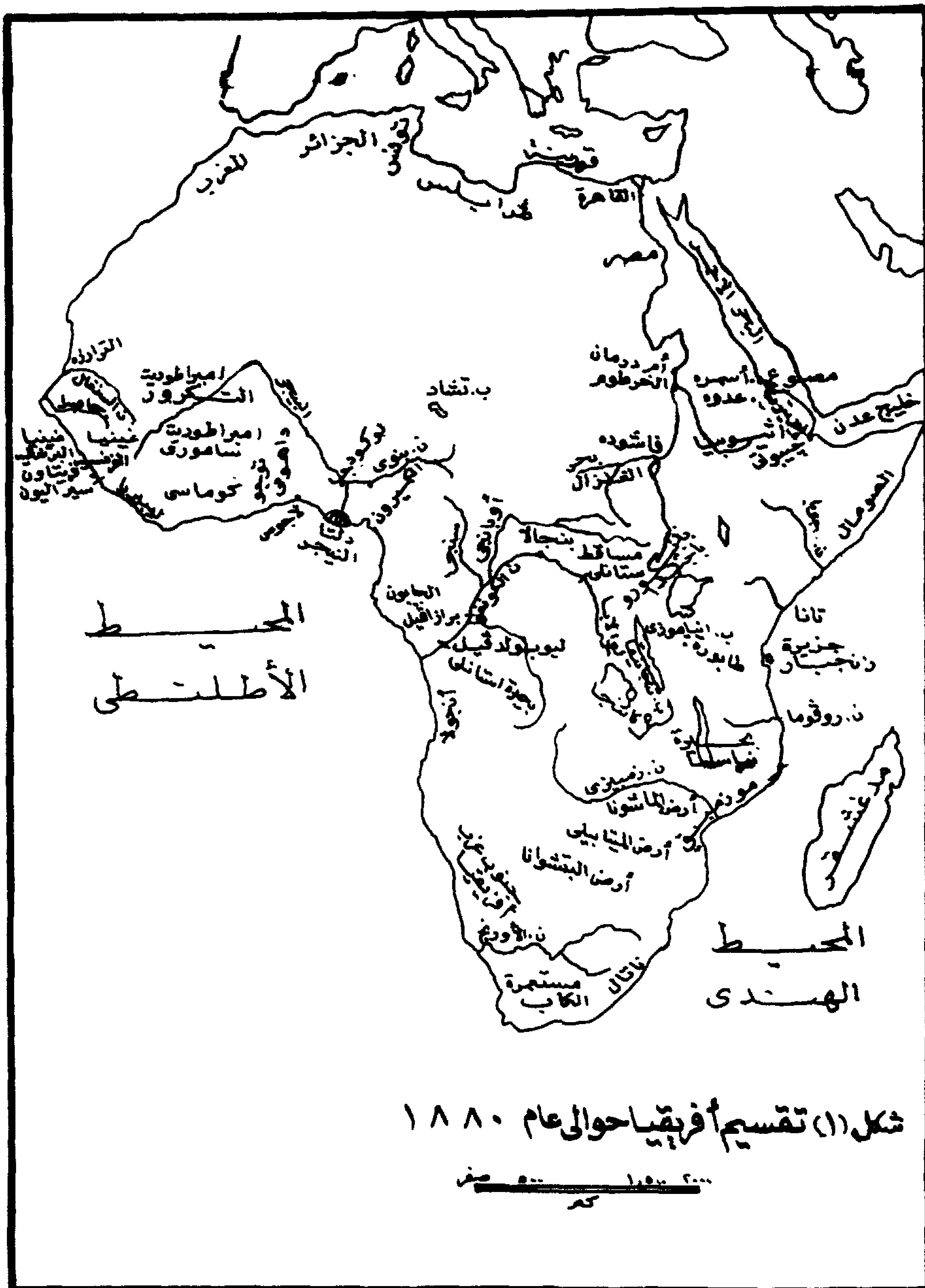
أما الفصل الثامن والأخير ، فقد أنصب على عملية التنافس فى جنوب أفريقيا بين الهولنديين والبريطانيين .

لذلك فإن هذا الكتاب ليس سردا لتاريخ القارة الأفريقية بقدر ما هو تصوير لعملية التقسيم فى فترة حاسمة من تاريخها لا تزال تاركة بصماتها حتى اليوم .

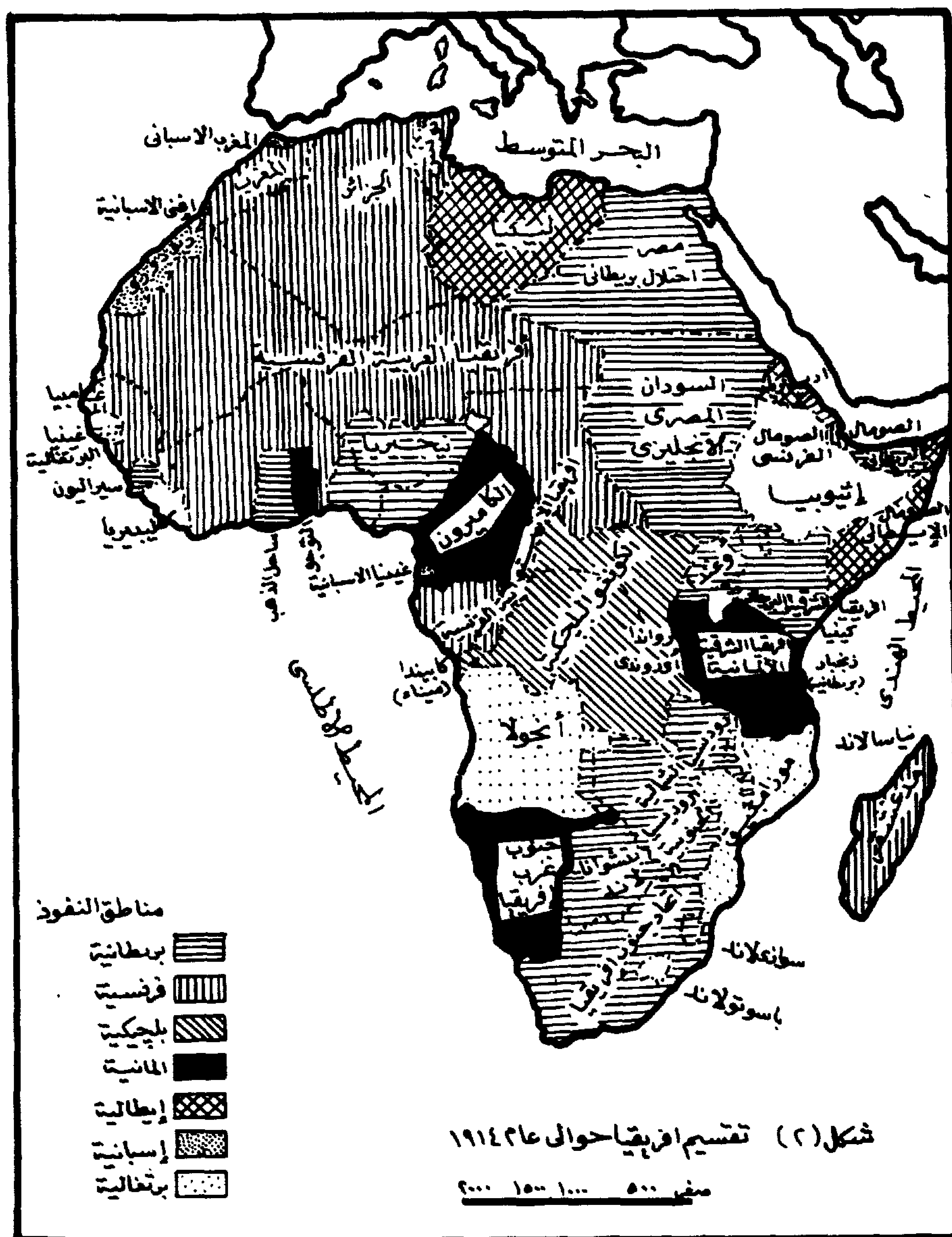
وندعو الله تعالى أن نكون قد وفقنا إلى ما قصدنا إليه .

وهو ولى التوفيـــق ،

المـــؤلف



شكل (١) تقسيم أفريقيا حوالى عام ١٨٨٠



شكل (٢) تقسيم افريقيا حوالى عام ١٩١٤



شكل (٣) افريقيا السياسية الحالية

الفصل الأول

(دوافع عملية التقسيم وتطورها)

الفصــــل الأول

دوافـع عمليـة التقسـيم وتطورهـا

أولاً : إنعكاس الأوضاع فى أوروبا على أفريقيا :

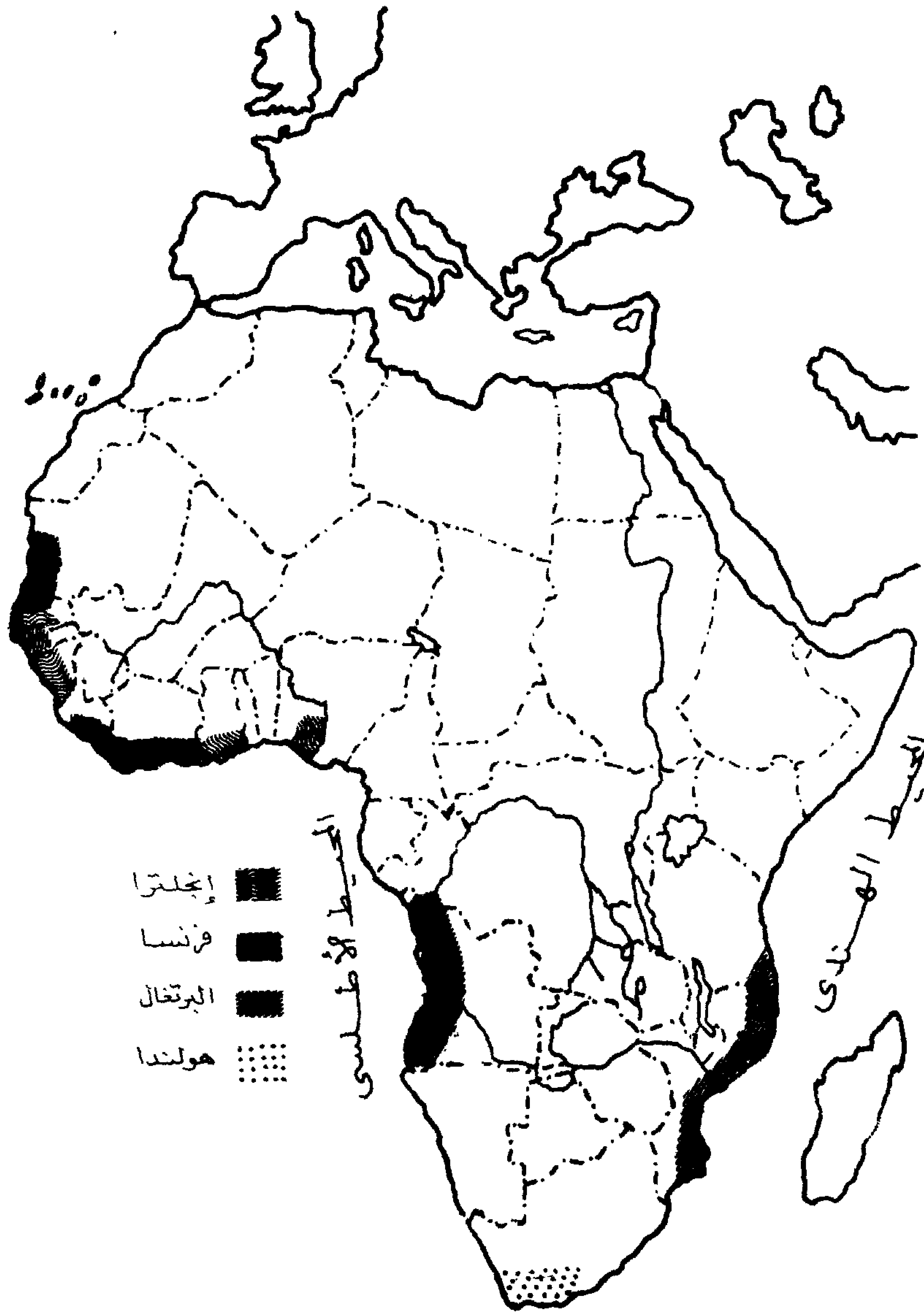
لقد كانت للأوروبيين اتصالات قديمة مع أفريقيا منذ أوائل القرن الخامس عشر . ولكن لم تكن هناك جهود جادة للتوغل داخل القارة وإنشاء مستعمرات بها حتى نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر . وكانت هناك أسباب لعدم التوغل نذكر منها : أن الدول الاستعمارية كانت منشغلة تماما بممتلكاتها فى أمريكا وآسيا ، ولم تكن تجارة الذهب أو العاج أو الفلفل تعادل بحال من الأحوال ماكانت تجنيه أوروبا من جزر الهند. ورغم أن استيراد العبيد كان عاملا أساسيا فى ازدهار المزارع الاقتصادية فى أمريكا، فلم يتوغل تجار الرقيق الأوروبيون لأكثر من الساحل الأفريقى ، فكانوا يحصلون على العبيد من تجار الرقيق الأفارقة الذين كانوا يتركزون عند الشاطئ كوسطاء فى هذه التجارة البشرية . أضف إلى ذلك توافر العقبات التى وضعتها الطبيعة كصعوبة المناخ وانتشار الأمراض ، وندرة الموانئ الصالحة للانطلاق منها نحو الداخل .

والواقع أن النزعة الاستعمارية الأوروبية مرت بفترتين متباينتين بالنسبة للعملية الاستعمارية ، الفترة الأولى تمثلت فى عدم الاهتمام بأفريقيا ، وتلتها فترة أخرى بلغ الاهتمام باستعمارها حد «التكالب» الاستعمارى وذلك على النحو الآتى :

(أ) عصر العزوف الأوروبى عن الاستعمار :

لقد تضافرت عدة عوامل جعلت الأوروبيين يعرضون عن عملية الاستعمار واستمر هذا الإعراض قائما حتى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر . ولعل أبرز هذه العوامل هو إنهيار أسس النظام الاقتصادى الذى ظل سائدا فى أوروبا بعد انهيار النظام الاقطاعى ، والذى أطلق عليه تعبير «الميركانتالية» (Mercantlism) والذى كان يعنى التدخل الحكومى الصارم فى الاقتصاد الوطنى . وظل هذا النظام سائدا فى أوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

فكانت كل دولة أوروبية تسعى – فى ظل نظام الميركانتالية – إلى زيادة ما لديها من ثروة ممثلا ذلك فى الذهب والفضة ، وهذا لا يتم إلا بزيادة الصادرات عن الواردات . وتبارت الدول من ثم لكى تحقق لنفسها ميزانا تجاريا يميل لصالحها ،



(الاتصالات الأوروبية بإفريقيا من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر)

فعمدت إلى إحكام السيطرة على الاقتصاد بفرض التعريفات التجارية ، والضرائب على الصادرات والتحكم فى أوضاع صناعاتها وكافة أنشطتها الاقتصادية بوجه عام .

والواقع أن نظام الميركانتالية بلغ ذروته فى القرن الثامن عشر ، وكانت إنجلترا وفرنسا أقوى دول هذا النظام ، إذ كانتا تسيطران على أراضى هائلة فى أمريكا والهند . ورغم أن الاعتقاد فى مبادئ الميركانتالية كان جازما فى الأوساط الأوروبية لفترة طويلة . فإن مدة الستين عاما من ١٧٦٣ - ١٨٢٣ شهدت تداعى أركانه . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا التداعى : أولهما إنهيار الامبراطوريات الكبرى القديمة ، وثانيهما حلول نظام حرية العمل (Laissez Faire) محل الميركانتالية .

فأما بالنسبة لانهيار الامبراطوريات القديمة ، فإننا نجد الانجليز قد عملوا جاهدين على تصفية الامبراطورية الفرنسية القديمة بعد سلسلة من الحروب تجلت فى معاهدة باريس ١٧٦٣ التى آلت بمقتضاها المستعمرات الفرنسية فى أمريكا إلى إنجلترا . كذلك تخلت فرنسا عن مطالبها فى الهند . ثم أسفرت الثورة الأمريكية عن ضياع غالبية المستعمرات البريطانية هناك . ومن ناحية أخرى نجد أن الامبراطورية الأسبانية قد شهدت نهايتها عقب سلسلة من الثورات انتهت فى عام ١٨٢٣ .

أما بالنسبة للسبب الثانى لانهيار الميركانتالية فهو ظهور فكر اقتصادى جديد سيطر على أوروبا تمثل فى استقرار مبدأ حرية العمل (Laissez Faire) . فقد انبرت طلائع الكتاب الفرنسيين من «الفيزيوقراط» خلال الربع الثالث من القرن الثامن عشر لنشر هذا المبدأ والدفاع عنه . ثم ظهر كتاب آدم سميث - الاقتصادى الانجليزى المشهور «ثروة الأمم» فى عام ١٧٧٦ يؤيد هذه المبادئ وينادى بأن حيازة المستعمرات أمر مكلف وأن قيمتها الاقتصادية أمر خادع ، وأن إنجلترا تحسن صنعا من الناحية الاقتصادية إذا هى تخلت عن امبراطوريتها .

هذه الأفكار والمبادئ رغم أنها انتشرت بشكل تدريجى فإنها أنتجت آثارها الواضحة على الفكر الاقتصادى الأوروبى ، حتى أننا وجدنا فى منتصف القرن التاسع عشر أن كبار المسئولين فى الحكومة الانجليزية أصبحوا يعتقدون بأن المستعمرات تشكل عبئا ثقيلا على بلادهم . ونجد على سبيل المثال بنيامين ديزرائيلى يرى فى حيازة المستعمرات قيدا يلتف حول عنق بريطانيا بل نجد خصمه السياسى وليام جلادستون يعلن نفس هذا الاعتقاد . بل وصل الأمر إلى أن مجلس العموم البريطانى أوصى فى عام ١٨٦٥ بأن تتخلى بريطانيا عن مستعمراتها فى غرب

أفريقيا ، وأن تمتنع أيضا عن أى عمليات استيلاء فى المستقبل(١) .

ولم يكن الأمر يقتصر على انجلترا ، وإنما وجد صداه فى بلاد أخرى . فنجد بعض الفرنسيين فى السبعينات يعارضون حيازة المستعمرات باعتبار أنها غير مجزية . ثم يعبر بسمرك عن اعتقاده بأن إنشاء المستعمرات أمر مكلف . لذلك فإن الأوضاع فى أوروبا فى تلك الفترة وجدت انعكاساتها سلبا بالنسبة لاستعمار أفريقيا . فماذا حدث فى أوروبا بعد ذلك حتى ينقلب الحال وتتخاطف كل دولة قطعة من أراضى أفريقيا وتسعى لتكوين مستعمرات لها بقدر ما تقدر وتطيق .

(ب) عودة النزعة الاستعمارية فى أوروبا :

على ذلك النحو الذى أشرنا إليه أعرضت أوروبا فى تلك الفترة عن العملية الاستعمارية ، ولكن أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر شهدت إهتماماً بإقامة المستعمرات ، وكان هذا التحول نتيجة عدة عوامل متكاتفة ، عوامل اقتصادية وسياسية ظهرت جميعها فى البلاد الصناعية فى نفس الوقت تقريبا وهى :

(أ) الامبريالية الاقتصادية :

لقد نجم عن ظهور الثورة الصناعية وانتشارها فى دول أوروبا الصناعية أربعة مشكلات رئيسية هى :

١ - أنه صار من العسير على هذه الدول العثور على أسواق تستوعب منتجاتها الصناعية .

٢ - وأن الصناعة بطبيعتها تحتاج إلى وفرة من المواد الخام التى لا يمكن تدبيرها محليا بالكامل .

٣ - صار من غير الممكن إعادة استثمار فوائض رؤوس الأموال مرة أخرى محليا ، إذ أن هناك حدا يصبح بعده استثمار رأس المال غير مجز .

٤ - تزايد السكان بمعدل أكبر جعل من المتعين البحث عن متنفس لفوائض السكان يمكن تحركهم تجاهه .

لقد صارت الدول الصناعية تنتج أكثر من حاجة سكانها فكان يتحتم على الصناعة لكى تزدهر أن يجرى بيع فائضها للخارج . وصارت الدول الصناعية

(١) Cook, A. Africa, Past and Present p. 49.

- فيما عدا إنجلترا - تقيم الحواجز الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة . أما بالنسبة للمواد الخام فإن مصانع النسيج في بريطانيا على سبيل المثال كانت في حاجة ماسة إلى كميات ضخمة من القطن الخام . وكان يمكن تدبير ذلك في الماضي من أمريكا ، بيد أن الحرب الأهلية الأمريكية تسببت في انقطاع ورود القطن لبريطانيا ، وكانت النتيجة سعى بريطانيا لزيادة إنتاج القطن في الهند ومصر وبعض المستعمرات البريطانية الأخرى . وكذلك الحال بالنسبة للمطاط الذى أصبح مادة أولية شديدة الأهمية . فلا يتسنى الحصول عليه إلا من المناطق المدارية ، الأمر الذى دفع الأوروبيين دفعا لغزو الغابات المطيرة في الكونغو والأمازون .

أما بالنسبة لفوائض رؤوس الأموال الصناعية ، فقد نشأت مشكلتها حين صار من العسير وجود فرص لإعادة استثمارها محليا بطريقة مربحة . وكان الاستثمار في بلاد مستقرة سياسيا لا يعنى الاستيلاء على أراضيها أو اتخاذها مستعمرات ، لكن الاستثمار في دول غير متقدمة ولا تعرف الاستقرار السياسى ، وهى من ثم ضعيفة عسكريا ، كان بمثابة الخطوة الأولى للعملية الاستعمارية . وبالنسبة للفائض البشرى ، فقد صار مشكلة تواجه كلا من ألمانيا وإيطاليا . إذ أن معدل المواليد قد ارتفع كما انخفض معدل الوفيات نتيجة تحسن الأحوال المعيشية وكانت الهجرة لمواطن جديدة أمرا مطلوبا . لذلك نجد آلافا من الألمان والإيطاليين يتركون بلادهم كل عام مهاجرين للولايات المتحدة . ولكن بالتدريج صار من الواضح أن المستعمرات يمكن أن تهيئ مخرجا لفائض السكان . وصار المهاجرون يتجهون لجهات ترفع العلم الألمانى أو العلم الإيطالى ويحتفظون بجنسياتهم في نفس الوقت .

(ب) تزايد الوعى القومى :

لقد أسهم «الشعور القومى» بدون شك في عودة الامبريالية . ولنا أن نتصور أن بنيامين ديزرائيلى الذى كان يعارض العملية الاستعمارية كما رأينا قبل قليل أصبح يقول أن الشعب البريطانى قد مل العملية التجارية وصار تواقا للانغماس في عملية عاطفية ترمى إلى بناء إمبراطورية يحيط بها جو رومانسى بهيج . وبمجرد نجاحه في انتخابات عام ١٨٧٤ عمل على الاستيلاء على جزر فيجى ثم سعى جاهدا لشراء أسهم قناة السويس ، وعلى ضم إقليم الترانسفال في جنوب إفريقيا لبريطانيا . كما سنرى في الفصل الثامن .

وكذلك ظهرت هذه الروح القومية المتوقدة في بقية الدول الأوروبية . وهؤلاء الفرنسيون الذين صاروا بسبب هزيمتهم أمام بروسيا عام ١٨٧٠ يستجيبون لشعار

قومى ينادى «بأن كل ما يقع شمال خط الاستواء فى إفريقيا يكون ملكا لفرنسا» . أما الألمان فقد صار شعارهم الوطنى متمثلا فى هذه العبارة : «بأن على ألمانيا أن تتوسع فى البحار وما وراء البحار إلى بلاد أجنبية إذا هى أرادت أن تكفر عن سيئات أجيال مضت[1] .

وكذلك الحال بالنسبة لايطاليا ، فقد ازداد شعورها القومى بعد أن تأكدت وحدتها، فصارت الحكومة الايطالية تحمل دافعى الضرائب ما لا يطيقون لتكوين امبراطورية لهم فى إفريقيا كانت فى حقيقة الأمر لا تساوى شروى نقير ، لكنها كانت مع ذلك تغذى الشعور القومى للايطاليين وتلهب حماسهم .

ولقد تنامى هذا الشعور القومى العاطفى بحيث أوجد نوعا من التصور بأن على الحكومة أن تتحمل مسئولية الرفاهية الاقتصادية للشعب وأن تستخدم دبلوماسيتها لتشجيع التجارة فى الخارج والحصول على أسواق فيه ، وضمان موارد للمواد الخام ، وأن تحمى هذه المصالح بالقوة إن لزم الأمر . ومن هنا نشأ الدعم الشعبى لوجود سياسة استعمارية . ولذلك فان هذه السياسة الاستعمارية ذاتها أصبحت حصيلة مزيج من الضرورات الاقتصادية والشعور القومى المتزايد جنبا إلى جنب .

(جـ) ظهور النزعة الانسانية :

لقد تم تعريف هذه النزعة الانسانية (Humanitarism) التى ظهرت فى تلك الحقبة والتى مهدت مباشرة للتخاطف الاستعمارى – بأنها «تعاظم الشعور بحقيقة القسوة التى تم إلحاقها بالآخرين» . وهى إذن نزعة عامة سادت أوروبا ، وانعكست فى رغبة المسئولين الأوروبيين فى تحسين أحوال السجون ، والمستشفيات ، وأماكن المنفى ، ودور الأيتام ، وامتدت لتشمل القوانين التى تحكم العمل فى المصانع لتصحيح الأوضاع السيئة التى كانت سائدة بالنسبة لعمال المصانع والمناجم . ثم إذا بهذه النزعة تمتد أيضا لتطلق حربا مقدسة من عقالها ضد تجارة الرقيق – تلك الموجة التى امتطتها بريطانيا فى بسط نفوذها فى شرق إفريقيا كما سنرى فى الفصل السابع ، والتى تسببت فى عمليات الاستيلاء على مناطق هامة فى غرب إفريقيا باعتبارها أهم مصادر تجارة الرقيق فى إفريقيا .

---

(١) Cook, A. Ibid. p. 52.

هذه العوامل الثلاثة متشابكة متكاتفة عملت إذن على عودة النزعة الاستعمارية فى أوروبا . ولكنها عادت هذه المرة أشد وقعا وأكثر سرعة بما جعل المؤرخين لإفريقيا يسمونها عملية «التكالب» (Scramble) على إفريقيا وإن كنا قد آثرنا فى كتابنا هذا أن نسميها «التخاطف» دون أن يمس ذلك المعنى فى قليل أو كثير .

ولقد ظل الوضع الاستعمارى هادئ الوقع حتى حلول عام ١٨٨٢ حيث تواترت منذ ذلك التاريخ أحداث كانت بمثابة سلسلة من التفاعلات حددت مستقبل التقسيم الاستعمارى لإفريقيا .

وكانت أولى حلقات هذه السلسلة من التفاعلات ممثلة فى قيام بريطانيا باحتلال مصر فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ونجاحها فى الانفراد دون فرنسا بحكم مصر بعد أن غرقت مصر فى ديونها التى بلغت إبان حكم الخديو اسماعيل ١٢٨ مليون جنيه استرلينى . فلقد ترك قيام نابليون بغزو مصر عام ١٧٩٨ رد فعل بريطانى عنيف انبرت بريطانيا على إثره لمجابهة هذا الغزو حماية لطرق مواصلاتها الحيوية مع الهند والشرق الأقصى . وبعد انقضاء ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن على هذا الغزو الفرنسى وفى وقت كان التنافس الصناعى الأوروبى على أشده كما أصبحت مصر باب الشرق بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ أصبحت الأمور أكثر خطورة بالنسبة لبريطانيا فى هذه المنطقة من العالم .

ومعلوم أن نظام حكم الخديو اسماعيل الذى بدأ عام ١٨٦٣ كان يدعو لتحديث مصر وجعلها كقطعة من أوروبا ، ولكن ما لبث هذا المشروع أن تردى لسوء الادارة من جهة وللإسراف الشديد من جهة أخرى . أما قناة السويس فقد عمل افتتاحها على زيادة اهتمام أوروبا بمصر ، ومن ثم بأوضاعها المالية . لذلك ، ففى عام ١٨٧٩ تمت إزاحة اسماعيل من السلطة من جانب الدائنين الأوروبيين ، وقاموا هم بتولى إدارة المالية المصرية عن طريق صندوق الدين وأصبحوا مستشارين للخديو توفيق الذى خلف اسماعيل فى حكم مصر .

على أن القرارات الاقتصادية التى اتخذها الدائنون قد تركت آثارها العميقة بوجه خاص على الجيش المصرى الذى شكل نواة وطنية تعارض كافة أنواع التدخل الأجنبى . وقد أسفرت موجة الاستياء التى عمت الضباط المصريين عن ثورة عسكرية عام ١٨٨١ بزعامة أحمد عرابى باشا ، ولم يتمكن من قمع هذه الثورة سوى بريطانيا باحتلالها مصر عام ١٨٨٢ .

وكان يقتضى الأمر أن يكون احتلال مصر احتلالا مشتركا من جانب كل من بريطانيا وفرنسا . ولكن فرنسا لم تستطع المشاركة بسبب أزمة وزارية داخلية ، لذلك فإن بريطانيا وجدت نفسها تحكم مصر بمقتضى الأمر الواقع (De facto) وقبلت بريطانيا ذلك من أجل حماية طرق مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى ، ولكن أهم ما فى الأمر أن هذا الوضع عمل على إشتداد التنافس بين الدول الأوروبية من جهة ، كما وجدت المواجهة البريطانية - الفرنسية التى لم تتحقق فى مصر متنفسا لها فى غرب إفريقيا . وكان رد الفعل الفرنسى هو محاولة الانتقام من الوضع الذى آلت إليه «المسألة المصرية» وكان رد الفعل الفرنسى سريعا . ففى ٢٢ نوفمبر ١٨٨٢ قام البرلمان الفرنسى بالتصديق على معاهدة عرفت باسم «معاهدة ماكوكو» كان قد أبرمها أحد الضباط الفرنسيين دى برازا فى ١٠ سبتمبر من عام ١٨٨٠، تتضمن بسط السيطرة الفرنسية على هذه المنطقة الواقعة على الجانب الأيمن من بحيرة ستانلى فى نهر الكونغو كخطوة أولى للزحف باتجاه منابع النيل .

ولكن الملك ليوبولد الثانى إستبد به القلق حول المواقع التى كان قد استكشفها رجاله فى ظل «الجمعية الأفريقية الدولية» التى كان يرأسها الملك ليوبولد . وكانت هذه المواقع فى حوض نهر كويلو - نيارى (الكونغو برازافيل حاليا والتى آلت لفرنسا) وكان رد فعل الملك ليوبولد إزاء هذا التهديد الفرنسى لمشروعاته أن أعلن وعده بتحقيق الحرية التجارية المطلقة لكل الأراضى التى تقع تحت طائلة «الجمعية الدولية للكونغو» التى أصبحت الاسم البديل لما كان يسمى «الجمعية الأفريقية الدولية» .

ولقد سعى الملك ليوبولد إلى تهيئة الرأى العام الدولى - الذى آخذ وعود الملك البلجيكى مآخذ الجد - حتى أصبح هذا الرأى العام أكثر ميلا وأشد حماسا لإنشاء دولة كنغولية دون جمارك يرأسها ملك دولة صغيرة - ليست عاتية فى مجال الاستعمار - بدلا من أن تحتلها دولة أخرى تفرض الجمارك على السلع الداخلة إلى هذه الدولة «الحرة» أو الصادرة منها .

غير أن فكرة سيطرة دولة ضعيفة على وسط إفريقيا هى التى أوحت بالمناقشات التى دارت خلال عام ١٨٨٣ بين بريطانيا والبرتغال وأسفرت فى نهاية الأمر عن إبرام معاهدة ١٦ فبراير ١٨٨٤ والتى تضمنت اعتراف بريطانيا بسيادة البرتغال على الساحل الأفريقى الغربى بين خطى عرض ٨ درجة وخمسة درجة وإثنتى عشر دقيقة جنوبى خط الاستواء الأمر الذى يمنع «الجمعية الدولية للكونغو» من الوصول إلى المحيط الأطلسى ويحصرها فى الداخل .

ولما كان الملك ليوبولد مدركا لحدود قوته فقد أراد أن يضع فرنسا داخل هذا المأزق باعطائها حق الشفعة ، بأن يكون لها أولوية الاستيلاء على «الجمعية الدولية للكونغو» فى حالة فشل هذا المشروع . وبذلك ينجح ليوبولد فى أن يجعل لكل دول أوروبا مصلحة فى انعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤/١٨٨٥) وفى دعم وجود «دولة» الكونغو الحرة التى ورثت «الجمعية الدولية للكونغو» ، وذلك حتى لا تقع هذه «الدولة» فى براثن فرنسا .

والواقع أن هذه المشروعات الاستعمارية كانت تتمشى مع أهداف بسمرك الرامية إلى تحييد القوة الفرنسية فى أوروبا ودق إسفين بين إنجلترا وفرنسا بحيث تظل كل منهما منافسة للأخرى فى المستعمرات . ولذلك كانت الدعوة المشتركة الفرنسية - الألمانية لانعقاد مؤتمر برلين تشكل جانبا من جوانب هذه الدبلوماسية المعقدة . إذ كانت هذه الدعوة لا تتضمن فحسب نوعا من التعاون الأكثر توثقا بين فرنسا وألمانيا ولكنها كانت تقدم كذلك لبسمرك فرصة التدخل المباشر على المسرح السياسى الأفريقى وتسمح له بممارسة دور للسيطرة بالنسبة لكيفية احتلال إفريقيا من جانب أوروبا ، ويكون بتدخله هذا قد حال دون ظهور صعوبات على المسرح الأفريقى يكون من شأنها زعزعة مكانة بلاده فى أوروبا .

وفى ١٤ أبريل ١٨٨٤ فعل بسمرك نقيض ما فعله ليوبولد - إذ كان الشعب البلچيكى يعارض أى مشروع استعمارى ، أما بسمرك فقد رأى أن ألمانيا التى أصبحت فى ذلك الوقت أقوى دول أوروبا ، فلا مانع من أن تأخذ لها موقعا فى أفريقيا. وكان بسمرك فى هذا الصدد يريد إرضاء الشركة الاستعمارية الألمانية التى تأسست فى مارس ١٨٨٤ فأعلن عن طريق تلغراف أرسله إلى القنصل الألمانى فى الكاب ضم منطقة تبلغ مساحتها نحو ١٥٠٠ كيلومتر من الساحل الغربى الواقع بين نهرى كوينى والأورنج لتكون تحت حماية الرايخ الألمانى .

وتجدر الاشارة إلى أن إنجلترا كانت جد مشغولة بالانتصارات الأولى التى أحرزها أنصار المهدى فى السودان حينما استولوا على مدينة بربرة فى ٢٦ مايو ١٨٨٤ والذين تمكنوا من قطع اتصال غوردون مع مصر من ناحية واضطروا أمين باشا إلى التقوقع فى وادلاى (فيما سمى الآن بأوغندا) . وعمد بسمرك بدهاء إلى استغلال هذه الهواجس البريطانية ، فأصدر أوامره فى ٥ يوليو إلى المستكشف الألمانى نختيجال للاستيلاء على منطقة تضم ثلاثة قرى كون منها مستعمرة التوجو ، كما استولى على منطقة تضم ١٦ قرية ساحلية كون منها مستعمرة الكاميرون .

وبعد ذلك دخل بسمرك فى محادثات مع «الجمعية الدولية للكونغو» أسفرت فى ٣٠ سبتمبر ١٨٨٤ عن الاعتراف من جانبه بالحدود التى اقترحها ستانلى يوم ٧ أغسطس على الملك ليوبولد . ويلاحظ هنا أن الحدود الشمالية لدولة الكونغو قد تحددت بدرجة ما من درجات الوضوح فى حين أن الحدود الجنوبية لها لم تكن تشمل فى حقيقة الأمر حوض نهر الكاساى كما لم تشمل إقليم كاتنجا الغنى بثرواته المعدنية والتى لم تكن معروفة بعد . ومن الأمور التى تثير الدهشة أن الملك ليوبولد لم يكن يعلم بأن منطقة كويلو – نيارى سوف تكون من نصيب فرنسا إلا أثناء انعقاد مؤتمر برلين ، وإذ ذاك قرر من تلقاء نفسه أن تمتد حدود دولة الكونغو حتى البحيرات العظمى لكى تشمل خط تقسيم المياه بين نهرى الكونغو والزمبيزى وحتى تشمل إقليم كاتنجا .

هذا السرد المقتضب للأحداث يوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه فى عشية انعقاد مؤتمر برلين كانت الاستراتيجيات الدبلوماسية التى ألقت بظلالها على تقسيم إفريقيا قد تم إرساؤها والتحضير لها بعناية قبل انعقاده . لذلك فإن المناجزة الفرنسية – البريطانية التى استمرت على مدار الثمانين سنة الأولى من القرن التاسع عشر سوف تسلم الأمر إلى ما جرى تسميته «بالتخاطف الاستعمارى» متعدد الأطراف بسبب بروز الملك ليوبولد الثانى على مسرح الأحداث الاستعمارية فى أفريقيا . وقبل التعرض لمؤتمر برلين والشكل العام الذى اتخذته عملية التقسيم يجدر بنا تفسير ظاهرة التحول السريع فى عملية التقسيم إلى العملية التى اصطلح على تسميتها بعملية «التخاطف».

ثانيا : التحول فى طبيعة التقاسم الاستعمارى :

هناك ظاهرة استحوذت على تفكير كثير من الباحثين فى الشئون الأفريقية وهى ظاهرة التكالب الاستعمارى (Scramble) فى القارة بكاملها سواء قبيل انعقاد مؤتمر برلين أو فى الفترة اللاحقة له مباشرة . فلقد تحولت ظاهرة اقتسام الدول الأوروبية للقارة الأفريقية بصورة مفاجئة وسريعة لم تستغرق أكثر من العقدين الزمنيين الأخيرين من القرن التاسع عشر حتى كانت القارة خلال تلك الفترة الوجيزة قد تم تقسيمها كلها تقريبا وأخذت ذلك الشكل من الوحدات السياسية التى لم تراع أى اعتبارات طبيعية أو بشرية فى ذلك التقسيم . فالأمر لا يتعلق هنا بتفسير أسباب التقسيم التقليدية المعروفة ، وإنما بتفسير هذه السرعة المفاجئة التى تحولت من اقتسام إلى تكالب ، أو تخاطف .

ومن المعروف أن القارة الأفريقية شهدت فى الفترة من ١٨١٥ – ١٨٨٠ تقريبا نوعا من الثبات النسبى فيما يتعلق بقيام الأوروبيين بغزو واقتطاع أجزاء من القارة –

هذا إذا أغفلنا طرفيها : الشمالى والجنوبى . غير أن هذا الثبات قد انهار بعد عام ١٨٨٠ بطريقة فجائية للغاية ، ولنبحث الآن عناصر هذا الثبات .

١ - توافر عناصر التوازن (١٨١٥ - ١٨٧٥) :

يقدم لنا الأستاذ ج . ن ساندرسون أستاذ التاريخ المعاصر فى كلية (Royal Holloway) بجامعة لندن تفسيرا مقنعا بقوله بتوافر ثلاثة عناصر رئيسية كانت تعمل على الاستقرار والتوازن خلال الفترة من ١٨١٥ - ١٨٧٥ وهى فى رأيه :

(أ) تقلد بريطانيا الزعامة البحرية خلال تلك الفترة .

(ب) عدم اهتمام الدول الأوروبية الكبرى - باستثناء دولتين فقط هما بريطانيا وفرنسا - بالقارة الأفريقية .

(ج) وجود صيغة مقبولة للتعايش الانجليزى - الفرنسى المؤقت دامت على الفترة من ١٨٤٥ - ١٨٧٥ .

فأما بالنسبة للزعامة البحرية البريطانية ، فإنها كانت حجر الأساس لما أطلق عليه اسم «الامبراطورية غير الرسمية (un official Empire) تلك السياسة التى إنتهجتها بريطانيا بديلا عن الاحتلال الفعلى للأراضى التى استعمرتها - لما كانت تعتقده بريطانيا بأن ذلك الاحتلال يكلفها مصاريف إدارية من الممكن أن تتحاشاها . ولقد ظل التفوق البحرى البريطانى على فرنسا قائما - هذا التفوق الذى توطدت دعائمه طوال فترة الحرب النابليونية وقوى واشتد عوده بحصول بريطانيا على جزر موريشوس والكاب باعتبارها قواعد بحرية هامة ، ولقد ظل هذا التفوق لا يجرؤ أحد على منازلته أو مناجزته ، وكان أبرز مظهر لهذا التفوق تلك الحملة الطويلة الأمد لمكافحة الرق . بل أن هذه الزعامة البحرية البريطانية وقفت حائلا دون احتلال البرتغاليين لمصب نهر الكونغو وضد الأطماع الفرنسية فى كل من المغرب وتونس فى تلك الآونة(١) .

وأما بالنسبة لعدم اكتراث الدول الأخرى كثيرا - باستثناء بريطانيا وفرنسا - فيفسرها المفوض البريطانى لدى البرتغال السير روبرت موريير (Morier) بقوله فى عام ١٨٧٧ : «أن هناك أربعة ملاك كبار فى إفريقيا هم البرتغال ومصر وزنجبار ونحن».

(١) Sanderson, G.N. European Partition of Africa co-incidence or conjoncture. European Imperialism and Partition of Africa. pp. 19 - 23.

ولم يشر هذا الوزير فى تصريحه إلى فرنسا – التى لم تكن لها ممتلكات فى أفريقيا بخلاف الجزائر .

كذلك كانت هناك صيغة مقبولة للتعايش المسمى (Modus Vivendi) فى فترة هذا التوازن ذلك أن تولى جيزوت الفرنسى الذى كان يتبنى سياسة الوفاق الفرنسى – البريطانى – توليه رئاسة الوزارة الفرنسية حال دون تحقيق ما كان يراود ضباط البحرية الفرنسية من رغبة فى البحث عن توسع إقليمى فى شرق أفريقيا أو فى مدغشقر تعويضا لفرنسا عن الهند ، ومن ثم فقد تمكن من كبح جماحهم عندما أعلن فى مارس ١٨٤٣ عن تبنى سياسة نقاط الارتكاز (Politique de points d'appui) والتى كانت تعنى شجب أى توسع إقليمى من جانب فرنسا . ونتيجة لضغط إنجلترا تخلت فرنسا عن مدغشقر ، وفى مقابل ذلك حصلت على جزر مايوت وجزر نسيبى بالقرب من مدغشقر كقواعد لأسطولها البحرى.

ولقد كان التطور التاريخى فى فرنسا فى الفترة من ١٨١٥ – ١٨٧٠ على وجه التحديد مفعما بالمشكلات الداخلية ، فقد كانت فرنسا تريد السلام وتسعى لاقراره ، كما كانت تسعى إلى التحول الاجتماعى المعتدل ، وكان الرأى العام الفرنسى لا يعنيه إرسال بعثات عسكرية أو حملات تذهب بعيدا عن فرنسا – اللهم إلا بعض العسكريين من رجال البحرية الذين كانوا يفكرون دوما فى التوسع الاستعمارى «الوقائى» – بمعنى اقتناعهم بأن انجلترا إنما توطد نفوذها فى كل مكان لا يوجد فيه الفرنسيون(١) .

٢ – إنهيار عناصر التوازن (١٨٧٥ – ١٨٨٥) :

لكن حرب ١٨٧٠ بين فرنسا وألمانيا أيقظت البورجوازية الفرنسية من سباتها التى كانت تنادى بانتصار حقوق الانسان والمواطن ، وانتصار العدل على الجريمة ، وسيادة مبادئ المساواة ، إذ اكتشفت هذه البورجوازية الحقيقة المتمثلة فى أن القوة يمكن أن تسود على الحق ، وبدأت تشعر بجرح خدش الكرامة التى عانت منه فرنسا حينما اقتطعت منها ألمانيا إقليمى الالزاس واللورين . حينذاك سيطرت روح الوطنية على الرأى العام الفرنسى ، وظهر فى فرنسا جيل جديد يرى أن للكرامة ثمنها وأن لهذا الثمن ما يبرره . ولم تقبل فرنسا بهزيمتها ، ووجدت أنها يمكن أن تجد هذا

---

(١) Brunschwig, H, l'Avenement de l'Afrique Noire du XIX à nos jours, p. 172.

المتنفس لهزيمتها فى فرض حضارتها فيما وراء البحار ريثما يأتى وقت الانتقام وتستعيد الأقاليم التى اقتطعتها ألمانيا وكان ذلك بمثابة إعداد المناخ الجديد فى جموع الشعب الفرنسى وكان ذلك نفسه السبب فى أن البرلمان الفرنسى صوت بالموافقة على الاعتمادات التى خصصت للتوسع الاستعمارى الفرنسى وتعمق بذلك فكر رجال البحرية الفرنسية(١) .

وبحلول عام ١٨٨٥ كانت عناصر التوازن الثلاثة التى أشرنا إليها قد أصابها الانهيار . فالزعامة البريطانية بدأت تأخذ فى التدهور - الأمر الذى شجع فرنسا على التخلى عن صيغة التعايش التى ظلت قائمة بينها وبين انجلترا ، وبدأت بالمبادرة بسياسة التنافس فى غرب أفريقيا فى عام ١٨٧١ ، فحمل الجنود والمستكشفون الفرنسيون العلم الفرنسى فى غرب أفريقيا .

وبعد أن اندفع الفرنسيون نحو الشرق صوب أراضى السودان الفسيحة ، اتجهوا بعد ذلك إلى الجنوب وعلى الساحل ، وأصبحت المنطقة الغنيه بالغابات ما بين ليبيريا وساحل الذهب (غانا) تسمى بجمهورية ساحل العاج الفرنسية قبل حلول عام ١٨٩٣ ، كذلك أصبحت مملكة داهومى عام ١٨٩٢ بحكامها الذين اشتهروا بتعطشهم للدماء تحت السيطرة الفرنسية . وأصبحت الأراضى ظهير الساحل فى غرب أفريقيا تجرى إدارة شئونها من باريس(٢) .

واكتفت انجلترا باتخاذ سياسة التفوق فى النفوذ (Paramountcy) فى الفترة من ١٨٧٥ - ١٨٧٨ وأصبحت هذه السياسة مقبولة على الصعيد الشعبى منذ منتصف السبعينات بالنسبة لمخططى السياسة البريطانية على اعتبار أن فى ذلك حلا للمشكلات المتزايدة الناجمة عن الحدود الامبريالية فى المناطق المدارية من ناحية ، وتجنبا للمنازعات الداخلية المحلية من ناحية أخرى . لذلك فقد كانت سياسة «تفوق النفوذ» هذه مهربا من التورط فى تلك المنازعات ، والدليل على ذلك أن انجلترا لم تكن لها أية ممتلكات فى النيجر ، ومع ذلك كانت مصالحها هناك مصونة بتفوق نفوذها

(١) Brunschwig, H, l'Avenement de l'Afrique Noire du XIX à nos jours, p. 172.

(٢) Wallibank. T.W. Contemporary Africa, Continent in transition. pp. 32 , 33.

البحرى . فكانت بريطانيا على استعداد للتفاوض عام ١٨٧٥ حول الاعتراف لها بهذا التفوق نظير تبادل الأراضى مع فرنسا حيث عرضت مثلا تنازلها عن جامبيا لفرنسا مقابل الاعتراف الفرنسى لها بهذا التفوق فى النفـوذ على طـول ألفى ميـل من نهر بونجـوس (Pongos) إلى الجـابون على السـاحل الغربى .

على أنه لم يكد يحل عام ١٨٨٢ حتى كان هذا العنصر من عناصر التوازن قد اعتراه الخلل ، وأصبح مجموع سفن الأسطولين الفرنسى والألمـانى يضارع ما لدى بريطانيا منها . وفى غضون الفترة من ١٨٨٤ - ١٨٨٥ أصبحت فرنسا بمفردها تضارع بريطانيا فى بناء وحيازة السفن الحربية . ولعل ما زاد الأمر سواء بالنسبة لبريطانيا أن عددا كبيرا من السفن البريطانية قد أصبح أقل تقدما من الوجهة التـكنولوچية عن السفن الفرنسية[1] .

وظل الأمر مستقرا على هذه الحال حتى نهاية عام ١٨٨٢ فلم تحدث أية قلاقل تتعلق بضم أجزاء من أفريقيا المدارية إلا فى أربعة مناطق على وجه التحديد وهى : مدغشقر ، وظهير نهر السنغال حيث لم ينازع فرنسا أى منازع هناك ، ثم أخيرا على السـاحل الغربى للقارة حيث كانت المنافسة البريطانية الفرنسية مفاجئة وحادة ، لـكنها مع ذلك كانت على نطاق صغير ، فقد عمدت بريطانيا إلى استعمار كل من جامبيا ، وساحل الذهب وسيراليون فأصبحت تلك المناطق مستعمرات بريطانية ، لـكنها كانت مع ذلك بمثابة جيوب صغيرة فى هذا الخضم الواسع من منطقة النفوذ الفرنسية ولم تتمكن بريطانيا أن تتوسع إلا فى نيجيريا فقط[2] .

غير أن التوازن قد انهار انهيارا كاملا حينما دخلت ألمـانيا على وجه التحديد حلبة التنافس الأفريقى وبدأت سياسة التقارب مع فرنسا عام ١٨٨٤ ، الأمر الذى أنهى ما أطلق عليه تعبير «التحادث الثنائى» بين كل من فرنسا وبريطانيا دون سواهما . وبذلك دخل عنصر ثالث فى معادلة التوازن سوف تـكون له آثار بعيدة المدى على التنافس فى القارة كـكل ، وعلى تمـكين الملك ليوبولد الثانى من إنشاء وحيازة دولة الـكونغو الحـرة .

بيد أنه قد زاد من حدة هذا الانهيار أسلوب الدبلوماسية البريطانية فى الفترة من ١٨٨٣ - ١٨٨٥ . ففى عام ١٨٨٠ كان حزب الأحـرار بزعامة جلادستون قـد عادوا إلى

---

(١) Sanderson, G.N. op. cit. pp. 23 , 24.
(٢) Wallibank. T.W. p. 32.

انتهاج برنامج سياسي يقضى بالمصالحة والمهادنة على الصعيد الخارجي ، ومعارضة كل أنواع التوسع الاستعمارى والتمسك بما سمى سياسة « إنجلترا الصغرى » (Little England) الأمر الذى أدى بدوره إلى تدهور وضع بريطانيا الدولى . والآن يثور السؤال : كيف تدخل بسمرك ؟ وما ذا كانت آثار تدخله ، ولماذا ناصب بريطانيا العداء من أول وهلة ؟

لقد كان عداء بسمرك لانجلترا فى القارة الأفريقية من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٥ نتيجة مباشرة للعمل الاستفزازى المتمثل فى رد الفعل غير الودى من جانب بريطانيا لطلبه المتواضع الحصول على مجال لنفوذه فى منطقة جنوب غرب إفريقيا – وهى منطقة صغيرة لا تحظى بأهمية كبيرة لا من ناحية الموارد ، ولا من ناحية الموقع الاستراتيجى . وحقيقة الأمر أن البريطانيين حاولوا فى شهر نوفمبر ١٨٨٣ استبعاد ألمانيا من مجال الاستعمار فى تلك المنطقة بالتأكيد على مبدئهم القديم الذى يقضى «بتفوق النفوذ» كما أشرنا إلى ذلك من قبل . وكان رد فعل بسمرك أن طلب سند الملكية البريطانية لمنطقة جنوب غرب إفريقيا ، ولاذت بريطانيا بالصمت لفترة امتدت لنحو ستة شهور ، وفى النهاية – فى شهر يونيو ١٨٨٤ وافق كل من جلادستون رئيس الوزراء البريطانى وجرانفيل وزير خارجيته على عدم الوقوف فى وجه بسمرك .

وحدث تطور فى سياسة بسمرك بعد ذلك – خلال الفترة من نهاية ١٨٨٣ حتى منتصف ١٨٨٤ سواء بالنسبة لإقليم جنوب غرب أفريقيا أو فى أى مكان آخر من حيث المطالبة بطريق غير رسمى باخضاع مناطق النفوذ الألمانى إلى الضم المباشر للأراضى . وفى الفترة من أواخر أبريل حتى أوائل يونيو ١٨٨٤ أى ذات الوقت الذى مارس فيه بسمرك ضغطه كان جرانفيل يحاول التستر وراء حكومة الكاب فى ضم جنوب غرب أفريقيا إليها ، لكن برلين علمت أنه ليس فقط حكومة الكاب التى قررت ضم هذه المنطقة ، وإنما كانت لندن هى الأخرى بصدد القيام بحركة تهدف من ورائها إلى عرقلة تحقيق ألمانيا لمراميها فى منطقة غرب أفريقيا بوجه عام حيث كانت لألمانيا مصالح تجارية تتعاظم يوما بعد يوم فى تلك المنطقة .

ورأى بسمرك أن يهاجم بريطانيا فى أهم نقاط ضعفها بضرب المعاهدة البريطانية – البرتغالية لعام ١٨٨٤ حول حوض الكونغو – تلك المعاهدة التى رغم التوقيع عليها بالفعل بعد احتدام النقاش بشأنها فى بريطانيا – لم يتم التصديق النهائى عليها نتيجة لمعارضة بسمرك ، وما أثاره إميل بانَنج أحد معاونى الملك ليوبولد ضدها فى مذكراته التى تعمد نشرها فى لندن . ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية تكتسب أهمية تاريخية كبرى

فى تاريخ الكونغو حيث كانت تمثل نقطة البداية للتفاوض الذى انتهى الأمر فى نهاية المطاف بعقد مؤتمر برلين وصدور وثيقته الهامة المشهورة[١] .

لم يكن بسمرك يسعى فى حقيقة الأمر إلى مجرد توجيه ضربة قاصمة إلى هذه المعاهدة البريطانية - البرتغالية فحسب ، بل كان يسعى إلى هدف أكبر من ذلك وهو تحطيم أسطورة ما سمى «بالامبراطورية غير الرسمية» البريطانية عن طريق السعى لعقد اتفاقية دولية يحرج فيها مركز بريطانيا وإرغامها على الاحتلال الفعلى بما يتضمنه ذلك من نفقات ومجهودات .

وسيكشف النقاب عن حقيقة أن بسمرك كان له مخطط استعمارى واسع فى اطار ما سمى بالحركة الألمانية (Pan-Germanisme) التى أرسيت قواعدها رسميا حينما سمح هو ببسط النفوذ الألمانى بسرعة فائقة لتحصل ألمانيا على كل مستعمراتها تقريبًا فى فترة لا تجاوز إثنى عشر شهرا ، فأعلنت ألمانيا حمايتها على المناطق التى أصبحت تسمى فيما بعد باسم إفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية والتوجو والكاميرون فى الفترة الواقعة بين شهرى أبريل ويوليو من عام ١٨٨٤[٢] .

غير أن المؤرخين لسياسة الاستعمار الألمانى يقسمون هذه السياسة إلى ثلاثة مراحل متمايزة فى مجال المطامع الاستعمارية الكبرى : أولها وهى التى تهمنا فى بحثنا هذا - هى المرحلة من ١٨٨٤ - ١٨٩٧ ، ويمكن القول بأن الفكرة التى كانت تسيطر على العقلية الألمانية فى هذه المرحلة المبكرة هى فكرة الحفاظ على مستقبل ألمانيا الاستعمارى فى منطقة تقع فى وسط القارة ، ويدخل فى نطاق هذه الفترة فترة ما قبل انعقاد مؤتمر برلين مباشرة حتى انعقاده ١٨٨٤ - ١٨٨٥[٣] . ولقد كان بسمرك فى تلك المرحلة الأولى يريد تحاشى توطيد أقدام أية دولة عظمى أخرى فى وسط القارة تحتكر مواردها الغنية ، لذا فقد كان بسمرك يود قبل كل شئ أن يستنقذ حوض الكونغو ، بحيث لا تضع بريطانيا يدها عليه فى المقام الأول وهذا يفسر لنا ما حدث فى مؤتمر برلين لتقسيم القارة ، وظهور دولة الكونغو الحرة من التعاطف الظاهر والمساندة

---

(١) Banning. E. Le Partage Politique de l'Afrique p. 102.

(٢) د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، ص ١٧٠ .

(٣) Bourquin, M. Les viseés D'Allemagne sur le congo Belge p.(11).

التى بذلها بسمرك للملك ليوبولد وكذلك الدعم الدبلوماسى المطلق الذى قدمه لهذه المبادرة من جانب الملك .

وتجدر الاشارة إلى أنه فى شهر أغسطس ١٨٨٣ كان تدهور العلاقات الفرنسية - البريطانية بالنسبة للمسألة المصرية سببا فى دفع بسمرك للاتجاه اتجاها متزايد نحو هذه السياسة . ولكن تبين لدى انعقاد مؤتمر برلين الذى امتد انعقاده من نوفمبر ١٨٨٤ حتى فبراير ١٨٨٥ أن بسمرك لم يكن بحاجة إلى دعم لموقفه من جانب فرنسا لأن البريطانيين لم يدافعوا عن موقفهم الرافض لمبدأ «الاحتلال الفعلى» الذى اشترطته وثيقة برلين للاعتراف لأية دولة مشاركة فى المؤتمر بأية ممتلكات فى إفريقيا . ومعلوم أن «الاحتلال الفعلى» هو نقيض «الامبراطورية غير الرسمية» ، ولم تدافع بريطانيا عن موقفها بسبب ما تراءى لها من صعوبة الدفاع عنه . ولم يدر بخلد المتفاوضين البريطانيين فى المؤتمر أن شروط «الاحتلال الفعلى» التى أوردتها الوثيقة العامة لمؤتمر برلين إنما هى اللحن الحزين لامبراطوريتهم غير الرسمية فى إفريقيا .

وكانت بريطانيا قد وجدت نفسها من جهة فى مواجهة الثورة المهدية فى السودان والتى كانت بدايتها الأولى فى عام ١٨٨١ وتعاظم خطرها عام ١٨٨٥ . كما وجدت نفسها فى حالة مواجهة حادة مع روسيا فى آسيا الوسطى فوجدها بسمرك فرصته السانحة للضغط على زنجبار ومنازلة بريطانيا الزعامة فى ساحل إفريقيا الشرقى فى هذا الظرف القاسى بالنسبة لبريطانيا وبذلك تمكن من إجبار لندن على قبول المشاركة فى الظهير الداخلى للقارة على الأسس الجديدة التى انبثقت عن مؤتمر برلين والتى تقضى بضرورة الاحتلال الفعلى . وبذلك استطاع بسمرك فتح جبهة للتنافس وعدم الاستقرار

وسرعان ما اتسعت رقعة هذه الجبهة شمالا إلى حيث منابع النيل ، وجنوبا حيث معقل آمال الاستعمارى البريطانى المشهور سيسل رودس فى المنطقة التى تقع بين بحيرتى تنجانيقا ونياسا (ملاوى) . لكن بسمرك امتنع فى حقيقة الأمر عن محاولة مد نطاق ممتلكاته فى جنوب غرب إفريقيا عبر ظهير إقليم الكاب من ناحية الشمال ، فبمجرد أن سمحت له لندن بالنفوذ فى الكاميرون ، فإنه لم يعمد فقط إلى سحب دعاواه بالنسبة لمنطقة سانت لوسيا فى أراضى الزولو ، بل تعهد أيضا فى شهر مارس ١٨٨٥ وبطريقة سرية ألا يطرح مطالب جديدة فى المنطقة التى تقع بين إقليم الناتال وخليج دلجاو (Delgao Bay) .

لذلك نجد أن انهيار عناصر التوازن الثلاثة : وهى الزعامة البريطانية البحرية ، وصيغة التعايش التى كانت مقبولة بين بريطانيا وفرنسا ، وظهور قوة جديدة على المسرح الاستعمارى الأفريقى وهى ألمانيا قد أسفر عن التحول الذى أشرنا إليه فى عملية الاقتسام إلى عملية «التكالب» الذى سيتجسد بشكل واضح أثناء انعقاد مؤتمر برلين وعقبه مباشرة على وجه الخصوص ، وساعد على كل ذلك عامل إضافى خارج القارة الأفريقية هو ظهور « روح الوطنية » الذى ساد الرأى العام الأوروبى فى ذلك الحين . فلم يكن هناك فى حقيقة الأمر سخط كبير على الاخلال بمبدأ حرية التجارة أو الملاحة بقدر ما أصبح الرأى العام الأوروبى بالنسبة لكل دولة يتعقب باهتمام بالغ تلك المباراة التى حدثت بين المستكشفين التى تهئ لكل دولة فيها السيادة على قطعة أرض أفريقية ، وأصبح هذا السباق يثير عواطف الجماهير بأكثر من حصولها على الأرباح المادية من المستعمرات الجديدة . وسوف نرى أن تقسيم القارة تم دون صراعات عنيفة بين الدول الكبرى إذ اعتبرت هذه الدول مناطق ما وراء البحار مناطق من الدرجة الثانية لا تستحق أن تشن بسببها حرب أوروبية مما سهل عملية التقسيم وسرعتها[1] .

ثالثا : مؤتمر برلين وعملية التقسيم :

لا نقصد هنا التعرض لمؤتمر برلين بالتفصيل ، فسوف نعرض لذلك بالتفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب ، وإنما القصد هو إدخال هذا المؤتمر فى عملية التقسيم باعتبار أن انعقاد المؤتمر وعملية التقسيم متشابكتان بدرجة كبيرة . ويمكن النظر إلى كليهما كنتيجة وكسبب للآخر فى كثير من الأحيان .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ تم عقد مؤتمر دولى فى برلين ضم ١٤ دولة – حضرته كل الدول الأوروبية ما عدا سويسرا . وكان هذا المؤتمر ينصب على إفريقيا حتى أن بعض الكتاب يسمونه مؤتمر أفريقيا وشاركت فيه الجمعية الدولية للكونغو . (L'association internationale du Congo) وكانت طبيعة هذه الجمعية غير مفهومة لغالبية أعضاء المؤتمر إذ تظاهرت الجمعية أنها مؤسسة خيرية تم إنشاؤها منذ بضعة سنوات من جانب الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا . وكان غرض الملك المعلن هو وضع حد لتجارة الرقيق وإحلال هذه التجارة بتجارة مشروعة فى حوض الكونغو ، ولكن هذه الجمعية لم تكن فى حقيقة أمرها سوى أداة تعمل لخدمة أحلام امبراطورية للملك ليوبولد الثانى فى إفريقيا .

---

(١) Brunschwig. H. op. cit pp. 175 , 176.

ورغم أن هذه الجمعية لم يكن لها وضع قانونى للسيادة ، فإنه قد تم الاعتراف بها من جانب الولايات المتحدة كحكومة أمر واقع (De facto) . ولم تكن هناك أية دولة إفريقية ممثلة فى مؤتمر برلين . غير أن عقد مؤتمر يخصص أساسا لأفريقيا وينعقد على الأرض الأوروبية ولصالح هذه الدول يجئ كنتيجة منطقية للأحداث التى سادت أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر - تلك الأحداث التى أملت على الدول الأوروبية ضرورة الاتصال بشعوب أخرى من العالم . وكان الدافع لهذا الاتصال مدعوما بعنصرين أساسيين شغلا أوروبا فى تلك الآونة هما ازدياد الحركة القومية ، وتنامى عملية التصنيع . وحقيقة الأمر فإن مشاغل المؤتمر فى غالبيتها كانت أوروبية فى المقام الأول وإنما جاء ادراج إفريقيا على جدول الأعمال لتحقيق مصالح أوروبية . وكان أهم ما كان مطروحا من مسائل هو تحقيق التوازن الصعب بين الدول الأوروبية وإرضاء طموح هذه الدول من ناحية الكبرياء الوطنى - ذلك الكبرياء الذى بدأ يتأكد عن طريق اكتساب أراضى استعمارية فى مناطق غير معروفة .

بيد أن تاريخ انعقاد مؤتمر برلين يؤكد بما لا يدع مجالا للشك المشاغل الأوروبية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والتى أوحت بعقده . فالدول الأوروبية لم يكن يشغلها مناطق الكونغو أو النيجر . ولكن كلما تزايدت أهمية كل من العاج والمطاط الطبيعى وزيت النخيل سواء فى التبادل الدولى أو فى التنمية الصناعية للعالم الغربى ، وكلما زاد حجم التجارة وبالتالى زادت جهود المستكشفين كلما زادت حدة وحماسة الحكومات الأوروبية . فالبرتغال التى لعبت دورا رائدا فى مجال الاستكشاف والاستعمار تضاءل دورها بسبب تضاؤل قوتها الذاتية ، الأمر الذى دفعها إلى تأكيد سيطرتها على مصب نهر الكونغو . ولكى يتسنى للبرتغال تحقيق هذا الهدف عمدت فى عام ١٨٨٤ إلى التفاوض مع بريطانيا لعقد معاهدة تضمن لبريطانيا حرية الملاحة فى الكونغو مقابل سيطرة البرتغال على منطقة مصبه .

وعلى أية حال فإن تدافع الأحداث تجاوز الجهود البرتغالية ذلك أن هذه المعاهدة أثارت معارضة كافة الدول تقريبا . ولقد أشرنا من قبل إلى أن اهتمام بسمرك كان مركزا فى تحقيق السيطرة الألمانية فى أوروبا لذلك لم يبد أية رغبة لعملية الاستعمار خارج القارة الأوروبية . ولكنه كان فى ذات الوقت هدفا لضغوط متزايدة من أصحاب المصالح التجارية الألمان الذين كان يراودهم الأمل فى رؤية العلم الألمانى والبواخر الألمانية تصاحب أنشطتهم التجارية وتدعمها . وما لبث بسمرك أن أدرك أن الدول

الأوروبية الأخرى بدأت تحصل على مناطق فى كل من أفريقيا وآسيا ربما تعذر بعد ذلك دخول التجار الألمان إليها .

وكان بسمرك ينتهج سياسة خارجية ترمى إلى تخفيف الجرح الذى أصاب الكرامة الوطنية الفرنسية بعد انهزام الفرنسيين فى معركة سيدان وقيام الألمان باحتلال باريس ، وفقدان الفرنسيين للالزاس واللورين ، لذلك رأى أنه من الأفضل أن يشجع الفرنسيين فى مشروعاتهم الاستعمارية لتعويض ما أصاب كرامتهم فى أوروبا ، لذلك كان بسمرك يسعى للتقارب مع فرنسا بايجاد جو من التوتر بينها وبين بريطانيا المنافس الاستعمارى التقليدى لفرنسا .

وكان يكفى فى نظر بسمرك لتحقيق هذا المنهج أن يقيم ادعاءات بحيازة أراضى إفريقية تطل على المحيط الأطلسى ليضرب عصفورين بحجر واحد وهو إغاظة بريطانيا وتخفيف حدة الضغط الألمانى الداخلى عليه . لذلك - وفى هذا السياق وعلى حين غرة - يعلن فى عام ١٨٨٤ عن إقامة محمية ألمانية فى جنوب غرب إفريقيا والكاميرون وتوجو بالاضافة إلى غينيا الجديدة فى المحيط الهادى . وفى نفس الوقت الذى تم فيه إرساء أساس مستعمرة ألمانية فى أفريقيا الشرقية الألمانية كان مؤتمر برلين لا يزال منعقدا - هذا المؤتمر الذى تمت الدعوة إليه من جانب فرنسا وألمانيا باقتراح من جانب البرتغال للخروج من المأزق الكنغولى الناجم عن إلغاء المعاهدة البرتغالية البريطانية لعام ١٨٨٤(١) .

وإذا كانت مرامى بسمرك قد تركزت فى الأساس على أوروبا فإن هذه المرامى تضمنت كذلك إعداد مخطط من عدة قواعد لتنظيم تطور النفوذ الأوروبى فى إفريقيا أيضا . على أن أبرز ما تمخض عن هذا المؤتمر الذى دام انعقاده لمدة ثلاثة شهور صدور قرارات تتعلق بحرية الملاحة والتجارة فى حوض نهر الكونغو (وكذلك فى نهر النيجر) . وكذلك نص البيان الختامى لمؤتمر برلين على أنه من ذلك الوقت فصاعدا يتوجب على كل دولة تضم إليها أراضى جديدة من القارة الأفريقية أو تشكل محمية أن تبلغ ذلك إلى كافة الأعضاء الموقعة على وثيقة المؤتمر ، وأن يكون الاحتلال لتلك الأراضى احتلالا فعليا (Effective) ، وذلك عن طريق إقامة وتوطيد الاستقرار السياسى فى تلك الأراضى .

---

(١) July. W.R. Histoire des peuples d'Afrique pp. 223 - 227.

وعلى الرغم من أهمية النص على أن يكون الاحتلال فعليا ، فإن هذه الأحكام المكتوبة لم تكن سوى حبر على ورق فى حقيقة الأمر . فإن حرية الملاحة فى حوض الكونغو ظلت خاضعة للسيطرة الوطنية وليس الدولية . كذلك فإن فكرة الاحتلال الفعلى أثبتت عدم فاعليتها فى غالبية الأحوال . وعلى عكس ذلك فإن الاتفاقيات التى نظمت عملية تقسيم حوض الكونغو والتى تحققت خارج الجلسات الرسمية للمؤتمر كانت لها فوائد بعيدة المدى . كذلك تم إضفاء الشرعية على سيطرة ألمانيا على الكاميرون ، وعلى نطاق النفوذ البرتغالى ، وحقوق فرنسا على الضفة الشمالية للكونغو ، إذ تم الاعتراف بها . ولكن يبقى الأمر الأكثر غرابة هو إضفاء الشرعية الدولية على سيادة ليوبولد على دولة الكونغو الحرة بمقتضى معاهدة .

وفى نهاية المطاف ، فإنه يمكن القول بأن مؤتمر برلين لم يحقق الاسراع المرتقب فى تنظيم توزيع ما سمى بالأنصبة على الدول المتخاطفة . ولكنه ببساطة كرس تقسيم القارة . فلقد كانت عمليات الاقتطاع الأوروبى قد بدأت بالفعل قبل انعقاد المؤتمر كما أن عمليات الاحتلال السريع لأجزاء من القارة التى تبعت ذلك لم تكن النتيجة المباشرة لما دار من مناقشات فى أروقة المؤتمر . فلقد كان ذلك كله المآل المنطقى والطبيعى لعملية تحول تاريخية أكبر بكثير من انعقاد المؤتمر وما تمخض عنه من قرارات .

رابعا : تطور الوضع فى شرق القارة وشمالها :

لقد كان بحث موضوع تقسيم أفريقيا الشرقية من الأمور الواردة فى ذهن القائمين على مؤتمر برلين وخاصة بسمرك . ولكن الواقع هو أن احتلال هذه المنطقة من أفريقيا جاء حصيلة الجهد الدبلوماسى الأوروبى ونشاط وكلاء هذه الدول على أرض الواقع بأكثر من حسمها على بساط البحث فى المؤتمر .

ففى عام ١٨٨٤ كان المستكشف الألمانى كارل بيترز قد تمكن من عقد مجموعة من الاتفاقيات مع شيوخ المنطقة المقابلة لجزيرة زنجبار ولقد أسدت هذه المجموعة من الاتفاقيات خدمة جليلة لبسمرك فى وقت كان يسعى فيه جديا لإرباك بريطانيا . لذلك استطاعت ألمانيا فى ختام المناقشات التى دارت فى مؤتمر برلين خلال شهر مارس ١٨٨٥ الحصول على الموافقة بإقامة مستعمرات فى تلك المنطقة الشرقية من أفريقيا ، وأسفر الوضع فى عام ١٨٨٦ عن إبرام اتفاق انجليزى - ألمانى بتقسيم المنطقة الشاسعة الممتدة بين نهرى طانا ، وروفوما - المشابه للتقسيم الحالى - فاصلا كينيا عن تنزانيا . أما زنجبار ، فبالرغم من أنها لم تكن ممثلة فى هذه المباحثات ، فإنها فقدت استقلالها فى عام ١٨٩٠ حينما حصلت بريطانيا على حق إعلان الحماية على

الجزيرة ، كما تم الاعتراف لها بحق السيادة على منطقة البحيرات العظمى - تلك المنطقة التى أصبحت تسمى فيما بعد باسم أوغندا . وفى مقابل ذلك تنازلت بريطانيا لألمانيا عن الجزيرة الاستراتيجية هيليجولاند الواقعة على بحر الشمال كما تنازلت لها عن الشريط الساحلى السابق ضمه إلى زنجبار ليضم إلى تنجانيقا . وابتداء من ذلك الوقت امتدت السيطرة الألمانية بسرعة نحو الداخل حتى وصلت إلى بحيرات كيفو وتنجانيقا .

وفى إفريقيا الشمالية : سعت إيطاليا بعد أن حققت وحدتها عام ١٨٦١ إلى تأكيد ذاتها فى المجال الاستعمارى . ورأى القادة الايطاليون أن خير وسيلة لتأكيد هذه الوحدة يكون بالبحث عن هدف استعمارى ، وإنشاء امبراطورية استعمارية تضع إيطاليا فى مصاف الدول الكبرى . وعلى هذا النحو ، فإن إيطاليا سارعت إلى الانضمام إلى ركب عملية التقسيم ، فاستولت على مصوع على البحر الأحمر عام ١٨٨٥ ، واستولت على كامل الساحل الأريترى وعلى مرتفعات أسمرة عام ١٨٨٩ وذلك على حساب إثيوبيا . كذلك استولت إيطاليا على الجزء من أراضى الصومال الممتد من كاب جوردافوى (Guardafui) حتى نهر جوبا ، وجعلت من هذه المنطقة محمية إيطالية فى نفس الوقت الذى وطدت فيه فرنسا أقدامها فى جيبوتى .

وفى حقيقة الأمر ، فإن إثيوبيا أفلتت من ربقة المطامع الاستعمارية فى الفترة التى اتسمت بالتخاطف الاستعمارى . ومرد ذلك إلى عاملين : أحدهما طبوغرافى ، حيث أن الجبال المرتفعة تحيط بالهضبة الاثيوبية وتشكل حائطا يصعب على الغزاة اجتيازه . والعامل الثانى بشرى يرجع إلى قدرة النجاشى مينيليك . وقد تجلت مقدرة مينيليك بعد وفاة سلفه يوحنا (Johannes) فى معركة المتمة عام ١٨٨٩ وتوليه حكم إثيوبيا ، فقد وجد نفسه فى مواجهة مشكلتين : الأولى تتمثل فى توحيد البلاد ، والثانية فى مدى نجاحه فى المناورة مع القوى الاستعمارية الثلاثة التى تتربص ببلاده وهى إيطاليا وإنجلترا وفرنسا .

ولقد تمكن مينيليك فى عام ١٨٨٩ من توقيع اتفاقية مع إيطاليا عرفت باسم معاهدة أوتشيالى (Ucciali) فسرتها إيطاليا حسب النص الايطالى بأنها تعطيها الحق فى فرض الحماية على إثيوبيا فى حين كان النص الأمهرى يحوى التعبير : «أنه يمكن للنجاشى» بدلا من النص الايطالى «بأن يتعهد النجاشى» باللجوء إلى خدمات الحكومة الايطالية فيما يختص بالعلاقات الخارجية .

وفى عام ١٨٩٠ حينما أعلنت إيطاليا حمايتها على إثيوبيا ، وأصبحت أريتريا مستعمرة إيطالية ، بادر مينيليك بارسال احتجاج إلى الدول الأوروبية يتضمن قوله :

«إننى لا أعتزم الوقوف مكتوف اليدين فى حين تأتى الدول عبر البحار لتقسيم أفريقيا[1] » . وعلى هذا النحو ، وبعد أن فشلت إيطاليا فى مجابهة مينيليك عمد النجاشى إلى استخدام القوة ابتداء من شهر ديسمبر ١٨٩٤ لكى يحتل إريتريا احتلالا فعليا . ودخلت معه إيطاليا فى مناوشات أحرزت فيها إيطاليا بادئ الأمر بعض الانتصارات . ولكن فى يناير ١٨٩٦ استطاع مينيليك إجبار الحامية الايطالية فى مكالى على الاستسلام . وفى أول مارس ١٨٩٦ حقق النجاشى النصر الحاسم فى معركة عدوة ، وكانت هذه المعركة بمثابة كارثة حقيقية بالنسبة للايطاليين حيث فقدوا فيها ما يزيد على ١٨,٠٠٠ جندى كما فقدوا مدفعيتهم بكاملها .

وفى ٢٦ أكتوبر من نفس العام تم إبرام معاهدة أديس أبابا التى تضمنت إلغاء معاهدة أوتشيالى ، ومن ثم اعترفت إيطاليا بالاستقلال الكامل لاثيوبيا .

وفى الفترة الواقعة بين ١٨٩٧ - ١٩٠٠ استطاع مينيليك توسيع نطاق مملكته عن طريق توجيه عدة حملات نحو السودان غربا ، واستولى على بحيرة رودلف فى الجنوب كما استولى على صحراء أوجادين فى الجنوب الشرقى ، وتمكن من رسم حدود مملكته بالاشتراك مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بعد أن استولى البريطانيون على جزء من الساحل المواجه لخليج عدن .

وتجدر الاشارة إلى أنه بقيت فى شمال القارة الأوسط منطقة لم تتقدم أية دولة استعمارية بالمطالبة بها حتى حلول بداية القرن العشرين وهى بحيرة تشاد . ثم تسابقت للظفر بها خلال عام ١٩٠٠ كل من بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، واتجهت أنظار فرنسا إليها إنطلاقا من نهر النيجر والكونغو (برازافيل) فى حين كان البريطانيون يرمقونها إنطلاقا من نيجيريا . أما الألمان فكانوا ينظرون إليها من مرتفعات الكاميرون . واستطاعت كل دولة من هذه الدول الثلاث تقديم الدعاوى بأن المنطقة تقع ظهير الخط الساحلى الذى تحتله . ولكن الميجور فرانسوا جوزيف لامى تمكن فى نهاية الأمر من بسط سيطرة فرنسا عليها[2] .

وبوجه عام ، فإن آخر منطقة مستقلة من القارة قدر لها أن تسقط فى براثن المستعمرين كانت المغرب ، الذى قامت فرنسا وأسبانيا باقتسامه فيما بينهما عام ١٩١٢ . وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان اقتسام القارة قد تم استكماله ولم يبق منها سوى ليبيريا وإثيوبيا .

* * *

---

(١) Cornevin, R. & M. op. cit. PP. 311 - 312.

(٢) دونالد ل. وايدنر : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

الفصل الثانى

(الكونغو البلچيكى والتخاطف الاستعمارى)

الفصل الثانى
الكونغو البلچيكى
والتخاطف الاستعمارى

لقد كانت المنافسة حول حوض الكونغو وسيطرة ليوبولد الثانى على هذه المنطقة من أفريقيا فى حقيقة الأمر الشرارة التى ولدت عملية «التكالب» التى أشرنا إليها والتى أدت بالمستشار الألمانى بسمرك إلى عقد مؤتمر برلين ، ويقتضى النظر فى كيفية وصول هذه الدولة الأوروبية حديثة الاستقلال بالنسبة لأوروبا صغيرة المساحة ضئيلة الموارد إلى هذه المنطقة فى وسط القارة .

أولا : المشروع الأفريقى ١٨٧٦ :

حصلت بلچيكا على استقلالها من هولندا منذ عام ١٨٣٠ ، واتفقت الدول الأوروبية فى ٣٠ ديسمبر ١٨٣٠ على قبول استقلال بلچيكا ، وانتخب البلچيكيون الملك ليوبولد الأول من أسرة ساكس كوبرج ملكا عليهم على أن يتزوج من ابنة لويس فيليب ملك فرنسا إرضاء لفرنسا التى ساعدت بلچيكا فى الحصول على استقلالها . وفى مايو ١٨٣٢ أكدت الدول الأوروبية استقلال بلچيكا وحيادها ، ومنذ ذلك الوقت كرست بلچيكا جهودها لتوطيد دعائم هذا الاستقلال والتمسك به وإقرار وحدتها الوطنية . بين فئات الشعب البلچيكى التى فرقتها الصراعات السياسية الضارية بين فريق الليبراليين الذين يدينون بالمبادئ الحرة ومعتنقى الكاثوليكية كمذهب دينى وذلك منذ عام ١٨٧٦ .

ولقد رأى الملك ليوبولد الثانى فى بحثه عن مستعمرة أو ما اصطلح المؤرخون البلچيك على تسميته «بالمشروع الأفريقى» - نظرا لأنه لم يكتسب أية صفة رسمية ، ولم تؤيده الحكومة ، بل كان مشروعا شخصيا ملكيا صرفا - رأى ليوبولد فى القيام بهذا المشروع وسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية بين صفوف الشعب المنقسم على نفسه ، وأن هذه الوحدة الوطنية أمر حتمى فى بلد لا يزال فى المراحل الأولى من استقلاله ، علاوة على ذلك فإن هذا يساعد إلى حد كبير على تكريس الجهود لتحقيق الأهداف التى يعتزم الملك ليوبولد القيام بها فى المجال الأفريقى[١] .

كرس الملك البلچيكى جهوده إذن فى إيجاد صلة وثيقة بين هذا المشروع الأفريقى وبين البعثات التبشيرية فى أفريقيا ، وأشرك الصحافة البلچيكية فى تهيئة الأذهان

---

(١) Coupland. R. The.Exploration of East. Africa. p. 325.

لايجاد رأى عام يساند مشروعه . ولعل هذا يفسر أهمية موقف الكاردينال لافيجيرى من الملك ليوبولد فى عام ١٨٧٧ ، كما يوضح لنا أثر وجود هذا الكاردينال فى تغيير وجهة النظر البلچيكية من معارضة المشروع نحو المساندة والتأييد الكامل لهذا المشروع فى السنة ذاتهـــــا .

ولعل مما يجدر ذكره أن فكرة إنشاء مستعمرة إفريقية أو القيام بالمشروع الأفريقى لم تكن وليدة تفكير الملك ليوبولد الثانى وحده ، بل أن والده ليوبولد الأول كان تواقا لتكوين مستعمرة وراء البحار- غير أن الملك لم يلق تأييدا من جانب حكومته للقيام بأية مغامرات استعمارية سياسية فى تلك الآونة المبكرة من استقلال البلاد . ومن ثم فقد كان دائما وأبدا يوصى إبنه ليوبولد الثانى بتنفيذ هذه الفكرة عندما تسنح الفرصة المواتية . ففى عام ١٨٦٦ عارضه مجلس الوزراء البلچيكى فى هذا الاتجاه معارضة حاسمة وكانت هذه المعارضة سببا فى رأينا فى اتجاه تفكير الملك ليوبولد الثانى نحو الحصول لبلاده على مستعمرة بجهد شخصى بحيث يتحمل هو مسئوليته ومن مـــاله الخاص تحـت ستـــار أنه مشروع تجارى دولى . ثم أتت حـــكومة مـــالو (Theux-Malou) عام ١٨٧٠ التى خلفت حكومة أوربان (Rogier-Frere-Orbain) الليبرالية ولم تكن هذه الحكومة أقل معارضة عن سابقتها لفكرة التوسع الاستعمارى[١] .

ومنذ عام ١٨٦٩ ، كان الملك ليوبولد يتابع أمر شراء جزر الفلبين من أسبانيا ، ولكن فكرة اتخاذ جزيرة الفلبين كمستعمرة استبعدت بسبب معارضة حكومته للقيام بأية سياسة دولية توسعية ، لأن ذلك يتعارض بطبيعة الحال مع سياسة الحياد التى اتخذتها الدول الأوروبية لبلچيكا منذ عام ١٨٣٢ ، فضلا عن أن الدولة حديثة النشأة ، وإمكاناتها المادية لا تمكنها من ممارسة مثل هذه المشروعات المكلفة .

وإزاء هذه المعارضة من جانب حكومته ، ورفض أسبانيا بيع هذه الجزر إليه ، وخيبة الأمل فى تنفيذ أحلامه أيضا فى الهنـد وفى الصين استقر رأيه عام ١٨٧٥ على

---

(١) Roeykens. R. L'initiative Africaine de. Leopold II et l'opinion publique Belge. p. 20.

أن يقوم بمغامرة فى تلك الأراضى الواسعة التى لا زالت خالية ولم يقدم على استكشافها أحد فى أفريقيا الاستوائية ، ومن ثم فقد أمعن التفكير فى استغلال التنافس حول أفريقيا لمصلحته .

لقد كان الدكتور شوينفورث المستكشف الألمانى الجنسية قد أعلن فى تلك الآونة ، بأن هناك مهمة كبرى تنتظر الأمم الأوروبية فى أفريقيا ، وهى أن يقيموا فى ظل الحماية الأوروبية مجموعة من الدول الزنجية الواسعة - باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لمحو القهر والرعب الناتج عن تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية[1] . لذلك فإن الملك ليوبولد الثانى الذى كان يبحث دوما عن أراضى تحقق له أحلامه التوسعية لم ينس أن هناك مشروعا يجب المضى فيه فى هذه المناطق البكر من أفريقيا ، لكن الشعب البلجيكى كان دائما وأبدا ضد هذه الفكرة .

وقد قال ليوبولد فى هذا الخصوص بعد انقضاء سنوات تسع أى فى ٣١ مارس ١٨٨٥ أمام أحد الوفود الرسمية وبعد قيام دولة الكونغو الحرة :

«إن أفكار الاستعمار المباشر من جانب الدولة لم تكن من الأفكار التى تعتمل فى وجدان الشعب البلجيكى ، وكان علينا أن نأخذ فى حسباننا هذا الرفض والنفور ونحن نمضى قدما فى سياستنا العامة نحو ضرورة فتح منافذ جديدة لصناعاتنا التى تتهددها الحماية الجمركية من جانب جيراننا ، إن إنشاء دولة حرة متحررة من كافة الحواجز الجمركية (يقصد الكونغو) مفتوحة أمام أصحاب المشروعات هو الكفيل بحل هذه المشكلة[2]

ثانيا : رحلة ستانلى الكشفية الثانية فى أفريقيا (١١ نوفمبر ١٨٧٤ - ٢٦ نوفمبر ١٨٧٧) :

لقد كان لهذه الرحلة أكبر الأثر فى بلورة فكرة تكوين مستعمرة خاصة فى الكونغو لدى الملك ليوبولد كما أنها كانت التمهيد اللازم الذى فتح الباب أمامه وشجعه على الخطوة العملية الأولى فى هذا السبيل وهى عقد مؤتمر دولى جغرافى فى بروكسل عام ١٨٧٦ . وكانت هذه المنطقة لم يتم استكشافها من قبل ، لذلك فقد استفاد الملك ليوبولد من هذه المبادرة أيما استفادة .

---

(١) Roeyken. R. Ibid. p. 22.
(٢) Roeyken. R. Ibid. p. 23.

لقد كانت رحلة شاقة مضنية فقد فيها ستانلى منذ بدئها حتى نهايتها ٢٣٤ رجلا من جملة من كان معه من الرجال وعددهم ٣٤٦ رجلا[1] . وقد بدأ ستانلى رحلته هذه يوم ١١ نوفمبر ١٨٧٤ من باجامايو المقابلة لجزيرة زنجبار على الساحل الشرقى الأفريقى بعد أن أتم استعداداته من المؤونة والذخيرة والحمالين حتى امتد طابور قافلته إلى مسافة نصف ميل . وانحدر طابور القافلة فى الأودية وعبرت العديد من المجارى المائية والنهيرات ، ومرت فى قرى تفوح منها رائحة الماشية حتى سمع ستانلى تهليلات الفرح آتية من ناحية طابورة فأدرك حينذاك أن رجاله قد بلغوا بحيرة فيكتوريا عند منابع النيل بعد أن كان قد قطع مسافة طولها ٧٢٠ ميلا فى ١٠٣ يوما .

وطاف ستانلى بسواحل هذه البحيرة العظيمة ثم تابع مسيرته جنوبا ليرقب بتعمق قوة تيار كاجيرا . ثم تابعت القافلة سيرها صوب الجنوب فوصل ستانلى فى أبريل ١٨٧٦ إلى منطقة تقسيم المياه بين الروافد التى تصب فى بحيرة فيكتوريا ومنابع نهر مالاجارازى وهو الرافد الرئيسى لبحيرة تنجانيقا إلى أن انحدر على حافة الجبال الغربية ليدخل فى حوض نهر الكونغو[2] .

وفى مايو ١٨٧٦ وصل ستانلى[3] إلى أوجيجى حتى رآه أصدقاؤه العرب الذين كانوا قد أعانوه على أمره فى رحلته الأولى فى تلك المنطقة ، وطاف ستانلى ببحيرة

---

(١) Pierre et Gosset. R. Afrique. Les Africains p. 67.

(٢) د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ص ١٢٤ .

(٣) كان ميلاد هنرى مورتون ستانلى – وهو الاسم الذى اشتهر به . فى مقاطعة ويلز عام ١٨٤١ . وأمضى تسعة سنوات من طفولته فى إصلاحية سانت آساف (Saint Asaph) وكان ناظر الاصلاحية محبا للأذى مما أجبر ستانلى على ترك الاصلاحية عام ١٨٥٦ ، وبعد ثلاث سنوات عمل على إحدى البواخر وسافر إلى الولايات المتحدة ، وهناك عمل فى سلاح البحرية ثم ولج ميدان الصحافة فغطى حملة نابيير (Napier) على الحبشة عام ١٨٦٨ بصحيفة النيويورك هيرالد بنجاح باهر حتى أختير عضوا فى هيئة التحرير الدائمة للصحيفة .

ولقد تجنس ستانلى بالجنسية الأمريكية ، ثم عاد فى أواخر حياته ليتجنس بالجنسية البريطانية مرة ثانية . وتقلد عدة وظائف متباينة فعمل جنديا ثم اشتغل بالسياسة والصحافة ، كما عمل مستكشفا جغرافيا ذاع صيته وحلق فى آفاق الكشف الجغرافى وحينما انقطعت أنباء ديفيد ليفنجستون فى أعماق القارة الأفريقية فى الفترة من ١٨٥٦ – ١٨٧١ بعثت به صحيفة النيويورك هيرالد للبحث عنه وظل يبحث عن لفنجستون بلا كلل ولا ملل لمدة ٢٣٦ يوما حتى عثر عليه . غير أن اسمه الحقيقى هو جون رولاندز (John Rowlands) أما اسم ستانلى فهو اسم أحد محبى فعل الخير الذى تبناه فى مدينة نيو أورليانز وكان اسمه ستانلى ومنه استمد اسمه (انظر Gunther. J. Meet the Gongo and its neighbours pp. 24 - 25 وبعد ذلك أصبحت أفريقيا عالمه المفضل ، ثم عبر القارة فى رحلته الشهيرة من شرقها إلى غربها ليستكشف نهر الكونغو ، هذه الرحلة التى امتدت ٩٩٩ يوما من ١٨٧٤ – ١٨٧٧ . وكانت هذه الرحلة سببا فى توطد صلته مع الملك ليوبولد الثانى وبالتالى نشوء دولة الكونغو الحرة .

تنجانيقا ، وتأكد أنه ليس لها سوى مخرج واحد فى منتصف ساحلها الغربى ، كما تأكد من عدم وجود أية علاقة بينها وبين بحيرة ألبرت (أحد منابع نهر النيل) . ثم بعد ذلك اتجهت القافلة نحو الغرب وشهد ستانلى اتصال نهر اللوابا بنهر اللوالابا . وفى هذه المنطقة التقى بحميد بن محمد المرجبى المشهور باسم «تيبوتيب» ذلك القائد العربى الذى سبق له أن صاحب الرحالة المستكشف كاميرون عبر اللوالابا ، ودارت مفاوضات بين ستانلى وتيبوتيب الذى كان على علم كامل بجغرافية المنطقة ، وانتهت هذه المفاوضات بقبول تيبوتيب اصطحاب ستانلى فى ستين مرحلة من مراحل نقل الأمتعة ، تبلغ مدة المرحلة الواحدة مسيرة أربع ساعات لقاء خمسة آلاف دولار .

وقد نقل لنا ستانلى طرفا من حديثه مع القائد العربى تيبوتيب فى لقائهما الأول إذ قال لستانلى : «إنكم أيها الأوروبيون لا تشغلون أنفسكم إلا بالأنهار والبحيرات والجبال ، وإنكم لتضيعون حياتكم سدى ... إنه (يقصد الرحالة لفنجستون) لم يكن ليشترى عاجا ولا عبيدا على الرغم من أنه لم يكن يبعد عنا سوى خطوة واحدة ، ولماذا إذن فعل ذلك ؟»[١] .

وفى السادس من نوفمبر ١٨٧٦ دخلت القافلة غابة الكونغو الضخمة ، وهى غابة كثيفة مظلمة ذات أرض طينية رطبة . وهنا انقسمت القافلة إلى فريقين : يرأس أولهما ستانلى وتسير مستخدمة القوارب ، والفريق الثانى تحت رئاسة تيبوتيب متتبعة شاطئ النهر برا . وواصلت المسيرة بهذين الفريقين إلى أن تعرضت لهجمات شرسة من قبائل الموناتابا (Mouna - Ntaba) وكانت هذه أولى المعارك التى نشبت بين ستانلى وأهالى البلاد الأصليين والتى بلغت فى مجموعها ٣٢ معركة . وخاض ستانلى هذه المعارك فى منطقة نيانجوى (Nyangwé) حيث النفوذ العربى على أشده . وعندما اقترب ستانلى من المساقط التى تسمت بعد ذلك باسمه (Stanley - Falls) كان عليه أن يتفادى هذه المساقط الوعرة برفع القارب من النهر وسحبه عبر الغابة .

ومكث رجال ستانلى ثلاثة أسابيع يمهدون الطريق بفئوسهم بينهما يحمل نفر آخر من رجاله البنادق اتقاء هجمات سكان هذه المنطقة الذين كانوا يظهرون العداوة لهم مما جعل مهمة الحملة بالغة الصعوبة . وفى ٢٨ يناير ١٨٧٧ أمكن تجاوز آخر المساقط المائية ، وأمكن وضع القارب العتيد فى مجرى النهر لمواصلة السير فيه .

---

(١) Merlier. M. Le Congo de la colonisation. Belge à l'ndependence p. 14.

ولكن فى أول فبراير ١٨٧٧ ، وعند تلاقى نهر الأرووييمى بالنهر الرئيسى استهدفت الحملة لهجوم شديد الخطر من جانب القبائل آكلة لحوم البشر (Cannaibales) التى تسكن هذه المنطقة . ودارت معركة رهيبة استطاعت الحملة فى النهاية تجنب هذا الخطر[1] .

غير أن الجوع الذى استبد برجال الحملة فى ٩ أغسطس جعله يقصد منطقة (Boma) ، وكان ستانلى قد تمكن من جمع كمية هائلة من العاج تبلغ قيمتها نحو ١٨,٠٠٠ دولار فعمد ألى تكديسها فى إحدى القرى المجاورة .

ولا جدال فى أن ملك البلچيك كان يتابع أمر هذه الرحلة باهتمام بالغ - إذ كان ستانلى قد عمل على إذاعة هذه المعلومات وكان هدفه فى حقيقة الأمر هو إثارة انتباه بريطانيا بوجه خاص لكنه أصيب بخيبة أمل من موقف الانجليز المتحفظ إزاء استكشافاته الرائعة ، الأمر الذى جعله يقبل عرضا من الملك ليوبولد بأن يكون أحد وكلاء «لجنة دراسة أعالى الكونغو » (Comité d'Etude de Haut - Congo) وكان قد شارك فى تمويل هذه اللجنة كل من الرأسمالى البلچيكى المشهور ليون لامبيرت (Leon - Lambert) وعدد من كبار رجال الصناعات أمثال هاتون وأفريكانش (Hatton et Afrikaonsh) وعلى وجه الخصوص الممول الاسكتلندى ألبرت وليام ماكينون صاحب أكبر نصيب فى أسهم شركة الملاحة الهندية البريطانية (British - India Steam Navigation) صاحبة الامتياز والمكلفة بالتوغل البريطانى فى شرق افريقيا .

وكانت «لجنة دراسة أعالى الكونغو» تحت الرئاسة المباشرة للملك ليوبولد شخصيا ، وذلك لأن الحكومة لم تكن تتبنى أية سياسة استعمارية أو توافق على مثل هذه المشروعات كما أسلفنا ، ومن ثم فقد كان الملك ليوبولد هو الذى يعلق أهمية كبيرة على جنى ثمارها لمصلحته الشخصية ، وكان قد لجأ إلى عديد من الاتصالات السريةمن خلال بعض شركات الكونسرتيوم الأوروبى للاشتراك فى عمليات آسيوية ولكنه لم يوفق . وكانت بينه وبين فرديناند ديليسبس مشروعات أعمال فى سبيل بناء طرق حديد الصين ، بل أن ليوبولد فكر حتى فى بداية توليه العرش فى أن يكون له نقطة ارتكاز فى شرق أفريقيا فى الحبشة مثلا أو فى موزمبيق أو فى الترنسفال[2] ولما لم تفلح كل هذه المشاريع ألقى بثقله فى مشروع الكونغو .

(١) Kerr ns. J. & Monheim, CH, op. cit. p. 80.

(٢) Merl , M op. cit. p. 15.

ثالثا : مؤتمر بركسل الجغرافى ١٨٧٦ :

١ - عقـد المؤتمـر :

على حد قول المؤرخ روكنز (Roeykens) ، فإن المصادر التاريخية فى تلك الآونة التى انعقد فيها المؤتمر لم تتضمن أية وثيقة تدل على نوايا ملك البلچيك وصفيه لمبرمونت (Lambermont) الذى أصبح وزير خارجيته أو تنم عن أية دعوة لعقد أى مؤتمر فى بروكسل ، ولا عن أية جمعية دولية تتولى كشف هذه المنطقة ، وكل ما توافر لدى المؤرخين البلچيك أنفسهم على حد قوله من مصادر الأرشيف سوَّاء منها ما كان لدى الملك أم لدى لمبرمونت ترجع كلها إلى الفترة التالية للرحلة التى قام بها الملك إلى إنجلترا من مايو إلى يونيو ١٨٧٦ . ومنذ تلك اللحظة ، فإن المشروع المتسم بالغموض والذى تحدث عنه ليوبولد فى أغسطس ١٨٧٥ صار يتجسد ويتخذ إطارا واضح المعالم . وبدأت المصادر التاريخية بعدئذ تحدد أسلوب تفكير الملك فى هذا المجال[١] .

لقد كانت زيارة الملك إلى لندن ١٨٧٦ تهدف إلى اجتماعه بأكبر عدد ممكن من الجغرافيين والمستكشفين ، وفى ذات الوقت سافر البارون بورشيجريف خصيصا لنفس الغرض إلى برلين وتم استقباله بحفاوة كبيرة . ولم يتحدث الملك فى لندن ، ولا تحدث بورشيجريف فى بعثته فى برلين عن شئ سوى الجوانب العلمية والانسانية من حيث نشر الحضارة فى ربوع القارة الأفريقية وفتحها للمدنية الغربية . وفى ظل هذه الظروف والاتصالات تم توجيه الدعوة من بروكسل لعقد المؤتمر الجغرافى الدولى . ولكى يتم إثارة مشاعر الصحفيين والكتاب تم القيام بحملة دعائية واسعة النطاق فى الصحف البلچيكية تروج لفكرة قيام الملك ليوبولد بعمل شخصى هام . وكانت أهم الأفكار التى تأثر بها الملك هى آراء الدكتور إميل بانج (Emile Banning) المفكر البلچيكى المشهور .

وانعقد المؤتمر فى بروكسل فى الفترة من ١٢ إلى ١٩ سبتمبر ١٨٧٦ وحضر مندوبو ست دول هى : ألمانيا ، والنمسا - المجر ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وروسيا كما حضر بصفته الشخصية : الدكتور شوينفورث من ألمانيا وكميرون من إنجلترا ، ودى لارونسيير - كى - نورى من فرنسا[٢] .

---

(١) Roeykens. P. op. cit. p. 23.

(٢) Cornévin. R. Histoire du congo - Leo pp. 94 95.

وكان الخطاب الافتتاحى للملك تحفة بلاغية رائعة تستحق التسجيل حيث جاء به :

« إن الموضوع الذى يجمع بيننا اليوم هو ما يشغل بال أصدقائنا فى الانسانية ، وهو فتح الجانب من كرتنا الأرضية الذى لم يتم اختراقه حتى يومنا هذا بنور المدينة ، والتوغل فى دياجير الظلمة التى تخيم على شعوب بأسرها . فهل أتجرأ فأقول أنها حرب صليبية فى هذا القرن الذى ينعم بالتقدم ».

ثم يستطرد فيقول :

« وإنه ليسعدنى أن أقرر أن المشاعر الشعبية تحبذ تنفيذ هذه الفكرة ، وإذن فإن التيار يتجه لصالحنا ، ولقد بدا لى أن بلچيكا - هذا البلد بموقعه المتوسط وسياسته المحايدة سوف يكون مكانا مناسبا لعقد هذا الاجتماع وهذا ما شجعنى على توجيه الدعوة إليكم هنا لمناقشة هذا الأمر الذى أفتتحه هذا اليوم ، ويساورنى الظن بأننى لست بحاجة إلى أن أقرر أنه لم يسيطر علىّ أية أفكار تتسم بروح الأنانية عندما دعوتكم للاجتماع فى بروكسل» .

ويسترسل قائلا :

«لا ياسيادة إن بلچيكا وإن كانت بلدا صغيرا ، فإنها لسعيدة وراضية بمقدراتها وليس لدى أية طموحات سوى الخدمة الصادقة ، لكننى سوف لا أذهب إلى حد التأكيد على أننى غير مدرك للشرف الذى ينال بلادى من مثل هذا التقدم الهام والذى سوف ينبثق فى عصرنا هذا من بروكسل ، ولسوف يسعدنى أن تصبح بروكسل مركزا عاما لهذه الحركة الحضارية ، وإننى إذ أسمح لنفسى بالاعتقاد بأنه مهما يعنيكم أن نتناقش وأن نحدد سويا عن طريق الحكومات التى تنتمون إليها الطرق التى سوف نسلكها والوسائل التى نستعين بها لكى نغرس راية الحضارة على أراضى أفريقيا الوسطى وأن نتفق معا على ما يمكن عمله لجذب اهتمام الجماهير تجاه مشروعكم النبيل والاسهام كل بقدر ما يقدر ويطيق[١] .

ولقد أسند الملك ليوبولد سكرتارية المؤتمر إلى إميل بانينج الذى كان قد حضر اجتماعا مطولا فى مبنى وزارة الخارجية البلچيكية قبل اختتام المؤتمر ببضعة أيام دعا إليه البارون لمبرمونت ونوقش خلال هذا الاجتماع حدود المنطقة التى يتضمنها أعمال

---

(١) Kermans. H. OF Monheim. Ch. La conquête d'un Empire. Histoire du Congo Belge pp. 91.

الكشف الجغرافى ، واقتراح بانينج منطقة وسط أفريقيا نظرا لأنها لا تزال بكرا ولم يستكشفها أحد من قبل .

ويقول بانينج أن الأفكار التى سيطرت على ذهن المؤتمرين كانت ثلاثة أفكار رئيسية وهى :

أولا : إن أفريقيا رغم امتدادها ووعورة تضاريسها ليست مما يستحيل اختراقها كما أن مصادر ثروتها المتنوعة والمتوفرة تشكل أساسا لدفع المدنية إلى الأمام . **وثانيا** : أن السكان الأفارقة سواء كانوا من البربر فى الشمال أم من الزنوج فى الجنوب ليسوا ممن لا يستطيعون تغيير أحوالهم الاجتماعية ، وأن الظاهرة التى حدثت بالنسبة لأمريكا سوف لا يتكرر حدوثها بالنسبة لأفريقيا فلن يتوارى الزنوج بمثل ما حدث بالنسبة للهنود . **وثالثا** : أنه إذا كانت معرفة الأوروبيين بأفريقيا وظروف أهلها على مدى أربعة قرون قد توقفت فإن السبب الأساسى إن لم يكن الوحيد هو تجارة الرقيق ، ومن ثم فإن هذه التجارة هى عدوة التقدم بكافة أشكاله وصوره ، ولذلك فإن هذه الحقائق الأساسية الثلاث تفسر كافة أعمال هذا المؤتمر ، كما أنها تشكل نقطة الانطلاق التى حكمت كافة قراراته(١) . كذلك تناول المجتمعون فكرة تقسيم القارة فى المستقبل وتنسيق العمل الذى ستقوم به الدول الأوروبية ، وقمع تجارة الرقيق(٢) .

٢ - نتائج المؤتمر :

كانت الوسيلة الأولى لتحقيق أهداف هذا المؤتمر هو إنشاء محطات دائمة تنتشر على بضعة نقاط من القارة الأفريقية ، ولقد تضمن الخطاب الافتتاحى للملك وصف الوظائف الثلاثة لهذه المحطات بأن تكون وسيلة توفير أسباب الراحة للمسافرين ، وأن تحقق أهداف العلم والمدنية وأخيرا استتباب الأمن والسلم فى تلك المناطق . وأبدى المستكشفون الجغرافيون الحاضرون فى المؤتمر ترحيبهم الشديد بإنشاء هذه المحطات لتكون وسيلة اتصال منتظمة بين الساحل الأفريقى والداخل بحيث تصبح فى نهاية الأمر طرقا ومسالك ومن ثم يتسنى تجنب ما لقيه الرحالة المستكشفون من أمثال لفنجستون ورولفس (Rohlfs) ونختيجال (Nachtigals) وشوينفورث وكميرون وغيرهم من مصاعب جمة أدت إلى عدم مواصلتهم بعض كشوفهم .

---

(١) Banning. E. Africa and the Brussels. Geographical. Conference. p. 103.

(٢) Stenger. J. Textes. Inedits D'Emile Banning. pp. 33 - 34.

كذلك تم اقتراح أن تحوى هذه المحطات مستودعات للخرائط والآلات والأدوية والملابس إلى غير ذلك مما يلزم المستكشفين من أدوات . وقد اقترح أداء للدور الذى تقوم به هذه المحطات فى مكافحة الرق أن يجرى ترتيب مواقعها لتكون ملاصقة بقدر الامكان للطرق المنتظمة لتجارة الرقيق حتى يتسنى مناهضة هذه التجارة ، وأنه يكفى تزويد الأفارقة بالأسلحة النارية لسحق التفوق الوحيد الذى يتوافر بين أيدى تجار الرقيق[1] . وأخيرا تم ظهور «الجمعية الدولية الأفريقية» كنتيجة ملموسة لأعمال المؤتمر .

رابعا : الجمعية الدولية الأفريقية :

(Association Intérnationale Africaine)

إن أول نتيجة مباشرة أسفر عنها مؤتمر الجغرافيين فى بروكسل هو إنشاء هذه الجمعية الدولية من أجل هدف محدد هو الاستكشاف ونشر لواء الحضارة والمدنية فى ربوع القارة الأفريقية بجهد دولى مشترك[2] .

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن أعمال الوفد البلچيكى الذى حضر مؤتمر بروكسل كانت تجرى خارجه بأكثر مما كانت تجرى داخل الجلسات الرسمية . فيقول بانتج فى هذا الخصوص أنه بالنسبة للمناقشات التى دارت داخل اللجان ، لا يعثر المرء على أى أثر فى محاضر الجلسات لمناقشات الوفد البلچيكى ، إذ بالرغم من أن هذا الوفد نجح فى بسط وجهات نظره كاملة ، فإن عمله الرئيسى كان يتجه فى اتجاه آخر ، وهو إنشاء الجهاز الذى يعمل على تنفيذ ما يصدره من قرارات طبقا للبرنامج الذى وضعوه طالما أن الملك اختار أن تكون بلچيكا هى المقر الرئيسى لهذه الحركة الكشفية الحضارية العالمية . واستقر رأيهم على أن يكون هذا الجهاز مكونا من ثلاثة تنظيمات أساسية هى : الهيئة الدولية (International Commission) ، ولجنة تنفيذية (Executive Commitee) ، ثم لجان أخرى فرعية وطنية فى كل دولة مشاركة ، وأن تكون الهيئة الدولية بمثابة «برلمان» يعبر عن الجمعية ، وتتشكل الهيئة من رؤساء الجمعيات الجغرافية التى حضرت مؤتمر بروكسل . واستقر الرأى على أن يرأس الملك ليوبولد بنفسه هذه الهيئة فى الفترة الأولى من وجودها[3] .

---

(١) Banning. E. Africa and the Brussels. Geographical. Conference. pp. 107 - 112.

(٢) Pierre et Gosse, R. L'Afrique. Les Africans p. 68.

(٣) Banning. E. op. cit. p. 127.

أما بالنسبة للجنة التنفيذية فكانت بمثابة التنظيم الذى عهد إليه بوضع مقررات المؤتمر موضع التنفيذ . ويجرى تشكيلها من رئيس «الهيئة الدولية» الذى يرأس بدوره ثلاثة أو أربعة أعضاء يعينهم المؤتمر أول مرة . وتعتبر اللجنة التنفيذية بمثابة الادارة الحاكمة بالنسبة «للجمعية الدولية الأفريقية» وقلب التنظيم وأداته الفاعلة . ولقد عين المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى على النحو التالى :

السير بارتل فرير (بريطانى) ، والدكتور نختيجال (ألمانى) والمسيو دى كاتر باج (فرنسى) (De quatre Pages) . أما اللجان الوطنية فقد كانت الجهاز الثالث الذى كان على كل بلد مشارك فى المؤتمر أن يقرر شكلها وتشكيلها على هواه وإن كان على الكل أن يلتزم بهدف واحد هو نشر المعرفة الطبيعية والسلالية عن القارة الأفريقية(١) .

خامسا : لجنة دراسة أعالى الكونغو :

(Le Comité d'Etudes du Haut - Congo)

ولكن سرعان ما تكشفت نوايا الملك الاستغلالية وبدأت تطغى على النواحى الانسانية والحضارية التى نادى بها فى مؤتمر بروكسل . ففى يناير ١٨٧٨ وفى الوقت الذى ذهب فيه مبعوثان للملك ليوبولد وهما جريندل (Greindl) وستانفورد لتحية ستانلى فى مرسيليا عقب عودته من رحلته فى أفريقيا ليدعوانه باسم الملك للقدوم إلى بروكسل ، كان الملك قد عمد بهدوء وخفية إلى إنشاء «لجنة دراسة أعالى الكونغو» لتكون نواة هيئة الاستغلال وأضفى عليها إسما مطولا وهو :

« هيئة دراسة الكونغو لتكوين شركة سكك حديدية أفريقية وشركة تجارية للتبادل التجارى فى الكونغو الأعلى »
(Syndicat pour L'Etude du Congo et pour la formation D'une Societé de chemin de fer en Afrique et d'une Societé commerciale pour le Negoce dans le Haut - Congo).

وكان ستانلى قد ألف مجلدين كاملين فى الشهور التى قضاها فى إنجلترا عقب عودته من رحلته الشهيرة فى أفريقيا خلال الفترة من نوفمبر ١٨٧٤ - ١٨٧٧ تحت عنوان «القارة الغامضة» (Continent Mysterieux) شرح فيها الاستكشافات الخاصة بالبحيرات العظمى ثم نزوله إلى نهر اللوالابا (أحد روافد نهر الكونغو) ،

---

(١) Banning. E. Ibid. pp. 128 - 132.

وفضلا عن ذلك فإن ستانلى كان قد قام بعقد عدة مؤتمرات فى أوائل عام ١٨٧٨ فى كل من منشستر ، وليفربول لشرح ما تضمنته استكشافاته السابقة حيث قضى ثلاثة أشهر فى بريطانيا محاولا لفت انتباهها إلى الامكانات الضخمة فى هذه المنطقة من العالم ، لكن بريطانيا خيبت ظنه وقابلت كل ذلك بفتور كامل . لكن ليوبولد الذى لم يغمض له جفن فكر جديا فى مقترحات ستانلى ، وتمت أول مقابلة تاريخية بين ملك البلچيك وستانلى فى باريس فى نوفمبر ١٨٧٨ تم خلالها إبرام عقد بينهما .

وقد تعهد ستانلى فى هذا العقد بما يلى :

«أن يخدم فى أفريقيا لمدة خمس سنوات فى أى مكان يحدد له وألا ينشر أى شئ ولا أن يعقد أية مؤتمرات أثناء مدة العقد دون الموافقة المسبقة من جانب الملك ليوبولد »[١] . ولعل ما جاء برسالة الملك التى بعث بها إلى البارون سالفين Salvyns) (فى ١٧ نوفمبر ١٨٧٧ يؤيد صحة ما ذهبنا إليه حيث جاء بها : «إننى لا أود أن أعرض نفسى ولا أن أثير غضب إنجلترا ، ولا أن أترك الفرصة سانحة تمر دون اغتنامها للحصول على قطعة من هذه الكعكة الأفريقية الرائعة ، وإننى أرى أن أسند إلى ستانلى أولا مهمة الاستكشاف التى لا تسئ إلى أحد ، وأن يعمل على إيجاد وكالات نستطيع أن نفيد منها ، وأن يتعود الأوروبيون والأفريقيون على وجودها ، كما نعتمد نحن عليها فى تحقيق نوايانا فى الكونغو[٢] .

سادسا : حملة ستانلى فى ظل «لجنة دراسة أعالى الكونغو» :

فى أثناء اللقاء التاريخى فى باريس بين الرحالة ستانلى والملك ليوبولد تمت مداولات هامة بين الرجلين أبرزها كيفية الملاحة فى نهر الكونغو وإمكانيات مد خط حديدى لتفادى منطقة المساقط الوعرة . وفى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٨ دعا ليوبولد لعقد اجتماع لدراسة هذه النقاط ، وتولى شتراوس (Straus) رئاسة لجنة دراسة أعالى الكونغو ، وكان يشغل قبل ذلك منصب سكرتير عام الجمعية الأفريقية الدولية . وأعلنت اللجنة عن أن أهدافها «إنسانية – سياسية – تجارية» فى آن واحد . وهكذا تم تمهيد المناخ المناسب لأهم حملة قام بها ستانلى خدمة لأهداف الملك ليوبولد .

غادر ستانلى فى حملته هذه ساحل زنجبار فى ٢٣ يناير ١٨٧٩ وكان ذهابه إلى زنجبار لتجنيد من يرافقونه من أهل البلاد وكان على لجنة دراسة أعالى الكونغو أن

---

(١) Cornevin. R. op. cit. p. 100.

(٢) Cornevin. R. Ibid. p. 100.

تستأجر سفينة أسمتها «بارجا» (Barga) تم تصديرها إلى ميناء بنانا على المحيط الأطلسى بالقرب من مصب الكونغو . ويلغ عدد أعضاء هذه الحملة ١٣ شخصا يتألفون على النحو التالى : أربعة من البلجيك هم : دى ميتينير (De Myttennere) قبطان الباخرة بارجا والمهندس فان شندل (Van-Schendel) إلى جانب الضابطين البحريين لوزويتز ، وفان نست . كما ضمت ثلاثة من الانجليز وثلاثة من الأمريكيين واثنين من الدانماركيين وشخصا فرنسيا واحدا . وكان تكوين أفراد هذه المجموعة فى نظرنا ، ضربا من الكياسة من جانب الملك الذى جمع بين جنسيات شتى ، بل وجنسيتين متناقضتين فى مجال الاستعمار هما الفرنسى والانجليزى . ولكننا سنرى عما قليل أن ليوبولد سيبدأ فى إزاحة العناصر غير البلجيكية كلما وجد الفرصة لذلك .

وبينما كان أعضاء هذه الحملة يفرغون حمولاتهم فى ميناء بنانا كان فى انتظارهم بعض رجال الأعمال من أمثال المستر جونج (Jung) أحد رجال الصناعة الهولنديين المشهورين ليعد للحملة بقية أعضائها لتسرع فى تنفيذ مهمتها من ناحية المحيط الأطلسى . وتم إعداد قارب أصغر حجما ليكون على ظهر الباخرة بارجا ، بالاضافة إلى زورق سمى «بلچيكا» وتبلغ حمولته ٣٠ طنا ، فضلا عن ثلاثة قوارب أخرى بخارية أطلق عليها أسمـاء« إلى الأمـام » (En avant) ، ورويال (le Royal) ، والأمـل (Esperance) . وبالاضافة إلى كل هذه الزوارق كان هناك زورق شراعى أطلق عليه اسم جين أفريك (La Jeune Afrique) إلى جانب زورقين من الصلب أيضا على ظهر الباخرة بارجا .

وفى ٢١ أغسطس ١٨٧٩ بدأت الحملة توغلها فى النهر للبحث عن موقع مناسب لاقامة أول محطة عليه ، وكان ستانلى على ظهر الزورق «الأمل» يتفقد بمنظاره شواطئ النهر لانتقاء المواقع المختلفة والمفاضلة بينها . فوقع اختياره على مكان مرتفع على مقربة من أول منطقة تصلح لاقامة أول مركز من مراكز الحملة وبعد مناقشات طويلة مع أهل البلاد الأصليين حط ستانلى رحاله فى منطقة «فيفى» (VIVI) واستغرق التجول فى هذه المنطقة ١٦٠ يوما كاملة وتم قطع مسافة بلغت فى إجمالها ١٥٠٠ كيلومترا كاملة حتى تتمكن الحملة من تفادى مساقط «بيلالا» – ومع ذلك فلم تتجاوز هذه الحملة بعد هذا الجهد فى مسيرتها فى النهر سوى ١١ كيلومتر فقط للداخل بمحاذاة النهر .

وقرب نهاية هذه الحملة وفى يوم ٩ أبريل ١٨٨٣ وبينما ستانلى يشرع فى إنشاء مركز جديد عند موقع ماسواتا (Masuata) داهمه المرض ، فاضطر إلى العودة إلى

ليوبولدفيل بسبب هذا المرض ولزم فراشه فترة من الزمن عاد بعدها إلى أوروبا . وكانت رحلته هذه المرة إلى أوروبا فى رأينا نقطة تحول هامة فى مسار حملته ، فقد أثارت عودته إلى أوروبا تفكير الدول الاستعمارية . ومن ثم بدأت ترقب باهتمام بالغ أمر هذه الحملة وبدأت المنافسة الجدية تشتد بين ستانلى من ناحية ، والرحالة الفرنسى دى برازا الذى كان يعمل لحساب فرنسا بالقرب من المنطقة من ناحية أخرى.

سابعا : التنافس بين دى برازا وستانلى :

ذكرنا أن ستانلى عاد إلى أوروبا فى المرة الأولى فى يناير ١٨٧٨ بعد ثانى رحلاته فى أفريقيا استمرت ٩٩٩ يوما والتى كانت سببا فى علاقاته الأولى مع الملك ليوبولد وكانت تلك الحملة الأولى داعيا إلى أن تختمر فى ذهن الملك ليوبولد فكرة استخدام الطريق الجديد لاختراق القارة من المحيط الأطلسى – وليس الهندى ، كما فعل تجار العرب . وذكرنا أن ستانلى قبل العودة إلى الكونغو «لجنة دراسات أعالى الكونغو» جند رجاله مع ذلك من زنجبار . وشرع فى تثبيت الوجود البلجيكى فى الكونغو بعد أن أنشأ عددا من المحطات كانت أولها فى «فيفى» وذلك فى أغسطس ١٨٧٩ ، ولكن بعد انقضاء نحو أربعة شهور ، أى فى ٢٧ ديسمبر ١٨٧٩ أسرع المستكشف الفرنسى دى برازا[1] بالابحار من ليفربول على ظهر قارب إنجليزى ليصل إلى ليبرفيل (عاصمة الجابون الحالية) فى مارس ١٨٨٠ .

---

(١) ولد بيير دى برازا سافورنان (Pierre de Brazza Savorgnan) فى مدينة روما بإيطاليا فى ٢٦ يناير ١٨٥٢ من أسرة أرستقراطية وكان والده الكونت دى برازا يشجعه منذ نعومة أظفاره على الاتجاه لانخراط فى سلك البحرية الفرنسية . وكان تأثير الأدميرال مونتنياك (Montaignac) صديق العائلة بعيد الأثر فى حياة دى برازا العملية .

وتدل وثائق الأرشيف الفرنسى العام (Archives Publiques) على أن دى برازا كان حتى عودته من بعثته الكشفية الأولى يتمتع بقدر كبير من الحظوة والمحسوبية التى مكنته من دخول سلك البحرية الفرنسية (Marine Francaise) كما أن هذه المحسوبية هى التى مكنته من الحصول على ترخيص بالقيام ببعثته الكشفية فى حوض نهر الأجوى .

ولكن تدخل والده لدى الأدميرال الفرنسى مونتنياك هيأ له فرصة دخول مسابقة المدرسة البحرية الفرنسية بصفته أجنبيا فى عام ١٨٦٨ وكان ترتيبه فى النجاح فى تلك المسابقة ٥٣من بين ٧٣ .

ولم يحصل دى برازا على الجنسية الفرنسية إلا بعد بلوغه سن الرشد وخرج من المدرسة برتبة صف ضابط مشاة باعتباره خريج أجنبى . =

وكان هذا المستكشف الفرنسى قد قام قبل ذلك ببعثة كشفية درس فيها منطقة حوض نهر الأجوى استمرت من نوفمبر ١٨٧٥ حتى نوفمبر ١٨٧٨ . ولقد لعب دى برازا فى تاريخ هذه المنطقة دورا هاما . فقام بإنشاء مدينة فرانسفيل (Franceville) واندفع حتى وصل إلى الكونغو عند بحيرة ستانلى[1] ، وكانت الدول الأوروبية تقتصر على مجرد التأكد من أن أية حكومة لا تكتسب لرعاياها أية أوضاع احتكارية تجارية فى وسط أفريقيا حتى وصول دى برازا إلى ليبرڤيل وبعد مواصلة تقدمه نحو بحيرة ستانلى تغيرت نظرة هذه الدول وأصبحت تنظر بترقب شديد لما يسفر عنه هذا التقدم.

ثامنا : إبرام معاهدة ماكوكو (Makoko) :

ولكن دى برازا عاد مرة ثانية لاتمام استكشافاته فى حوض نهر الأجوى فى نوفمبر ١٨٧٨ فلما وصل إلى باردو فى ٥ يناير ١٨٧٩ أعلن أنه قد اهتدى نتيجة استكشافاته فى تلك المناطق إلى طريق لاختراق وسط إفريقيا . وكانت عودة ستانلى

= ثم تقلد الأدميرال مونتنياك منصب وزير البحرية الفرنسية فى الفترة من مايو ١٨٧٤ حتى مارس ١٨٧٦ فأخذ على عاتقه منح الجنسية الفرنسية إلى دى برازا . وصدر المرسوم الخاص بذلك فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٧٤ . وفى هذا الظرف حصل دى برازا على أجازة خاصة مدتها ستة شهور ليقضيها فى باريس لقضاء أمور وصفت بأنها شخصية مما أثار كثيرا من الشكوك .

وكان قد تم ترقية رفقاء دى برازا إلى رتبة ملازم بحرى فى خريف عام ١٨٧٤ فى حين كانت التعليمات قاطعة بالنسبة لدى برازا بأن إضافة أقدمية خدمة الأجنبى لا تتم إلا بعد حصوله على الجنسية الفرنسية . ومن ثم اقتضى الأمر البحث عن مخرج قانونى لهذا الشاب صاحب الحظوة . فرقى دى برازا من صف ضابط إلى ضابط فى أغسطس ١٨٧٧ بأثر رجعى اعتبارا من أغسطس ١٨٧٤ ، وكان الفضل فى كل ذلك يرجع لمونتنياك بعد جهد جهيد للحفاظ على أقدمية هذا الضابط الايطالى الأصل .

وكان من ثم ضروريا حصول دى برازا على الصلاحيات التى تمنح للضابط الفرنسى ليتسنى إسناد بعثة كشفية إليه . وتم ذلك أيضا بفضل مونتنياك ، وكانت هذه البعثة تتضمن جهود دى برازا فى أول بعثة كشفية له فى حوض نهر الأجوى ثم الاندفاع فيه للبحث عن البحيرات التى تنساب فيها كميات المياه الهائلة التى تصب جنوبى خط الاستواء .

ولقد كانت رحلة دى برازا فى حوض نهر الأجوى هى التى مهدت لوصوله إلى الضفة اليمنى لنهر الكونغو .

(١) Hobley. L. Opening. OF. Africa. p. 41.

إلى أوروبا قبل ذلك بسنة ، بالاضافة إلى نشاط الملك ليوبولد قد جذب انتباه الفرنسيين نحو الكونغو ، ولم يترك دى برازا هذه الفرصة تمر ، فقام بعقد مؤتمرات فى الجمعية الجغرافية بباريس فى شهرى أبريل ويوليو ١٨٧٩ ، وفى الجمعية الجغرافية فى روما فى شهر يونيو من نفس العام . وفى شيفيلد فى أغسطس ١٨٧٩ كاشفا النقاب عن جهوده الكشفية وقدم تقريرا ضافيا عن تلك الجهود تناولت حياة السكان فى مناطق الغابات، ونوه بالتربة الخصبة التى يتمتع بها نهر الأجوى ، وركز على أن هناك مدخلا لنهر الكونغو يبعد عن منطقة الجنادل الوعرة وذلك عن طريق نهر أليما (Alima) أحد روافد نهر الكونغو الذى تقرب منابعه من مدينة فرانسفيل والذى تقترب منابعه جدا منابع نهر الأجوى(١) .

ومما هو جدير بالذكر أن ضابط البحرية الفرنسى دى برازا كانت قد أسندت إليه فى ذات الوقت مهمة كشفية فى مناطق الضفة اليمنى للنهر من جانب الجمعية الدولية الأفريقية . وغادر ليبرڤيل فى ٨ مارس ١٨٨٠ قاصدا نهر الأجوى . وبعد أن بلغ شواطئ نهر الكونغو صعد النهر وأمعن فى التوغل فيه حتى بلغ محطة « فيفى » (VIVI) التى تعتبر المقر الرئيسى لستانلى كما أسلفنا الاشارة والتى كان قد بلغها فى ١٢ نوفمبر ١٨٧٩ .

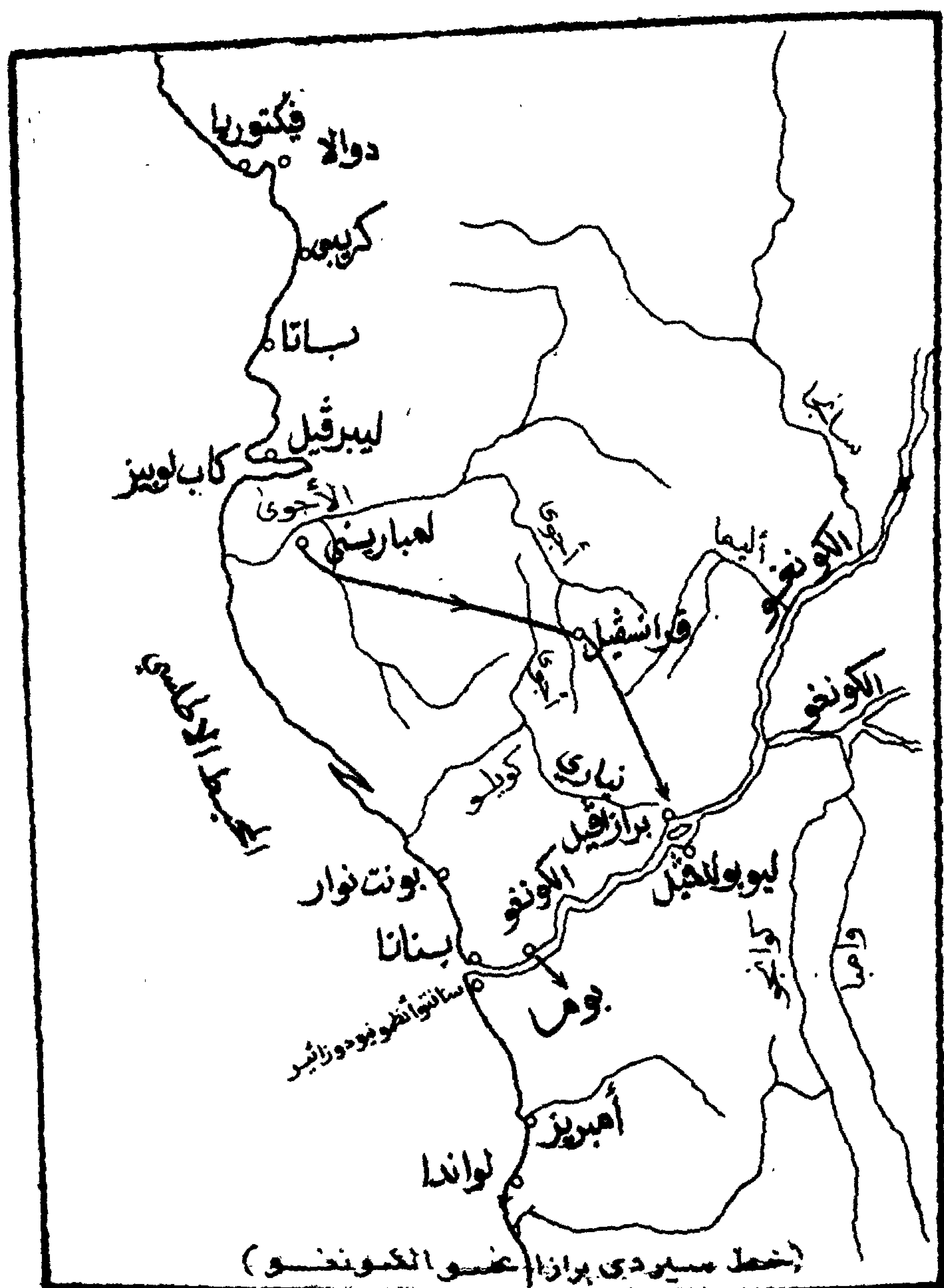
لكن دى برازا قام ببعثة من تلقاء نفسه وبخلاف المهمة التى أسندت إليه من جانب ديليسبس رئيس اللجنة الوطنية الفرنسية التابعة «للجمعية الأفريقية الدولية» وتكتم هو أمر هذه البعثة ، ذلك أنه قام خلالها بتوقيع معاهدة شهيرة فى تاريخ المنطقة سميت باسم معاهدة ماكوكو ، دون أى تفويض له بذلك من وزارة الخارجية الفرنسية ولا من وزير البحرية حتى اليوم الذى تقدم طالبا التصديق على المعاهدة . وكان دى برازا قد بدأ هذه البعثة بمغادرة ليبرڤيل فى بداية مارس ١٨٨٠ ثم قام ببناء مدينة فرانسفيل عند نقطة التقاء نهر الأجوى بنهر باسا فى شهر يونيو واتجه فى طريقه إلى الكونغو(٢) .

وقد ورد فى تقرير دى برازا قوله : «طبقا لخط السير الذى بلغ ٥٠٠ كيلومتر فى بلاد لم نكن نعرفها حتى ذلك الحين ، فإن سمعتنا التى اكتسبناها منذ عام ١٨٧٦ فى نهر الأجوى الأعلى جعلت أهالى المنطقة من شعوب الباتيكى (Bateke) يستقبلوننا

---

(١) Brunschwig. H. L'Avenement de l'Afrique Noire. p. 136.

(٢) Brunschwig. M. Ibid. p. 145 - 146.



(خط سير دي برازا نحو الكونغو)

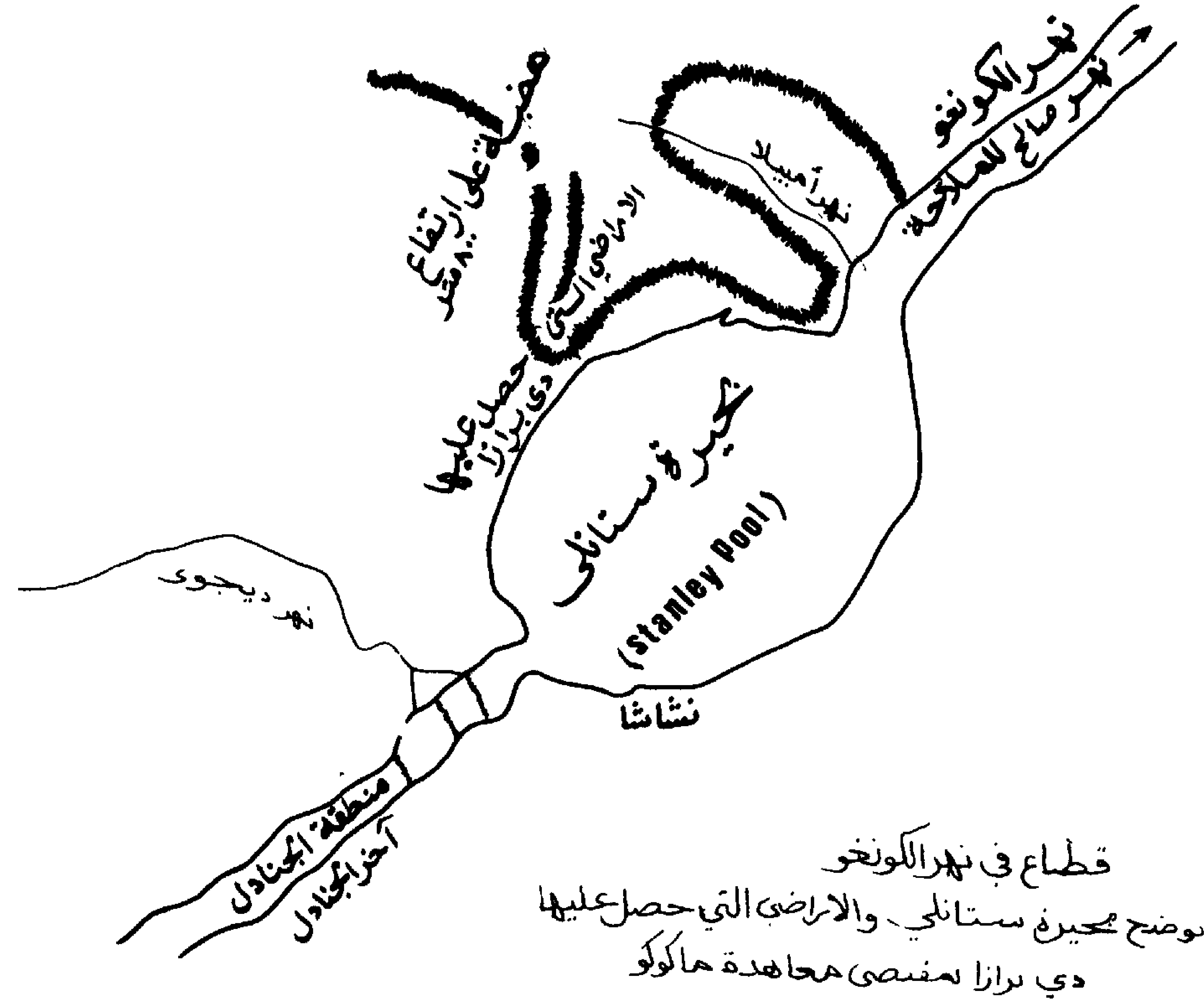
بالترحاب . وقبل وصولى إلى منطقة نجامبى (Ngampey) زارنى مندوب الملك ماكوكو ليرشدنى إلى بلاده التى تمتد على الضفة اليمنى لنهر الكونغو حتى نتامو (أى بحيرة ستانلى) . وطلب ماكوكو فى ١٠ سبتمبر ١٨٨٠. حمايتنا له ضد الهجمات فى داخل الكونغو بسبب تواجد الأوروبيين وصراعهم مع أهل البلاد الأصليين ، ووقع ماكوكو معاهدة (مرفقة مع هذا التقرير) وهذه المعاهدة تضع أراضيه تحت الحماية الفرنسية وقد تنازل لنا عن أراضى لاقامة مركز سوف يفتح طريقا جديدا أمام الفرنسيين فى هذه المناطق »(١).

وبعد أن تم لبرازا إبرام هذه المعاهدة ذهب إلى بحيرة ستانلى التى يسميها أهل البلاد الأصليين نتامو (Ntamo) وتخير الموقع المناسب على الضفة اليمنى للنهرين الرافدين إمبيلا وديجوى (Djoué) استدعى كافة شيوخ القبائل وأصدر وثيقة باسم فرنسا أعلن فيها الحقوق التى آلت إليه من ملك ماكوكو ، وبصفته ممثلا لفرنسا – وبعد ذلك تتبع مجرى النهر باتجاه «فيفى» إلى أن إلتقى بستانلى حيث أخبره بأنه قد أكمل مهمته الموكلة إليه من جانب «الجمعية الدولية الأفريقية» دون أن يذكر شيئا على الاطلاق عن المعاهدة التى أبرمها مع ملك ماكوكو بفرض الحماية الفرنسية على بلاده . ثم عاد إلى ليبرفيل دون أن يذكر شيئا أيضا عن هذه المعاهدة ولم يعلم ستانلى بأمر هذه المعاهدة إلا فى يوليو ١٨٨١ حين منعه أحد رجال الاستعمار الفرنسى ويدعى مالامين من التقدم فى هذه المنطقة .

ولعله مما يثير الدهشة أن أول أخبار تسربت عن معاهدة ماكوكو إلى فرنسا ذاتها أتت من إنجلترا ، وجاءتها عن طريق رجال الإرساليات المسيحية الانجليز الذين كانوا قد استقروا عند منطقة بحيرة ستانلى فى يوليو١٨٨١ فقد سارع رجال هذه البعثة فى ٢٢ مارس ١٨٨٢ إلى إرسال نسخة من المعاهدة إلى وزارة الخارجية البريطانية وعلى الفور قامت الحكومة البريطانية بتكليف اللورد ليونز سفيرهم لدى فرنسا بطلب إيضاحات

---

(١) أما نص هذه المعاهدة كما ورد فى مؤلف : (Brunschwig) فهو كالتالى : «أن الملك ماكوكو صاحب السيادة على المناطق التى تقع بين منابع ومصب ليفينى ونكونا قد صادق على التنازل عن أراضى نجامبى لاقامة محطة فرنسية كما تنازل عن أراضيه لفرنسا ، كما نقل إليها حقوق وراثته وسيادته ، وتعبيرا عن ذلك يرغب فى رفع العلم الفرنسى . وبمقتضى هذه الوثيقة التى حررت من نسختين والتى مهرت بتوقيعه وتوقيعى يسوغ لنا القيام بالتدابير بالتدابير اللازمة فى هذا الخصوص باعتبارى ممثلا للحكومة الفرنسية » .



قطاع في نهر الكونغو
يوضح بحيرة ستانلي، والاراضي التي حصل عليها
دي برازا بمقتضى معاهدة ماكوكو

حول ما أسمته «معاهدة معينة» ، وقعت باسم فرنسا مع رؤساء القبائل داخل أفريقيا . وهنا تحركت الخارجية الفرنسية التى لم تكن تدرى شيئا عن المعاهدة لتسأل وزارة البحرية الفرنسية عن الأمر . وردت هذه الأخيرة لتقول أن دي برازا إنما كان يمثل «جمعية دراسات» بهدف استكشاف بعض مناطق أفريقيا - تلك الجمعية التى يرأسها «ديليسبس» ، ولكنه لم يعمل بصفة رسمية لصالح فرنسا(١) .

ولم يعلم رئيس الوزراء الفرنسى جمبتا (Gambetta) بهذا الأمر إلا فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٢ من روفيير (Ruvier) وزير التجارة والمستعمرات الذى قدم له تقريرا حول ستانلى ودي برازا فى نفس الوقت . ويتضمن التقرير أن نسخة من المعاهدة قد سلمت فى يوليو ١٨٨١ إلى ستانلى من جانب مالامين ، ولما قدم السفير البريطانى ليونز نسخة من معاهدة ماكوكو إلى فريسينيه (Freycinet) الذى خلف جامبتا فى منصبه كتب هذا الأخير إلى جوريجيبرى (Jauréguiberry) يستفسر قائلا : «أن اللورد ليونز أفصح عن رغبته فى معرفة ما إذا كانت هذه الوثيقة أصلية ، وعما إذا كانت حكومة الجمهورية الفرنسية قد اعترفت بها » . وجاء رد جوريجيبرى متضمنا أنه لا تتوافر لديه نسخة رسمية من المعاهدة وأنه سيرد فقط على استفساره حول تلقى دى برازا تفويضا رسميا بتوقيع المعاهدة أم لا ، بأن دى برازا لم يتلق أى تفويض رسمى من وزارة البحرية ، وأنه بعث إلى حوض الأجوى من جانب الجمعية الدولية الأفريقية(٢) .

التصديق على المعاهدة :

خلفت حكومة دكليرك (Duclerc) حكومة فريسينيه فى سبتمبر ١٨٨٢ ، وتلقى رئيس الوزراء الجديد ثلاثة تقارير ضخمة من دى برازا كان لها أكبر الأثر فى تغيير موقف جويجيبرى الذى بقى فى الوزارة الجديدة وزيرا للبحرية والذى كان يعارض دوما بعثة دى برازا . وأصبح رأى جوريجيبرى يتلخص فى أن الأراضى التى اختارها هذا المستكشف الفرنسى قد آلت لفرنسا وأن هذه المنطقة قد أحسن اختيارها حيث تكون ملتقى طرق المواصلات بين الأطلسى والكونغو الأعلى وأن دى برازا إذا كان قد استولى على هذه الأراضى باسم فرنسا دون أن يتلقى تكليفا بذلك من وزارة البحرية والمستعمرات ، فإن الأمر لم يعد أمرا استعماريا طالما أنه يقتضى المصادقة على المعاهدة الذى هو أمر دبلوماسى يدخل فى اختصاص وزارة الخارجية الفرنسية .

---

(١) Branschwig, H, Ibid, p. 149.

(٢) Branschwig, H, Ibid, p. 152.

وتلقفت وزارة الخارجية هذا الأمر بحماس للتصديق على المعاهدة استنادا إلى أن الحكومة الفرنسية سوف تستولى بذلك على أراضى فى جزء من أفريقيا ليس لأية دولة أخرى أية ادعاءات عليها ، وعلى الحكومة الفرنسية التصديق على هذه المعاهدة . وبات على الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسى أن تسارع إلى التصديق على المعاهدة قبل أن يصل ستانلى من أوروبا عائدا إلى الكونغو الأمر الذى يترتب عليه منع الفرنسيين من جنى ثمار أعمال دى برازا . وانتهى الأمر بتصديق البرلمان الفرنسى على المعاهدة فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢[١] .

وبعد أن تم التصديق على المعاهدة تم إرسال بعثة كورديير (Cordier) لتثبيت نفوذ فرنسا عند مخارج الساحل الأفريقى الغربى من المنطقة التى تقع إلى الشمال من الضفة اليمنى لنهر الكونغو ، وأمكن لرئيس هذه البعثة الكابتن كورديير الوصول إلى منطقة كويلو - نيارى وتوقيع معاهدة أخرى مع ملك منطقة لوانجو (Loango) فى ٢ مارس ١٨٨٣ ، وكذلك نجح فى توقيع معاهدة مع رؤساء منطقة بوانت نوار (Pointe Noire) فى ٢١ يونيو من نفس العام . وهكذا أمكن لبرازا أن يحقق لفرنسا استعمار جانب من حوض الكونغو شكل فيما بعد ما سمى بالكونغو الفرنسى ولا يزال

---

(١) بعد أن قام ستانلى فى حملته التى قام بها فى ظل «لجنة دراسة أعالى الكونغو» أقام مركزا جديدا عند منطقة إيسانجيلا وأنزل القاربين الصغيرين فى مياه النهر الصالحة للملاحة . وفى ١٦ مارس ١٨٨٠ عبر القاربان مساقط مياه أخرى تسمى مبوندى (Mboundi) . وبعد مسيرة ٤٦٣ يوما من تاريخ بدء رحلته وصل ستانلى إلى منطقة مانيانجا (Manyanga) التى تبعد ٢٢٥ كيلومتر من نقطة البدء . وبينما كان ستانلى يقوم ببناء محطات إيسانجيلا وهارو (Harou) كان يعد نفسه لعبور مسافة ١٥٠ كيلومتر وهى المسافة بين موقعه الجديد وبين منطقة ستانلى بول (Stanly Pool) وفى ١٤ يوليو بدأ ستانلى المسيرة من جديد وصحب ستانلى فى هذه المسيرة شاويش سنغالى الجنسية اسمه ملامين (Malamine) كان يعمل مع دى برازا وكان ستانلى على ساحل بحيرة ستانلى وقد حرص ملامين على أن يخبر ستانلى بنبأ المعاهدة التى وقعها دى برازا مع ماكوكو أكبر شيوخ قبائل المنطقة . فعمد ستانلى إلى تحديد نطاق عمله على الشاطئ الأيمن للنهر تاركا الشاطئ الأيسر كمنطقة نفوذ للنشاط الفرنسى تفاديا لوقوع الصدام بينه وبين دى برازا فى تلك الآونة الحرجة . ونجح ستانلى بدوره فى توقيع معاهدة مع شيوخ منطقة نتامو جاليما (Ntamo - Ngalima) تنازل بمقتضاها الشيخ عن شواطئ بحيرة ستانلى ومساحة من الأرض لاقامة المحطة الرابعة التى أطلق عليها ستانلى اسم ليوبولدفيل (Leopoldville) وتقع على مسافة ٥٠٠ متر فقط من منطقة الجنادل .

يتميز بطابعه الثقافى والحضارى تميزا ملحوظا عن الكونغو البلچيكى الذى أنشأه ليوبولد ، وكان ذلك باكورة تقسيم الكونغو إلى دولتين درج الأمر على تسميتهما «الكونغو ليوبولدفيل» حصيلة الاستعمار البلچيكى ثم تطور اسمها بعد ذلك إلى زائير، والكونغو برازافيل حصيلة الاستعمار الفرنسى ثم تطور اسمها بعد ذلك إلى «الكونغو الشعبية» .

ولكن هذه المعاهدات عملت على إشعال شرارة التخاطف وكان أثرها مباشرا على كل من البرتغال وبريطانيا إذ أدت إلى تقارب شديد بين هذين الدولتين كما سنرى.

تاسعا : رد الفعل البرتغالى بعد معاهدة ماكوكو :

تصدى البرتغاليون بعنف لعملية احتلال نهر الكونغو الأدنى من جانب ستانلى خصوصا عند اقتراب رجال الملك ليوبولد فور عودة ستانلى من أوروبا فى ديسمبر عام ١٨٨٢ والبدء فى استكشاف واحتلال وادى نهر كويلو / نيارى (Kwilu - Niari) ، تلك المنطقة التى تقع شمالى جيب كابيندا التابع للبرتغال ، والتى يقول البرتغاليون أن لهم حقوقا تاريخية فيها ، فقد كان البرتغاليون يرددون القول بأن هناك اتفاقية بين كل من فرنسا وإنجلترا تم توقيعها عام ١٨٤٥ لمكافحة تجارة الرقيق فى الكونغو وأن اللورد أبردين (Aberdeen) وزير الخارجية البريطانية أعلن « أن هذه الاتفاقية لا تهدف إلى انتزاع الحقوق التاريخية البرتغالية» ، إلى جانب أن البرتغال كانت قد أصدرت فى عام ١٨٣٦ مرسوما يقضى بحظر تصدير الرقيق إلى مستعمراتها وأنه لتأكيد هذا الحظر تم إبرام اتفاقية بريطانية - برتغالية عام ١٨٤٢ ترمى إلى زيادة فاعلية مكافحة الرق ، ثم عمدت البرتغال عام ١٨٥٤ إلى المبادرة للمكافحة الكاملة لتجارة الرقيق فى كافة مستعمراتها ، وبالتالى تم إطلاق سراح العبيد أو تحرير من كانت تملكهم الحكومة البرتغالية(١) .

غير أن وجهة النظر البريطانية من الوجهة القانونية البحتة للرد على دعاوى البرتغال تقوم على أساس ما ذهب إليه الفقيه القانونى البريطانى السير ترافيرس من حيث أن إنجترا لم تذهب إلى حد الاعتراف بحقوق السيادة البرتغالية طبقا لادعاءات البرتغال . «إذ لايمكن أن تكون إنجلترا قد اعترفت بهذه السيادة فى اتفاقيتى التحالف التى أبرمت أولاهما مع البرتغال فى ١٩ فبراير ١٨١٠. واتفاقية مكافحة تجارة الرقيق الموقعة فى ٢٢ يناير ١٨١٥ ، ولا حتى ما جاء بالمادة الاضافية فى شهر يوليو ١٨١٧» .

---

(١) Sir, Travers Twiss et le Congo p. 6.

ويضيف هذا الفقيه قوله : «بأن المرء لا يسعه إلا أن يعترف بأن البرتغال أسست ادعاءاتها وحقوقها فى هذه الأراضى الواقعة فى كابيندا وفى موليمو فى الكونغو على هذه الاتفاقيات ، وفى ذات الوقت فإن هذا يعتبر بمثابة اقرار من جانب البرتغال بعدم احتلالها لتلك المناطق فى تلك الآونة . ومن ثم فإن تمسك البرتغال بأسبقية قيامها باستكشاف تلك المناطق لا يستسيغه العقل والمنطق ، تلك الاستكشافات التى ترجع إلى ٤٠٠ سنة مضت طالما أنها هى نفسها قد تخلت عن كل مطالبها بالنسبة للمنطقة الواقعة شمال كاب بدرون (Cap Padron) بمقتضى إعلان تم التحاقه باتفاقية باردو (Pardo) التى أبرمت فى عام ١٨٧٦ واشتهرت باسم «معاهدة مدريد» بين كل من فرنسا والبرتغال وقامت أسبانيا بدور الوسيط فى إبرامها »[١].

ويستطرد الفقيه البريطانى تويس فى تفنيد ادعاءات البرتغال فى منطقة مصب الكونغو حتى ليذهب إلى القول : «والأكثر من ذلك ، فإن دعاوى البرتغال بالنسبة لموضوع مباشرة نفوذها وسيادتها على ساحل الكونغو الأدنى يرتكز على اعتبارات أخرى بخلاف استكشاف مصب هذا النهر بمعرفة دييجوكاو عام ١٤٨٤ . ويبدو أن البرتغال قد باشرت من وقت لآخر نوعا من الحماية على ملك المانيكونغو أو بعبارة أخرى ملك الكونغو ، وأنها أضفت فى السنوات الأخيرة (أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) من هذا القرن التاسع عشر على هذه الحماية صفة السيادة ، ومظهر هذا أنها كانت تطلب من الملك عند ارتقائه العرش أداء القسم والولاء للتاج البرتغالى» . ويستطرد مفندا هذه الادعاءات بقوله : «إن إنجلترا قد عارضت منذ سنة ١٨٤٦ بصفة قاطعة هذه الادعاءات ، كما أنها رفضت الاعتراف للبرتغال بأنه حقوق للسيطرة أو السيادة على الساحل شمالى ميناء أمبريز الواقع على خط عرض ١٢ ٠٧ جنوب خط الاستواء »[٢].

تلك كانت وجهة نظر الفقيه البريطانى من معارضة البرتغال فى ادعاءاتها التاريخية فى مصب الكونغو وفى المنطقة الشمالية مباشرة من هذا المصب . ولكننا سوف نرى أن معاهدة ماكوكو بما جسدته من الوجود الفرنسى الرسمى فى تلك المنطقة قد عملت على تقريب وجهتى النظر البريطانية والبرتغالية فى مواجهة هذا التوغل الفرنسى فى المنطقة ، الأمر الذى دفع البلدين للدخول فى مفاوضات أسفرت

---

(١) Sir, Travers Twiss et le Congo p. 6.

(٢) Sir, Travers Twiss Ibid Congo pp. 19 - 20.

عن توقيع المعاهدة البريطانية - البرتغالية فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ التى تؤكد بريطانيا بمقتضاها حقوق البرتغال فى مصب نهر الكونغو - على غير ما جرت عليه عادة بريطانيا بازاء هذا الموضوع ، وسوف نتناول هذه المعاهدة بالتفصيل فى فصل قادم .

عاشرا : نقطة تحول هامة فى حملة ستانلى :

على أن الحملة الكشفية التى بدأها ستانلى فى ظل «لجنة دراسة أعالى الكونغو» لتثبيت أقدام الملك ليوبولد لم تنته بعد ، ذلك أنها لم تبلغ أهدافها . فبعد أن عاد ستانلى من أوروبا بعد شفائه غادرت الحملة مقر محطة فيفى (Vivi) فى ١٧ ديسمبر ١٨٨٢ مرورا بايسانجيلا لتبلغ الحملة منطقة نيارى فى فبراير ١٨٨٥ وقد غادر بعض أعضاء الحملة وفى مقدمتهم شخصية شهيرة فى استكشافات الكونغو هى فان ايتفيلد ومعه اثنان من النمساويين - غادروا محطة فيفى قاصدين نهر لوانجو، وتمكنوا من الحصول من مشايخ قبائل تلك المنطقة على حقوق امتياز على نهر كويلو .

وشرعت هذه المجموعة فى بناء محطة أطلق عليها اسم « رودولف ستات » (Rudolf Stadt) . ويلاحظ هنا أن سرعة التحرك من جانب الحملة انقلبت إلى مايشبه حمى الغزو إذ أن الحملة علمت بأن من المقرر وصول الكابتن البحرى الفرنسى كوردبير ، كما سبقت الاشارة ، وكان هذا الكابتن قد حصل على ترخيص رسمى من الحكومة الفرنسية بوضع يده على نهر كويلو .

لم تتوقف إذن استكشافات هذه المنطقة من الكونغو الأدنى نتيجة الضغوط الفرنسية ، فقد استمر رجال ستانلى بقيادة هارو (Harou) فى ربط كل من كويلو - نيارى فى شمال مصب نهر الكونغو بمنطقة مانيانجا وأصبح احتلال هذه المنطقة من جانب ستانلى ورجاله أمرا واقعا بتوفر كافة وسائل الاتصال بين المراكز والمحطات المنشأة بها ، وفى هذه الأثناء كان ستانلى قد غادر ليوبولدفيل فى أغسطس ١٨٨٣ لاستكمال استكشافه لمناطق الكونغو الأعلى حتى وصل إلى بولوبو (Bolobo) ، وانطلق منها حتى وصل فى ٢٠ سبتمبر ١٨٨٣ إلى منطقة لوكوليلا (Lukolela) حيث أقام مركزا جديدا بها .

وأخيرا وصل ستانلى فى أول ديسمبر ١٨٨٣ إلى منطقة هامة هى منطقة المساقط (Falls) حيث بنى محطة أخرى اختار لها جزيرة فى نهر الكونغو هى جزيرة

---

(١) Sir, Travers Twiss Ibid Congo pp. 19 - 20.

أوانا – روزى (Uana - Rusi) تبعد أربعة كيلومترات من أول شلال من ناحية منبع نهر الكونغو ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٧٧٣ عاد ستانلى إلى بولوبو ثم إلى ليوبولدفيل نظرا لسوء حالته الصحية التى أجبرته على العودة إلى أوروبا للمرة الثانية[١] .

ومرة ثانية أحدثت عودة ستانلى إلى أوروبا تغييرات جوهرية وأوضاعا متناقضة من حيث أن وضع « الجمعية الأفريقية الدولية » لم يعد يرتكز على أساس قانونى واضح . فلم تكن الجمعية حتى ذلك الوقت فى حقيقة أمرها سوى رابطة تضم عددا من الأفراد ، ولم تتوفر لها الشخصية القانونية أو الاعتبارية كسائر الشركات صاحبة الامتياز مثلا والتى كانت مفوضة من حكوماتها مثلما حدث بالنسبة لغزو الانديز ، ومع ذلك فقد توافرت لها فى نظر الملك ليوبولد العناصر القانونية لاكتساب صفة الدولة بعد أن وضعت يدها على رقعة من الأراضى تعتبر ملكا مباحا لا مالك لها (Res Nullus)، ومن ثم صار لها بحق الفتح ووضع اليد كل مقومات سيادة الدولة ، وأصبحت تمارس سلطانا على تلك الأراضى التى لا ينازعها فيها أحد من الناحية الفعلية ، وأقامت نوعا من الادارة الحكومية ولم يبق إذن سوى اعتراف الدول الكبرى بهذه الجمعية حتى تكتسب صفات الدولة طبقا لأحكام القانون الدولى ، ومن ثم تصبح عضوا فى الجماعة الدولية . وهذا يبرز لنا حنكة ليوبولد ومعاونيه من مشاهير رجال القانون ورجال السياسة ومهارتهم فى التخطيط من أمثال إميل باننج[٢] .

---

(١) Kermans, H, Monheim CH, Op ,cit. p. 108.

(٢) إذا كانت شخصية ستانلى وما اتسمت به من المثابرة والجلد وشدة العزم فى استكشاف أراضى الكونغو ، فإن شخصية إميل باننج وإسهامه الكبير فى تقنين الوضع الدولى لما سيسمى بعد ذلك بدولة الكونغو الحرة تستحق سرد طرف من حياته . وقد لاحظ المؤلف أثناء تجواله فى دور الأرشيف البلجيكى أهمية هذه الشخصية التى استعان الأستاذ ستينجر (Stenger) أستاذ التاريخ بجامعة بروكسل (Université Libre de Bruxelles) بمذكرات باننج بصفة أساسية فى نشر عدة مؤلفات قيمة ظهرت حديثا (فى الستينات) تتناول جوانب خفية من إنشاء دولة الكونغو الحرة . وقد استعان بها الباحث (مؤلف هذا الكتاب) بدوره فى تكوين فكرة واضحة عن ظروف نشأة هذه الدولة . وهذه نبذة مختصرة عن قصة حياة هذه الشخصية :

– حصل باننج على دكتوراه الفلسفة والآداب فى عام ١٨٦٠ .

– عمل منذ أبريل ١٨٦١ فى المكتبة الملكية البلجيكية (Bibliotheque Royale) واستمر فى العمل وسط الكتب والمؤلفات المختلفة عامين كاملين . =

ولقد كانت تهدد حياة هذه الدولة الوليدة كل أنواع المطامع خطورة ، لكن المهارة الدبلوماسية التى تحلى بها الملك ليوبولد ، أثبتت مقدرته الفائقة فى الوقت المناسب ، ونجحت نجاحا باهرا . ولكن ينبغى الاشارة إلى المعارضة الشديدة التى ثارت فى بلچيكا ذاتها بين أوساط المثقفين من أبنائها ، والتى وجهت نقدها الشديد إلى تصرفات

= - وفى عام ١٨٦٢ عمل محررا فى جريدة البرلمان البلچيكى (Echo - du Parliment) وظل يكتب فيها حتى توقفت عن الظهور عام ١٨٨٥ .

- تشبع بانتج منذ دراسته الأولى بالروح الدينية المسيحية على المذهب الكاثوليكى .

- تم إلحاقه بوزارة الخارجية البلچيكية فى فبراير ١٨٦٣ ونشرت له بعض دراسات هامة فى صحيفة البرلمان المشار إليها عالية جذبت انتباه البلچيكيين جميعا .

- من إنجازاته الهامة أثناء عمله فى وزارة الخارجية البلچيكية تلك المذكرات الهامة التى أعدها عن تاريخ « حرية الملاحة فى الأنهار فى ظل القانون الدولى والاعتبارات التاريخية تحت عنوان : La liberté des Fleuves dans le Droit Public et l'histoire » ويقع هذا البحث فى ٨٥ صفحة ، واعتبر مرجعا عالميا لتناول نظم الأنهار الدولية منذ القرن التاسع عشر وحتى مؤتمر لندن ١٨٣٠ ، ١٨٣٩ على التوالى .

- قام بنشر عدة دراسات عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمكسيك ، والأرچنتين ، والحبشة ، ودراسات حول تجارة الرقيق أثناء حروب الانفصال الأمريكية .

- عمل سكرتيرا لمؤتمر بروكسل الجغرافى عام ١٨٧٦ وكان اختياره لهذه المهمة بتكليف خاص من الملك ، ومن الجدير بالذكر أن المذكرة التى أعدها دكتور بانتج عام ١٨٨٣ فى باريس بعنوان : «مذكرة حول الحقوق والدعاوى البرتغالية بحق السيادة على بعض الأراضى الواقعة على الساحل الغربى الأفريقى Memoires sur les droits et les Pretentions du Portugal â la souverainte de certains territoires de la Côte occidentale d'afrique »

هذه المذكرة التى بدأت فى الظهور أول الأمر والتداول فى إنجلترا قد أدت هدفها . وكان لتداولها فى إنجلترا أثره فى عدم تصديق مجلس العموم على المعاهدة البريطانية - البرتغالية الموقعة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ والتى استمر التفاوض بشأنها عامين كاملين .

- ثم عمل بانتج بعد ذلك مستشارا فنيا لدولة الكونغو الحرة أثناء انعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) ، وكان مكلفا من الملك ليوبولد بأن يكون هو ومعه وزير الخارجية لبرمونت المحرك الأول لكافة القرارات التى تصدر عن المؤتمر ، بالاضافة إلى القيام بصياغة هذه القرارات .

- عقب إنتهاء عمل مؤتمر برلين ألف بانتج كتابا هاما بعنوان : «التقسيم السياسى لأفريقيا بعد العمليات الدولية الأخيرة (١٨٨٥ - ١٨٨٨) .

« Le Partage Politique de L'Afrique d'aprés les Transactions Internationales les Plus recontes (1885 - 1888) .

تمت ترجمته إلى اللغة الألمانية ، واستعان به المؤلف فى هذا البحث . =

الملك وسعيه إلى إنشاء مستعمرة بلچيكية . فمن قائل أن بلچيكا المحايدة لا يمكن أن تملك أية مستعمرات ، ولا ينبغى لها ذلك ، حيث أن هذا يتنافى مع مبادئ الحياد التى تنتهجها بلچيكا ، وأن مسألة إدخال الحضارة فى وسط أفريقيا لاعتبارات إنسانية لا يتم بالضرورة بمجرد إنفاق بضعة ملايين فى ظل أهداف أفلاطونية مجردة ، حتى أن الجمعية الجغرافية الملكية كانت تصدر بعض النشرات التى تحمل هذه المعانى الانتقادية ، ومنهم من قال أن بلادنا لسعيدة حقا بحيادها الذى ضمن لها على ما يزيد على نصف قرن نجاحا وازدهارا لم يسبق له مثيل ، أما أن تداعبنا أحلام استعمارية فإننا نكون بذلك قد غامرنا بفقد كل شئ[1] .

* * *

= – عين باننج مفوضا عاما لبلچيكا من قبل البارون لمبرمونت (وزير الخارجية) فى مؤتمر بروكسل الثانى الذى عقد فى الفترة من ١٩ نوفمبر ١٨٨٩ حتى ٢ يوليو ١٨٩٠ واشترك باننج فى إعلان الوثيقة العامة للمؤتمر .

– ومن الغريب أنه رغم كل هذه المعايشة الكاملة ، والأثر الهائل للدكتور باننج ، فقد رفض تولى الادارة المالية لدولة الكونغو الحرة ١٨٩٠ نظرا لتطبيق النظام الاحتكارى المسمى بنظام «الدومين» الذى كان يعارضه باننج بشدة .

– ولقد دب الخلاف بينه وبين الملك حينما طلب منه إعداد مذكرة توضح مدى توافق نظام «الدومين الملكى» مع وثيقة برلين . فأعد باننج هذه المذكرة تحت عنوان : حرية التجارة فى حوض الكونغو التقليدى حسب نص «وثيقة برلين» وكانت هذه المذكرة سببا فى ضيق الملك ليوبولد الذى امتنع عن توجيه أى حديث إلى باننج . وبذلك انتهت فترة ٢٤ عاما من التعاون الوثيق بين الملك والدكتور باننج فى أمور دولة الكونغو الحرة – انتهت بالقطيعة التامة . انظر التفاصيل فى كتاب . Stenger, J, Textes inédits d'Emile Banning

(١) Sir Twiss et le Congo. Op, cit, p. 6.

الفصـــل الثـــالث

(مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥)

الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ – ١٨٨٥

أولا : تمهيد :

انتهينا فى الفصل السابق الى نقطة التحول فى حملة ستانلى التى أثارت انتباه أوروبا وإلى سعى الملك ليوبولد لاضفاء صفة الدولة على « لجنة دراسة أعالى الكونغو» . ورأينا كيف انبرى دى برازا فى تعقبه فى نفس المنطقة تقريبا فى وسط القارة وحمى وطيس المنافسة ثم أتى الدور البرتغالى ليعلن دعاواه فى نفس المنطقة عن مصب الكونغو .

كذلك رأينا أن اندفاع البلجيك والفرنسيين فى أعقابهم فى حوض الكونغو قد حرك الدعاوى البرتغالية من ناحية وعمل على تقريب وجهات النظر بين البرتغاليين والبريطانيين فقد جمعهم خصم مشترك هو الفرنسيون الأمر الذى أسفر عن توقيع المعاهدة البريطانية البرتغالية لعام ١٨٨٤ .

وقبل الحديث عن المعاهدة البريطانية البرتغالية ، فقد يحسن القاء مزيد من الضوء حول الدعاوى البرتغالية حيث ستكون سببا فى ابرام المعاهدة المذكورة وبالتالى السبب المباشر لانعقاد مؤتمر برلين .

لقد سعى العرش البرتغالى خلال القرن السادس عشر الى اقامة نوع من التعاون الوثيق بينه وبين المنطقة الجنوبية من مصب نهر الكونغو . ولم يكن فى نية المخطط الرسمى البرتغالى القيام بغزو عسكرى أو سيطرة ادارية ولا حتى القيام باستغلال تجارى فى المقام الأول ، بل كان الهدف الذى ينشده العرش البرتغالى ايجاد علاقة مع حكام البلاد الأفارقة مبنية على التحالف لنشر الديانة المسيحية والثقافة الأوروبية .

وكان البرتغاليون يهتمون بنشر العقيدة بين مشايخ هذه المنطقة توطئة لنشر المسيحية على نطاق واسع بين رعايا هؤلاء المشايخ ، ولايجاد الصلة المنشودة بين المملكة الأثيوبية المسيحية التى وصلتهم أخبارها ويحكمها القديس [1](Prester John) فكانت نزعة البرتغاليين الأولى حينذاك نزعة مسيحية فى أساسها ، تهدف لمناصرة تلك

---

(١) Duffy. J . Portugueuse Africa p. 5.

الدولة الافريقية المسيحية التى يحيط بها المسلمون من كل جانب فى شرق افريقيا ، وتعقب العرب والمسلمين واضعاف شأنهم بعد تمام طردهم من الأندلس .

ولقد ادعى البرتغاليون سيادتهم على الكونغو بكامله استنادا الى أن المستكشف البرتغالى رييجو كام (Diego Cam) كان أول من استكشف الكونغو منذ ٤٠٠ سنة، وساندتهم بريطانيا فى أول الأمر باعتبار البرتغال دولة صغرى تقع تحت السيطرة البريطانية(١) .

ومنذ منتصف القرن السابع عشر تقريبا عملت البرتغال على احياء ادعاءاتها التاريخية على الساحل الغربى الافريقى وعلى بعض المناطق الداخلية التى تقع بين خط عرض ١٢ً ٥ْ شمالا ، ٨ْ درجة جنوبا . ويقع مصب نهر الكونغو بين هذين الخطين . ولكى تؤكد البرتغال ادعاءاتها هذه طالبت بأن تتضمن كافة المعاهدات التى اعتزمت ابرامها مع فرنسا وألمانيا منذ عام ١٨٨٦ شرطا مؤداه الاعتراف بحقوق صاحب الجلالة ملك البرتغال فى تلك الأراضى التى تقع بين الممتلكات البرتغالية فى انجولا وموزمبيق دون الاخلال بأيـــة حقوق للدول الأخـــرى التى يـــكون قـــد سبق اكتسابها من قبـــــل(٢) .

وكانت فرنسا منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وكذلك انجلترا حوال نفس القرن ترفض ادعاءات البرتغال هذه فضلا عن أنه كان هناك شبه اتفاق ضمنى بين الدول البحرية من مقتضاه اعتـــار هـــذه المنطقـــة لا تخضع لسيطره أو نفـــوذ أيـــة دولة متحضرة . ولكن سرعان ما أزاحت استكشافات ستانلى الستار الدى كان مخيما على تلك البقاع فى قلب افريقيا وفتحت المجال فسيحاً أمام الدول الكبرى للتسابق الاستعمارى لبسط نفوذها وسيطرتها عليها . وحسبما أشرنا سابقا ، فقد قام ستانلى بحملة استكشافية عام ١٨٧٩ تحت ظل لجنة دراسة أعالى الكونغو ، وعمد أثناء قيامه بهذه الحملة الى اقامة عدد من المحطات باتجاه الداخل الى أن وجد نفسه أمام علم فرنسى على الجانب الأيسر من بحيرة ستانلى حيث كان دى برازا منهمكا فى استكشافاته فى نهر الأجوى ، ومن ثم أسرع دى برازا للاتجاه الى بحيرة ستانلى ليرقب عن كثب أعمال استانلى .

(١) Hobley . L . Openning Africa . p. 41.

(٢) Warhurst, P. R, Anglo - Portuguese Relations in South - Central Africa pp. 3 , 5 .

وتمكن دى برازا وقتذاك من ابرام معاهدة مع ملك قبائل الباتيكى (Batéké) وهى معاهدة تضع أراضى ذلك الملك تحت النفوذ الفرنسى - هذا الملك ماكوكو الذى سميت المعاهدة باسمه كما رأينا فى الفصل السابق .

ولما عاد دى برازا الى فرنسا وجد الحكومة الفرنسية قد غيرت موقفها وأصبحت على أتم استعداد لمؤازرة جهوده . وصدر قانون فرنسى فى ٣٠ نوفمبر ١٨٨٢ يصادق على ما استطاع الحصول عليه من ممتلكات ، كما صدر قانون بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٣ يضع تحت تصرفه اعتمادا قدره ١٫٢٧٥٫٠٠٠ فرنك . وعرض هذا المستكشف وجهة نظره على الحكومة الفرنسية بربط الشاطىء الشمالى للبحيرة بساحل نهر لوانجو (Loango) بخط مستقيم يمر عبر وادى نهر كويلو - نيارى (Niari - Kwillo) ووافقت الحكومة الفرنسية على خطته . على أن اسراع ديكليرك رئيس الوزراء الفرنسى بالتصديق على معاهدة ماكوكو فى المنطقة الواقعة شمالى نهر الكونغو قد قدم الذريعة التى طالما انتظرها ليوبولد للتفكير جديا فى تحقيق مشروعات احتكارية فى وسط القارة على خلاف ما أعلنه من أن هدفه كان انسانيا ابتغى من ورائه نشر الحضارة فى تلك المناطق

ويسوق فى هذا السياق تعليقا لطيفا قاله الملك ليوبولد يتسم بالخبث والدهاء حين صرح بقوله بأن دى برازا بسعيه الى توقيع تلك المعاهدة لصالح فرنسا « يكون قد أدخل العنصر السياسى فى حوض النهر »(١)

وكانت الحكومة الفرنسية تحاول فى حقيقة الامر تجنب الصدام المباشر مع البرتغاليين اذ قررت عدم بسط نفوذها جنوبى خط عرض ١٢ ٥ (٢) لكن هذه الخطة لم يكتب لها أن توضع موضع التنفيذ ، وذلك لأن الحملة الخاصة للجنة دراسة أعالى الكونغو عندما وجدت أن دى برازا قد وقف حائلا فى سبيلها عند بحيرة ستانلى قامت بدورها باعاقة تقدمه فى وادى نهر نيارى . ودارت مفاوضات من جانب عدد كبير من الوكلاء البلجيك مع السكان الأصليين فى تلك المنطقة ، وأبرموا معهم معاهدات تضمن امتلاك وادى نيارى ، وكذلك المنطقة الساحلية الممتدة من سيت كاما حتى لوانجو (Loango) .

---

(١) Sanderson, G . N European Partition of Africa p. 24 .

(٢) Banning. E Le Partage Politique de L'Afrique.

تفجر الصراع اذن بين مشـروعات الجمعية البلجيكية التى صارت مجسدة فى « لجنة دراسة أعالى الكونغو » وبين فرنسا ، ومع ذلك فقد تم التوصل الى صيغة للتعايش بين الجانبين فى ١٦ أكتوبر ١٨٨٢ اذ أن ديكليرك أعلن فى خطاب الى الملك فى ذلك التاريخ أنه لا ينوى الوقوف فى طريق أعمال لجنة دراسة أعالى الكونغو ، أو التعرض لمحطاته بقوله : « وتبعا لرغبة جلالتكم ، فانه تم الاتفاق على عدم وضع أية عراقيل فى طريق المحطات التى تم انشاؤها من جانب « الجمعية الدولية الافريقية » ، أو « لجنة دراسة أعالى الكونغو » ، وأن حرية المرور من محطة إلى أخرى بين تلك المحطات عبر الأراضى التى تقع بين بحيرة ستانلى ونهرى امبيلا ، ودجوى (Djoué) مكفولة دون أى تعرض من جانبنا » .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ بادر الملك ليوبولد بالرد على ديكليرك معبرا عن هذه التأكيدات بقوله : « اننى أعلم أن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤيد النواحى المشروعة والعادلة فى المشروع الذى تتبناه الجمعية ولجنة الدراسة من أجل تحقيق هدف عام للمدنية والتقدم ، وأنها تبدى حسن نواياها لتيسير سبل النجاح أمامها بقدر ما يجرى الاعتماد عليها ، واننى آمل بشدة ألا يعوقنا شىء فى أن نحتفظ بعلاقات طيبة بيننا فى افريقيا كما هو عليه الحال بالنسبة للعلاقات التى بيننا فى أوروبا »[١] .

ثانيا : المعاهدة البريطانية البرتغالية (٢٦ فبراير ١٨٨٤) :

فى ذات الوقت الذى ساد فيه الوفاق والوئام بين الملك ليوبولد وفرنسا على النحو المتقدم إذا بالبرتغال تدخل حلبة الصراع من أجل بسط السيطرة والنفوذ ، خصوصا بعدما أدركت مرامى فرنسا بعد التصديق على معاهدة ماكوكو التى أبرمها دى برازا . غير أن فرنسا لم تتعرض للادعاءات التاريخية البرتغالية فى منطقة مصب الكونغو ، وإنما ألمحت بأن ممتلكاتها الموجودة شمال خط عرض ١٢َ ٥ْ ليست محل جدل ، ولقد كان رد فعل هذا التلميح الفرنسى أن ولت البرتغال وجهها شطر انجلترا يحدوها الأمل فى أن تحرز نجاحا أكبر وبدأت المفاوضات بين البلدين فى غضون شهر نوفمبر ١٨٨٢ وفقا للأسس التى أرسى قواعدها اللورد جرانفيل على النحو الآتى :

أن جلالة ملكة المملكة المتحدة ، وجلالة ملك البرتغال يحدوهما الرغبة الصادقة لتوثيق عرى الصداقة التى تربط الدولتين ووضع حد للصعوبات المتعلقة بحقوق السيادة

---

(١) Banning . E . Ibid. p. 98 .

على المناطق التى تقع عند مصب نهر الكونغو على الساحل الغربى لافريقيا الواقعة بين خطى ٧° شمالا ، ١٦° جنوبا وذلك لابطال تجارة الرقيق كلية ، وترقية النهوض بالتجارة والمدنية ، فقد عقدتا العزم على ابرام معاهدة لتحقيق هذا الغرض .

ولقد تضمنت هذه المعاهدة البنود الرئيسية التالية :

١ - موافقة واعتراف جلالة الملكة بالسيادة البرتغالية على الجزء الغربى من ساحل افريقيا الواقع بين خطى عرض ٥٧ ، ١٢° جنوبا والأراضى الداخلة فى نهر الكونغو حتى نقطة نوكى .

٢ - فتح المنطقة الموضحة فى البند الأول للملاحة أمام كل الشعوب والأجانب من كل الجنسيات على أن يخضعوا لسيادة قوانين البلاد ويتمتعوا داخل هذه المناطق بنفس المنافع والمزايا والمعاملة من كل الوجوه مثل تلك التى يتمتع بها الرعايا البرتغاليون . ولهم كامل الحرية فى الدخول أو السفر أو الاقامة فى أى جزء من الأقاليم السابق ذكرها ، ولهم حق اقامة المصانع ومحطات التجارة ، وامتلاك وشراء وتأجير الأرض والمنازل والصناعات و « الورش » والحوانيت وكل أنواع الملكية الأخرى ، ولهم حق الاتجار بالجملة والقطاعى .

٣ - وأن الطرفين يعترفان بالحرية الكاملة فى كل ما يتعلق بالتجارة والملاحة فى الكونغو والزمبيزى وروافدهما لكل الشعوب .

٤ - كما يعترفان بفتح التجارة والملاحة فى هذه الأنهار داخل حدود المنطقة المشار إليها والموضحة فى البند (٢) أمام كل الشعوب ، ولن تخضع لأى احتكار أو امتيازات أو أية معوقات أو ضرائب جمركية أو أعباء أو مصروفات غير منصوص عليها فى هذه المعاهدة .

٥ - أن يؤخذ فى الاعتبار كافة المزايا التى يتمتع بها الرعايا الانجليز انطلاقا من معاهدات يكونون قد أبرموها مع مشايخ البلاد الافريقيين بالكونغو ، وأن يوضع هؤلاء الرعايا الانجليز على قدم المساواة مع الرعايا البرتغاليين فيما يتعلق بشراء وتأجير الأراضى . وفيما يتعلق أيضا بوظائف رجال الارساليات وبالنسبة للضرائب .

٦ - تتعهد البرتغال بألا تثير أية مطالبات على الشاطىء الجنوبى الافريقى الى الجنوب من خط عرض ١٨° ، من ناحية الغرب ، ٣٠َ ٢٦° من ناحية الشرق ، وأنه بالنسبة للاقليم الذى تعترف فيه بالسيادة البرتغالية على الشواطىء فلا ينبغى التوسع من ناحية أعالى الأنهار الى الداخل فيما وراء النقاط الحالية التى يحتلها البرتغاليون .

لكن المفاوضات على الأسس التى أوضحناها عاليه تعثرت نظراً للمعارضة العنيفة التى ثارت فى البرلمان البريطانى ، وقامت حملة ضارية ضد توسيع دائرة النفوذ البرتغالى فى تلك المناطق الساحلية التى تشمل حوض الكونغو الأدنى ، وجرى اتهام الوزارة البريطانية بالفشل فى مباشرة مسؤولياتها ، لكن اللورد جرانفيل قدم مذكرة بتاريخ ١٥ مارس ١٨٨٣ يوضح فيها أن امتداد النفوذ البرتغالى على مصب نهر الكونغو يعد اعترافا يزيد عما اعترف به من سبقوه ، وأن هناك تغييرا كاملا لحق بأوضاع القارة الافريقية يستلزم تغييرا فى نظمها ، وأن الجهود التى بذلها كل من المستكشفين لفنجستون وستانلى وغيرهما من المستكشفين قد أضفت طابعا عمليا على الجغرافيا والسلالات بالنسبة لمساحات واسعة من وسط افريقيا . . . وأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن ايجاد ترتيبات بين بريطانيا العظمى والبرتغال يرتكز على مبادىء حرة ، ومزيدا من المساواة بالنسبة لكافة الدول من شأنه أن يسهم فى منع المنافسة التى قد تلحق بالنشاط التجارى الوليد ، وأن الأهداف الرئيسية التى تتوخاها حكومة صاحبة الجلالة هى الغاء تجارة الرقيق ونشر المدنية فى ربوع افريقيا عن طريق تنمية التجارة المشروعة(١) .

وهكذا كان دفاع اللورد جرانفيل عن المعاهدة أمام الرأى العام البريطانى . ولكن هذه الأهداف التى أشار اليها جرانفيل كانت أهدافاً طموحة حقا ولا يتسنى تحقيقها بمجرد ابرام اتفاق بين دولتين بمعزل عن بقية الدول الكبرى . بيد أن الحملة الضارية والمؤثرة على الصعيد الداخلى انما جاءت من جانب الغرف التجارية البريطانية وعلى رأسها غرفة تجارة منشستر والتى أعد رئيسها تقريرا هاما ، بتاريخ ٥ مارس ١٨٨٤ حول هذه المعاهدة جاء فيه :

« انه بمقتضى هذه المعاهدة تكون حكومة جلالة الملكة قد وافقت لأول مرة على الاعتراف لملك البرتغال بالسيادة على هذا الجزء من الساحل الغربى الافريقى ، وتكون قد وافقت أيضا على اخضاع التجارة البريطانية – التى ظلت حرة طليقة لا قيود عليها – للسيطرة الكاملة للبرتغال ، وان كانت السلع البريطانية التى يجرى استيرادها هناك تكون قد خضعت لتعريفة موزمبيق » .

كذلك أشار التقرير الى ما جاء بديباجة المعاهدة من حيث « أن أحد أهدافها هو تنمية التجارة ، ونشر الحضارة فى القارة الافريقية وادخال المدنية فيها » ، ولكن اذا

---

(١) Banning . E. Ibid. p. 101 .

حازت المعاهدة على موافقة البرلمان فهناك أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بأن التجارة فى الكونغو وعلى الساحل بين خطى ١٢ ْ ٥ ، ٨ ْ التى بدأت وتوطدت بواسطة تجار هذا البلد (بريطانيا) سوف يصيبها الارتباك ان لم يصبها الدمار الكامل - الأمر الذى سوف يؤثر على نجاح قطاع هام من صناعاتنا » .

على أن المادة الرابعة على وجه الخصوص كانت تحمل فى طياتها بذور هدم المعاهدة أو النقطة التى ثار حولها الجدل الكثير ، اذ تضمنت انشاء لجنة مختلطة (Mixte) من مندوبى بريطانيا العظمى والبرتغال لاعداد القواعد الخاصة بالملاحة والبوليس والاشراف على الكونغو وبقية الممرات الأخرى فى الأراضى التى تضمنتها أحكام المادة الأولى . ومهما يكن من أمر فلم يكن هناك أى مناص من قبول بريطانيا هذا الحل ازاء تقدم كل من ستانلى ودى برازا فى حوض الكونغو الأدنى على اعتبار أن بريطانيا هى القوة البحرية الرئيسية والتى لا تزال تتمتع بميزة التفوق البحرى .

لكن بريطانيا لم تكن راغبة فى حقيقة الأمر فى تكوين لجنة مختلطة (بريطانية - برتغالية) ، وانما كانت تريدها لجنة دولية . لذلك أعلن اللورد جرنفيل فى السابع من شهر يناير ١٨٨٤ بأنه لن يتخلى عن هذه الفكرة الا مكرها . ولكن نظرا للضغوط التى مارسها الرأى العام البرتغالى ، فقد عاد ليقول أنه انما قبل أن تكون اللجنة مختلطة وليست دولية دون نية الحصول على مزايا خاصة للرعايا البريطانيين أو للتجارة البريطانية ، وانما كان ذلك بضمان الحرية الكاملة للتجارة لكافة الأمم فى نهر الكونغو وفى داخل حوضه . ويبدو من اهتمام اللورد جرانفيل بأمر اللجنة وكونها مختلطة أم دولية أسلوب الحرص البريطانى المعهود بمراعاة الدول الأخرى ومشاعرها ، وحتى لا تثير بريطانيا حفيظة الدول الأوروبية الكبرى فتضع نفسها موضع الشك أو النقد بأنها تسعى للحصول على مزايا خاصة فى حين أنها كانت تريد استخدام البرتغال كحارس لها فى هذه المنطقة بنفس الاسلوب الذى فعلته مع ملك البلجيك حينما جعلت منه حارسا على أعالى النيل فى مواجهة الفرنسيين ريثما يتم لها استعادة السودان .

وعلى أية حال ، فقد كان كبر حجم التنازلات التى وافقت لشبونة على تقديمها توضح الأهمية البالغة التى تعلقها على احتلال الأراضى التى كانت محل منازعة من الدول الكبرى الأخرى والكائنة عند مصب نهر الكونغو وظهيره للداخل . لكن ذلك لم يمنع وجود المعارضة القوية من جانب البرلمان البرتغالى بالنسبة للشروط الخاصة بالتعريفة الجمركية والملاحة وتجارة الرقيق على وجه الخصوص ، اذ أصبحت الصورة

فى نظر البرتغاليين أن البرتغال انما تحصل الرسوم الجمركية على البضائع الداخلة إلى حوض الكونغو ، فى حين أن الادارة الساسية العليا تبقى فى ايدى البريطانيين .

ولم تقف الولايات المتحدة الأمريكية بمنأى عن مسرح أحداث ابرام هذه المعاهدة ، إذ سرعان ما أبدت اعتراضها بشدة على المعاهدة . وكان مبعث ذلك أنها كانت قد أنشأت ولايات تدين لها بالولاء فى ليبيريا الحرة فضلا عن أنها أسهمت بمبلغ ٢٫٥٥٨٫٩٨٧ دولار لبناء المنازل لنحو ١٨٫٠٠٠ افريقى محرر أرسلتهم لسكنى هذه الولايات[1] . ومن ثم فقد عمل الجنرال سانفورد (Sanford) – أحد المساعدين فى انشاء الجمعية الدولية والذى كان يشغل منصب الوزير الأمريكى المفوض لدى بروكسل فى أواخر عام ١٨٧٣ – على اعداد الحملات الصحفية للدعاية ضد هذه المعاهدة مستعينا فى ذلك بمعارفه فى جهاز السلطة الأمريكى .

وسرعان ما انبرت ألمانيا هى الأخرى لمعارضة المعاهدة . وكان مبعث معارضة ألمانيا أنها لم تكن لتوافق على أن يخضع ساحل له مثل هذه الأهمية – والذى كان دوما أرضا حرة أمام التجارة والملاحة لكل الشعوب – لسيطرة الاستعمار البرتغالى . هذا علاوة على أن بسمرك ما كانت تروقه السياسة التى تنتهجها انجلترا فى تلك البقاع . ومن ثم فقد أرسل المستشار الألمانى بخطاب الى الكونت مونستر ، سفيره لدى باريس مؤرخ ٧ يونيو ١٨٨٤ ضمنه وجهة نظره كما يلى : « اننى لا أظن أن المعاهدة سوف تجد لها أية فرصة للاعتراف الدولى حتى مع التعديلات التى اقترحت حكومة جلالة الملكة ادخالها عليها . اننا لسنا على استعداد للاعتراف بالحقوق السابقة لأى من الدول التى تهتم بتجارة الكونغو باعتبار ذلك أساسا للتفاوض ، خصوصا وأن حرية التجارة ظلت مكفولة حتى يومنا هذا لكل الشعوب على قدم المساواة وبدون أية قيود أو شروط ، وعلى هذا فانه لن يكون بوسعنا أن نشترك فى أى مشروع من شأنه التسليم بادعاءات البرتغاليين فى هذه المناطق وتسليم زمام الأمور إليهم[2] » .

وسرعان ما هبت الغرف التجارية الألمانية ثائرة شأنها شأن الغرف التجارية البريطانية – على الرغم من تناقض الهدف – وانبرت لنقد المعاهدة بعنف شديد –

---

(١) Stanley. H. M. The Congo, Founding of its Free State p. 382 .

(٢) Stannley. H. M . Ibid. p. 385.

الأمر الذى اضطر المستشار الألمانى فى ١٨ ، ١٩ ابريل ١٨٨٤ الى توجيه الدعوة الى كل من لشبونه ولندن ، والى الحكومة الفرنسية لكى تنضم اليه لتذليل هذه الصعوبات عن طريق ابرام اتفاق عام . وصادفت هذه الدعوة استجابة سريعة حتى أن اللورد جرنفيل تردد فى رأيه مرة أخرى وعاد الى فكروة اقتراح تكوين لجنة دولية وليست مختلطة - وأيدته ألمانيا فى ذلك دون موافقتهما بطبيعة الحال على شروط السيادة البرتغالية على مصب نهر الكونغو[١] .

وفى ٢٩ مايو كتب القائم بالأعمال الألمانية فى باريس الى بسمرك يقول : « لقد أتيحت لى الفرصة بالأمس أن اجتمع برئيس مجلس الوزراء ، وتطرق بنا الحديث الى موضوع الاقتراح البرتغالى بشأن عقد مؤتمر خاص بالكونغو وأن المسيو فيرى يوافق عن طيب خاطر على الاشتراك فى مؤتمر دولى حول الكونغو ، على أن تكون مهمة هذا المؤتمر ضمان حرية الملاحة والحقوق المتساوية لكل الدول فى الكونغو . وفى رأيه أنه يمكن بلوغ هذه الغاية بطريقة أفضل اذا ما ألقى أمر حراسة النهر على عاتق لجنة دولية وأن فرنسا على استعداد لقبول مثل هذه الرقابة ، ولكنها لا تقبل وجود سلطة انجليزية - برتغالية صرفة ، وأن المؤتمر لا ينبغى له أن ينشغل بتسوية العلاقات الخاصة بالأراضى فى حوض الكنغو ، لأن من المتوقع أن تسبب بعض الادعاءات المتعارضة موقفا بالغ التعقيد[٢] .

ومهما يكن من أمر المعارضة التى أثيرت فان البرتغال كانت تشعر بضرورة موافقة بقية الدول ، وأن مجرد ابرام اتفاق بينها وبين بريطانيا فقط لن يجدى وخاصة فى ظل المعارضة المتصاعدة فى كل من ألمانيا وفرنسا ، ومن ثم فقد لجأت البرتغال الى فرنسا لتحقيق هذه الفكرة ، وعرضت على فرنسا حسم الصراع القائم بينهما عن طريق اجراء ترتيبات مماثلة لما سعت الى تحقيقها مع انجلترا ، فعرضت على فرنسا أن تعترف بالأراضى التى استولى عليها دى برازا مقابل اعتراف فرنسا بسيادة البرتغال حتى خط عرض ١٢ ° ٥ َ جنوبا . وقبلت الحكومة الفرنسية هذا العرض من جانب البرتغال . وشرعت فى التفاوض معها شريطة أن تشمل المفاوضات الممتلكات الفرنسية الواقعة على امتداد الساحل الغربى من افريقيا فى الوقت الذى حاولت

---

(١) Banning . E . Le Partage Politique de L'Afrique. p. 13 .
(٢) Banning. E. Ibid. p. 113.

تجنب التسليم بادعاءات البرتغال حول مصب نهر الكونغو . ولكن لشبونة كانت ترى ضرورة التعهد الصريح بالنسبة لهذه النقطة ، واعتبرت ذلك شرطا مسبقا لابرام الاتفاق بين البلدين وتوقفت المفاوضات التى ظلت دائرة طيلة شهرى يوليو وأغسطس ١٨٨٣ .

ثم عادت البرتغال الى تركيز جهودها مرة أخرى على المباحثات مع بريطانيا ، لكن هذه المباحثات تباطأت ، وان كانت لم تنقطع تماما ، ووافق مجلس الوزراء البريطانى على الاعتراف بسيادة برتغال على نهر الكونغو حتى مرتفعات نوكى (Noki) وهى منطقة لا تبعد كثيرا عن محطة فيفى (Vivi) التى أنشأها ستانلى - لكن تحت اشراف لجنة دولية . لكن البرتغال لم يرق فى نظرها هذا الشرط - أى شرط الاشراف الدولى ، واشترطت أن يجرى تشكيل لجنة مختلطة من الجانبين ، وهكذا وقع الطرفان على الاتفاقية فى نهاية الأمر فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ .

ولقد بات واضحا أن الكونغو الأدنى فى ظل تلك المعاهدة سوف يدخل ضمن الأراضى المعترف بها من جانب بريطانيا للبرتغال . ولكن الأخطر من ذلك أن « الجمعية الدولية الافريقية » سوف تكون منعزلة فى داخل الكونغو عن أى اتصال لها بالمحيط الأطلسى شريان حياتها طالما سيطرت البرتغال على الكونغو الأدنى والمصب . ولحسن حظ ليوبولد فان نفاذ هذه المعاهدة كان رهنا بموافقة الدول الأوربية الأخرى . فما أن نشرت نصوص المعاهدة حتى بدأت الدول الأوربية الكبرى وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا حملة ضاربة ضدها من جديد . وقد انضمت كافة الأحزاب والاتجاهات فى شكل اجماعى لمعارضتها خشية أن تجعل البرتغال التجارة أمرا مستحيلا فى الكونغو بتطبيق نفس النظم الجمركية التى تتبعها فى مستعمراتها الأخرى[١] .

ثالثـا : الوفاق الألمانى الفرنسى وعقد المؤتمر :

لقد تلاقت وجهتا النظر الفرنسية - الألمانية بالنسبة لمناهضة المعاهدة البرتغالية - الانجليزية وكانت ألمانيا تقصد احراج بريطانيا والثأر منها لموقفها ضد أطماعها فى جنوب غرب افريقيا ، كما كانت فرنسا تنقم على انجلترا انفرادها باحتلال مصر منذ ١٨٨٢ ، وتهدف الى اخراجها من مصر عن طريق احراجها فى افريقيا كما سيبدو واضحا فيما بعد فى بعثة مارشان وعلى هذا لم يهدأ لها بال حتى تتغلغل الى أعالى النيل لمضايقة انجلترا .

---

(١) Stanley H. M Cinq Anneés au Congo p. 577 .

وحسبما أشرنا إلى إجتماع القائم بالأعمال الألمانى فى باريس مع رئيس مجلس الوزراء الفرنسى وابلاغه للمستشار الألمانى بموافقة فيرى على الاشتراك فى مؤتمر دولى حول الكونغو فقد قبل بسمرك فى ٥ يونيو ١٨٨٤ ايجاد وفاق (Entente) مع فرنسا على هذه الأسس فى نفس اللحظة التى كانت فيها المعارضة الداخلية فى بريطانيا قد سيطرت على الرأى العام تماما لرفض البريطانية - البرتغالية .

وفى بداية شهر يوليو اتفقت كل من فرنسا وألمانيا على أسس تكوين لجنة تكون مهمتها الاعداد لمؤتمر يتم عقده فى « المستقبل القريب » . ولم يمض شهر واحد الا وكانت بريطانيا هى الأخرى قد انضمت من حيث المبدأ الى تلك الأسس العامة المتفق عليها . ولكن اللورد جرانفيل كان يرى أنه لابد من وجود تفاهم مسبق بين ألمانيا وبريطانيا حول الموقف الواجب اتخاذه حيال البرتغال من ناحية ، وحيال الجمعية الدولية للكونغو[1] من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بوجهة النظر الفرنسية فإنها كانت تذهب إلى مناقشة المسائل الخاصة بالأراضى خارج دائرة المؤتمر المنشود . ولكن وجهتى النظر الفرنسية والألمانية بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها بالنسبة لعقد المؤتمر والمسألة الافريقية بوجه عام صارت متطابقة ، ومع أن مسألة انشاء دولة الكونغو أصبحت أمرا واردا لدى كل من فرنسا وألمانيا - الا أنه رؤى ارجاء رسم حدود هذه الدولة الى مفاوضات خاصة أو جانبية ، ولقد كان حماس بسمرك ومساندته للجمعية الدولية للكونغو التى أصبحت مرشحة منذ ذلك الوقت لأن تكون نواة الدولة الوليدة أمراً يستوقف النظر حقا .

ولعل هذا يرجع إلى أن ألمانيا كان لها مخططها الاستعمارى فى إطار ما سمى بالحركة الألمانية التى أرسيت دعائمها من قبل وتحددت ملامحها بصفة نهائية عام ١٨٩٧ وكانت ترمى إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية ألمانية واسعة تضم تحت

---

(١) يلاحظ أننا استخدمنا هنا اسم « الجمعية الدولية للكونغو » وهو نفس المدلول الذى اتخذه الملك ليوبولد بالنسبة لنفس « الجمعية الدولية الافريقية » ابتداء من عام ١٨٨٣ للتمويه حتى يحصر الاهتمام فى الكونغو فقط فصار يسميها (Association Internationale du Congo) حتى يختلط الأمر على بقية المتنافسين ويصعب التمييز بينها وبين « الجمعية الدولية الافريقية » انظر فى ذلك : Kerman H & Monheim. C. H. La Conquête d'un Empire pp. 104 , 105.

سيطرتها مساحة تبلغ ٧٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع فى وسط القارة . بل أن الأطماع الألمانية كانت تتمثل فى حصول الشعب الألمانى على افريقيا الوسطى بكاملها ابتداء من روافد نهر الأورنج جنوبا حتى بحيرة تشاد شمالا ومن منحدرات جبال الكميرون غربا حتى روافد نهر روفوما شرقا[1] .

ويمكن أن نقول أن سياسة بسمرك الاستعمارية تجاه مشروعه للسيطرة على افريقيا الوسطى (Mittel Afrika) كان لا يزال يمر بمرحلته الأولى وذلك منذ اللحظة التى أذعن فيها بسمرك لضغوط الأوساط الاستعمارية الألمانية ، فشرع فى انتهاج سياسة العمل على تلافى توطيد أية دولة كبرى لاقدامها فى هذا الجزء من افريقيا فيصعب فيما بعد على ألمانيا اقتلاعها منه عندما يحين الوقت المناسب لتنفيذ المخطط الاستعمارى الألمانى على نطاق واسع .

وعلى أية حال فقد تهيأ المسرح الدولى لعقد مؤتمر برلين . ولعل ما يثير الدهشة أن يكون السبب المباشر لعقدة معاهدة لم يتم التصديق عليها هى المعاهدة البريطانية – البرتغالية حول الكونغو وأن هذا المؤتمر ذاته هو الذى وضع أسس وقواعد الاعتراف بالاحتلال الفعلى للأراضى من جانب أية دولة استعمارية ، ومن ثم زادت نار «التخاطف» (Scramble) اشتعالا ، فسعت كل دولة استعمارية للبحث عن رقعة تحتلها حتى تثبت احتلالها « الفعلى » لها قبل أن تصل اليها يد دولة أخرى . كما كانت « دولة الكونغو الحرة » احدى ثمار هذا المؤتمر كما أن اقرار وضعها القانونى وحسم التنافس حولها أهم أسباب انعقاد المؤتمر .

رابعا : انعقاد مؤتمر برلين (١٥ نوفمبر ١٨٨٤ – ٢٦ فبراير ١٨٨٥)

فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ انعقد هذا المؤتمر الهام بدعوة وجهها بسمرك من مدينة برلين واستمر انعقاده حتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ أى نحو مائة يوم وضم ممثلى ١٤ دولة هم : ألمانيا ، والنمسا – المجر ، وبلجيكا ، والدانمارك ، وأسبانيا ، والولايات المتحدة وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، وهولندا ، وايطاليا ، والنرويج ، والبرتغال ، وروسيا ، والسويد ، وتركيا .

---

(١) Colonel Gard, les Canvoitises Coloniales Allemmandes et L'Afrique d'aprés la guerre, Buletin, Societé de Geographie D'Alger et de L'Afrique du Nord, Tome xxll, 1317. p. 200.

وكان انعقاد المؤتمر لهدف رئيسى هو تحديد شروط الاحتلال الفعلى للأراضى التى لا مالك لها وسط القارة الافريقية بمقتضى اتفاق . على أن المؤتمر قد حدد لنفسه أهدافا أخرى عريضة ، هى : ارساء أسس حرية التجارة والملاحة فى الكونغو ومكافحة تجارة الرقيق ، والعمل على ترقية أحوال أهالى البلاد الأصليين(١) .

وقبل عرض وقائع المؤتمر ، يقتضى الاشارة الى أن الأوضاع الدولية كانت مهيأة تماما قبل انعقاده للاعتراف « بالجمعية الدولية للكونغو » التى سميت بعد المؤتمر مباشرة باسم دولة الكونغو الحرة . وكانت صورة الوضع فى الكونغو نفسه كما يلى : أنه منذ ٨ يونيو ١٨٨٤ كان ستانلى قد أبحر الى أوروبا بعد أن قام بانجاز عمل ضخم متمثل فى بناء دولة لم يكن ينقصها سوى الاعتراف الدولى . ذلك أنه تمكن من انشاء ٤٠ مركزا تم شغلهم بصفة دائمة من جانب رجال الملك ليوبولد . وارتكزت السيادة على نحو ٤٠٠ معاهدة تم توقيعها من مشايخ القبائل الكبرى . كما أن الترتيبات السياسية والادارية التى أعدها ملك البلجيك بالنسبة للكونغو لم تعد تترك أى مجال للشك فى نياته ورغباته الحقيقية .

كذلك فان الحكومة الفرنسية التى أحاطها دى برازا علما بما كان يجرى فى الكونغو شددت دعاواها على منطقة محدودة هى المنطقة الممتدة بين نهرى كويلو - نيارى بعد أن قام ليوبولد بلعبة سياسية ماهرة بالنسبة لفرنسا بأن توصل إلى عقد اتفاق مؤقت عام ١٨٨٢ مع فرنسا سارع قبيل ابرامه بافهام الفرنسيين بكتب متبادلة بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ ابريل ١٨٨٤ بأنه يمكن الاعتراف للفرنسيين بحق الشفعة (Préemption) فى الكونغو ، بمعنى أن يكون لهم أولوية الحصول عليه فى حالة تصرف البلجيك فيه . ثم أيد ذلك باتفاق رسمى فيما بعد . ويكون الملك ليوبولد قد هادن فرنسا وأمن جانبها مؤقتا .

وقبل انعقاد هذا المؤتمر بنحو سبعة شهور أى فى ٢٢ ابريل ١٨٨٤ بادرت الولايات المتحدة بالاعلان عن أنها تعتبر علَم « الجمعية الدولية للكونغو » بمثابة علم دولة مستقلة وصديقة(٢) . أما ألمانيا فقد جعلت أمر استعدادها للاعتراف بحدود أراضى الجمعية أمرا واضحا لا يحتاج الى دليل . فقد وضح موقفها جليا من مناهضتها للمعاهدة

---

(١) Wallbank, T. W. Contemporary Africa p. II.

(٢) Kerman, H. & Monheim C. H op cit pp. 110 - 111.

البرتغالية - البريطانية من ناحية ، ودعوتها الى عقد المؤتمر من جهة أخرى . واذا كان ميلاد هذه الدولة الجديدة قد بات الآن مؤكدا ، فان مسألة الحدود لم تكن بمثل هذا التأكيد ، فقد كان كل من البرتغال وفرنسا متشددتين فى مطالبهما لدرجة أن الملك ليوبولد هدد مرارا بالتخلى عن مشروعه هذا مما أثار مخاوف كل من انجلترا وألمانيا لأنه لو تخلى فى نظرهما عن دوره هذا فسوف يعنى ذلك قيام فرنسا باستخدام حق الشفعة ووضع يدها على ما سبق أن حصل عليه تنفيذا لاتفاقية ٣ ابريل ١٨٨٤ مع فرنسا .

أما بريطانيا فقد وجدت نفسها فى عزلة فى المؤتمر ، وبدأت تتنكر لمعاهدة ٢٦ فبراير ١٨٨٤ مع البرتغال ، وحقيقة الأمر أنها صارت فى عزلة منذ يونيو ١٨٨٤ مما انعكس على موقفها بالاعتراف هى أيضا بالوضع القانونى للدولة الوليدة كما يتجلى ذلك من خطاب ممثل بريطانيا كما سنرى عما قليل .

ولقد مثل بلجيكا فى المؤتمر الكونت فان دير ستراتن فونتوز (Van der Straten-Phontoz) والبارون لمبرمونت (Lambermont) ، والدكتور اميل باننج . وقد عمل لامبرمونت مقررا للقسم المركزى للمؤتمر . أما باننج فقد أختير له العمل من خلف الكواليس . وواقع الأمر أن المؤتمر كان « لعبة » شديدة التعقيد يخضع لقوة النفوذ وأعمال الدهاليز (Couloirs) وكان التنافس الاستعمارى الامبريالى بين كل من فرنسا وانجلترا حائلا دون اقتسام حوض الكونغو فيما بينهما ليقدماه بذلك لقمة سائغة للملك ليوبولد . كما أن اعتراف بسمرك بتخطيط حدود الكونغو مدفوعا برغبته فى الحفاظ على مستقبل بنك ديسكونتو (Disconto) ، ومصالح الأمبريالية الألمانية مستقبلا فى هذه المنطقة[١] . وآية ذلك خطاب الافتتاح ، الذى ألقاه المستشار الألمانى والذى جاء فيه : « أن الحكومة الامبراطورية ، وهى تدعو لانعقاد هذا المؤتمر يحدوها الاعتقاد بأن كافة الحكومات تشاركها الرغبة فى إدخال أهل افريقيا الأصليين الى نور المدنية بفتح أعماق القارة للتجارة وتزويد أهلها بوسائل التعليم وتشجيع اقامة المشروعات التى تنشر بطبيعتها المعارف المفيدة ، وتقضى على تجارة الرقيق[٢] .

---

(١) Merlier, M. Le Congo de la colonisation Belge à l'Indepen - dance p. 20.

(٢) Cornevin, R. Histoire du Congo Leo p. 113

وقد كان أبرز الدبلوماسيين المشاركين فى المؤتمر وأشدهم نفوذا - حتى قبل انعقاد المؤتمر هم رجال ألمانيا ، وكان بسمرك قد أعلن منذ ٢٧ يونيو ١٨٨٤ أمام لجنة الميزانية فى « الرايخستاغ » أنه سوف يساند إقامة دولة مستقلة فى الكونغو شريطة أن تقدم اليه هذه الدولة مسبقا معاهدة تقضى بمنح حرية التجارة للألمان فى ربوعها ، لذلك فإن ألمانيا - وقبل أسبوع كامل من الافتتاح الرسمى للمؤتمر فى ٨ نوفمبر ١٨٨٤ - تكون قد اعترفت بالسيادة « للجمعية الدولية للكونغو » . ثم توالت الاعترافات على النحو التالى : انجلترا فى ١٤ ديسمبر ، ايطاليا فى ١٩ ديسمبر ، والنمسا - المجر فى ٢٤ ديسمبر ، وهولندا فى ٢٧ ديسمبر ، وأسبانيا فى ٧ يناير ١٨٨٥ ، وروسيا فى ٥ فبراير ، والسويد والنرويج فى ١٠ فبراير ١٨٨٥[١] .

غير أن الأمر اقتضى بذل بعض الجهود والاتصالات المكثفة للحصول على موافقة كل من فرنسا والبرتغال . ففى ٥ فبراير ١٨٨٥ حصلت فرنسا على حوض نهر كويلو - نيارى وبذلك وضعت الأساس لدولة الكونغو (برازافيل) نسبة الى المستكشف دى برازا والتى صار اسمها فى الوقت الراهن الكونغو الشعبية وعاصمتها برازافيل . وقد تركت فرنسا بذلك الشاطىء الشمالى لمنطقة بحيرة ستانلى لجمعية الكونغو الدولية (دولة الكونغو الحرة فيما بعد) . نظير موافقة فرنسا على أحقية هذه الجمعية فى طرح قرض قدره ٢٠ مليون فرنك فرنسى فى باريس دعما لميزانيتها .

وفى ١٤ فبراير ١٨٨٥ تخلت البرتغال عن مزاعمها التاريخية فى شمال مصب نهر الكونغو - سوى ما يتعلق بقطعة الأرض الصغيرة المساحة المسماة بجيب كابيندا (Cabinda Enclave)[١] . وفى ٢٣ فبراير اعترفت كل من الدانمارك وبلجيكا رسميا بسيادة « جمعية الكونغو الدولية » - على الرغم من أنه فى نفس اليوم اتخذ المؤتمر قرارا بقيام « دولة الكونغو الحرة » وسميت هكذا بالفرنسية : (L'Etat Independat du Congo) .

وبعد انقضاء ثلاثة أيام من ذلك التاريخ أى فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ أعلنت الوثيقة العامة للمؤتمر (Acte Générale) . ولما كانت هذه الوثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لتاريخ تقسيم افريقيا فسوف نعرض لها بشىء من التفصيل ، فسوف تكون بمثابة الدستور الاستعمارى للدول بالنسبة لافريقيا ، وسوف يشار اليها كثيرا ، والى

---

(١) Cornevin, R. Ibid pp. 113, 114.

ما تضمنته من أحكام لعدة سنوات بعد المؤتمر استشهادا بنصوص موادها كلما اشتد النزاع بين دولتين استعماريتين أو أكثر حول القارة الافريقية .

وربما يصير التساؤل عن دور ستانلى فى المؤتمر . من الغريب أن ستانلى عاد من الكونغو ليصبح المستشار الفنى للوفد الأمريكى لدى المؤتمر(١) . وهكذا رغم عمله فى كنف البلجيكيين لم ينس أبدا جنسيته الأمريكية . وقبل استعراض ما تضمنته الوثيقة العامة يحسن بنا أن نورد فيما يلى وقائع المؤتمر كما وردت على لسان ستانلى والتى ضمنها مؤلفه بعنوان : (The Congo and Founding of Its Free State) .

خامســا : وقائع المؤتمــر :

يروى لنا ستانلى أنباء ما وقع فى هذا المؤتمر فيقول أن الجلسات كانت تنعقد فى قصر المستشارية (Wilhemstrasse) وفى نفس القاعة التى عقد فيها مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ . وأنه حينما اجتمع أعضاء المؤتمر بعد ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ نهض بسمرك لافتتاح المؤتمر رسميا ، وكان خطابه مقتضبا أعلن فيه أن المؤتمر قد انعقد لايجاد الحلول لثلاثة مسائل رئيسية بالتحديد هى :

١ - حرية الملاحة وحرية التجارة فى نهر الكونغو .

٢ - حرية الملاحة فى نهر النيجر .

٣ - الاجراءات الواجب استيفاؤها ليكون ضم الأراضى فى افريقيا صحيحا فى المستقبل .

واستهل السير ادوارد ماليت (Edward Malet) ، مندوب بريطانيا حديثه بالقول بأنه فى حين يؤيد المشاعر الخيرة للأمير بسمرك ، وأنه يقبل طرح النقاط الثلاثة المشار إليها للمناقشة ، فإن حكومته تبدى الرغبة فى أن ترى مبادىء حرية التجارة ، وقد طبقت بالنسبة للنيجر . لكنه استطرد يقول بأن العمل على مراقبة تنفيذ هذه المبادىء والأسس لا ينبغى اسنادها لأى جهاز دولى وذلك نظرا لأن هذا واجب وحق بريطانيا العظمى باعتبارها القوة الرئيسية ان لم تكن الدولة المؤسسة فى النيجر الأدنى(٢) .

وحسبما أشرنا سابقا فان بريطانيا وجدت نفسها فى المؤتمر فى عزلة من أمرها ، الأمر الذى دعاها الى الاعتراف بدولة الكونغو الحرة . فقد جاء بخطاب السير إدوارد

(١) Cunther, J. Inside Africa, P. 655.

(٢) Stanley, H. M. The Congo and Founding Its Free State. pp. 393 , 394.

ماليت التى كانت تعارض دولته دوما فكرة ليوبولد : « ان الموقف الذى اتخذته حكومة الملكة فيكتوريا بشأن الاعتراف بعلم « الجمعية » باعتبارها حكومة صديقة يخول لى التعبير عن الرضى الذى تشعر به تجاه اقامة هذه الدولة الجديدة . ويرجع الفضل فى ذلك إلى مبادرة صاحب الجلالة ملك البلجيك وأن المرء كان يشعر بأن المشروع من الضخامة والاتساع بما يصعب تحقيق النجاح فى انجازه . أما الآن ، فإن المرء يرى أن الملك كان لديه الحق فيما فعل ، وأن الفكرة التى كان يوليها رعايته لم تكن محض خيال بعيد التحقيق ، فقد قاد المشروع حتى نهايته الطبيعية رغم ما اكتنفه من الصعوبات ، وكانت هذه الصعوبات فى حد ذاتها هى التى جعلت النجاح فى التغلب عليها أكثر روعة[1] . . . . » .

وهكذا نرى انجلترا وكأنها لم تكن قد سعت بالأمس القريب الى التحالف مع البرتغال لكى تعطيها هذه الأراضى فى مصب الكونغو والتى كان يمكن أن تسد الطريق تماما على الدولة الوليدة على الأقل من ناحية المحيط الأطلسى وكان تعلل مندوب بريطانيا كما جاء بخطابه فى المؤتمر بأنه قد تكشف له أن الملك البلچيكى كان قادرا على إنجاز عمل رائع . وكان تذرع مندوب بريطانيا هذا فى وقت لم يكن الملك قد وضع يده على الكونغو بكامله ولم يكن قد أنشأ سوى عدد من المحطات فى الكونغو الأدنى حتى منطقة المساقط .

وكان واضحا أن المهمة الأولى أمام المؤتمر هى تعيين حدود دولة الكونغو المستقلة، وعلى هذا الأساس فقد تم الاتفاق فى أول يوم لانعقاد المؤتمر رسميا فى ١٩ نوفمبر على تعيين لجنة خاصة تكون مهمتها بحث مسألة حدود الأراضى التى يصرف نهر الكونغو مياهها . ثم انبرى بعد ذلك ستانلى فى الحديث عن وجود دلتا نهرية واسعة يبلغ اتساعها ٣٨٠ ميلا لتكون حوضا للتجارة الحرة تبدأ من مصب لوجى (Logé) حتى خط عرض ن ٣ ٢° جنوبا ، ثم أشار ستانلى الى أنه من الحكمة أيضا مد نطاق حرية التجارة عبر القارة من الساحل من خط عرض ٥° شمالا حتى يشمل حوض الزمبيرى الأدنى . وأيده فى ذلك المستر اندرسون (Anderson) من ممثلى وزارة الخارجية البريطانية فى مقترحاته الرامية لمد نطاق ما أطلق عليه « الحوض التجارى » لنهر الكونغو والذى صار يتجاوز فى اتساعه الحوض الجغرافى التقليدى

(١) Kermans, H & Monheim C. H. op. cit. pp. 113, 114.

لنهر الكونغو . كما استقر رأى لجنة تجديد نطاق هذا الحوض التجارى أو الاقتصادى فى اليوم التالى لعمل اللجنة (٢٤ نوفمبر) لكى يتسع هذا النطاق ناحية الشرق حتى بلوغ المحيط الهندى مع الاحتفاظ بحقوق السيادة السياسة القائمة على الساحل الشرقى هناك(١) .

وفى ١٨ ديسمبر تمت الموافقة على وثيقتين خاصتين بحرية الملاحة فى نهرى النيجر والكونغو . ثم فى ١٩ ديسمبر وقعت ايطاليا على معاهدة مع الكولونيل البلچيكى شتراوس تعترف فيها ايطاليا « بالجمعية الدولية الافريقية » باعتباره علم دولة صديقة .

واختتم المؤتمر أعماله فى يوم ٢٦ فبراير ١٨٨٥ حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية من جانب تسعة عشر مفوضا يمثلون ١٤ دولة أوربية(٢) .

ويجدر بنا أن نتناول تلك الوثيقة - حيث استقر رأى المؤتمرين على ضرورة إعلانها - بشىء من الإيضاح والتحليل وذلك قبل أن نعرض للحديث عن الآثار التى أسفر عنها هذا المؤتمر التاريخى .

---

(١) Stanley, H. M. op. cit. p. 395.

(٢) Stanley, H, M. Ibid. P. 397.

ولمزيد من تفاصيل ما دار فى الجلسات يرجى الرجوع الى مؤلف ستانلى المشار اليه (الجزء الثانى) فقد وصف فيه جلسات المؤتمر يوما بيوم فى الصفحات من ٣٩٣ - ٤٠٣ على أن أبرز ما أشار إليه ستانلى فى كتابه هذا ، أن يوم ٥ فبراير ١٨٨٥ شهد ابرام اتفاقية بين « الجمعية الدولية » وفرنسا فى باريس تم الاعتراف المتبادل بينهما ورسم الحدود بين الطرفين . وأن روسيا اعترفت « بالجمعية الدولية للكونغو » رسميا ووقعت اتفاقية مع رئيس « الجمعية » بهذا الخصوص وأن السويد اعترفت بالجمعية فى ١٠ فبراير . كذلك تم التوصل فى ١٥ فبراير الى اتفاقية رسم الحدود بين البرتغال وبين « الجمعية » : وأنه فى ٢٣ فبراير وقبل انفضاض المؤتمر اعترفت بلچيكا رسميا « بالجمعية الدولية » وتم توقيع معاهدة بذلك فى نفس التاريخ وكأنها دولة مستقلة تماما عن بلچيكا . أما فى يوم ٢٦ فبراير فقد اجتمعت الجلسة الكاملة للمؤتمر وتم توقيع الوثيقة النهائية . ثم نهض بسمرك واقفا مقدما للمؤتمر الكولونيل شتراوس « رئيس الجمعية الدولية » وأعلن أنه نيابة عن هذه « الجمعية » وبصفتها المعترف بها كدولة للكونغو قد وقع على إنضمامها (أى الجمعية) الى الوثيقة العامة لمؤتمر « غرب افريقيا » (نفس المؤتمر) . وبعد أن استعرض بسمرك أعمال المؤتمر ومنجزاته ، انتهى الى توجيه الشكر للمفوضين فى المؤتمر على ما أنجزوه وذلك باسم الامبراطور الألمانى . ورد عليه الكونت لوناى باعتباره عميد المفوضين شاكرا معبرا عن أن نجاح المؤتمر مرده الى حد كبير الى الجهود التى بذلها المستشار الألمانى .

سادسـا : نظرة تحليلية على الوثيقة العامة للمؤتمر :

تتألف الوثيقة العامة من خمسة فصول نعرض لها فصلا فصلا لأهميتها كما يلى:

الفصل الأول : تحت عنوان : اعلان بحرية التجارة فى حوض الكونغو ومخارجه والبلاد المحيطة به .

(Declaraion Relative à la liberté du Commerce.
dans le bassin du Congo, ses embouchures et.
Pays circonviosins, et dispositions connexes).

أولا : وتتضمن المادة الأولى تحديدا دقيقا لنطاق حرية التجارة فى كافة المناطق التى تكوّن حوض الكونغو ومخارجه ، فذكرت هذه المادة أن الحوض يحده نقاط تقسيم المياه بالنسبة لأحواض أنهار نيارى والاجوى وشارى والنيل من جهة الشمال ، أما من جهة الشرق فيحده خط تقسيم المياه مع روافد بحيرة تنجانيقا شرقى تلك البحيرة . ومن ناحية الجنوب تحده أحواض أنهار الزمبيزى ، ولوجى (Logé) . ثم تعمد المادة الى التلخيص بأنه : الحوض الذى يشمل كافة المناطق التى تمر بها مياه نهر الكونغو وفروعه بما فى ذلك بحيرة تنجانيقا مع ما لها من روافد شرقية .

وثانيـا : المنطقة البحرية (La zone Maritime) الممتدة على طول ساحل المحيط الأطلسى ابتداء من خط العرض ٣٠َ ٢ْ جنوبا حتى مصب نهر لوجى ، وأن تتماشى الحدود الشمالية مع خط العرض ٣٠َ ٢ْ من الساحل الى أن تصل الى النقطة التى تلتقى منها بالحوض الجغرافى للكونغو متجنبة بذلك حوض نهر الأجوى حيث لا تنطبق على حوض هذا النهر أحكام هذه الوثيقة . أما الحدود الجنوبية فتتبع مجرى مياه نهر لوجى حتى منابعه ثم تمر الحدود باتجاه الشرق لتلتئم مع الحوض الجغرافى للكونغو .

ثالثـا : ويمتـد نطـاق حـرية التجـارة أيضا ليشمل المنطقـة الممتـدة شرق حوض الكونغو كما جرى تعريفه أعلاه حتى المحيط الهندى من درجة ٥ شمالا وحتى مصب نهر الزمبيزى فى الجنوب حيث يتجه خط الحدود صاعدا الزمبيزى لمسافة خمسة أميال أعلى نقطة تلاقيه مع نهـر شـيرى (Shiré) ، ثم يمتـد الخط بعد ذلك مع خط تقسيم المياه الداخـلة الى بحـيرة نيـاسا وروافـد الزمبيزى الى أن يصـل أخيرا الى نقطـة خط تقسيم ميـاه نهـر الزمبيرى والكونغو . ويلاحظ أن النطاق الحدودى للتجارة الحـرة يتجاوز الحوض الجغرافى للنهر ولذلك أطلق عليه الحوض التعاقدى (Conventional) .

ثم تمضى نصوص هذه المادة الى القول بأنه يجرى الاعتراف صراحة أنه بمد خط حرية التجارة الى هذه المنطقة الشرقية ، فان هذا يعنى أن الدول المشاركة فى هذا المؤتمر لا تلتزم إلا فيما يقع فى اختصاصها . وأن هذا المبدأ لا ينطبق على الأراضى التى تكون تابعة فى ذلك الوقت لأية دولة مستقلة ذات سيادة الا بقدر ما توافق هذه الدولة على أحكام الوثيقة ، ولكن الدول المجتمعة تتفق فيما بينها على بذل المساعى الحميدة مع الحكومات القائمة على الساحل الشرقى - على المحيط الهندى للحصول على موافقتها .

وبذلك تكون الوثيقة قد حددت نطاق حرية التجارة - وهذا هو الذى يهمها - تحديدا لا لبس فيه ولا غموض ولكنها جعلت هذا النطاق التجارى يتجاوز بكثير النطاق الجغرافى للنهر ، وان كانت قد أبدت شيئا من التحفظ بالنسبة للساحل الشرقى حيث يوجد سلطان زنجبار وأملاكه من ناحية ، كما أن ألمانيا كانت قد بدأت فى مد نفوذها فى تلك المنطقة . وكان كارل بيترز المستكشف الألمانى قد حصل من الامبراطور غليوم فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ على مرسوم يضع مناطق من الأراضى التى استحوذ عليها بيترز تحت الحماية الامبراطورية . وسوف نرى انعكاسات ذلك أيضا على السلطان وأملاكه فى شرق افريقيا حين بدأ الصراع البلچيكى مع عرب الكونغو فأصبحت الوثيقة عاملا هاما ضد هؤلاء العرب أدخلتهم من حيث لا يدرون تحت نطاق الحوض التجارى للكونغو وألب عليهم ليوبولد الثانى العالم الغربى كله .

أما المادة الثانية من الفصل الأول ، فقد تناولت مبدأ السيادة بين أعلام كافة الدول وحقها فى الدخول إلى الحوض التجارى من الساحل الخاص بالأراضى التى تمت الاشارة اليها ، والى الأنهار التى تصب فى المحيط بما فى ذلك البحيرات الداخلية وحرية التجارة فيها ، وفى كافة الموانىء التى تقع على هذه المياه ، وحتى كافة القنوات التى قد يجرى شقها فى المستقبل بقصد ربط مجارى المياه بعضها ببعض . ولاشك فى أن المؤتمرين كانوا على قدر كبير جدا من التفاؤل ، إذ من الصعب حقيقة تفهم كيف يتسنى لهذا الملك الذى يطالب بمساحة تبلغ مليون ميل مربع من الأرض لكى تكون ضيعة خاصة له . والذى اشتهر بعدم اتصافه بأية صفات خيرية انسانية أن يوفى بهذه الأحكام . وحتى بالنسبة للوثائق التاريخية نجد أن « الانسكلوبيديا البريطانية » (Encyclopedia Britanica) تذكر فى مقدمة حياته « أن الملك ليوبولد كان رجلا مشهورا بالحياة اللاأخلاقية[١] .

(١) Hennessy, M. N. Congo, A brief History and apprisal, pp. 27-29.

أما المادة الثالثة من نفس الفصل فقد عرضت للبضائع من أى منشأ كان وتحت أى علم يراد إدخالها الى هذه المناطق سواء كان دخولها بواسطة البحر أو النهر أو حتى دخولها برا ، فهذه لا تخضع لأية رسوم أو ضرائب من أى نوع إلا ما يكون فرضه كتعويض عادل فقط لقاء النفقات الفعلية لحسن سير التجارة ذاتها . ونلاحظ أيضا أن المادة السادسة من نفس الفصل تتحدث عن حماية أهل البلاد الأصليين والبعثات التبشيرية وتسهيل مهمتها والمسافرين عبر الحوض وحرية العقيدة الدينية فى ذلك النطاق .

الفصل الثاني : تحت عنوان : اعلان خاص بتجارة الرقيق :

(Declaration Cocernant la Traité des esclaves) :

وقد تضمن هذا الفصل مادة وحيدة هى المادة التاسعة وتنص فى اجمالها على أن تتعهد الدول صاحبة السيادة فى أجزاء من حوض الكونغو التجارى (conventional) بألا يكون الحوض بمثابة سوق لتجارة الرقيق أو معبرا تمر منه هذه التجارة . وقد كانت هذه المادة حجر الأساس لمؤتمر آخر سينعقد فى بروكسل عام ١٨٩٠ ينصب جدول أعماله بالكامل على مكافحة تجارة الرقيق وسيكون عاملا هاما موجه ضد الوجود العربى فى الكونغو .

الفصل الثالث : تحت عنوان : حياد الأراضى التى يضمها الحوض التجارى(*) لنهر الكونغو

- (Declaration relative de la neutralité des territoires Compris dans le Bassin Conventionnel du Congo)

وقد ضم هذا الفصل ثلاثة مواد هى ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ولعل دول أوروبا المؤتمرة كانت متأثرة بالحروب التى كانت سائدة بينها فى تلك الفترة فرأت أن تجنب حوض الكونغو صراعاتها ، ولو أن المادة (١٠) ذكرت أن ذلك مرده الى الرغبة فى توفير مزيد من الضمان والأمن للتجارة والصناعة داخل الحوض .

الفصل الرابع : تحت عنوان : وثيقة الملاحة فى الكونغو :

(Acte de navigation du Congo)

(*) ميز المؤتمرون حوض النهر التجارى عن حوضه الجغرافى بتعبير (Conventionnel) أى الحوض الذى تم الاتفاق بشأنه وآثرنا تسميته «التجارى» باعتبار الهدف وليس مجرد التسمية .

وهو فصل بارز فى الوثيقة العامة لأنه عبارة عن وثيقة فرعية قائمة بذاتها تضم المواد من ١٣ الى ٢٥ ، أى ثلاثة عشر مادة كاملة مما يعطى الانطباع بالأهمية الكبرى التى أولتها الدول المجتمعة فى برلين لحرية الملاحة فى النهر . فتنص المادة (١٣) على حرية الملاحة فى النهر دون استثناء لأى فرع من فروعه بالنسبة للسفن التجارية لكافة الدول على وجه التساوى سواء كانت هذه السفن تحمل بضائع أم مسافرين ، وليس فقط بالنسبة للملاحة المباشرة من البحر (Open-Sea) الى الموانىء الداخلية والعكس، وانما كذلك بالنسبة للتجارة الساحلية أيضا - فى حين نصت المادة (١٤) على عدم خضوع أية بضائع تمر بالنهر لأى نوع من الضرائب سوى ما عددته هذه المادة على سبيل الحصر لحسن سير الملاحة فقط .

غير أن ما يسترعى النظر هو وجود نص المادة (١٧) بالتحديد لإقامة لجنة دولية (Une Commission Internationale) يسند اليها ضمان تنفيذ أحكام وثيقة الملاحة حيث جـاء فيها :

- " Il est institué une Commission Internationale.
- chargé d'asurer l'execution des dispositions du.
- present Acte de navigation ".

وتضمن النص أن تقوم الدول الموقعة على الوثيقة أو التى يصير انضمامها اليها فيما بعد بتقديم أسماء ممثليها فى هذه اللجنة ، وألا يكون لأى وفد من هذه الدول سوى صوت واحد حتى ولو كان الوفد يمثل عدة حكومات . ونصت هذه المادة أيضا على أن تتلقى هذه الوفود مستحقاتها من حصيلة الفوائد التى يتم جبايتها بالتطبيق لحكم المادة (١٤) الفقرتين (٢) ، (٣) ، ثم عادت المادة (١٨) فمنحت أعضاء هذه اللجنة الدولية الصفة الدولية فمنحتها المزايا والحصانات عند ممارستهم لأعمالهم (L'inviolabilité dans l'exercise de leurs fonctions) .

ثم نصت المادة (١٩) من نفس الفصل الرابع من الوثيقة على أن هذه « اللجنة الدولية » للملاحة فى الكونغو سوف تتشكل حالما تعين خمس دول من التى وقعت على هذه الوثيقة مندوبيها ، وأنه الى أن يتم تشكيل هذه اللجنة فإن على الوفود أن تخطر الامبراطورية الألمانية بأسماء وفودها وتضمنت المادة تحديد مهام هذه اللجنة بأنها سوف تقوم على الفور باعداد القواعد الخاصة بالملاحة ، وبالبوليس النهرى (Police fleuviale) ونظم ارشاد السفن (pilotage) ، ونظام الحجر الصحى (Quarantine) بل ان المادة (١٩) ذهبت الى حد وضع الجزاءات على من يخالف القواعد الخاصة بالملاحة ، وجعلت « اللجنة الدولية » هى المخولة بذلك عن طريق قمع (Reprimer) المخالفين بواسطة القوات الدولية التى تشكلها لهذا الغرض .

وان المرء ليدهش حقا لهذه الضمانات التى تضعها هذه المجموعة الدولية بازاء تجربة فريدة فى نوعها - انها إذن مستعمرة دولية . ولكن غاب عن ذهن من خططوا لهذه المستعمرة الدولية ما يعتمل فى ذهن الملك ليوبولد للمستقبل . فاما أن يكون ملك البلچيك قد خدع غالبية الدول الأوروبية أو أن يكون بسمرك الداهية هو المحرك الأول للمؤتمر ارتضى لنفسه أن يجرى خداعه هو نفسه مرحليا لتحقيق مآربه مستقبلا كما أشرنا من قبل .

على كل ، فقد أتت بعد ذلك المادة (٢٠) من الفصل الرابع بتفاصيل صلاحيات هذه اللجنة - التى لم تقم لها قائمة - على النحو التالى :

١ - تحديد الأعمال اللازمة لتأمين الملاحة فى النهر طبقا لاحتياجات التجارة الدولية .

٢ - تحديد التعريفة اللازمة لعمليات ارشاد السفن وكذلك التعريفة العامة المتعلقة بالملاحة بوجه عام طبقا لما نصت عليه الفقرتان ٢ ، ٣ من المادة (١٤) .

٣ - إدارة الدخل الناتج من الفقرة (٢) بعاليه (من نفس المادة ٢٠) .

٤ - الرقابة على أعمال الحجر الصحى .

٥ - تعيين الوكلاء المشتغلين بالخدمة العامة للملاحة .

بعد ذلك ، تأتى أحكام المادة (٢١) لتحدثنا كذلك عن « اللجنة الدولية » وجواز لجوئها الى السفن الحربية (Batiments de Guerre) الخاصة بالدول الموقعة على الوثيقة أو التى تنضم اليها فى المستقبل ، مع التحفظ الكامل بالنسبة للتعليمات التى قد تصدر لربابنة هذه السفن الحربية ، وتأتى المادة ٢٢ فتتحدث عن إعفاء هذه السفن الحربية التى تخترق النهر من كافة أنواع عوائد الملاحة التى نصت عليها الفقرة (٣) من المادة (١٤) ، ولكن مع ذلك تسدد الرسوم الخاصة بتعليمات الارشاد . وتلتها المادة (٢٣) ، ومرة أخرى تتحدث عن « اللجنة الدولية » ، ثم المادة (٢٤) وتحدثت باسهاب عن أعمال الحجر الصحى الذى يقتضى اقامته من جانب اللجنة الدولية أو غيرها .

ثم جاءت المادة (٢٥) لتقرير الأحكام الواجبة الاتباع فى أحوال نشوب الحرب ، فنصت على استمرار العمل بمقتضى الوثيقة الخاصة بالملاحة حتى فى أوائل قيام الحرب ، وأن تكون الملاحة حرة بالنسبة لكافة الأمم سواء منها المحايدة أم المتحاربة ، وفى كافة الأوقات تجرى ممارسة أعمال التجارة الحرة فى الكونغو وفروعه (Embranchements) وكذا روافده (affluents) ، ومخارجه (Embouchures) وكذلك البحر الاقليمى (Mer Territoriale) المواجه لمصب هذا النهر .

وهكذا نلاحظ التركيز الشديد حول الملاحة فى النهر فى الحرب وفى السلم ، ثم التركيز على اقامة « لجنة دولية » تتولى الإشراف على هذه الأمور مما يدل دلالة قاطعة على انصراف نية المؤتمرين الى خلق مستعمرة دولية من الكونغو ذات طراز فريد من نوعه . فالملاحة فى النهر اقتضت كما رأينا وثيقة كاملة خاصة بها شملت ثلاثة عشر مادة (المواد من ١٣ - ٢٥) فى حين أن مجمل مواد الوثيقة العامة هى ٣٨ مادة ، ومن ثم يبرز الاهتمام بدولية الملاحة ، ودولية المستعمرة ، ولكن « اللجنة الدولية التى حظيت بكل هذا الاهتمام لم نعد نسمع عنها بعد انفضاض المؤتمر والتوقيع على وثيقته العامة ولم تدلنا المصادر التاريخية على أية خطوة عملية اتخذت فى هذا الاتجاه ، اذ لم ينقض وقت طويل حتى تبخرت جميع التحفظات والاحتياطات التى دونت فى هذه الوثيقة بشأن حرية الملاحة وفتح طريقها أمام جميع الدول وذهبت أدراج الرياح ، كما أن اللجنة الدولية التى نص فى صلب الوثيقة على تشكيلها لضمان تنفيذ الأحكام الواردة بشأن حرية الملاحة وسلامتها لم تر النور وأصبحت فى حيز النسيان بمجرد أن انفض المؤتمر .

وفى عام ١٨٨٩ بعد أربع سنوات فقط ، عين الملك ليوبولد الدولة البلچيكية - بمقتضى وصية رسمية - لتكون الوريثة الوحيدة لدولة الكونغو الحرة وحينما وافته المنية عام ١٩٠٩ عن عمر يناهز ٧٤ عاما أصبحت الدولة التى أنشأها تسمى « الكونغو البلچيكى » (Congo Belge) ولم تحرك الدول الأخرى ساكنا[١] .

الفصل الخامس : تحت عنوان : وثيقة الملاحة فى النيجر :

(Acte de navigation du Niger)

وقد شمل هذا الفصل المواد من (٢٦ - ٣٣) ، وكانت أحكام هذا الفصل تستحوذ على اهتمام بريطانيا العظمى على وجه الخصوص .

الفصل السادس : وقد أخذ عنوانا مطولا كالآتى :

اعلان حول الشروط الأساسية الواجب استيفاؤها حتى يعتبر احتلال السواحل الافريقية لأول مرة احتلالا فعليا

(Declaration Relative aux conditions essentielles à remplir pour que des occupations nouvelles sur les côtes du Continent Africain soient considéres comme effectives).

---

(١) Chiffers, H. The Quest for Africa Two Thausand Years of Exploration p. 201.

وهذا الفصل هام فى تاريخ اقتسام القارة الافريقية من حيث أنه أشعل شرارة التخاطف كما أسلفنا ، لأنه وضع الأسس والضوابط الجديدة للاعتراف باحتلال أية دولة معينة لرقعة معينة من الساحل الافريقى وعلى الرغم من أن هذا الفصل لم يضم سوى مادتين اثنتين هما المادتان (٣٤) ، (٣٥) فقد كان لهما تأثير بالغ على سرعة التخلف والاستيلاء على أرض القارة[١] ، وقد اشترطت هذه المادة ضرورة قيام أية دولة تكون لها ممتلكات على الساحل الافريقى وتريد الاستيلاء على قطعة أخرى على الساحل خارج نطاق ممتلكاتها حينذاك أن تقرن احتلالها هذا بأخطار الدول الموقعة على الوثيقة العامة بذلك حتى يتسنى لهذه الدول ابداء رأيها فيما يتعلق بما قد يكون لأى منها من حقوق فى تلك الأراضى محل الاحتلال ، ونفس الشىء ينطبق على أية دولة لا تكون لها أصلا أية ممتلكات على الساحل لكنها ترغب فى احتلال جزء منه .

وجاءت المادة ٣٥ مكملة للمادة السابقة لها حيث نصت على أن الدول الموقعة على الوثيقة العامة للمؤتمر تؤيد ضرورة الالتزام بوجود سلطة كافية (Autorité Suffisante) بالنسبة للأراضى التى تمتلكها هذه الدول على الساحل الافريقى ، وذلك لكى تحترم هذه الحقوق المكتسبة وضمانا الحرية التجارة والعبور اذا اقتضى الأمر طبقا للشروط المنصوص عليها .

ولابد أن يدور فى الذهن فى هذا المقام أن نظرية « الاحتلال الفعلى » كانت دوما السلاح الذى شهرته ألمانيا فى وجه بريطانيا فى تلك الآونة لحرمانها من ميزة « تفوق السيادة » فى المجال الافريقى دون الزام نفسها بالاحتلال الفعلى كما أشرنا الى ذلك من قبل .

---

(١) تنص المادة (٣٤) على ما يلى ، ونذكر نصها باللغة الانجليزية :

« Any power which henceforth takes possession of a land on the coasts of the African Continent outside of Its present possessions, or which being hitherto without such possessions, shall accompany the respective Act with a nofication thereof, adressed to the other signatory powers of the present Act, in order to enable them, needbe, to make good any claims of their own.

نص المادة (٣٥) باللغة الانجليزية هو كالآتى :

" The signatory powers of the present Act recognize the obligation to ensure the establishment of authority in the regions occupied by them on the coasts of the African Continent sufficient to protect existing rights, and as the case maybe, freedom of trade and of transit under the conditions agreed upon. "

أما آخر فصول الوثيقة العامة فجاء تحت عنوان : أحكام عامة :
(Dispositions Générales) :

وتتعلق أحكام هذا الفصل بطبيعة الحال بتعديل أحكام الوثيقة العامة ذاتها ، وقد لجأ الملك ليوبولد الى طلب تعديل بعض الأحكام الخاصة بحرية التجارة حينما قاربت خزينة دولة الكونغو الحرة على الافلاس .

سابعا : تقييم نتائج المؤتمر :

من الجدير بالذكر أنه قد أبرمت خلال فترة انعقاد المؤتمر اتفاقيات ثنائية بين ممثلى « الجمعية الدولية للكونغو » التى صارت تلقائيا « دولة الكونغو الحرة » وبين الدول الأوربية التى شاركت فى المؤتمر تنص على اعتراف تلك الأخيرة باستقلال هذه الدولة الوليدة ورسم حدودها معها . وكانت الاتفاقات بين « الجمعية الدولية » وبين الدول المجاورة أو بالاخرى المتنافسة أكبر هذه الاتفاقيات تعقيدا بطبيعة الحال . وكانت هذه الاتفاقيات مع ذلك تتم على وجه السرعة .

وبالنسبة للمناطق شديدة الاتساع من الناحية الجغرافية ، فلقد كان ليوبولد يناضل مع فرنسا بالنسبة لمنطقة حوض نهر الاويانجي ، كما كان يناضل ضد النوايا البريطانية متمثلة فى منطقة كاتنجا المجاورة مباشرة لمنطقة نفوذها ونشاط الرأسمالى الاستعمارى سيسل رودس . وكان الملك ليوبولد يناضل فى ذات الوقت ضد أطماع البرتغال فى منطقة لوندا ، ثم كان يصارع فى آن واحد كلا من فرنسا وانجلترا بالنسبة لمطامعه ومطامعهما فى وادى النيل الأعلى .

* * *

الفصـــــل الرابـــــع

(الصراع العربى البلچيكى فى حوض الكونغو)

الفصـــل الرابـــع

الصراع العربى البلچيكى فى حوض الكونغو

بعد أن تمكن ملك البلچيك من تسوية مسألة المناطق المتنازع عليها بينه وبين كل من فرنسا والبرتغال كان عليه تأمين حدود دولته الجديدة وأن يشرع فى توسيع رقعتها صوب الوسط والجنوب وذلك فى طريقه إلى كاتنجا فى أقصى الجنوب الشرقى لحوض الكونغو بعد أن توصل إلى إبرام اتفاقيـة لشبونة عـام ١٨٩١ والاستيلاء على إقليم لـوندا ، ومن ثم بات الصدام حتميا بينه وبين عرب الكونغو الذين كانوا قد استقروا فى الكونغو وامتد نفوذهم حتى منطقة مساقط ستانلى . وكانت هذه المنطقة تدخل ضمن حدود دولة الكونغو كما حددتها وثيقة مؤتمر برلين وعلى هذا فقد كان هؤلاء العرب الذين يتجرون فى العاج والرقيق يحتلون مناطق هامة فى أراضى المانييميا (Manyema) وكاسنجو (Kasongo) ، وغيرها ولم يـكن لدولة الكونغو الحرة عليهم أى سلطان أو نفوذ إلا عن طريق الزعيمين تيبوتيب ورشيد وغيرهما .

لقد كان يوجد تنظيم عربى ببعض مناطق الكونغو ، وكان هذا التنظيم قد وطد أقدامه ، وكان على اتصال دائم ومباشر مع زنجبار عن طريق أوجيجى على الضفة الشرقية لبحيرة تنجانيقا وبعض الطرق الفرعية الأخرى[١] ، ولقد توقف عنف المعارك الرهيبة التى دارت بين الملك ليوبولد وهؤلاء العرب التى استمرت نحو تسع سنوات على العمق الاستراتيجى الذى يتمتع به هؤلاء العرب كنتيجة للعلاقات الوطيدة بينهم وبين سلاطين زنجبار من ناحية كما توقف على قدرة الملك ليوبولد الثانى الحربية وعلى قدرته على إضفاء عدم مشروعية الوجود العربى فى تلك الأماكن بعقد مؤتمر بروكسل عام ١٨٩١ لمحاربة تجارة الرقيق كما سنرى .

١ - العرب فى شرق أفريقيا :

كان للرياح فضل إقامة علاقات تجارية بين الساحل الإفريقى الشرقى وجنوب شبه الجزيرة العربية لعدة قرون ، وكان العرب تجارا مع هذا الساحل ثم أضحوا بعد ذلك حكاما فى المدن الرئيسية الساحلية ، ثم أطـاح البرتغاليون بهـؤلاء الحكام العـرب ،

---

(١) Hinde, D. The Fall of the Congo - Arabs p. 21.

وما لبثوا أن قامت قائمتهم من جانب حاكم سلطنة عُمان حينما تدهورت قوة البرتغاليين فى أواخر القرن التاسع عشر . ولكن كان على الامام العُمانى أن يعود إلى سلطنته تاركا المدن الساحلية فى أيدى بعض العائلات العُمانية الكبرى ، ومن بين هذه العائلات عائلة المزروعى الذين أصبحوا حكاما على كل من ممبسة وبمبة[1] . ولقد انتفع البحارة القادمون من شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسى من حركة الرياح على هذا النحو مدة ثلاثة آلاف سنة على الأقل ، ومع ذلك فمن المعروف أن بعض هؤلاء التجار لم يتمكنوا قبل القرن الثامن الميلادى من اتخاذ بعض النقاط للاستيطان على الساحل الشرقى ، وأخذت جماعات قليلة من العرب والفرس خلال القرنين أو الثلاثة قرون التالية فى الاستقرار على امتداد الساحل من مقديشيو فى الشمال إلى رأس دلجاو فى الجنوب[2] .

ولقد ظلت هذه الدويلات قائمة حتى تقدم البرتغاليين فى أواخر القرن الخامس عشر ومستهل القرن السادس عشر ، وكانت تحكم هذه الدويلات حينذاك جماعة من السلاطين الصغار ، وكانت تنعم بدرجة كبيرة من الرخاء والرفاهية ، فتصدر إلى بلاد العرب وفارس والهند العاج والذهب والعبيد مقابل المواد المصنوعة ، ويشيد الكتاب والرحالة العرب المعاصرون من أمثال المسعودى والادريسى وياقوت ، وابن بطوطة بالمستوى العالى الذى بلغته الحضارة على الساحل إبان تلك الحقبة ، وتفنن القوم فى بناء بعض المدن مثل لامو ، وباته ، ومالندى ، وممبسة ، وكلوة حيث كانت الشوارع منتظمة كما كانت تبنى المنازل الخشبية والحجرية والمساجد البديعة .

ولا يتسع المجال هنا لتتبع التسلسل التاريخى لهذه الجماعات وصراعها مع البرتغاليين فهذا يخرج عن نطاق الفترة الزمنية لهذا البحث ومنهجيته التى تصب اهتمامها فى المقام الأول على عملية التقسيم الذى كان حصيلة التنافس فى فترة زمنية تسبق قليلا مؤتمر برلين وتليه ببضع سنين ، وإن كان ذلك لا يمنع من الإلمام الموجز بقدر الامكان لنوعية هذه العناصر العربية من حيث أصولها وقت أن خاضت غمار هذا الصراع المرير مع البلچيكيين ، ذلك أن الملك ليوبولد فى سعيه لبسط نفوذه صوب الشرق والجنوب الشرقى كان لابد له من الصراع مع هذه العناصر العربية .

---

(١) Ingham, K, Europe and Africa p. 184.

(٢) هولنجز وورث ل. و. زنجبار ص ١ .

ولقد بدأ ليوبولد الثانى صراعه الأول مع عرب الكونغو خلال عام ١٨٨٦ وانتهى باستئصال شأفتهم من وسط وشرقى الكونغو عام ١٨٩٤ ، ولا جدال فى أن هناك من الأسباب ما سهل عليه فى نهاية الأمر إزاحتهم تماما من طريقه . ولقد تمثل العمق الاستراتيجى للعرب الذين صارعهم ليوبولد فى عرش عُمان وكان من المنطقى أن يتأثر وجودهم وانهيارهم ببقاء هذا العرش واندثاره ، وكان تيبوتيب تلك الشخصية الفذة - التى أوغلت فى قلب الكونغو حتى وصلت إلى منطقة المحطات التى أنشأها الملك فى منتصف الكونغو هى الصلة الأولى بين الفريقين .

ولقد أدرك ليوبولد أثناء صراعه مع العرب أنه لو نجح هؤلاء فى تثبيت دعائم دولتهم لكانت هى البديل لدولة الكونغو الحرة التى كان يرمى إلى إقامتها ، ولتكونت إذن إمبراطورية إسلامية شبيهة بتلك التى حاول الخليفة المهدى تأسيسها فى السودان ، وعلى حد قول هند مؤلف كتاب «سقوط عرب الكونغو» بأن «الظروف تحالفت ضدهم (أى العرب) ، فإنهم فى محاولتهم القضاء على نفوذ الرجل الأبيض فى وسط أفريقيا قد عجلوا بسقوط دولتهم ، ودمروا قوة كانت بالرغم من عدم ظهورها جيدا على خرائطنا بمثابة المنافس الوحيد لدولة الكونغو الحرة[1] » .

٢ - تطور الجالية العربية فى القرن التاسع عشر فى شرق أفريقيا :

فى مستهل القرن التاسع عشر تولى عُمان أمير عربى شاب قدر له أن ينشئ دولة زنجبار الجديدة . وفى عام ١٨٣٢ نقل السلطان السيد سعيد قصر حكمه من عُمان إلى زنجبار ، وكانت قد استحوذت تجارة العاج والرقيق على تفكيره ، فشجع المخاطرين العرب الذين تبعوه من عُمان لتوسيع الطرق التجارية القديمة التى تتوغل فى قلب القارة ، وانتهى الأمر إلى أن استطاع الكثيرون التوغل فى الداخل حتى بلغوا منطقة البحيرات العظمى ومشارف الكونغو والنيل بحثا عن العاج والرقيق ، وذاع صيت السيد سعيد حتى طبق الآفاق فى المنطقة الممتدة من المحيط الهندى حتى الكونغو وأخذ يتردد القول الشائع .

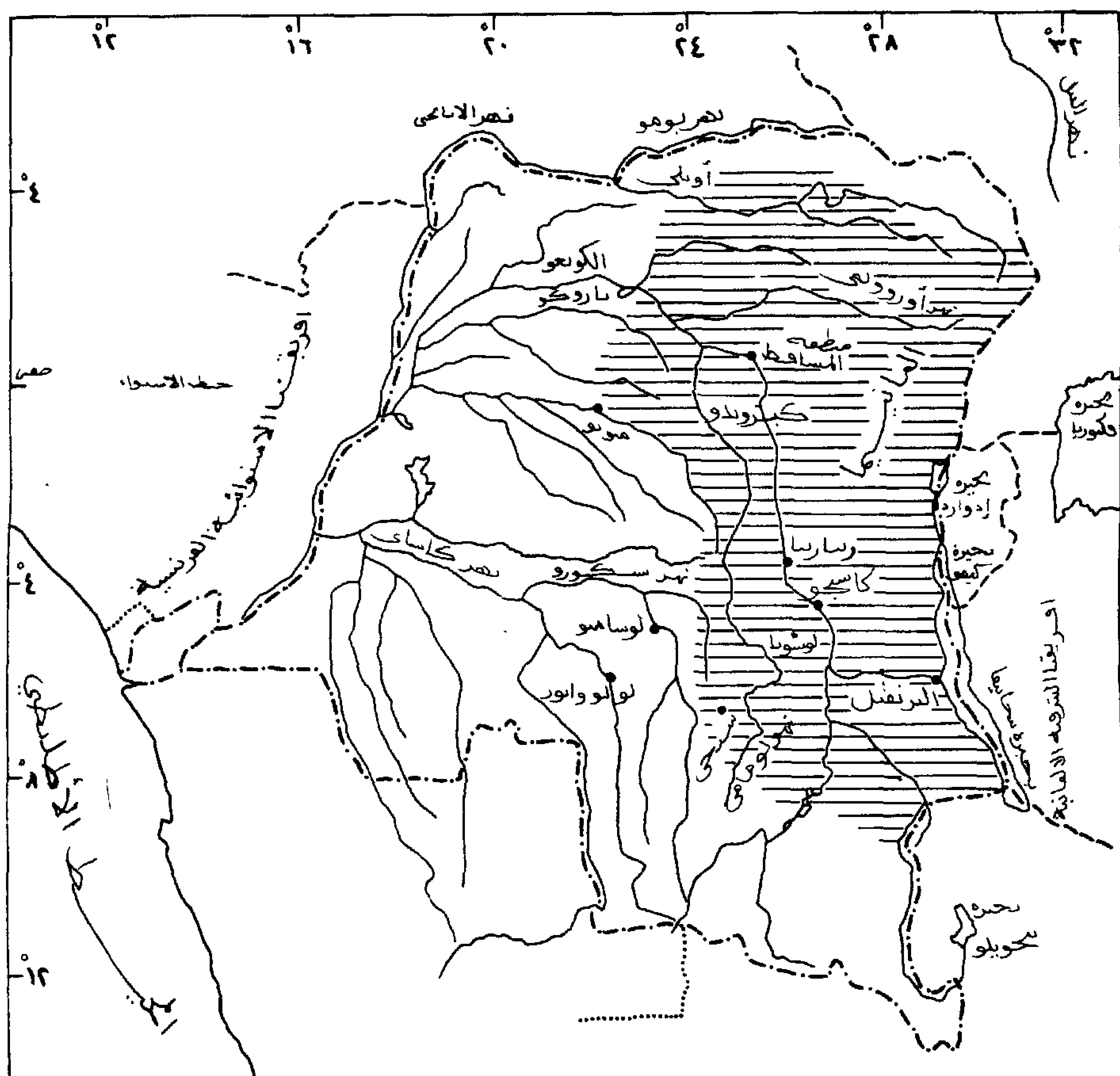
إذا نفـــخ زامــــــر مـن زنجبـــــار

رقص الناس على أنغامه عند البحيرات[2]

---

(١) Hinde, L, op. cit, p. 19.

(٢) هولنجز وورث ، المرجع السابق ص ٧ .



نطاق النفوذ العربي في الكونغو حتى عام ١٨٩١

على أن أعمق الهجرات أثرا فى تاريخ المسلمين فى شرق أفريقيا هى تلك التى أتت من شيراز ، واستقرت فى القسم الجنوبى من الساحل أو ما يقابل تنجانيقا (تنزانيا الحالية) ، وأسست أول دولة سواحيلية عرفت بدولة الزنج ، وكان أبرز مدنها مدينة «كلوة» التى أنشأها على بن حسين الشيرازى ، ويرجح بعض الباحثين المتخصصين فى تاريخ شرق إفريقيا من أمثال جيان (Guillan) ورويش (Reusch) أن يكون تاريخ بناء «كلوة» هو ٢٦٥ هجرية الموافق ٢٧٦ ميلادية .

ويرى البعض أنه كانت هناك هجرة إسلامية ثانية سبقت قدوم دولة بوسعيد إلى الساحل الشرقى يدعى الانتساب إلى فرس شيراز ، ويعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للجزيرة ، وقد استقروا بها فى عهد دولة الزنج[1] . وقبل الحديث عن عرب شرق إفريقيا فقد يجدر بنا أن نلم إلمامة سريعة بالأمة السواحيلية وتركيبها الاجتماعى حيث أن جانبا من هؤلاء العرب كانوا مخلطين بدرجة ما ولو من ناحية الأم كما يتحدث جانب منهم اللغة السواحيلية . ويجب من ناحية أخرى التفرقة بين استخدام السواحيلية كمدلول لغوى واستخدامها كمدلول «عرقى» ، فمن ناحية المدلول العرقى ، فإن السواحيليين ينحصرون فى الشريط الساحلى وفى جزر زنجبار وبمبة ويقسمون أنفسهم إلى فرعين بناء على اعتقادهم فى أصول أسلافهم كما يلى :

(أ) سواحيلية الشمال ، ويدعون الانتساب إلى زيد بن على ويفاخرون بأصولهم العربيـــة .

(ب) وسواحيلية الجنوب ، ويدعون الانتساب إلى أسرة الحسن الشيرازى الفارسية ويفخرون بماضى دولة الزنـج .

ولما أتت الادارة فى عهد آل بوسعيد راعت تلت الانقسامات حيث ذكر الرحالة البريطانى بيرتون أنه كان فى ممبسة ثلاثة مشايخ وثلاثة قضاة لكل من السواحيليين الشماليين والجنوبيين ، وللعرب الذين لم يفقدوا خصائصهم العربية بعد .

وأما السواحيلية بمدلولها اللغوى والثقافى فمجال انتشارها أوسع بكثير من المفهوم العرقى للكلمة ، ذلك أن هذه اللغة تنتشر من مقديشيو شمالا حتى نهر روفوما فى موزمبيق جنوبا . وقد توغلت اللغة السواحيلية فى قلب القارة الأفريقية حتى لنجدها

---

(١) د. صلاح العقاد ، د. جمال زكريا قاسم : زنجبار ص ١١ .

منتشرة عند أهل أوغندا وشرقى الكونغو . ومن الملاحظ أن العقيدة الاسلامية لم تنتشر كثيرا فى الساحل الشرقى بوجه عام وزنجبار بوجه خاص لأن الحكام العرب فى شرق إفريقيا وزنجبار بما فى ذلك آل بوسعيد أنفسهم كانوا يغلبون جانب المصلحة التجارية على المسائل السياسية والدينية فيذكر توماس أرنولد أن الدخول فى دين الاسلام قد تزايد فيما بعد فى ظل الحكم الأوروبى فى تنجانيقا بسبب أن الألمان كانوا يعتمدون على العرب وعناصر سواحيلية فى إدارة شئون البلاد فشعرت القبائل الزنجية أن الإسلام يضفى على صاحبه هيبة لدى الحكام .

وسوف نرى أن العرب قد ظلوا فى تلك الفترة فى شرق الكونغو أرستقراطية عديمة الجذور ، فلما اشتد عليهم الهجوم من جانب الملك ليوبولد كانوا بمعزل عن جماهير الزنوج الذين تتكون منهم غالبية جيوشهم ، بل أننا سنرى عند الحديث عن المعارك كيف عمد بعض الزنوج إلى خيانة حكامهم العرب وانضموا إلى أعدائهم البلچيك بمجرد أن شعروا بأن الكفة قد بدأت تميل لغير صالحهم ، ولو كان هناك حافز من تمسك بعقيدة دينية أو رابطة عرقية وثيقة لما حدث ذلك التدهور بتلك السرعة .

ولقد شهدت مدن ممبسة وزنجبار وغيرهما من المدن حركة تجارية تحاكى المدن الفينيقية مثل صور وصيدا فى شرق البحر المتوسط ، وسنغافورة ، وهونج كونج . وكانت هذه المدن فى أول نشأتها عبارة عن مراكز تجارية محصنة تحصينا شديدا ، وقد نسقت فيها الشوارع وشيدت المنازل المشيدة بالحجر والمونة ، وكانت لها نوافذ كبيرة ومداخل واسعة ، وأحواش فسيحة وحدائق غناء ، بل كانت المنازل على نسق المنازل الموجودة فى جنوب أوروبا ، وكانت أبوابها وإطارات نوافذها الخشبية منقوشة نقشاً بديعاً بالرسوم المعدنية البارزة[1] .

ومنذ أن تحول الساحل الشرقى إلى الاسلام فى القرن التاسع أو العاشر بنيت فيه المساجد على الطراز الفارسى الرائع ، وكان فى كل مدينة مساجدها الخاصة بها ، واستمر الحال على ذلك حتى أن حركة بناء المساجد أوغلت إلى الداخل . وحقيقة الأمر أن المجتمع الذى نمت فيه هذه المستعمرات لم يكن عربيا خالصا ، بل كان يتكون من أربع طبقات : كانت الطبقة الممتازة التى تملك مقاليد الحكم تتكون من العرب كما هى عادة من يقوم باستعمار بلاد غير بلاده الأم ، ثم تليها طبقة أخرى من الهنود ارتبطت

---

(١) د. على إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .

بالعرب ليس فى العصور القديمة أو الوسطى فحسب بل فى العصور الحديثة أيضا . وكان هؤلاء الهنود يمتلكون الكثير من السفن . ونظرا لأن العرب كانوا يشكلون الطبقة الأرستقراطية ، ولا يميل غالبيتهم إلى ممارسة الأعمال التجارية بخلاف تجارة العاج والرقيق فقد كان جانب من التجارة اليومية يقع فى أيدى الهنود .

أما الطبقة الثالثة فى هذا المجتمع فكانت عبارة عن خليط من العنصر الآسيوى - الإفريقى ، وكان هذا العنصر مختلفا فى خصائصه العامة عن بقية العناصر فى لون بشرته وفى لغته وطول قامته ، وكان يتكلم لغة هى خليط من العربية والأفريقية والبرتغالية ، ولكنه كان مع ذلك يعتنق الديانة الاسلامية وهذا العنصر هو ما عرف بالعنصر السواحيلى كما عرفت لغته بالسواحيلية . ولهذا كانت دهشة البرتغاليين شديدة عندما قدموا لأول مرة إلى تلك المناطق من الساحل الإفريقى الشرقى . دهشوا من اختلاف «تركيبة» السكان . فقد ذكر أحد الكتاب البرتغاليين الذين صحبوا داجاما فى رحلته الأولى فى وصفه لحاشية شيخ موزمبيق : «إنهم رجال بيض وسود وسمر[1] » . وسوف نرى أن تيبوتيب - ذلك الزعيم الذى بهر البلچيكيين تجرى فى عروقه دماء العنصر السواحيلى فضلا عن لغته التى يتحدث بها ، الأمر الذى يجعله ينتمى إلى هذه الفئة أو هذا العنصر .

وفى آخر السلم الاجتماعى تأتى الطبقة الرابعة من فئات هذا المجتمع الخليط الذى لا يشابه بحال من الأحوال العناصر الزنجية الخالصة فى غرب القارة والتى يطلق عليها مستودع العنصر الزنجى الصرف - هذه الطبقة الرابعة هى طبقة العبيد الأفريقيين . ولم يكونوا أقلية ، بل كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان . وقد احتفظ بهم العرب من تجار الرقيق واستخدموهم فى أعمال الخدمة بالمنازل والحدائق والمزارع ، أو كحمالين فى القوافل التى يتوغلون بها فى قلب القارة ، حيث يتعذر استخدام الدواب لانتشار ذبابة «تسى - تسى» التى تفتك بها ، أو اتخذوهم جندا فى جيوشهم . وسوف نرى فيما بعد أنه حين جد الجد ترك هؤلاء صفوف العرب ، وانضموا إلى أعدائهم من البلچيك بسهولة . وبلغ الأمر إلى حد أنهم كانوا يتشفون منهم فى هزائمهم ، ويتبرعون بنقل أنباء تحركات العرب ، وكافة المعلومات التى مكنت منهم عدوهم فتخصصت من بينهم قبائل الواجينيا (Waginia) فى نقل أخبار العرب

(١) د. على إبراهيم عبده ، نفس المرجع ص ٣٦ .

وأسـرارهم إلـى البلچيك لقـاء بعض الأموال وإن كانوا قد نقلوا أيضا إلى العرب بعض أخبار البلچيك . لكن البچيكيين كانوا على علم مسبق بذلك مما جعلهم فى مركز أفضل بالنسبة للمعارك[١] .

غير أن عملية التأثير العربية فى القبائل الأفريقية كانت تتم بطريقة تدريجية وهادئة . فأول الأمر كان العرب يجوبون الساحل الإفريقى بقصد التجارة ثم يرحلون عنه ، ثم بعد ذلك أخذوا ينشئون المراكز التجارية على طول الساحل . وكانت هذه العملية الاستيطالية هادئة ، فلم يكن هناك ما يبرر عنفها ، كما أن المصادر التاريخية لم ترو ما يدل على وجود عصور مظلمة من الغزو العربى كما حدث مثلا بالنسبة للبرتغاليين . لذلك فقد حدث تصاهر بين العرب والقبائل الوطنية الساحلية ، دليل ذلك أن التصاهر المبكر هو الذى أنتج العنصر السواحيلى ، وهو العنصر الذى شارك العرب فى العقيدة الدينية والحياة الاجتماعية بنسب متفاوتة[٢] .

على أن هناك حقيقة طبيعية أو جغرافية بمعنى أصح ساعدت العرب على الوصول إلى داخل إفريقيا الاستوائية – فى بلاد أوغندا وفى الكنغو – حيث أنشأوا لهم مراكز تجارية دائمة مبعثرة هنا وهناك ، لكن الحقيقة مؤداها أن سبب إنشاء هـذه المراكـز لا يرجع فى حقيقة الأمر إلى رغبة التجار من العرب فى البقاء هناك فحسب ، بل أن صعوبة الانتقال فى مواسم المطر جعلتهم مضطرين إزاء ذلك إلى البقاء هناك أشهرا عديدة ، الأمر الذى دعاهم إلى إقامة المنازل المريحة للاقامة فيها كما أنشأوا بها المخازن الخاصة بهم .

---

(١) Hinde, S, op. cit, pp. 158 - 159.

(٢) كان من ضمن قادة جيوش العرب فى الكونغو قائد كونغولى يسمى جنجولوتيتى ، وكان هذا القائد بمثابة شوكة فى جنب الأوروبيين المستكشفين الأوائل . وكان يتمتع بصفة فذة فى القيادة . لذلك فقد انضم إلى صفوف العرب . وفى ١٥ مارس ١٨٩٢ قام هذا القائد الكونغولى «المستعرب» بذبح مجموعة كاملة من التجار الأوروبيين ، الأمر الذى جعل القائد البلچيكى دانيس يسعى جهده لهزيمة لوتيتى ، الذى صار بعد ذلك من أشد المحالفين للبلچيك . ويعلق هنيسى (Hennessy) بأن هذا الموقف ليس غريبا على الأفارقة ، فإنه أثناء الحرب العالمية الأولى كان هناك أحد القواد الأفارقة بين صفوف الجيش الألمانى اسمه شارلى مدجورى (Charlie Maiduguri) استطاع أن يحوز على نوط الصليب الحديدى فى الشجاعة لمحاربته فى صفوف الألمان . ثم إذا به ينضم إلى صفوف البريطانيين حينما استطاعت بريطانيا هزيمة الألمان فى الكاميرون ، وانتهى به الأمر إلى الحصول على ميدالية لحسن إدارته للعمليات الحربية وعلى ميدالية أخرى عسكرية فى خدمة أعدائه الأصليين . انظر فى ذلك : Hennessey, Congo, A Brief history and apprisal pp. 22-23.

غير أن الوجود العربى فى شرق الكونغو ، والذى وصلت مؤثراته إلى وسط الكونغو قد وقف عقبة دون توسع الملك ليوبولد منذ أن استطاع الحصول على رخصة من الدول الكبرى عقب مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ . وكان الملك ليوبولد يخشى أن يحدث التحام بين عرب الكونغو وحركة المهدية فى الشمال الشرقى من مملكته . وهذا الوجود العربى قد أتى أصلا من زنجبار ، فقد ذكر ستانلى فى رحلته الشهيرة التى أطلق عليها اسم «عبر القارة المظلمة» *أن العرب أتوا من منطقة بحيرة تنجانيقا ووصلوا إلى* منطقة نيجانجوى (Nyangoué) فى أكتوبر ١٨٧٦ وهذه المنطقة تقع على وجه التحديد عند خط الطول ١٦َ ٢٥° شرقى جرينتش وخط عرض ١٥َ ٤° جنوب خط الاستواء . وكانت هذه النقطة أقصى الحدود الغربية للتجار العرب من أهل زنجبار . وكانت مستعمرات هؤلاء التجار فى نيانجوى قد بدأت منذ عام ١٨٦٨ لكنها كانت قد ازدهرت ازدهارا كبيرا حينما زار ستانلى هذه المنطقة بعد ثمانية سنوات أخرى . ولم يملك ستانلى إلا أن يصف مقر تيبوتيب على بعد ٦٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقى من نيانجوى وصفا مسهبا(١) .

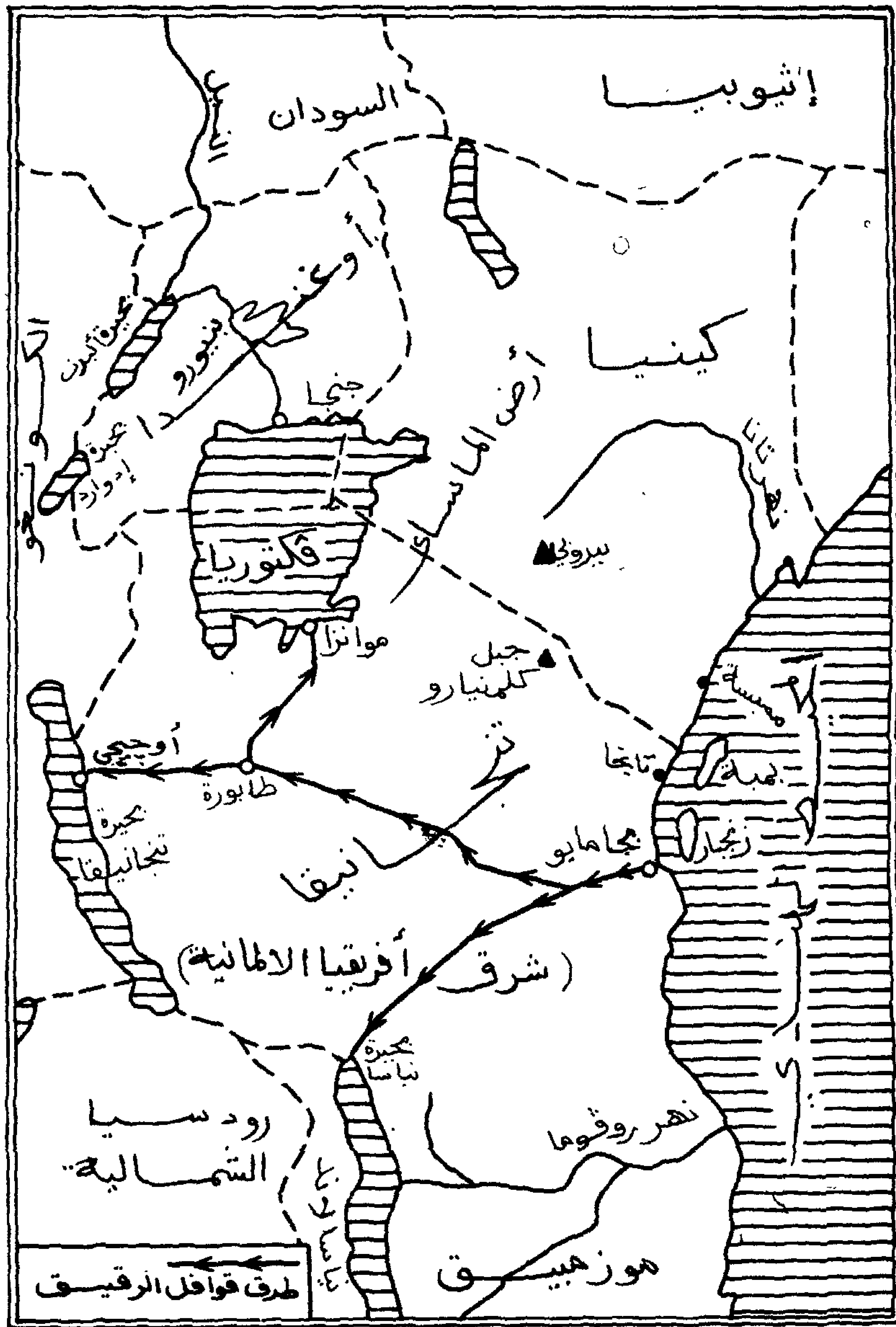
٣ - طرق تجارة الرقيق :

لقد أضفت تجارة الرقيق على زنجبار نفوذا محسوسا فى أعماق القارة حتى منطقة البحيرات العظمى ، وحتى فى الثمانينات من القرن التاسع عشر استطاعت الحكومات المحلية التابعة لزنجبار بسط نفوذها الكامل على كل من زنجبار وشريط ساحلى يمتد بضعة أميال يمتد تقريبا من مصب نهر روفوما فى الجنوب إلى نهر تانا فى الشمال وبعض الموانئ الشمالية الأخرى .

ولقد كانت هناك ثلاث طرق قوافل رئيسية استخدمها تجار العاج والرقيق العرب للوصول إلى داخل القارة وإلى شرقى الكونغو انطلاقا من الساحل الشرقى . ولكن قبائل الماساى الأفريقية التى تنتشر على طول الطريق الشمالى من ممبسة حتى بحيرة فيكتوريا جعلت هذا الطريق شديد الخطورة بالنسبة لطرق القوافل العربية لأن تلك القبائل تشتهر بشدة المراس وحبها للحرب كما تتسم بروح العداء نحو الأجانب . أما فى الجنوب فلم تسكن هذه المناطق من قوة الشكيمة وشدة التنظيم بمثل ما اشتهرت به قبائل الماساى فى الشمال . ولذلك فقد أصبحت طرق القوافل العربية الخاصة

---

(١) Coquillat, C. Sur le haut - Congo pp. 385 - 386.



الطرق التي سلكها التجار العرب من ساحل المحيط الهندي الى داخل القارة الافريقية

بتجارة العاج والرقيق تمتد من الساحل المقابل لزنجبار باتجاه جنوبى غربى إلى السواحل الشمالية لبحيرة نياسا ، أو باتجاه غربى إلى طابورة ثم إلى أوجيجى على بحيرة تنجانيقا(١) . وبمرور الوقت امتد وجودهم حول الشواطئ الغربية لبحيرة فيكتوريا حتى مملكة بوجندا نفسها (فى أوغندا) ، وإلى منطقة نيجانجوى فى الكونغو .

٤ - تطور نظام الحكم فى أسرة بوسعيد :

وطالما أن الوجود العربى فى الكونغو كان يضرب بجذوره فى زنجبار فإن الأوضاع السائدة هناك سوف تنعكس ولا شك على عرب الكونغو قوة وضعفا . وليس فى نيتنا ، ونحن نعرض لهذه الأوضاع التوسع فى السرد التاريخى إلا بالقدر الذى يخدم الفترة التى بدأ الاحتكاك فيها بين الملك ليوبولد وبين هذه العناصر العربية التى كانت تنافسه النفوذ فى المناطق الشرقية من دولته ، وهى الفترة التى نقدر أنها تمتد من عام ١٨٨٦ - ١٨٩٤ ، تلك الفترة التى ظل فيها الصراع محتدما لتسع سنوات وإن كان متقطعا بعض الشئ . واتخذ ليوبولد بادئ الأمر سياسة المهادنة والدبلوماسية الهادئة مع العرب إلى أن تمكن من عقد مؤتمر بروكسل لمكافحة الرق عام ١٨٩١ عقب الحملات الدعائية الناجحة التى شنها الكاردينال لافيجيرى على أعمال وممارسات العرب فى الكونغو ، فأعلن عليهم الملك ليوبولد حربا لا هوادة فيها ولا رحمة كانت على حد تعبير الكاردينال المذكور امتدادا للحرب الصليبية القديمة كما سنرى بالتفصيل عما قليل .

نتطرق إلى الحديث عن دولة السيد سعيد التى سادت فى عهدها اللغة والثقافة السواحلية وتوغلت إلى أعماق القارة حتى بلغت الكونغو على يد العسكر السواحيليين الذين كانوا يصحبون تجار الرقيق العرب فى طرق القوافل إلى الداخل . ورغم أنه لم يكن للسيد سعيد فى تلك المناطق سلطان فعلى إلا أنه كانت هناك قلة من العرب أقامت لها جاليات مستقرة فى أماكن معينة على طول طرق القوافل ، واستطاعوا جمع ثروة طائلة من التجار فى العاج ثم فى الرقيق ، وقد اعترف هؤلاء العرب بالسيد سعيد سلطانا عليهم وكانوا يستجيبون لخطابات التوصية التى يصدرها السلطان بين آن وآخر للمستكشفين الأوروبيين والمبشرين منهم . غير أن هؤلاء العرب ظلوا مستقلين

(١) Ingham, K. Europe and Africa pp. 189 - 191.

عن السلطان إلى أن جاء خلفاء السلطان السيد سعيد واهتموا إهتماما كاملا بالمناطق الداخليـــة[1].

وأصبحت زنجبار بعد أن نقل إليها السيد بسعيد حاضرة ملكه عام ١٨٤٠ توحد بين عمان وبين إفريقيا فى إطار سياسى واحد ، إذ كان أئمة عُمان منذ مشاركتهم فى طرد البرتغاليين قد احتفظوا بنفوذ إسمى فى كل من كلوة ومافيا وبمبة وزنجبار . ولم يكن نفوذهم يمتد صوب الشمال . فقد كان حكام ممبسة يحتفظون باستقلالهم وتمكن السيد سعيد من إخضاع ممبسة عام ١٨٣٠ ، وبذلك يكون قد بسط نفوذه على المدن الشرقية كلها بالاضافة إلى سيطرته على عُمان دون منازع .

وقد توسع السيد سعيد فى زراعة القرنفل إلى أبعد الحدود ، وعمل على تصديره لدول الغرب ، وأصبحت مزارع القرنفل فى أواخر أيام سعيد تغل نحو سبعة ملايين من الأرطال . ثم عمد السيد سعيد إلى البحث عن أسواق جديدة للتصدير غير الأسواق التقليدية فى المحيط الهندى وشرق آسيا ، بل أنه أراد أن يفتح أسواق أوروبا فرحب بالتجار الأوروبيين والأمريكيين فعقد معاهدة مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٢ ومع بريطانيا عام ١٨٣٩ ومع فرنسا عام ١٨٤٣ وسمح بانشاء قنصليات للدول الأوروبية فى بلاده . وكانت أوروبا تستهلك فى السنة التى توفى فيها عام ١٨٥٦ أكثر من ثلث منتجات إفريقيا . وكان من نتيجة سياسة السيد سعيد هذه أن تضاعفت تجارة مدن شرق إفريقيا . وفى سنة ١٨٥٧ دخلت ميناء زنجبار أكثر من ٩٠ سفينة أوروبية وأمريكية وبلغ قيمة ما صدر من بضائع ١٤٦ر٦٦٦ جنيها كما بلغت الرسوم الجمركية المحصلة نحو ٢٢ر٠٠٠ جنيه[2].

ولما توفى السيد سعيد فى أكتوبر ١٨٥٦ خلفه السيد ماجد فى زنجبار بينما آلت عُمان إلى أكبر أولاده السيد توينى . غير أن توينى نازع أخاه الحكم ورفض الاعتراف بولايته على زنجبار وهدد بإرسال حملة ضده فى عام ١٨٦١ ، ولم يمنعه من تنفيذ تهديده هذا إلا تدخل بريطانيا حيث أرسلت بعثة تقصى حقائق عام ١٨٦١ بناء على طلب هذين الأخوين وقررت البعثة ضرورة الاعتراف بتقسيم ممتلكات السلطان وأن تنفصل ممتلكات السلطان فى شرق أفريقيا بصفة دائمة عن عُمان ، وفى مقابل ذلك

(١) ل. و. هولنجز وورث ، المرجع السابق ص ١٢ .

(٢) د. حسن أحمد محمود ، الاسلام والثقافة العربية فى إفريقيا ، الجزء الأول ، ص ٥٠٠ .

تتلقى عُمان معونة سنوية من زنجبار كانت تدفعها الحكومة البريطانية فى الهند فى حقيقة الأمر(١) .

وهكذا بدأ النفوذ البريطانى واضحا فى إقرار المصالحة بين الأخوين وتثبيت حكم ماجد فى زنجبار . ثم أعقب ذلك التفاهم الذى حدث بين كل من بريطانيا وفرنسا بخصوص مستقبل زنجبار وعُمان عام ١٨٦٢ . وكانت فرنسا قد كشفت عن أطماعها فى ساحل أفريقيا الشرقى على حين كان قد توافر لبريطانيا نفوذ خاص نتيجة علاقاتها الطويلة مع السيد سعيد . وكانت فرنسا تولى أهمية كبيرة بمدغشقر وجزر القمر ، الأمر الذى تمخض عنه صدور التصريح الأنجلو - فرنسى والذى وقع فى عام ١٨٦٢ ، وصارت بمقتضاه بريطانيا وفرنسا ترعيان استقلال كل من عُمان وزنجبار واتفقتا على احترام كل من السلطنتين .

ثم توفى ماجد عام ١٨٧٠ وخلفه أخوه برغش الذى ظل فى حكم زنجبار حتى عام ١٨٨٨ . وتميزت فترة حكمه باشتداد الهجوم البريطانى على تجارة الرقيق ، ودخلت دولة الكونغو الحرة أول صراع سافر لها مع عرب الكونغو . وكان يمثل المصالح البريطانية فى زنجبار أثناء حكم برغش الدكتور كيرك (السير جون كيرك فيما بعد) ، وسرعان ما أصبح هو القائم بأعمال الممثل السياسى والقنصلى . ثم عين قنصلا عاما لبريطانيا فى زنجبار . وانتهى الأمر إلى أن قام نفسه بشبه وزير أول - ولو بطريقة غير رسمية - للسلطان برغش . وأصبح كيرك موضع ثقة برغش حتى أن العرب الذين كانوا يقيمون فى أعماق القارة الأفريقية إعتبروه بمثابة سلطان آخر . ويرجع الفضل إلى نفوذ جون كيرك أن أمضى برغش اتفاقا بشأن الرقيق كان أشد وطأة من كل الاتفاقات السابقة التى أمضاها أخوه السيد ماجد .

ولم تستطع النزعة الانسانية التى روجت لها بريطانيا لمكافحة الرق ولا الاتفاقيات السابقة التحكم فى هذه التجارة ، وكان برغش يواجه خطرين فى آن واحد أولهما عداوة رعاياه من العرب الذين كانوا يخشون أن يؤدى وقف سيل العمال من العبيد إلى هلاك مزارع القرنفل التى أسلفنا الاشارة إلى أهميتها ، إلى جانب الضغط الذى مارسته بريطانيا على السلطان برغش بسبب عدم رضاها عن الاجراءات عديمة الجدوى فى هذا السبيل ، حتى أن السلطان لشدة ضيقة صاح فى السيد بارتل فرير

---

(١) Ingham, K. op. cit, p. 185.

رئيس البعثة التى أرسلت للتحقيق فى هذا الشأن - صاح قائلا : «إن هناك حربة مصوبة لكل من عينى فأيهما أختار لأن أطعن بها[1] » ، معبرا بذلك عن الضغط الواقع عليه من جانب رعيته من ناحية ومن جانب بريطانيا من جهة أخرى .

ولما تزايدت أطماع الدول الأوروبية الكبرى فى الاستكشاف والتوغل فى أفريقيا فى تلك الآونة حرص كيرك على أن يؤكد للسلطان على أن سلطته قائمة بدون منازعة على مسافة ما فيما وراء الساحل ، ومن ثم أرسل الجنرال ماثيوز عام ١٨٨٠ إلى الأراضى الداخلية لاقامة مركز محصن على بعد ١٢٠ ميلا تقريبا من ميناء بجامايو . وكانت خطة كيرك تهدف ألى إقامة خط من الحاميات على طول الطريق التجارى الشهير الممتد حتى طابوره لبسط نفوذ السلطان برغش فى الداخل ، غير أن كيرك لم يحظ بتأييد وزارة الخارجية البريطانية لهذا المشروع ، نظرا لعدم رغبة بريطانيا فى توريط نفسها فى أية سياسة من شأنها تحديد مدى اتساع أراضى السلطان نحو الداخـــل .

ويتكشف لنا من الخطاب المرسل من السلطان برغش للملك ليوبولد « حاكم البلچيك » بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٨٥ ميلادية بأن السلطان اعتمد على الجـنرال ماثيوز فى الاستشهاد بثبوت ملكه على كل من منطقة كلمنجارو ونواحيها وشاجـــة ، وتيتا ، وأروشا ، على أن مخاوف كيرك كان لها ما يبررها ، ففى اليوم الرابع من نوفمبر ١٨٨٤ وصل إلى زنجبار الدكتور كارل بيترز بصفته رئيسا لجمعية (Gesllschaft Fiur Deutsche Koponistion) ، واستطاع فى ظرف أسابيع قليلة الحصول من مختلف المشايخ الأفريقيين على إثنى عشر اتفاقية تتضمن خضوع منطقة واسعة من شرق إفريقيا للألمان ، وكانت هذه المناطق تقع على مسافة قليلة من الساحل فى مواجهة زنجبار ، كما تضمنت هذه المعاهدات إقرارا من جانب هؤلاء المشـــايخ بأنهم ليسوا تابعين لسلطان زنجبار ويجدر بنا أن نشير أن بريطانيا سوف تسعى إلى دعم السلطان بالقدر الذى تتخذه حارسا على هذه المناطق الداخلية ، أمام الأطماع الألمانية تماما كما اتخـذت من الملك ليوبولد حارسا على مداخل منابع النيل أمـام التوغل الفرنسى بتأجير حاجز لادو ومناطق بحر الغزال لملك البلچيك إلى أن استردت السودان وأجلت فرنسا من بحر الغزال فوقفت هى فى طريقه على نحو ما سنرى فيما بعد .

---

(١) ل. و. هولنجز وورث ، المرجع السابق ص ١٦ .

ومهما يكن من أمر فقد أسرع بيترز إلى برلين حيث قام الامبراطور غليوم فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ بتوقيع مرسوم يضع الأراضى التى استحوز عليها بيترز تحت الحماية الامبراطورية ، ولم يعلن عن هذا الاجراء إلا فى يوم ٣ مارس ١٨٨٥ ، وهو اليوم التالى لانفضاض وفود مؤتمر برلين لتقسيم القارة كما أشرنا من قبل . وأعلن أن الأراضى التى ضمها كارل بيترز إنما تقع غرب مملكة سلطان زنجبار . وعلى هذا النحو فإن المنطقة التى اختارتها ألمانيا لكى تكون مجالا للنشاط الاستعمارى الألمانى كانت تضم بداية الطريق التجارى المشهور من بجامايو إلى طابورة وأوجيجى على الساحل الشرقى من بحيرة تنجانيقا ، والتى كانت بمثابة المجال الحيوى لتنفس السلطان داخل القارة الإفريقية . وكان ذلك فى حد ذاته صدمة كبرى للسلطان جعلته يرتمى أكثر فاكثر فى أحضان بريطانيا ممثلة فى جون كيرك . ولعل هذا يقودنا إلى التساؤل عما فعل كيرك للسلطان فى هذه المحنة .

لم يستطع كيرك أن يعمل أى شئ لمساعدة السلطان برغش لأن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت قد قررت عدم الوقوف فى وجه الأطماع الألمانية فى شرق إفريقيا نظرا لأن انتصار قوات المهدى فى السودان كان قد شد انتباه بريطانيا من ناحية ، كما كان شبح اندلاع الحرب مع روسيا من جهة أخرى قد عمل بدوره على اقناع حكومة جلادستون بأن الظروف الدولية لا تساعد على منازعة ألمانيا فى تلك المنطقة ، حتى وصول جرارد رولفس الذى عينته ألمانيا قنصلا عاما لها فى زنجبار إلى مقر عمله فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ على ظهر سفينة حربية ألمانية قد سبب قلقا واضحا للانجليز ، إذ لم يخف جيرارد أسفه على وقوف بلاده مكتوفة الأيدى أمام التوسع الانجليزى فى وسط إفريقيا . لذلك فإن جرانفيل حاول فى ذلك الوقت توجيه نظر كيرك للتأكد من عدم وقوع منطقة كلمنجارو تحت سيطرة أية دولة أجنبية . لكن جلادستون أمر بوقف تنفيذ هذه الخطة كما أشرنا من قبل[1] .

على مثل هذه الصورة كان إذن المناخ السياسى السائد فى زنجبار : ضغط بريطانى متزايد لمحاربة الرق – أساس النظام الاقتصادى فى زنجبار – سواء للحصول على الرق لمواجهة التوسع فى مزارع القرنفل أو فى تجارة الرقيق ذاتها ، إلى جانب ممارسة ضغط جديد من جانب ألمانيا للاستيلاء على منطقة حساسة تقع فى الطريق

---

(١) د. جلال يحيى ، التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، ص ص ١٧٠ ، ١٧١ .

إلى قلب إفريقيا من بحيرة تنجانيقا ، وهو طريق القوافل العربية لجلب العاج والرقيق . وبعد تنافس لم يدم طويلا وظروف كانت تضغط على بريطانيا لجعلها ترضخ للمطالب الألمانية طبقا لاتفاقية نوفمبر ١٨٨٦ التى اعترفت فيها الدولتان بسيادة السلطان على جزر زنجبار وبمبة ، ومافيا ولامو ، والأراضى الممتدة من نهر منتانى إلى كيبينى بامتداد عشرة أميال جنوبا ، وكذلك إلى شمال هذا الشريط على مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو فى دائرة قطرها خمسة أميال .

وبذلك تكون مطالب السلطان برغش قد تقلصت واقتصرت على منطقة ساحلية لا تتجاوز فى عرضها عشرة أميال . على أنه قد تم تقسيم المنطقة التى تقع إلى الداخل غرب هذا الشريط الساحلى الذى انكمش إليه حكم برغش إلى منطقتى نفوذ بريطانية، وألمانية . إذ أصبح القسم الشمالى الممتد من نهر أومبا إلى نهر تانا تحت النفوذ البريطانى فى حين صار القسم الجنوبى الممتد من نهر أومبا إلى نهر روفوما تحت النفوذ الألمانى . وتم ذلك كما ذكرنا فى أواخر عام ١٨٨٦ ، فى الوقت الذى حدث فيه أول احتكاك بين رجال الملك ليوبولد وبين عرب الكونغو الموجودين فى شرق البلاد . وكان برغش فى تلك الآونة مشغولا فى الابراق إلى كل من لندن وبرلين راجيا إمهاله ستة أشهر للتفكير فى معاهدة نوفمبر ١٨٨٦ . بيد أن وزارة الخارجية البريطانية بعثت إليه تستحثه على قبول هذه المعاهدة على الفور ، وإلا تعرضت مصالحه للخطر. ويلاحظ فى هذا الصدد أن البريطانيين تجاهلوه فلم يستشره أحد من البداية حتى النهاية ، وأمضى برغش هذه المعاهدة المشئومة مكرها فى نهاية الأمر فى ٧ ديسمبر ١٨٨٦ .

على مثل هذا الحال أضحى العرب الموجودون فى شرق الكونغو بلا نصير حيث تقلص نفوذ السلطان برغش الذى كان يفترض أنهم يستمدون المدد المادى والمعنوى منه وأصبح لا حول ولا قوة ، والذى قال تيبوتيب للبلچيك أنه جاء ممثلا للسلطان برغش فى هذه المناطق من شرق الكونغو ووسطه عند محطة المساقط على نحو ما سنرى بعد قليل . فهل كانت منطقة نفوذ هؤلاء العرب فى الداخل أسعد حظا ؟ ومن هو ياترى أشهر رجالهم حتى تمتد الحرب بين الفريقين من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٤ ؟ فحسبما يتكشف من الخريطة فإن هؤلاء العرب بسطوا نفوذهم على مساحة تزيد على ثلث مساحة دولة الكونغو الحرة ويتوغلون فى أعماقها كما كان وجودهم يشكل عقبة كأداء أمام الملك ليوبولد لكى يمد نفوذه ويبسط سلطانه الفعلى صوب منابع النيل فى الشمال الشرقى أو الوصول والاستقرار فى منطقة كاتنجا الغنية بالمعادن فى أقصى الجنوب الشرقى

من دولته الجديدة . على أن أشهر رجال هؤلاء العرب كان يتمثل فى شخصية عربية جرى فيها الدم الزنجي وكانت شهرتها قد سبقت الأوروبيين إلى أعماق القارة فى الكونغو ، تلك هى شخصية حامد بن محمد المشهور بلقب تيبوتيب الذى وصفه ستانلى فى كتابه : «عبر القارة الغامضة» حينما قابله لأول مرة عند عودته من بحيرة تنجانيقا فى ٢٧ أكتوبر ١٨٧٦ ، ووصوله إلى منطقة نيجانجوى أكبر معاقل العرب ووصفه بأنه رجل طويل القامة فى مقتبل العمر ، ذو لحية سوداء خفيف الحركة ملئ بالنشاط ، تميل بشرته إلى بشرة الزنوج ووصفه بالذكاء ، وأن خلجات عينيه تتسم بالعصبية وأن له أسنان بيضاء شديدة الترتيب(١) . فى حين يقول مؤلف كتاب «سقوط عرب الكونغو» أن اسمه حامد بن محمد بن جونا (Hamed ben Mohamed ben Juna) اشتهر باسم تيبوتيب (Tippo-Tip) وأن هذا الاسم يعنى فى بعض اللهجات الوطنية الأفريقية «جامع الثروة ومكدسها» فى حين أن هذا الاسم حسب نظرية أخرى يرجع إلى تعبير لفظى عن كثرة استخدام تيبوتيب لبندقيته التى وصفها أهل البلاد الأفارقة تحدث الصوت الآتى : «تيبب - أو - تيبب - أو - تيبب» أى صوت الطلقات التى تحدث هذا الصوت أو حسب التعبير اللاتينى : (Tub - u - Tib - u Tib) ويضيف المؤلف أن والده من المخلطين العرب أى ليس عربيا صرفا فى حين أن والدته أمة خالصة الزنوجية، وأنه رغم وجود الدم الزنجى فى عروقه فإن شخصيته عربية فى الأساس(٢) .

ولقد تم أول لقاء بين حامد بن محمد «تيبوتيب» وبين رجال الملك عند محطة مساقط ستانلى (Stanley Falls) فى مرحلة جس النبض الأولى فى الأسبوع الأخير من يناير ١٨٨٥ ، ولم تكن قرارات مؤتمر برلين قد نشرت بعد(٣) .

---

(١) Coquillant. C. sur le haut-Congo. p. 386.

(٢) Hinde, The Fall Of the Congo - Arabs, pp. 869.

(٣) كان الضابط البلجيكى الذى أجرى الحوار مع القائد العربى تيبوتيب هو الضابط فانجيل عند محطة المساقط (مساقط ستانلى) ، وفى اعتقادنا أن الأوروبيين - على عاداتهم - يدونون ما دار من حوار . ولأهمية الحوار فإننا ننقله بكامله حسب رواية هند :

- فانجيل : إن «الجمعية الدولية للكونغو» التى اعترفت بها الولايات المتحدة وعدد آخر من الدول الأوروبية قد تمكنت من إبرام عدة معاهدات مع جميع مشايخ القبائل الإفريقية من ذوى الأهمية الكبرى ، ابتداء من بنانا حتى منطقة مساقط ستانلى ، ولذلك فإن «للجمعية» السيادة على هذه الأراضى ، ومن ثم فإن شن الحروب على المواطنين فى هذه البقاع يعتبر شنا للحرب على «الجمعية» ذاتها . =

٦ - العوامل الدولية التى أثرت فى صراع ليوبولد ضد العرب :

لقد برز فى هذا الصدد عاملان هامان مهدا للتعبئة النفسية بين دول العالم الغربى بين جمعياته المختلفة وكان المحرك الأول لكلا العاملين هو الملك ليوبولد نفسه . كما أن العامل الأول مهد لظهور العامل الثانى . فالعامل الأول تمثل فى الثورة العارمة

= تيبوتيب : إن إفريقيا بكاملها من زنجبار حتى بنانا تقع تحت سيطرة السيد برغش ، وقد بعث بى إلى هنا لكى أعد له تقريرا عن هذا الجزء من دوله (Ses Etats) .

فانجيل : إننا لا نملك الصلاحية التى تمكننا من مناقشة هذا الموضوع الذى يجب معالجته فى زنجبار من جانب السلطان مع القناصل . ولكنك تعلم جيدا أن إنسانا أبيض هو ستانلى كان أول من تم له كشف الطريق إلى النهر العظيم (الكونغو) ، وإننى أضيف إلى علمك أن البيض قد قرروا منع اجتياح وتخريب هذه الأراضى . وأنه التزاما منا بما بذلناه من عهود فإننا لن نسمح بالتواجد فى محطة ستانلى سوى بقوات صغيرة ، وبوسعنا - إذا ما اقتضى الأمر - أن نجلب مئات من الرجال بمدافعهم .

تيبوتيب : عندما هممت بالنزول إلى النهر قال لى أحد الصبية الموجودين بالمحطة نيابة عن سيده أنه ممنوع تجاوز مساقط المياه ، ولكننى لم آخذ هذا الكلام من الصبى مأخذ الجد ومضيت فى طريقى . إننى لا أستطيع أن أفهم أن البيض الذين قدمت لهم مساعداتى دوما حتى بالمخالفة بما نصحنى به رفقائى فى العقيدة - هؤلاء البيض يريدون الحيلولة بينى وبين دخولى هذه المناطق لمباشرة عملى فى التجارة وبالرغم من أن ذلك منصوص عليه فى المعاهدة التى وقعها أحد قوادى .

ولم ينته الحوار عند هذا الحد ، وإنما فى نهاية هذا اللقاء وجه تيبوتيب بعض الأسئلة إلى فانجيل ومن معه من البلجيك أثارت انتباههم . وهذه الأسئلة كانت :

- لماذا كان الانجليز يجيزون تجارة الرقيق فيما مضى ثم يمنعونها اليوم ؟
- ما هى الدولة الأكثر قوة فى العالم ؟ - أهى ألمانيا أم هى فرنسا ؟
- هل تعتبر تركيا دولة قوية ؟ وهل بلچيكا دولة عظمى ؟
- هل البرتغال دولة غنية ؟
- هل جمعيتكم (يقصد الجمعية الدولية للكونغو) على علاقة طيبة مع الفرنسيين فى موقع بحيرة ستانلى (Stanley Pool) .

- ويبدو من الأسئلة أن تيبوتيب كان على علم بما يجرى من تنافس بين بلچيكا وفرنسا عند البحيرة على أن كاميل كوكيا مؤلف كتاب (sur le haut-Congo) الذى أورد هذه الأسئلة فإنه لم يورد الإجابة عليها . ولا شك أنه قد تمت الاجابة على هذه الأسئلة على نحو ما لكن الشئ المؤكد هو أنهم استشفوا مبلغ اهتماماته وربما مقدار إحاطته بما يجرى من موازين القوى فى تلك الآونة وكانوا يقومون فيما نعتقد بعملية سبر غور عدوهم . انظر تفاصيل الحوار بالكامل فى : (Coquilhat, Sur le haut Congo) صفحات ٤٠٨ - ٤٠٩ .

على العرب ونعتهم بأقذع الألفاظ سواء وجهت هذه الألفاظ ضد العرب عامة أم ضد عرب الكونغو بصفة خاصة . فهذه الحملة حين انطلقت من عقالها لم تميز بين عرب هنا وعرب هناك .

ولئن كان الملك ليوبولد من الشخصيات البارزة فى تاريخ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا ، فإن الكاردينال لافيجيرى كان أبرز الشخصيات التبشيرية المسيحية التى عملت على نشر هذه العقيدة فى ربوع القارة الإفريقية ، ومن ناحية ثانية فقد كان من أبرز الشخصيات الدينية التى ساندت الملك ليوبولد مساندة فعالة ووصفت أعماله الاستعمارية بالطابع الانسانى والدينى ، وكان له الدور الأكبر فى تأليب أوروبا على عرب الكونغو ، وجعل من محاربتهم حربا صليبية مقدسة جديدة .

(أ) جهود القس لافيجيرى :

دأب لافيجيرى على عقد المؤتمرات ، منها ما عقد فى لندن ومنها ما عقد فى باريس ، ومنها ما عقد فى أماكن أخرى كان أشهرها المؤتمر الهام الذى دعا إلى عقده فى بروكسل عام ١٨٨٨ . وألقى فيه خطابا يعتبر من أخطر الوثائق التى تمتلئ مرارة وحقدا على العرب والمسلمين ، فلم يستثن منهم أحدا[1] .

فبعد أن ضرب لافيجيرى مثلا بمنطقة «المانييما» التى تقع فى الشمال الغربى من بحيرة تنجانيقا وتقع فى داخل حدود دولة الكونغو الحرة أفاض فى وصف ما يجرى هناك من أعمال القهر والقسوة فقال : «لقد كانت المانييما من أجمل بلاد الكونغو الأعلى لكن تجارة الرقيق أفرغتها من سكانها ، وتلك البلاد هى التى تجول فيها لفنجستون قبل مماته ووصفها بالجمال ، وبوفرة منتجاتها الطبيعية . كانت تتميز بكثافة سكانها . كما أن ستانلى ذكر أن أحد مرشديه أسهب له فى جمالها وبهائها لكن التخريب الذى أقدم عليه المخلطون العرب قد جعلها قاعا صفصفا» .

---

(١) L'esclavage Africain, Conference Sur L'esclavage dans le Haut-Congo, Par le Cardinal Lavigirie (1888).

ويتضمن هذا الكتيب النص الكامل للخطاب الهام الذى ألقى فى هذا المؤتمر ويقع فى ٣٥ صفحة طبع فى عام ١٨٨٨ فى كل من باريس وبروكسل سوف نعرض لمقتطفات منه .

واستطرد لافيجيرى ليقول : «إن المسلمين فى كل بقاع إفريقيا سواء من كان منهم فى الشمال أم فى الشرق أم فى الوسط هم أعداء للسود(*) ، وأننا إذا ما استخدمنا التعبير الدقيق الذى ورد على لسان أحد الكتاب الانجليز بأنهم (أى العرب) قد غزوا إفريقيا بقصد مرسوم وهو تحويل تلك الجنة اليانعة إلى جحيم لا يطاق» ، وافترى لافيجيرى على المسلمين بلا مبرر بقوله : «أن ذلك موجود فى قرآنهم وأنهم ليدرسون ذلك عن طريق فقائهم فى القرآن وأن الزنجى لا ينتمى فى عرفهم إلى العائلة البشرية ، وإنما يحتل مرتبـة وسطـا بين الآدميـين وبين الحيوانات - بل أنـه فى بعـض النواحى لا يصل فى رأيهم حتى إلى ما دون مرتبة الحيوانات» .

ولم يدخر لافيجيرى جهدا فى خطابه الشهير فى أن يضرب أمثلة صارخة للقسوة والبشاعة التى يمارسها العرب ، والهمجية المفرطة التى يتصفون بها فى رأيه فقال إن أحد معاونيه فى التبشير فى منطقة تركز العرب المشهورة باسم «المانييما» قال له : «إننى طلبت ذات يوم من أحد العرب المقيمين فى أعالى الكونغو أن يفسر لى لماذا رأى جثث العبيد بهذه الكثرة حول منطقة أوجيجى هكذا قريبة جدا من المدينة ؟ فأجابنى بلهجة طبيعية كما لو كان يتناول فى حديثه أبسط الأمور بقوله : إنهم اعتادوا فيما مضى أن يلقوا فى هذا المكان جثث موتاهم من العبيد ، وكانت الأفاعى تأتى فى كل ليلة لتجر هذه الجثث ولكن يبدو أن عدد الأموات من العبيد فى هذه السنة قد صار من الكثرة بحيث أن هذه الأفاعى لم تعد تكفى لالتهامها ويبدو أنها صارت تعاف أيضا لحوم البشر» .

ثم تطرق الكاردينال إلى القول بأنه أثناء مؤتمراته السابقة فى كل من فرنسا وإنجلترا كان يتحدث عن الرق بصفة عامة فلم تكن ساعة العمل الحاسم قد حانت وإن كان يقول أن هذا العمل هو من واجب الحكومات أما فى بروكسل فإن الأمر كان يختلف كثيرا لأن البلجيك يضعون أيديهم بالفعل على أعالى الكونغو ، ولذا فإنهم يجب أن يهبوا دون إبطاء إلى مساعدة المقهورين من العبيد . ولم يفته أن يشير إلى المادتين

(*) هذا هو النص الفرنسى لما جاء فى هذا الخطاب متعلقا بهذه النقطة عن العرب :
« Ils enseignent avec les commentature de leur Coran, que le Negre n'appartient Pas à la Famille humaine, qu'il tient le milieu entre l'homme et les animaux, qu'il est même à certains egards au dessous de ses derniers ».

اللتين تضمنتهما وثيقة برلين التى وافق عليها الملك ليوبولد لإنشاء دولة الكونغو والتى وافقت عليها أوروبا بأجمعها .

وقام لافيجيرى بطرح نص المادة السادسة من الوثيقة التى تنص على ما يلى : «إن على كافة الدول الكبرى التى تتمتع بحق السيادة أو النفوذ فى هذه الأراضى (الكونغو) أن ترعى أهل البلاد الأصليين وترقية أحوالهم المعنوية والمادية ، وأن تتكاتف نحو قمع تجارة الرقيق ، وخصوصا الرقيق الأسود ......» . وقال إن هذه ليست المادة الوحيدة من مواد الوثيقة العامة لمؤتمر برلين التى تعالج هذا الموضوع ، فهناك أيضا المادة التاسعة من الوثيقة والتى تقضى بمكافحة الرق واعتبار عمليات المتاجرة فيه بكافة أشكاله سواء فى البحر أو البر أمراً غير مشروع كما دعت الدول ذات السيادة أو النفوذ فى حوض الكونغو التجارى الأوسع ألا تسمح بأن يكون هذا الحوض مجالا لسوق الرقيق أو معبرا تمر فيه هذه التجارة بالنسبة لأى جنسية أيا كانت . فضلا عن تعهد هذه الدول باستخدام كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة من يزاولونها .

وهكذا وضع لافيجيرى الأسس القانونية أو المبررات المشروعة لتضييق الخناق على العرب استنادا لوثيقة برلين . ولم يكتف بذلك فعاد إلى طلب استخدام القوة المسلحة من جانب دولة الكونغو الحرة ليقول للمؤتمرين : «ولقد يسألنى سائل : إنك لتطلب منا استخدام القوة وهذا أمر سوف ينجم عنه أيضا إراقة جديدة للدماء ، وأن هذه الاراقة حتى الآن كانت على يد العرب وأتباعهم ، وأنت إذن تريد إراقة مزيد من الدماء على يد المسيحيين» . ثم يرد على نفسه بالقول : «فى حقيقة الأمر فإن هذا البؤس أمر لازم لمرحلة مؤقتة ، وإننى سوف لا أتراجع أمام مثل هذه الضرورة والتى تبدو مؤلمة ، لأن الدم الذى أريق حتى هذه اللحظة أنهارا إنما كانت دماء الأبرياء دم الصغار والضعفاء - أما الآن فإن الدم سيكون هذه المرة دم الجشعين الجلادين» ، ومضى فى خطابه ليقول فى كلمات تقطر بالمرارة على المسلمين : «إننى أكرر طلب منع المسلمين من حمل السلاح فى أية دولة أخرى ، فإنهم ليسوا سوى أجانب فإذا لم يذعنوا ، فإن «قلب القارة الأوروبى» سوف يعمل فى فترة وجيزة على التخلص من نحو ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ إبليس منهم ، فهم لا يزيدون عن ذلك فى مجملهم فى أعماق كل إفريقيا[١] .

---

(١) L'esclavage Africain, Conference sur l'esclavage Ibid. pp. 30 - 31.

وذهب لافيجيرى إلى حد رسم الخطة العملية فى خطابه هذا ووضعها موضع التنفيذ فيقول : «أيها الشباب إننى أتوجه إليكم – إلى أولئك الذين يودون الدخول إلى معمعة هذه الحـرب الصليبية» . ويستطرد قائلا : «فإن حكومة الكونغو بحاجة إلى قوة تساندها ليس لإراقة الدماء ، ولكن على العكس من ذلك لايقاف نزيف الدم وفرض السلام فهي لا تطلب سوى أن يذعن تجار الرقيق العرب والمخلطون من أتباعهم ، وكذلك الزنوج الذين يدربونهم إلى أوامر تلك الحكومة .... وإذن فيجب أن تكون إلى جوارها قوة يرهبها هؤلاء وتجبرهم على الطاعة» .

ومضى لافيجيرى ليحدد العدد المطلوب من المتطوعين ، فطلب مائة منهم بغية تحرير المنطقة الممتدة من أعالى الكونغو إلى منطقة «المانييما» وتنجانيقا موضحا أن هذه المنطقة تبعث بكل ما لديها من رقيق تجمعه إلى شواطئ المحيط الهندى أو فى أسواق «أونيانيامبى» (Ounyanyambé) وأنه يكفى سد طريق القوافل فى وجه تجار الرقيق هؤلاء حتى يصبح من المستحيل عليهم الاستمرار فى تجارتهم ثم أوضح أنه بالنسبة لبحيرة تنجانيقا التى يبلغ اتساعها نحو ٥٠ كيلومتر فإنها تكفى لسد هذا الطريق إذا أحكم الدفاع عنها . ولقد حدد لافيجيرى المواد المطلوبة بالقول بأنه يكفى قارب بخارى مسلح يجوب مياه البحيرة بالاضافة إلى قوات مشتركة فى أطرافها وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب مائة من المتطوعين الأوروبيين .

وأوضح القس طبيعة العلاقة بين هؤلاء المتطوعين وبين دولة الكونغو الحرة فقال إن هؤلاء المتطوعين المسيحيين لن تربطهم بدولة الكونغو أية رابطة وبصرف النظر عن واجب الطاعة والولاء لمليكهم ، فإنهم سوف لا يتلقون أية معونة مادية منه وقال أنه يفتتح اكتتابا عاما من فوق كرسيه هذا وأنه سوف يبدأ ذلك الاكتتاب بنفسه وبصفته قسيسا ، وحدد المبلغ بمليون فرنك على الأقل ، وأن هذا المبلغ قد يبدو كبيرا لكنه يهون بانقاذ نحو مليون من المخلوقات الآدمية .

ثم نهض واقفا ليعلن : « والآن سوف لا أضيف لكم جديدا ، اللهم إلا أنـه سـوف يجـرى تكوين « جمعيـة وطنيـة » لمكافحـة الـرق فى بروكسـل (Societé nationale anti - esclavagiste à Bruxelle) على أن تتكون هذه الجمعية من الرعايا البلجيكيين فقط . ولكى يستثير حماس المجتمعين ويلهب مشاعرهم الدينية قال إنه وهو فى طريقه قادما إلى ذلك الاجتماع التاريخى فى هذه الكنيسة التى عقد فيها المؤتمر وهى كنيسة سانت جوديل (Sainte-Gdule) مر بتمثال ذلك الرجل

العظيم جود دى بويون (Gode froi de Bouillon) الذى تزعم الصليبيين البلچيك فى زمن الحروب الصليبية وقال : «إننى لأتذكر حينما سافر لانقاذ المسيحيين فى الأراضى المقدسة ، والذين كان يقهرهم الشرقيون المسلمون ، ولينتقم لقبر المسيح - أذكره حينما سافر وقد مضى فى ركابه ثمانون ألفـا من البلچيكيين تحت قيادة الكونت فلاندر والكونت هنيوت[1] .

ولقد كانت جهود الكاردينال لافيجيرى من غير شك عاملا فى الاسهام فى خلق جو من النقمة العامة ضد العرب أينما كانوا ، وبالمسلمين حيثما وجدوا وجعل منها حربا صليبية تذكر بحروب القدس فى فلسطين .... وعلى كل فإن جهوده هذه قد وجدت صدى قويا فى أوروبا ومهدت الطريق لنجاح مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ / ١٨٩١

(ب) مؤتمر بروكسل لمكافحة الرق ١٨٩٠ - ١٨٩١ :

يعتبر هذا المؤتمر فى نظرنا العامل الهام الثانى على الصعيد الدولى الذى كان له أكبر الأثر فى الضغط على العرب والحصول من جانب الملك ليوبولد على رخصة دولية للقضاء على العرب فى الكونغو . وتتكون الوثيقة العامة لهذا المؤتمر من سبعة فصول يتناول الفصل الأول منها الدول التى يتم المتاجرة فيها فى الرقيق والاجراءات الواجب اتباعها لمكافحة هذه التجارة ، فى حين تناولت أحكام الفصل الثانى طرق القوافل ، وطرق الرقيق بطريق البر ، أما الفصل الثالث فيعالج الأساليب الواجبة لمكافحة هذه التجارة بالنسبة للرقيق المحمولين بحرا ، ويتناول الفصل الرابع من الوثيقة العامة لهذا المؤتمر البلاد التى يجلب إليها الرقيق ، وحدد الفصل الخامس المنظمات التى يعهد إليها بضمان تنفيذ أحكام الوثيقة . أما الفصل السادس فقد تضمن أحكما خاصة بالتدابير اللازمة للحد من تجارة المشروبات الروحية فى إفريقيا . وتنتهى الوثيقة بانتهاء الفصل السابع الذى ضم أحكاما نهائية وهذا الفصل بصفة خاصة هو الذى يعنينا فى هـذا المقـــام .

---

(١) التمثال الذى يشير إليه الكاردينال هو تمثال جود فروا دى بويون وهو تمثال ضخم من البرونز من أكبر معـالم مدينة بروكسل ويقـع فى ميدان شهير وسط العاصمـة ويسمى ميدان (La place Royale) ويرتدى الفارس ثياب الصليبيين المشهورة ممتطيا صهوة جواد ضخم ومنقوش على قاعدته الرخامية ما يلى :

Gode Froi de Bouillon, Premier Roi de Jerusalem. Né à Baisy en Barabant - Mort en Palestine, Le 17 Juillet 1100.

وللتدليل على أهمية المؤتمر الذى يعتبر ضربة دبلوماسية ناجحة ضد الوجود العربى الذى ظل العقبة الأخيرة فى طريق البلچيك نحو إحكام السيطرة الكاملة على حوض الكونغو أن نقول أن البروتوكولات الخاصة به ملأت مائتى صفحة كاملة[1]. وتأتى أهمية هذا المؤتمر من ناحية أنه جاء دعما للحملة الدبلوماسية السابقة عليه وسمح لدولة الكونغو الحرة بتحصيل رسوم جمركية لأول مرة. وكسر أحكام الوثيقة العامة لمؤتمر برلين (١٨٨٥) وكان لهذا المؤتمر أثره الفعال فى اشتداد وطأة الحملة على تجار الرقيق العرب على وجه الخصوص عقب استصدار منشور بابوى بمساندة وتأييد الحملة الدعائية الدينية للكاردينال لافيجيرى[2].

ومن المثير للاهتمام حقا أن الملك ليوبولد شهد بنفسه مراجعة نص المادة الرابعة من وثيقة برلين – تلك المادة التى كانت تحظر فرض أية رسوم جمركية على البضائع التى تدخل حوض الكونغو ونصها : «وتعفى السلع المستوردة التى تدخل هذه الأراضى من رسوم الدخول والمرور وتحتفظ الدول الكبرى بحقها فى أن تقرر بعد انقضاء عشرين عاما إذا كان هذا الاعفاء سيظل ساريا[3]. ومن ثم فإنه طبقا لنص هذه المادة لا يجوز إعادة النظر فى تعديل أحكامها إلا بعد انقضاء عشرين سنة من التوقيع على الوثيقة ولكن الملك استطاع رغم المعارضة الشديدة للبيوت التجارية فى بلچيكا وفى غيرها من العالم أن يحصل على الموافقة على تعديل هذه المادة. وفرض نسبة ١٠٪ من قيمة البضائع الداخلة إلى حوض الكونغو (الحوض التجارى)، ولمدة عشر سنوات، ويجدر بنا أن نشير إلى أن التعديل الذى أجرى على نفس هذه المادة قد تم بمقتضى مادة تضمنتها الوثيقة العامة لمؤتمر بروكسل، وبمقتضى الاعلان الصادر عن المؤتمر معا. فأما المادة التى تناولت هذا التعديل فهى المادة (X C V I) من الفصل السابع من وثيقة بروكسل والمتضمنة أحكاما ختامية وتنص على ما يلى :

---

(١) Boulger, D. The Reign of Leopold II. King of the Belgians and Founder of the Congo State (1865 - 1969) Vol. II. p. 208.

(٢) Corne vin. R, op. cit. p. 163.

(٣) نص المادة بالفرنسية هو :

Les marchandises importées dans ces territioires resteront affranchises de droits d'entrée et de Transit. Les Puissances se reservent de decider, au terme d'une periode de vingt années si la franchise d'entrée sera ou pas maintênue.

«أن الوثيقة العامة الحالية تجب كل ما جاء مخالفا لها من أحكاما سبق صدورها بمقتضى اتفاقيات سابقة بين الدول الموقعة على هذه الوثيقة» ، وأما الاعلان الصادر عن المؤتمر والذى قضى بفرض هذه الرسوم لأول مرة فقد نص على ما يلى : «أن الدول التى اجتمعت فى بروكسل والتى سبق لها التصديق على الوثيقة العامة لبرلين بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، أو التى انضمت إليها - تلك الدول التى أعدت ووقعت متفقة على وثيقة بروكسل هذه ، قد أعدت مجموعة من التدابير لوضع حد لتجارة الرقيق فى البر والبحر ، وسعيا لترقية أحوال العناصر الوطنية ماديا ومعنويا» .

«وقد أخذت فى اعتبارها أنه لتنفيذ الأحكام التى أعدتها لتنفيذ هذه الأهداف تفرض على بعض هذه الدول التى لها ممتلكات أو محميات فى الحوض (الاتفاقى) للكونغو تفرض التزامات موارد جديدة لمقابلة هذه الالتزامات . لذلك فإن هذه الدول اتفقت فيما بينها على إصدار الاعلان التالى :

«إن الدول الموقعة على هذه الوثيقة والتى لها ممتلكات أو محميات فى الحوض الاتفاقى للكونغو سوف يسمح لها بفرض جمارك على البضائع المستوردة لهذا الحوض ، وأن نطاق هذه الجمارك لا ينبغى أن يتجاوز نسبة ١٠٪ من قيمة تلك البضائع فى ميناء الدخول - وذلك باستثناء المشروبات الروحية التى تنظمها أحكام الفصل السادس من الوثيقة الصادرة فى هذا اليوم[١] .

٧ - إستراتيجية الملك ليوبولد ذات المراحل الثلاثة :

لقد كانت خطة الملك ليوبولد الثانى كما ترجمتها أفعاله تنقسم إلى ثلاثة مراحل متميزة ، وإن كانت مترابطة مع بعضها بروابط الحذق . وهذه المراحل الثلاثة هى :

(أ) إبادة العرب وإزاحتهم عن طريقه .

(ب) غزو جنوب السودان .

(ج) تحويل حوض الكونغو وثرواته وسكانه إلى مقاطعة خاصة به شخصيا[٢] .

ولقد كان اختفاء العرب من المسرح السياسى فى نظر الملك ليوبولد يحقق له ميزة مزدوجة : فسوف تقوى سمعته وشهرته كرجل ذى نوازع إنسانية فى العالم أجمع

---

(١) Boulger, D. op. cit, p. 236.

(٢) Morel, E. D. Red Rubber, the Story of the rubber Slave, p. 28.

بقضائه على تجارة الرقيق ، وأن يطرح نفسه بمثابة الشخصية المسيحية التى تضاهى شخصية جود فروا دى بويون بالنسبة للحروب الصليبية «الجديدة» - حرب القرن التاسع عشر . وأما الميزة الثانية فكانت بوضع يده على أسواق العاج التى يمتلكها العرب ، وليس ذلك فحسب ، وإنما باستيلائه على المخازن الضخمة التى كانوا يمتلكونها من هذه السلعة الهامة حينذاك فى أوروبا .

إستراتيچية أرض المعارك :

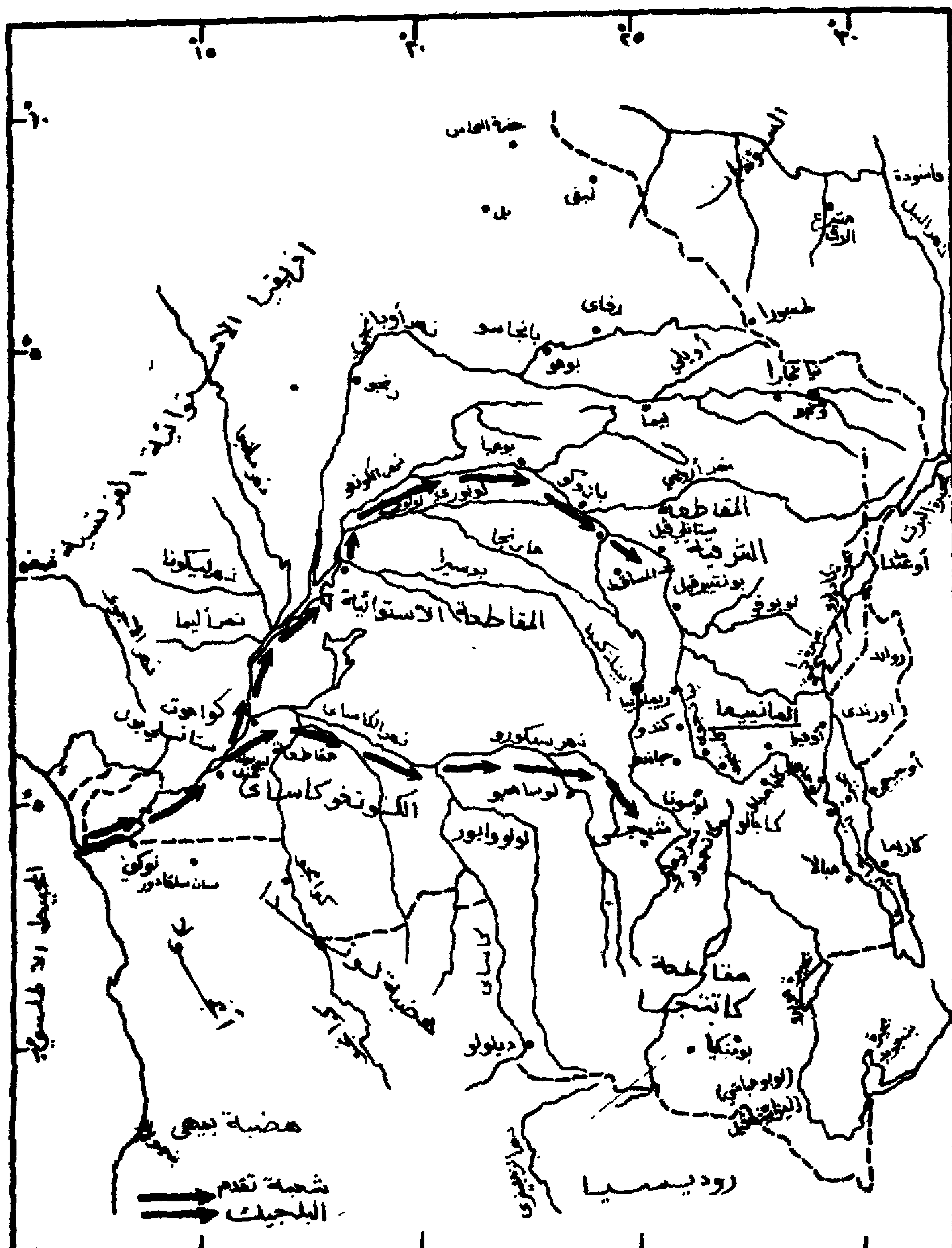
لقد قام البلچيكيون باستعدادات دقيقة لمعركتهم مع العرب وصفها بتفصيل كامل سيدنى هند فى مؤلفه « سقوط عرب الكونغو » (The fall of Congo-Arabs) . إذ يذكر أن البلچيكيين قد أوجدوا لأنفسهم مدخلا عبر ميناء ماتادى فى غربى نهر الكونغو قرب المصب يتجهون منه إلى الأسفل مباشرة من مساقط مياه ييلالا (Yellala) ولذلك كانت خطوط اتصالهم بعيدة عن مداخل العرب إلى أرض المعارك منطقة بحيرة ستانلى (Stanley Pool) . فمن منطقة بحيرة ستانلى كان يتسنى لقوارب البلچيكيين التجارية الملاحة فى النهر دون أى إزعاج من جانب العرب إذ تسير بعد ذلك فى شعبتين نحو معاقل العرب : شعبة تتجه شرقا فى نفس نهر الكونغو الرئيسى حتى تصل إلى منطقة مساقط ستانلى (stanley Falls) ، أما الشعبة الثانية فتتجه جنوبا من نقطة مصب نهر كوا (Kwa) على طول نهرى كاساى وسنكورو (Sankourou) كما سيتجلى من الخريطة .

وطالما أن منطقة المساقط فى الشمال وسنكورو تقع غربى بلاد المانييما معقل العرب فيكون البلچيكيون قد وفروا لأنفسهم بهذه الكيفية طريقى اتصال منفصلين للتقدم نحو أرض المعارك يلتقيان معا عند منطقة نيانجوى (Nyangwé) ومن قاعدتى انطلاق مختلفتين - مع الأخذ فى الحسبان أن نيانجوى كانت تمثل رأس الطريق الواصل من زنجبار ، وعلى ذلك فإن بلاد المانييما بالنسبة للعرب كانت المركز الطبيعى الأوحد سواء بالنسبة للهجوم أو الدفاع[1] .

ولقد تجلى أثر ذلك حينما مرت التجريدة البلچيكية التى كان الدكتور سيدنى هند أحد رجالها ، من الكاساى باتجاه جنوبى نحو كاتنجا فى أقصى الجنوب الشرقى وتعرضت لهجوم شديد من ناحية الشرق فى وقت كان فيه العرب لا يزالون يمتلكون

---

(١) Hinde. L. Sydney, the Fall of the Congo-Arabs, p. 5.



(معارك الملك ليوبولد مع العناصر العربية في الكونغو)

تحصينات ونفوذ قوى بالقرب من منطقة المساقط وذلك بعدما دمروا محطة دولة الكونغو الحرة فى تلك المنطقة عام ١٨٨٦. فبمجرد أن وصلت إليهم التعزيزات بقيادة القومندان دانيس اتجهت التجريدة شرقا لملاقاة العرب ، وتقدمت نحو نيانجوى عابرة روافد نهر الكونغو مطاردة العرب أمامها من رافد إلى رافد ، وحدثت مجابهات متتالية فى تلك الأثناء فى أنهار لوبوفو (Lubofu) ولوالابا . وكانت تنتهى هذه المجابهات بتمكين البلچيكيين من المرور إلى وجهتهم بسهولة ويسر لتعدد المسالك .

أما توزيع القوات العربية فكان كما يلى : كان رشيد أحد القادة العرب ورجاله يتمركزون فى منطقة المساقط (Falls) بالقرب من ستانلى فيل ، فى حين كان سيفو (ابن تيبوتيب) ومن معه من قوات متمركزين فى منطقة كاسنجو بالقرب من نيانجوى التى لا تبعد كثيرا عن شمال غربى بحيرة تنجيانيقا ، وكان الزعيم العربى الآخر نسيريرا (Nserera) يتمركز بقواته فى منطقة الريبا - ريبا شمالى بلاد المانييما فى مكان متوسط بين قوات رشيد فى الشمال وسيفو فى الجنوب . وكان هناك زعيم عربى رابع وهو بوانا نزيجا قد ثبت سلطانه فى منطقة كابا مبارى (Kabambaré) . وأخيرا كان هناك قائد عربى خامس اشتهر بجبروته وعبقريته العسكرية هو رومالـيزا (Romaliza) والذى كانت شخصيته وشهرته تقترب من شخصية تيبوتيب فى القوة - وهذا القائد تمركز بقواته فى منطقة نفوذه التقليدية على كافة شواطئ بحيرة تنجانيقا[1] .

ولم يتوان رجال ليوبولد عن بذل أقصى جهودهم فعملوا على إنشاء قواعد للعمليات العسكرية فى كل من الموقعين الرئيسيين فى لوسامبو (Lusambo) وبازوكو (Bazoko) على طرفى الوصلتين الصالحتين للملاحة من نهر الكونغو انتظارا لساعة الصراع الذى استعدوا له جيدا ومهدوا لقدومه .

نشوب المعارك بين ليوبولد وعرب الكونغو :

لقد كان المركز الذى قامت دولة الكونغو الحرة بانشائه فى منطقة المساقط من العوامل التى أقلقت بال العرب ، ولكنهم أدركوا ضعف القوات البلچيكية فقاموا بمهاجمة محطة المساقط فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٦ . وكان من نتيجة ذلك مقتل أحد الضباط البلچيكيين وهو الملازم دى بوا (Dubois) بعد مقاومة استمرت

---

(١) Kermans. H. Monhein Ch. op. cit. p. 152.

ثلاثة أيام[1].

ولقد جاءت الضربة الأولى من جانب العرب ، وإن كان قد تم توجيهها إلى التجار البلجيك بأكثر من توجيهها إلى دولة الكونغو ، وأن أحد التجار البلجيك ويدعى هوديستر (Hodister) قد أنشأ محطتين فى لومامى (Lomami) ودخل فى علاقات تجارية مع العرب فى نهرى اللوالابا والكونغو . ورغم تحذيرات سلطات الدولة له حول هذه المخاطرة فإنه مضى قدما فى علاقاته معهم . ولكن العرب نظروا إليه نظرة الريبة باعتباره منافسا لهم . وفى مايو ١٨٩٢ دعوه للحضور إلى منطقة الريبا - ريبا فذهب إليهم بقافلته ، وفى الخامس والعشرين من ذلك الشهر قتلهم العرب واستولوا على ما معهم من بضائع ، وأتبع العرب ذلك بتحطيم محطات هوديستر وراح ضحية ذلك أحد عشر شخصا من البلجيك واتخذت هذه الحادثة أبعادا مضاعفة حينذاك حتى قيل أنها اعتبرت من أعظم الكوارث التى حلت فى وسط إفريقيا حتى تلك الآونة[2] ، وأعقب ذلك ثلاثة معارك كبرى كما يلى :-

١ - المعركة الأولى فى شيجى (Chigé) :

بعد الحادثة التى تعرض لها هوديستر كان الملازم البلجيكى دانيس (Francis Dhanis) بتولى قيادة مركز لوسامبو وكان أقرب القواد البلجيكيين لمشاهدة هذه المذبحة . وكان مع العرب عدد من القبائل الإفريقية ومن مشايخهم يسيرون فى ركابهم ويختلطون بهم . وكان أشهر هؤلاء القواد الأفريقيين وأشدهم شكيمة جونجو لوتيتى (Gongo Lutete) زعيم قبائل «الباكوسو» و «الباتيتيلا» . وكان لوتيتى هذا بمثابة شوكة فى جنب الأوروبيين المستكشفين وكان يتمتع بصفات فذة فى القيادة[3] . وقد اندفع جونجو نحو منطقة سنكورو فى حركة كان يقصد منها قطع خطوط الاتصال البلجيكية ، ولما علم دانيس بذلك غادر لوسامبو جادا فى البحث عن جونجو . واشتبك مع قواته فى ثلاث جولات من المعارك على نهر سنكورو وهزم قواته فى ٢٣ أبريل ، ٥ ، ٩ مايو ١٨٩٢ . ولقد كانت هذه المعارك حامية الوطيس لدرجة أن بعضا من أتباع البلجيكيين من الأفارقة لاذوا بالهرب من صفوف البلجيك ولكن جونجو سرعان

---

(١) Cornevin, R. op. cit. p. 144.
(٢) Boulger, D. op. cit. p. 221 - 222.
(٣) Hennessey M. op. cit, p. 22.

ما استنتج أن البلچيكيين سوف يحرزون النصر فى نهاية المطاف ، فلم يعمد فقط إلى التخلى عن أصدقائه العرب ، وإنما طلب السماح له بأن يعمل فى خدمة دولة الكونغو الحرة .

إزاء هذا الموقف ضم العرب صفوفهم ، وأسرع سيفو أحد القادة العرب إلى السيطرة على كاسنجو وأخذ أحد الملازمين البلچيك وهو براين (Bruyn) والرقيب ليبينز (Lippens) كرهائن واصطحبهم معه إلى معسكر عربى آخر . وبدأ العرب هجومهم متقدمين كما يقول ديمتريوس فى شجاعة وجرأة من الكونغو الأعلى باتجاه نهر لومامى حيث عبروه . وكان لدى دانيس فى محطة لوسامبو على نهر سنكورو ٣٥٠ مقاتل نظامى بالاضافة إلى عدد آخر من الضباط الأوروبيين تحت قيادته . وكان من بين هؤلاء الضباط الدكتور هند مؤلف كتاب (The Fall of the Congo-Arabs) وهو بريطانى الجنسية . كما كان فى حوزة دانيس مدفع كروب عيار ٥ ر٧ . وعبر العرب نهر اللومامى (وهو النهر الموازى لامتداد أعالى الكونغو بعد محطة المساقط – انظر الخريطة) . وبعث دانيس أحد رجاله للتجسس على العرب هناك ورصد تجمعاتهم فى مكان اسمه شيجى (Chigé) [1] .

ووجد جاسوس القائد البلچيكى نفسه أمام أحد الجيوش العربية فى شيجى فى ٢٣ نوفمبر ١٨٩٢ ، ويذكر ديمتريوس أن جيش العرب كان يبلغ عدده ٠٠٠ر٦ مقاتل مسلحين بالبنادق قديمة الطراز (Muskets) بالاضافة إلى ٠٠٠ر١٠ قوس ورمح ، وأن

---

(١) يقص علينا ديمتريوس بولجر حكاية يصفها بأنها كانت من أكثر الصفحات إثارة فى تاريخ الكونغو الحديث وهى أن سيفو حينما احتفظ بالضابطين البلچيكيين اللذين أسرهما ليستخدمهما بصفة مترجمين للحصول على شروط السلام ، كانت الشروط التى وضعها سيفو هى تسليم جونجو لوتيتى ذلك الزعيم الإفريقى الذى خان العرب ، بالاضافة إلى بعض المشايخ الأفارقة الآخرين الذين فعلوا نفس الشئ . ويقول ديمتريوس أن هذه الشروط كانت مرفوضة سلفا لأن البلچيكيين كانوا قد قرروا وضع نهاية للسيطرة العربية مرة وإلى الأبد . ثم يذهب إلى القول بأن منظر التفاوض الشفاهى بين سيفو والأوروبيين كان شديد الاثارة ، فقد أتى العرب ووقفوا على شاطئ نهر لومامى على الجانب الأيمن من النهر فى حين كان البلچيكيون على الجانب الأيسر منه . وكان معهم الدكتور هند. وكان اتساع النهر فى هذه المنطقة ١٠٠ ياردة فقط . وجرى إبلاغ شروط الصلح بصوت عال عبر النهر . لكن البلچيكيين لجئوا إلى خدعة طلب وضع هذه الشروط كتابة كسبا للوقت . ويضيف ديمتريوس أنه بعد أيام من معركة شيجى قام سيفو باعدام الضابطين البلچيكيين . انظر ص ٣٢٥ من نفس المرجع .

غالبية القوة العربية كانت تتكون من الجنود السود التى تنتمى إلى القبائل الزنجية المستعربة . وبعد الهجوم الأول هبت ريح صرصر عاتية وشعر جونجو - الذى ذكرنا أنه انضم لصفوف الأعداء - بأن رجاله لا يستطيعون القتال نظرا لاصابة البنادق بالبلل نتيجة المطر . وفى هذا الظرف لمح القائد البلچيكى ميشو (Michaux) الذى كان يعمل جاسوسا لدانيس هذه الفرصة واستنتج منها ما أصاب جونجو ورجاله لابد وأن يكون قد أصاب القوات العربية أيضا . وعلى الفور أصدر أوامره لرجاله من البلچيك باستخدام المسدسات . وصمد العرب بعض الوقت ، لكن الارتباك ما لبث أن دب فى صفوفهم وتقهقروا إلى النهر الذى كانوا قد عبروه منذ بضعة أيام ، وسقط منهم المئات من القتلى . ولما تم حصر القتلى وجد أن عددهم ١٢٠٠ قتيلا كما تم أسر ما يزيد على ١٠٠٠ رجل(١) .

وكانت أهم نتائج معركة شيجى أن تمكن دانيس من تأمين ميسرته من نهر اللومامى بعد ذلك تأمينا دائما .

٢ - المعركة الثانية فى لوسونا (Lusuna) :

ولما استطاع دانيس تأمين ميسرته قرر أخذ جانب المبادأة ضد العرب ، فبعث بجاسوسه ميشو باتجاه الشمال . وتم تدعيم الجيش البلچيكى بعناصر زنجية كانت فى غالبيتها من أتباع جونجو لوتيتى . ووصل دانيس إلى لوسونا التى تقع فى شمال شرقى شيجى ، وزعم أن الزعيم العربى الآخر سونى موهارا قد انضم إلى القوات المتمركزة هناك . فبعث فى طلب تعزيزات عاجلة من القائدين البلچيكيين (Franqui) وديلكومين (Delcommune) اللذين كانا منهمكين فى ترتيب أمورهما بعد عودتهما من بعثة فى إقليم كاتنجا . ودارت معركة عنيفة فى ٣ ديسمبر ١٨٩٢ ، وكان أول من بدأ القتال رجال جونجو ولكنهم مع ذلك لاذوا بالفرار أمام ضغط القوات العربية . وفى هذه اللحظة برز الجنود البلچيكيون النظاميون بعد هذا التقدم العربى الكاسح . ويذكر ديمتريوس أن مدفع كروب قد صنع الأعاجيب فى هذه المعارك لقوة نيرانه وكفاءة أدائه بالنسبة لما هو متاح من أسلحة لدى العرب .

ودارت رحى المعارك فى إحدى المستنقعات حيث كان الرجال يغوصون حتى أعناقهم ، وانتهى الأمر بانكسار العرب ، وخلفوا وراءهم مائة من القتلى ، وخسرت

---

(١) Boulger, D. Ibid. p. 225.

قوات دولة الكونغو الحرة ٨٢ من القتلى والجرحى وغالبيتهم من قوات جونجو لوتيتى ، وأتت النجدة المتوقعة من جانب ديلكومين ، وكان مع هذه النجدة ...ر.٥ طلقة . على أن عام ١٨٩٣ كان قد بدأ وكان العرب قد جمعوا حشودهم على الجانب الأيمن من نهر الكونغو ، واستدعوا إمدادات من جيشهم الرئيسى المتمركز فى نيانجوى بالقرب من النهر . وفى ٢١ يناير ١٨٩٣ وصل دانيس إلى الشاطئ الأيسر من النهر والذى يبلغ إتساعه نصف ميل على الأقل فى تلك المنطقة . ولم تكن تتوافر لدى دانيس أية قوارب لاستخدامها فى النهر فلم يكن يستطيع العبور ، لذلك دارت عمليات تراشق بالنيران عبر النهر بصفة يومية على مدى خمسة أسابيع كاملة حتى أن الذخيرة أوشكت على النفاد من كلا الفريقين .

ووصلت دانيس أخبار نقص الذخائر لدى العرب من جانب قبائل «الواجانيا» (Wagania) ، وهى قبائل اشتهرت بإقامتها دوما بالقرب من مياه الأنهار وكانت هذه القبائل ترقب أى الفريقين سوف يعقد له لواء النصر لتنضم إليه ، فاكتفت مؤقتا بدور التجسس ويقول ديمتريوس أن عملية التجسس هذه كانت بالغة الفائدة بالنسبة للبلچيكيين[1] حيث كانت لديهم فضلا عن ذلك القوارب اللازمة لنقل البلچيك لكنهم كانوا يخبئونها .

وعلم دانيس أيضا عن طريق هذه القبائل المتجسسة أن العرب فى نيانجوى يعانون نقصا فى الأغذية – الأمر الذى أوحى إليه بخدعة كان لها أثر كبير على سير المعركة إذ بعث بهدية إلى «سيفو» مكونة من ست دجاجات مع رسالة مضمونها أن هناك الكثير من هذا الدجاج فى معسكره . ولكن العرب لم يتحملوا فكرة توافر الدجاج فى معسكر البلچيك فى حين كانوا يعانون هم نقصا خطيرا فى الأغذية فقرروا عبور النهر طلبا لهذا الدجاج من معسكر البلچيك وأقاموا معسكراتهم شمالى معسكر البلچيكيين ، فأسرع دانيس إلى مهاجمتهم مقسما قواته إلى طابورين . وخسر العرب فى هذه المعركة ..٩ رجلا سقط غالبيتهم غرقى فى النهر[2] . وهكذا انتهت ثانى كبرى المعارك .

أما أبرز نتائج معركة لوسونا هذه أن ألقت قبائل الواجانيا الجاسوسة بثقلها مع سلطات دولة الكونغو الحرة ، وتقهقر سيفو إلى كاسنجو واحتلت قوات البلچيكيين

---

(١) Boulger, D. Ibid, p. 228.

(٢) Boulger, D. Ibid, p. 228.

نيانجوى معقل العرب فى ٤ مارس ١٨٩٣ بعد انقضاء نحو ثلاثة شهور من معركة شيجـى .

٣ - المعركة الحاسمة مع روماليزا :

ودارت معركة أخرى حاسمة مع القائد روماليزا أحد الزعماء المشهورين الخمسة، وكان مشهودا لهذا الزعيم بشدة البأس والمناورة فقد دوخ البلچيكيين ولم يتمكنوا لفترة طويلة من الحاق الهزيمة به ، إذ كان يعمد إلى الابتعاد عن بؤرة الصراع . وكان نفوذه يمتد على كافة شواطئ بحيرة تنجانيقا حيث لم تكن دولة الكونغو الحرة قد ثبتت أقدامها بعد فى أقصى شرق البلاد ، كما لم تقوْ الجماعات المسلحة التابعة لجمعية مكافحة الرق على مجابهة روماليزا أو النيل منه . ولكن كان من الطبيعى ، وبعد أن استولى البلچيكيون على كاسنجو (Kasango) أن يضيقوا عليه الخناق فأصبح مهددا تهديدا مباشرا . ودارت رحى المعارك بالقرب من منطقة كابامبارى .

بدأت هذه المعركة فى ١٥ أكتوبر ١٨٩٣ بمهاجمة دانيس لرجال روماليزا المسلحين بالبنادق لكن مؤلفى كتاب (La conquête d'un Empire) يقولون أن رجاله أبدوا مقاومة عنيدة ، بل انطلقوا من جانب الدفاع إلى جانب الهجوم وتبادل الفريقان الكر والفر أربع مرات . وسقط فى هذه المعركة العنيفة قائد قوات روماليزا الذى كان يلقب بالمحمدى[١] . ويذكر هذان المؤلفان وهما من البلچيك أن قوات روماليزا كانت أكثر انضباطا وأشد نظاما وأكثر شجاعة واستبسالا ، وأجود تسليحا عما صادفه البلچيك فى حربهم مع القوات العربية الأخرى ، الأمر الذى سبب كثيرا من الضيق للقومندان دانيس . ولكن ما لبث دانيس أن تلقى تعزيزات فى ٢٠ أكتوبر بقوة قوامها ٨٠ مقاتلا وكميات ضخمة من الذخائر بقيادة القائد البلچيكى (Wauters) . وكان البلچيكيون قد احتلوا منطقتى ميلوا (Meloi) وأوجيلا (Ougella) وقطعوا الامدادات عن العرب . ولما شعر العرب بالجوع حاولوا اللجوء إلى هاتين المنطقتين لكن البلچيكيين منعوهم من ذلك .

ودارت معركة رهيبة قتل فيها الضابط البلچيكى هوس (Heuseh) كما قتل فيها القائد العربى سيفو . ومما يدل على صلابة قوات روماليزا أنه رغما عن التعزيزات المتتالية التى وردت من جانب بعض القـواد البلچيـك الآخرين أمثال روم (Rom) ،

---

(١) Kermans, H. Monheim ch. of. cit, p. 162.

وفان لينت (Van - Lint) وجيان (Gillan) وليمارينل (Lemarinel) فإن القوات البلچيكية كانت متداعية فى موقعها ، ولم ينقذ البلچيكيين سوى نصب المدفع الذى أشعلت قذائفه المعسكر العربى التابع للقائد روماليزا[1] . ولما أدرك العرب حالة الحصار الذى أحكم عليهم أخلوا مواقعهم لكنهم اصطدموا بالقوات البلچيكية من كل جانب .

وفى ٢٥ يوليو ١٨٩٤تقدم فريق من البلچيكيين لتعقب رجال روماليزا حتى كابامبارى حيث قاموا فى نفس الوقت بمباغتة القائد رشيد (ابن أخى تيبوتيب) . وكان البلچيك يعتقدون أن رشيد هو الرأس المدبر لمقاومة الأوروبيين ، وبعد خمسة أيام من هذا الهجوم تقدم أحد الضباط البلچيك نحو متوا (Mtwa) التى تقع بالقرب من ساحل بحيرة تنجانيقا ، وحدث الالتحام الكامل بين قوات دولة الكونغو الحرة وبين القوات المتطوعة التابعة لجمعية مكافحة الرق فى هذه المنطقة . ولجأ روماليزا إلى قرية أوجيجى على الجانب الشرقى من بحيرة تنجانيقا أى داخل أراضى سلطنة زنجبار والتى أصبحت تابعة للنفوذ الألمانى كما أشرنا من قبل .

وبذلك تكون قد انتهت حرب ضروس - حرب صليبية «جديدة» على حد تعبير من قاموا بشنها على العرب - حرب كانت تهدف إلى استئصال كل ما هو عربى فى الكونغو لكن الأمر لم ينته بعد : فقد تحالفت السياسة مع العسكرية ولم تفرق بين عرب الكونغو وعرب السودان أى رجال المهدية الذين كانت ثورتهم فى تلك الآونة فى أوجها .

العمليات العسكرية البلچيكية ضد الثورة المهدية :
(حملة شالتان ١٨٨٩ - ١٨٩٧) :

سنرى بالتفصيل فى الفصل القادم كيف تنازلت بريطانيا بالتأجير عن أرض لم تملكها إلى دولة لا تستحقها - إلى دولة الكونغو الحرة فى غيبة صاحبها الشرعى مصر) فى فترة إخلاء السودان ، ودون أن ندخل فى التفاصيل الآن ، فيجدر الاشارة إلى إبرام اتفاقية بين بريطانيا والملك ليوبولد بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ تنازلت إنجلترا بمقتضاها عن مديرية بحر الغزال للملك ليوبولد ، فمنحته بذلك حق الدخول إلى منابع النيل مقابل حصولها على شريط أرضى يبلغ عرضه ٢٥ كيلومتر يمتد بين بحيرتى إدوارد وتنجانيقا .

---

(١)

وكان قد تم تعيين القائد البلچيكى (Chaltin) مفوضا عاما على كل من منطقتى الأرووبمى وبنجالا فى أقصى الشمال الشرقى من المقاطعة الشرقية فى دولة الكونغو الحرة . وجرى تكليفه بمطاردة رجال المهدية مطاردة نهائية من جانب دولة الكونغو الحرة ومن أراضى اللادو . وفى الوقت الذى كان فيه دانيس يحشد القوات من بازوكو فى غربى المقاطعة الشرقية وستانلى ڤيل بالقرب من مساقط ستانلى . غادر شالتان قرية «جابر» فى ديسمبر ١٨٩٥ واندفع حتى وصل إلى نيانجرا وإلى دنجو . واستطاع شالتان فى ١٧ مارس ١٨٩٦ هزيمة مجموعات الدراويش التابعين لشيخ منطقة بيلى (Bili) بالقرب من نهر أويلى . وفى ٢٨ مارس أتى الدور على قبائل الآزندى القاطنين فى منطقة بيما (Bima) وتمكن شالتان فى ٥ أبريل ١٨٩٦ من هزيمة القائد المحلى دوروما (Dourouma) وتابع شالتان طريقه نحو سورور (Sourour) وفرجى (Faragé) ونديرفى (Ndirfi) .

وفى فبراير ١٨٩٧ إتجه القائد شالتان بحملته سيرا على الأقدام إلى الرجاف حيث دخل مع رجال المهدية فى معركة مضنية استمرت خمس ساعات متواصلة تحقق لشالتان فيها النصر[١] . وإذن فإن البلچيكيين لم يفرقوا بين عرب الكونغو فى الشرق وعرب المهدية فى الشمال وفى ذلك يقول ديمتريوس بولجر : «لقد كان الهدف الذى يراد تحقيقه فى الفترة من ١٨٩٢ - ١٨٩٣ هو قمع حملات الرقيق من جانب العرب ، وطرد هؤلاء الغزاة العرب من البلاد ومن ثم يتسنى إنجاز الشطر الأول من إدخال نور المدنية إلى القارة المظلمة . ولقد كان ذلك عملا تكتنفه الصعوبات البالغة والمخاطر الكبرى نظرا لأن العرب كانوا مسلحين تسليحا جيدا كما كانوا محاربين أشداء . وقد كانوا جميعا من نفس العنصر الذى ينتسب إليه أتباع المهدى فى تقدمه الظافر من الأبيض نحو مدينة بربر»[٢] .

ويقول نفس المؤلف وهو يعرض لانتصارات الجيش البلچيكى وتخطيط إستراتيچيته الحربية من بروكسل : «إن علينا أن نتذكر أنه لا يمكن أن يستهان بالانجاز الذى حققه البلچيك ، وهو أنهم أول من سدوا الطريق فى وجه تقدم قوات الخليفة المهدى نحو الجنوب ، وأن ذلك قد تم حتى قبل أن يستعيد اللورد كتشنر مدينة الخرطوم بنحو

---

(١) Cornevin, R. op. cit. p. 145.
(٢) Boulger, D. Ibid, p. 235.

خمسة أو ستة أعوام[١] .

ولنا أن نتساءل إذن ما الذى دفع ليوبولد إلى حرب الثورة المهدية فى فى السودان وحرمانها من عمقها الاستراتيجى الجنوبى ؟ . أهو المقابل لعقد التأجير الذى منحته بريطانيا للملك ليوبولد للحصول على مناطق بحر الغزال طبقا لاتفاقية ١٢ مايو ١٨٩٤ تلويحا منها باعطائه حق الدخول إلى منابع النيل أم أن ذلك كان من أجل أن يضع الملك يده على هـذه المناطق قبـل استرداد السودان ؟ . وفى رأينـا أنه كـان لـكلا الاعتبارين نصيبه فى فـكر الملك ليوبولد الذى كان يضـع لـكل أمر اعتباره ، وتجلت أطماعه كما سنرى فى الفصل القادم فى منابع النيل . وعلى كل حال فقد طويت صفحة حافلة بصراع الملك مع العرب وكانت هزيمتهم أمراً لازما له لـكى يندفع إلى أعالى النيل حلمه القديم وأمانيه فى المستقبل وقد تراءى له أنه من خلال التنافس البريطانى - الفرنسى أن يحصل على بغيته لـكن بريطانيا كما سنرى وضعته فى حقيقة الأمر حارساً على منطقة بحر الغزال ضد الأطماع الفرنسيـة .

* * *

---

(٢) Boulger, D. Ibid, Ibid, p. 238.

الفصـــل الخـــامس

(المطـامع البلچيكية فى أعـالى النيـل)

الفصل الخامس

المطامع البلچيكية فى أعالى النيل

قد يبدو مستغربا أن تكون للملك ليوبولد الثانى مطامع فى حوض النيل بمثل ما تمكن من السيطرة على منابع نهر الكونغو . وترجع هذه الغرابة إلى أنه كيف يتسنى لهذا الملك الذى لا تتوافر لدولته (بلچيكا) العدد الكافى ولا المساحة الشاسعة ولا الموارد الضخمة ولا حتى الخبرة الاستعمارية ، كيف يتسنى له السيطرة على منابع النيل أيضا على الرغم من أن هذه المنطقة ظلت فترة من الزمن مجال صراع بين قوتين استعماريتين هما إنجلترا وفرنسا .

على أننا باستقراء عدد من المصادر التاريخية نجد أن الملك ليوبولد كانت لديه خطة زمنية متسلسلة على ثلاث مراحل تترابط كل مرحلة منها بالأخرى ترابطا وثيقا تنم عن حذقه ودبلوماسيته . ولقد تمثلت هذه المراحل الثلاث فيما يلى :

١ – إبادة العرب فى وسط الكونغو وإزاحتهم من طريقه .

٢ – غزو السودان الجنوبى .

٣ – تحويل حوض الكونغو وثرواته الاقتصادية وسكانه إلى مقاطعة خاصة به[١] .

وقد رأينا أن أهمية القضاء على العرب فى تلك المنطقة تحقق للملك هدفا مزدوجا من حيث أنها تضفى عليه سمعة وشهرة كرجل ذى نوازع إنسانية تفوق سمعة جود فروا – دى بويون ، هذا فضلا عن أنها تمكنه من أن يسيطر على أسواق العاج التى كان يمتلكها العرب .

١ – أطماع الملك ليوبولد فى السودان :

لقد كانت حملات الاستكشاف الأولى التى وجهها الملك ليوبولد نحو الشمال الشرقى من دولة الكونغو تتصل إتصالا وثيقا بسياسته صوب البحر الأحمر أى الاتجاه من المحيط الأطلسى للبحر الأحمر . ولتحقيق هذا الهدف قام الملك ليوبولد باجراء محادثات سرية مع إيطاليا لتتنازل له عن طريق التأجير عن ممتلكاتها فى

---

(١) Morel, E.R. Red Rubber, The Story of the Rubber Slave, Trade flourshing on the Congo, p. 28.

خصوصا عن منطقة كسلا وسنار بالقدر الذى يسمح للملك بربط الكونغو بالممتلكات الايطالية . وعلى الرغم من تأييد الدبلوماسية الألمانية لهذه الخطة ، إلا أن جهود الملك لم تسفر عن شئ إذ رفضت إيطاليا تلك المشاريع .

٢ - بعثة إنقاذ أمين باشا من منظور بلچيكى :

على أن البعثة التى تولى قيادتها ستانلى عام ١٨٨٧ لانقاذ أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء بعد أن تحرش به رجال المهدية - هذه الحملة أيقظت عند الملك البلچيكى أحلامه القديمة فى أعالى النيل وأثارت أطماعه من حيث أوعز إلى تغيير إتجاه مسارها لكى تمر بالكونغو إلى منابع النيل بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ثم الدخول من الكونغو عبر المحيط الأطلسى بدلا من دخول البعثة بالطريق التقليدى من المحيط الهندى .

(أ) تغيير خط سير البعثة :

كانت مصر قد بسطت سلطانها على أعالى النيل فى عهد الخديو اسماعيل ، وفتحت بنيورو المتاخمة لبحيرة البرت شرقا ودخلت هذه المملكة ضمن أملاك مصر فى مايو ١٨٧٢ ثم بسطت مصر سلطانها على مملكة أوغندا عام ١٨٧٤ وأقامت النقاط العسكرية التى كان أهمها لادو ، ولابورى ، والرجاف على النيل الأبيض ، ومكركة جنوبى بحر الغزال ، ومورلى على نيل فيكتوريا ، ومقانقو عند مصب نيل فيكتوريا فى بحيرة البرت ، وماسندى عاصمة بنيورو وأرندوجانى على نهر السومرست شمالى بحيرة فيكتوريا ، وبالاجمال فإن مصر بسطت نفوذها ووضعت يدها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت وأسمت هذه الجهات مديرية خط الاستواء التى كانت تمتد من فاشودة فى الشمال حتى جنوب خط الاستواء[1] .

وقد قام غوردون الذى كان حكمدارا عاما للسودان عام ١٨٧٧ بتعيين أمين باشا مديريا لمديرية خط الاستواء ، وبقيت المديرية رغم اندلاع الثورة المهدية منذ عام ١٨٨١ محتفظة بالحكم المصرى . ولما تحرش رجال المهدى بأمين باشا أرسل للحكومة المصرية عن طريق زنجبار طالبا النجدة وبدلا من أن يتلقى العون الذى ينتظره جاءه فى فبراير ١٨٨٦ خطاب من نوبار باشا مؤرخ ٢٧ مايو ١٨٨٥ ينبئه فيه بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ويطلب منه الرحيل عن المديرية أو البقاء فيها على مسئوليته .

---

(١) عبدالرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ - ١٨٩٢ الطبعة الثالثة ، ص ١٧ .

ولقد استاءت الحكومة الانجليزية من موقف أمين باشا لأن ولاءه للحكم المصرى كان يحول دون تنفيذ مخططها الرامى إلى تقليص ظل السلطة المصرية عن مديرية خط الاستواء فدبرت إرسال حملة الرحالة ستانلى لإقصاء أمين باشا عنها ، وإن كانت قد أظهرت فى بادئ الأمر أن الدافع إلى ذلك هو الرغبة فى إنقاذ حياته فأشاعت أنه فى خطر وأن مصيره قد يكون كمصير غوردون باشا فى السودان على الرغم من أن أمين باشا لم يكن يهدده أى خطر جدى بفضل ثبات أعوانه كما كانت هذه المنطقة هى الوحيدة التى لم يتمكن رجال الثورة المهدية من بسط نفوذهم عليها[1] .

وفى حين كان ستانلى يعد العدة لرحلة الانقاذ البرية والتى كان قد تقرر أن تأخذ طريقها براً من زنجبار حتى بحيرة فيكتوريا وردت إليه رسالة هامة من القصر الملكى البلچيكى بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٧ موقعة من الكونت بورشيجريف وتنص على ما يلى :

«إن دولة الكونغو الحرة لن تنال شيئا من مرور حملة إنقاذ أمين باشا عبر أراضيها ، بيد أن الملك (ليوبولد) قد اقترح أن يكون الطريق عبر الكونغو لكى يتسنى فقط تمكينك من تقديم خدماتك لهذه البعثة - هذه الخدمات التى لن يكون بوسعك أن تؤديها إذا بدأت البعثة سيرها من الساحل الشرقى . وطبقا لتقديراتك الشخصية فإن البعثة لو سافرت من الساحل الشرقى لاستغرق ذلك ١٨ شهرا وعلى ذلك فإن جلالة الملك يشعر بأنه سوف لا يؤدى واجبه تجاه الدولة (الكونغو الحرة) إذا حرم هذه الدولة من خدماتك ، خصوصا وأن هذه الخدمات مطلوبة بالتأكيد قبل انقضاء هذا الوقت (١٨ شهرا) . غير أن البعثة إذا قدر لها أن تبدأ سفرها من ناحية الكونغو فإن دولة الكونغو الحرة سوف تمد لها يد المساعدة . ولسوف تلاحظ أن المستندات الرسمية التى تم نشرها هذا الأسبوع فى برلين توضح حدود دولة زنجبار بشريط ضيق على طول الساحل ، وإلى الداخل من هذا الشريط فإن المنطقة بكاملها تكون منطقة ألمانية ، فإذا سمح الألمان للبعثة بعبور أراضيهم فإن الزنجباريين سوف يصبحون كما هو حالهم فى الكونغو ، يسيرون على أرض أجنبية»[2] .

وهكذا عمل ليوبولد على تغيير خط سير البعثة ، وغادر ستانلى لندن فى ٢١ يناير ١٨٨٧ للقيام ببعثته هذه بعد أن كان قد قابل الملك ليوبولد فى بروكسل يوم ١٤ يناير من

---

(١) عبدالرحمن الرافعى : نفس المصدر ، ص ١٧٩ .

(٢) Stanley. H.M. In The Darkest Africa Vol. I. p. 44.

نفس العام وودعه الملك بنفسه . ووصل ستانلى للاسكندرية فى ٢٧ يناير ١٨٨٧ وغادرها متجها للقاهرة لمقابلة السير إيفلين بارنج حيث نقل إليه مخاوف الخديو ونوبار باشا من سلوك طريق الكونغو لبعثة الانقاذ . لكن ستانلى أقنع نوبار باشا بخط سير الحملة عبر الكونغو .

وقبل أن يغادر ستانلى قصر الخديو فى ٢ فبراير ١٨٨٧ تسلم فرمانا مفتوحا ومعه ترجمة إنجليزية موجه لأمين باشا يتضمن أن بعثة الانقاذ قد تشكلت بقيادة ستانلى وأنه بمجرد أن يصله الأمر السامى الذى سيسلمه إليه ستانلى باليد يكون فى مطلق الحرية للمغادرة والقدوم إلى القاهرة ، أو البقاء حيث هو مع ضباطه ورجاله ولكن على مسئوليتهم الخاصة دون أن يتوقعوا أية مساعدة من الحكومة المصرية .

وغادر ستانلى القاهرة قاصدا السويس ، ومنها إلى عدن بطريق البحر الأحمر حتى وصلت البعثة زنجبار فى ٢٢ فبراير ١٨٨٧ واستقبله سلطان زنجبار استقبالا حارا وزاره تيبوتيب . ويقول ستانلى فى هذا أنه دهش دهشة بالغة لما رآه من ازدياد نفوذ تيبوتيب عما كان عليه عام ١٨٧٧ حين صحبه وقتذاك أثناء رحلته للكونغو ويقول أنه لاحظ أن هذا الزعيم العربى قد استثمر كل نفوذه فى شراء الأسلحة والبنادق حتى ليصفه بأنه صار ملكا غير متوج على المنطقة التى تقع بين مساقط ستانلى وبحيرة تنجانيقا متزعما الآلاف من الرجال الذين ألفوا القتال فى المناطق الاستوائية . وهنا لجأ ستانلى إلى مناورة عرض وظيفة على تيبوتيب لأنه كان يخشى على الذخائر التى كان يحملها معه ليمد بها أمين باشا[1] .

ووصلت البعثة إلى مدينة الكاب فى ٩ مارس ١٨٨٧ وتعمد ستانلى أن يقص على تيبوتيب قصة هذه المدينة . ويذكر ستانلى أن تيبوتيب قال له أنه كان يظن فيما سبق أن الرجال البيض أناس أغبياء ، وأنه لما سأله ما ظنه بهم الآن رد بقوله أنهم أكثر ميلا للعمل عن العرب . ثم يستطرد ستانلى موجها حديثه إلى تيبوتيب : «وماذا يجعلك تعتقد فى ذلك الآن على وجه التحديد ؟ رد بقوله : «حسنا إننى وبنى جلدتى كنا ننظر إلى هذه المدينة وإلى هذه السفن الضخمة وإلى هذه الأرصفة الممتدة فى البحر ، وكنا نفكر كيف أن هذه الأشياء أكثر جمالا مما لدينا فى زنجبار التى أمكننا الاستيلاء عليها من البرتغاليين قبل بناء هذه المدينة ، ولقد كنت أتعجب لماذا لم نتمكن

---

(١) Stanley. H.M. Ibid. pp. 65 - 67.

نحن من أن نفعل مثلما فعلتموه أيها البيض . ولقد بدأت أفكر لماذا ينبغي أن تكونوا أناسا أذكياء» . ورد عليه ستانلى بقوله : «إنك إذا كنت قد اكتشفت ذلك فأنت فى الطريق إلى أن تكتشف المزيد من أن الرجال البيض يحتاجون إلى قدر من الدراسة قبل أن تسبر أغوارهم ، وأنها لمأساة أنك لم تذهب قط إلى إنجلترا»[١] .

هذه ولا شك كانت فترة دراسة فى رأينا لشخصية تيبوتيب من جانب ستانلى وهما فى طريقهما إلى الكونغو عن طريق المحيط الأطلسى وليس من المستبعد أن تكون محاولة لاستقطابه بعيدا عن زملائه من العرب .

(ب) البعثة فى الكونغو :

وفى ١٨ مارس ١٨٨٧ دخلت بهم السفينة إلى مصب نهر الكونغو وكان الملك ليوبولد فى تلك الآونة قد انتهى من إضفاء الشكل السياسى النهائى لدولة الكونغو الحرة من قبل فكان هناك حاكم عام يحكم باسم الملك شخصيا ، كما تم تشكيل جيش الدولة من ٢٠٠٠ شخص من الزنوج مكونين من قبائل الهوسا من النيجر ومن قبائل البانجالا من منطقة أعالى الكونغو .

وصلت السفينة مادورا (Madura) إلى ميناء بنانا على المحيط الأطلسى وكان وجود تيبوتيب الذى عين لتوه وكيلا لدولة الكونغو الحرة عل ظهر هذه السفينة مبعث دهشة بالغة للكثيرين فى بنانا كما كان سببا فى دهشة الأوساط الأوروبية . ومن بنانا قصدت البعثة موقع بوما حتى بلغت البعثة أعالى الكونغو .

مضت البعثة فى أعالى الكونغو مستخدمة القوارب حتى بلغت موقع لوكوليلا فى مايو ١٨٨٧ وكان هذا الموقع قصرا هاما لبعثة تبشيرية من البروتستانت عند خط الاستواء حيث توجد محطة بنجالا (Bangala) التى سميت كذلك نسبة إلى قبائل البانجالا أشهر قبائل المنطقة . ومضت البعثة فى سيرها فى نهر الأرويمى حيث واجهت صعوبات جمة من جراء اختراق الغابات الكثيفة حيث فقدت البعثة عددا من رجالها من حرس المؤخرة أكلهم السكان فى تلك المناطق فلم يجدوا منهم سوى عظامهم[٢] .

---

(١) Stanley. H.M. Ibid. p. 67.

(٢) Schiffers, N. The Quet for Africa p. 243.

ويصف ستانلى هذه الغابات بضخامة أشجارها التى بلغ ارتفاعها ما بين ٣٠ - ٤٠ مترا ، وأن المرء يسمع صوت الحشرات من كل نوع ، وتظهر من وقت لآخر أفواج الفيلة ثم تختفى كما تظهر فى بعض الأحيان مجموعات من الأقزام تحاول رمى أفراد القافلة بسهامها المسممة . ويقول ستانلى : «لقد كنا نرى أمامنا على حين فجأة بعض «التماثيل» البشرية كما لو كانت لا حراك فيها تشبه تماثيل الأبنوس الأسود تنظر إلينا وتتأملنا فى دهشة[١] .

وعلى أية حال فقد عثر ستانلى فى نهاية المطاف على أمين باشا بالقرب من بحيرة البرت ، ولما زاره ستانلى وجد عنده ١٤٠٠ جندى مدربين ومسلحين بالبنادق . واستمر ستانلى فى تنفيذ مهمته فى مثابرة تامة ولجأ مرة إلى الاقناع وأخرى إلى التهديد حتى أجلى أمين باشا ومعظم من معه من المديرية الاستوائية فى أوائل عام ١٨٨٩ واقتادهم من كافالى (Kavalli) الواقعة على بحيرة البرت باتجاه الجنوب حيث التقى بأمين باشا ووصلوا إلى سواحل زنجبار[٢] . ولكن أمين باشا حين عاد مع بعثة ستانلى ووصلا إلى الساحل دخل فى خدمة الحكومة الألمانية ورجع مرة ثانية إلى بحيرة ألبرت محاولا الاستيلاء على مديرية خط الاستواء لتوطيد النفوذ الألمانى عند منابع النيل لكنه لم ينجح فى تحقيق أهدافه وبقى فى تلك المنطقة حتى لقى حتفه على يد العرب الموجودين هناك عام ١٨٩٢ .

وهكذا انتهت بعثة إنقاذ أمين باشا ، واعتزمت بريطانيا بعد جلاء المصريين عن هذه المديرية الاتفاق مع أحد منافسيها من الدول الاستعمارية الأخرى على أن تكون هذه من نصيبها وذلك بأن أبرمت مع ألمانيا معاهدة بتاريخ أول يوليو ١٨٩٠ تضمنت إقرارا بالمركز المتفوق لبريطانيا على أعالى النيل ، فقد نصت المعاهدة على اتساع رقعة أفريقيا الشرقية البريطانية لتصل إلى حدود مصر وإلى حدود الكونغو البلچيكية . ولكى تضع بريطانيا ذلك موضع التنفيذ سيرت حملة لبسط نفوذها هناك . وفى مارس ١٨٩٣ أعلنت بسط حمايتها على هذه المنطقة واستولت على كل من أوغندا وأنيورو ، وبذلك تكون بريطانيا قد وطدت مركزها فى أواسط القارة ، ثم بعد ذلك وبترتيب زمنى محسوب أوعزت إلى الحكومة المصرية أن تسترد السودان . وعمدت بريطانيا خوفا من

---

(١) Wauters, A.I. Stanley an Secours D. Emin Pacha. p. 196.

(٢) عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

نفاذ فرنسا إلى حوض النيل إلى عقد معاهدة مع الملك ليوبولد للحيلولة دون توغل فرنسا فى تلك المناطق لكى تأمن منافستها لها فى حوض النيل الأعلى . وقد تم توقيع هذه المعاهدة فى ١٢ مايو ١٨٩٤ وتقضى بمنح ملك البلچيك حق استئجار مناطق من بحر الغزال ، وجيب لادو فتضفى بذلك على الملك مزيدا من الشرعية لقتال العرب فى الكونغو والاستعانة بجهوده من ناحية أخرى فى القضاء على ثورة المهدى ريثما يتم استرداد السودان .

٣ - المعاهدة البريطانية - الكنغولية (١٢ مايو ١٨٩٤) :

قبل الدخول فى مضمون هذه الاتفاقية نود الاشارة إلى أن الملك ليوبولد بعد أن تخلص من قوة العرب فى وسط الكونغو وشرقية والذين كانوا عقبة أمام توسعه باتجاه منابع النيل ، انصبت اهتماماته على كيفية الوصول إلى هذه المنابع بهدف تصريف منتجات الكونغو عن طريق وادى النيل .

لكن طبيعة المنافسة فى هذه المنطقة فى الفترة السابقة مباشرة على تطلعات ملك البلچيك أملت عليه سلوكا معينا قوامه ضرورة الحصول على موافقة القوتين الأعظم اللتين كانتا أسبق منه فى مضمار التنافس للاستيلاء على المناطق الواقعة فى أعالى النيل وهما إنجلترا وفرنسا . ففى الفترة من ١٨٨٦-١٨٩٣ كانت توسعات الملك ليوبولد هى القوة المحركة الرئيسية للتخاطف الاستعمارى عموما وعلى الطرف الشمالى من منطقة وسط أفريقيا أى فى الحوض الغربى لأعالى النيل . وسرعان ما طفت هذه المشكلة على الفكر الاستعمارى الفرنسى ثم طفت بدورها على المسألة المصرية (Egyptian Question) بين فرنسا وبريطانيا . بل تجاوزت فى سيطرتها هذه الاهتمام الفرنسى بمنطقة بحيرة تشاد(١) .

بيد أن تطلعات الملك ليوبولد التوسعية وتفوقه مرحليا فى عملية «التخاطف» الاستعمارى فى وسط القارة بمساندة المستشار الألمانى دفعه لتثبيت مكانته بمحاولة تقنين وضعه باضفاء الشرعية على محاولاته الاستعمارية وذلك عن طريق إبرام اتفاقية التأجير المشهورة فى ١٢ مايو ١٨٩٤ التى أجرت بريطانيا بمقتضاها أجزاء من أعالى النيل للملك ليوبولد ، وذلك بهدف جعل نفوذه فى هذه المناطق بمثابة منطقة عازلة أمام تغلغل النفوذ الفرنسى ، ولقد كان ذلك يتفق مع مصالح بريطانيا التى كانت قد

---

(١) Sanderson G.N. op. cit. pp. 33 - 34.

فاشودة
بحر الغزال
بحر الجبل
لادو
دوفيله
نهر أويلي
أفريقيا الشرقية البريطانية
نهر أوروبي
دولة الكونغو
ماهاجي
بحيرة ألبرت
نهر سمليكي
بحيرة ألبرت إدوارد
بحيرة فيكتوريا
بحيرة كيفو
أفريقيا الشرقية الألمانية
بحيرة تنجانيقا

تعديل حد الكونغو المادة (١)
منطقة مؤجرة إلى ليوبولد المادة (٢)
منطقة مؤجرة إلى ليوبولد وأخلافه المادة (٢)
المنطقة أو الممر المؤجر من دولة الكونغو إلى بريطانيا المادة (٣)

(المعاهدة بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة فى ١٢ مايو ١٨٩٤، وخط المادة ٤ من
(الاتفاقية الكنغونية - الفرنسية فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤)

أجلت السودان من الحكم المصرى وذلك حتى يتم لها الاستيلاء على مناطق من أوغنـــــدا .

ولكن الملك ليوبولد لم يكن ينوى فى حقيقة الأمر التخلى عن هذه الأراضى ، ولقد أثار توقيع هذه المعاهدة ردود فعل كثيرة ، فقد وجد فيها الرأى العام الفرنسى تباهيا مصطنعا مثيرا لمشاعره نحو حقوق بريطانيا وادعاءاتها فى أعالى النيل ، كما كان من نتائجها أن أعادت فرنسا النظر فى سياستها الاستعمارية من ترتيب الأولويات لتنفيذ أهدافها الاستعمارية فى هذه المناطق . فقد طغى إبرام هذه الاتفاقية على موضوع استعمارها لبحيرة تشاد ، كما أسلفنا . وكان موضوع تشاد يحتل مكانا بارزا فى تفكير فرنسا السياسى . خصوصا بعد أن اتضح لها بصورة قاطعة أن احتلال بحيرة تشاد لن يحقق لها أية مزايا اقتصادية . وعلى هذا النحو فإن ايوجين ايتين (Etienne) حينما توجه للبرلمان الفرنسى بعد توقيع المعاهدة علق عليها بقوله : «إنها المسألة المصرية هى التى يعاد طرحها أمامكم» واتفقت كلمة جميع الأوساط الرسمية والشعبية على هدف استعادة كرامة وهيبة فرنسا بتوجيه تهديد مؤثر إلى مياه النيل – الأمر الذى يرجى من ورائه إجبار بريطانيا على إعادة طرح المسألة المصرية للمناقشة .

وتتألف هذه المعاهدة من ست مواد ، تنص المادة الثانية منها على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد الثانى ودولة الكونغو الحرة مناطق غرب بحيرة ألبرت ، وتتبع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو حتى خط طول ٢٥ شرق جرينتش . وتبلغ هذه المناطق نقطة تقع شمالى فاشودة ، كما تنص المادة الثالثة على «قيام دولة الكونغو الحرة بالتأجير – لكى تحتل أو تدير بالشروط والمدة المحددة – لبريطانيا العظمى ممرا من الأرض عرضه ٢٥ كيلومترا يمتد من الميناء الذى يقع فى شمالى بحيرة تنجانيقا والذى يقع هو نفسه فى هذا الممر إلى نقطة تقع فى أقصى جنوب بحيرة ألبرت إدوارد . ومدة هذا الايجار هى نفس مدة إيجار المناطق التى تقع غربى خط ٣٠ شرقى جرينتش »[1] .

ولقد كانت ألمانيا تحاول هى الأخرى مد سلطتها على منابع النيل والأقاليم المجاورة وأن تقيم حزاما يمتد من الشاطئ الأفريقى على المحيط الهندى ينتهى فى الجانب الغربى منه على المحيط الأطلسى ولكنها لم تكن فى وضع يسمح لها بالمبادأة

---

(١) د. على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص ١٧٢ .

بالعداء لانجلترا لأنها كانت تعتقد أن بريطانيا سوف تعاونها فى تثبيت أقدامها فى القارة الأفريقية لقاء المساعدة التى قدمتها ألمانيا لها فى مسألة احتلالها لمصر(١) .

وواقع الأمر أن هذه المعاهدة كانت سببا لأول أزمة فى العلاقات بين ألمانيا ودولة الكونغو الحرة ، فطالبت ألمانيا على الفور بالغاء المادة الثالثة إلغاء لا مناقشة فيه ، إذ كانت ألمانيا قد رفضت لبريطانيا من قبل طلبا مماثلا فى عام ١٨٩٠ ، ومن ثم رأت ألمانيا فى ذلك لجوء بريطانيا إلى أسلوب ملتو للحصول على هذا الشريط من الأرض الذى يفصل بين منطقة شرق إفريقيا الألمانية عن دولة الكونغو بالتحالف مع الكونغو «المحايد» (حسب شروط وثيقة برلين) .

لذلك عمد مارشال (Marschall) وزير الخارجية الألمانى إلى استدعاء البارون جريندل (Greindl) وزير بلچيكا المفوض لدى برلين ووجه إليه اللوم بقوله : «إنه لمن المؤكد وجود ميزة كبرى أن تكون هناك دولة محايدة فى وسط أفريقيا . ولكن إذا ما كان هناك ما يجمع بين هذه الدولة وبين سيسل رودس ومع إنجلترا ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى تحالف الدول الأوروبية الأخرى التى لها اهتمامات أفريقية ضدها» . ثم أسر إليه بحديث خاص فى نفس هذه المقابلة وقال له : «إنه ينبغى على بلچيكا أن تضم إليها دولة الكونغو الحرة بلا إبطاء ، فلا يجوز للملك أن يكون له خطان سياسيان ، واحد منهما فى أوروبا بصفته ملكا للبلچيكيين وآخر فى أفريقيا كملك على الكونغو ، وأن يكون صديقا فى أوروبا للدول التى يكون معاديا لها فى أفريقيا . إن الوسيلة الوحيدة لوقف تيار العداء هو أن تصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية»(٢) .

ولقد كتب جريندل غداة اجتماعه مع مارشال إلى الملك ليوبولد أن اتفاقية التأجير مع إنجلترا تهز العلاقات الألمانية الوطيدة مع دولة الكونغو من أعماقها . وحاول الملك ليوبولد اللجوء إلى المماطلة والتسويف ، فعرض على الألمان شريطا أرضيا آخر يكون ملاصقا لهذا الشريط الذى منحه للانجليز ويكون عرضه ٢٠ كيلو مترا ، ثم عرض كذلك أن يتنازل لألمانيا كتعويض عما تنازل عنه لانجلترا فى معاهدة التأجير عن منطقة أملاك ألمانية تقع إلى الغرب من هذا الشريط ، ولكن الوزير الألمانى الكونت الفنزلبن

---

(١) الشاطر بصيلى عبدالجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادى ، طبعة أولى ، ص ٢٣٦ .

(٢) Willequet. J. Le Congo Belge et la Weltpolitik pp. 14 - 15.

(Alvensleben) أصر على سحب المادة (٣) من الاتفاقية بدون قيد أو شرط . وفى نفس الوقت أشار جريندل إلى تفاقم الأوضاع فى برلين ، وأن الألمان يعتقدون أن دولة الكونغو تكون بذلك قد عمدت إلى محاباة السياسة الأفريقية البريطانية على حساب الدول الأوروبية الأخرى ، ومن ثم فإنها - أي الكونغو - تكون قد أخلت بمبادئ حيادها[1] .

رأينا كيف دبرت بريطانيا بعثة إنقاذ أمين باشا لاخراجه من مديرية خط الاستواء لجعلها أرضا مباحة فى حين كانت موارده المحلية تكفيه للاحتفاظ بولايته التى شملت رقعة واسعة من الأراضى ، وقد أسهم فى حمة الانقاذ كل من الملك ليوبولد ووليم ماكنون مدير الشركة البريطانية لشرق أفريقيا بالاضافة إلى ستانلى نفسه . ولقد كان الظن السائد أن بريطانيا سوف تنتزع مديرية خط الاستواء فى يوم من الأيام لتضمها إلى أملاكها الأفريقية ، كذلك رأينا كيف قامت على الساحل الشرقى كل من أفريقيا الشرقية البريطانية جنبا إلى جنب مع أفريقيا الشرقية الألمانية وذلك بمقتضى اتفاقيتى أكتوبر / نوفمبر ١٨٨٦ ، وأول يوليو ١٨٩٠ . ولقد حاول ماكنون عقد معاهدة مع الملك ليوبولد بوصفه صاحب السيادة على الكونغو الحرة تم التوصل إلى صيغتها النهائية فى ٢٤ مايو ١٨٩٠ ، ولم توافق عليها الحكومة البريطانية وبقيت معلقة حتى عام ١٨٩٤ حيث استمدت منها معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ خطوطها العريضة .

ومن جهة أخرى ، فإن دولة الكونغو الحرة قد اعترفت بها الدول الأوروبية ، وهى وإن كانت قد سدت فراغا فى الحزام الذى عملت بريطانيا على إقامته حول حوض النيل الأعلى ، إلا أن الجانب الشمالى الغربى من هذا القطاع بقى بحاجة إلى تدعيمه وربطه مع بقية الحلقة التى بدأت بالوجود الايطالى على ساحل البحر الأحمر وإثيوبيا ، وإنجلترا فى شرق أفريقيا ، والكونغو الحرة إلى الجنوب ومنطقة النفوذ الألمانى شرق بحيرة تشاد . وكانت لفرنسا منطقة نفوذها بموجب إعلان فرنسا وبريطانيا فى ٥ أغسطس ١٨٩٠ الذى تحددت بمقتضاه هذه المنطقة فى الصحراء الكبرى ، وحدود منطقة النفوذ البريطانى بين النيجر وبحيرة تشاد واعترفت بريطانيا فى إعلانها هذا بالحماية الفرنسية على مدغشقر .

---

(١) Willequet, J. Ibid. p. 16.

وكانت منطقة النفوذ الألمانية التى أشرنا إليها بين ألمانيا وإنجلترا فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٣ قد تضمنت فى البند الرابع : «أن النفوذ الألمانى لا يمتد بعد حوض نهر شارى ، وأن دارفور وكردفان وبحر الغزال لا تدخل ضمن نطاق النفوذ الألمانى حتى ولو كان أحد روافد نهر شارى الذى يصب فى تشاد يخرج من هذه المناطق» . غير أن بريطانيا قد أصابها الذعر عندما تنازلت ألمانيا عن منطقة نفوذها هذه لفرنسا بمقتضى اتفاق فرنسى - ألمانى موقع بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٤ حصلت فرنسا بمقتضاه على منفذ إلى حوض النيل الأعلى من ناحية بحر الغزال ، فكان لزاما على بريطانيا الاسراع فى عقد معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ (معاهدة التأجير المشهورة) كما أشرنا ، لمنع دخول الفرنسيين إلى حوض بحر الغزال[١] .

وبموجب معاهدة التأجير ، تكون بريطانيا قد أعطت الملك ليوبولد لمدى حياته منطقة لادو (التى تقع غرب النيل وبحر الغزال شرق خط طول ٣٠°) وتبدأ جنوبا من بحيرة ألبرت حتى فاشودة شمالا ، ومن ناحية أخرى أعطت المعاهدة للملك ليوبولد وخلفائه من بعده المنطقة الواقعة بين خطى طول ٢٥° ، ٣٥° وتحد شمالا بخط عرض ١٠° (أى متجاوزة بحر الغزال بقليل)[٢] ، كما منحت الكونغو لبريطانيا الممر الذى أشرنا إليه من قبل .

ولما عرضت المعاهدة على البرلمان البريطانى فى ٢١ مايو ١٨٩٤ للتصديق عليها كانت أخبارها قد تسربت إلى باريس ، وحدثت مناقشات عاصفة فى المجلس التشريعى الفرنسى تعارض المعاهدة معارضة عنيفة. وفى تلك الأثناء كان وزير الخارجية الفرنسى هانوتو فى بروكسل يشرح وجهة نظر فرنسا بأنها لا تستطيع السماح بضياع حقوق تركيا ومصر التى كانت قد وردت فى عام ١٨٩٢ فى فرمان تولية الخديو الجديد ، وهو فرمان وافقت عليه كل دول أوروبا[٣] ، وكانت الحكومة البريطانية تدرك تماما عند توقيعها للمعاهدة بأن الفرنسيين سوف لا يتركون هذه المسألة تمر بسلام ، لذلك بذلوا جهودا كبيرة للتفاهم مع الألمان . واقترح اللورد كمبرلى العمل المشترك بين إنجلترا وألمانيا . غير أن الألمان لم يثيروا أية اعتراضات من ناحيتهم على المعاهدة - اللهم

---

(١) الشاطر بصيلى عبدالجليل ، المرجع السابق ، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٣٨ .

(٣) د. على ابراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

إلا حول نصوص المادة الثالثة الخاصة بتأجير الكونغو لبريطانيا شريطا من الأرض باتساع ١٦ ميلا وطوله ١٨٨ ميلا من الشاطئ الجنوبى لبحيرة إدوارد إلى الحد الشمالى لبحيرة تنجانيقا . وكانت هذه المنطقة بالنسبة للبريطانيين أمرا لازما لانشاء خط تلغرافى ولإنشاء خط حديدى بعد ذلك ، كما كانت هذه المنطقة تشكل حلقة وصل هامة فى المشروع البريطانى المشهور الرامى إلى مد خط حديدى من الكاب جنوبا إلى القاهرة شمالا . وكان الظن السائد أن سيسل رودس هو المسئول عن هذه الخطة .

ورغم أن ألمانيا اعترضت على المعاهدة بشكل ما ، فإن موقف فرنسا هو الذى كان يحظى باهتمام إنجلترا ، وكانت وجهة النظر البريطانية هى : أنه طالما أن المناطق المؤجرة للملك ليوبولد أيا كان من أجرها لا تتبع فرنسا فليس للحكومة الفرنسية الحق فى أن تعترض ، وأما حقوق تركيا ومصر فإن هناك المذكرة الملحقة بالمعاهدة والتى تشير إلى أن الطرفين المتعاقدين لا يتجاهلان هذه المطالب[1] .

بيد أن الفرنسيين تجاوزوا مرحلة الاحتجاجات على المعاهدة وقرروا استئناف استعداداتهم لارسال حملة مونتيل أحد المستكشفين الفرنسيين . وكانت هذه الحملة قد تقرر ايفادها فى مايو ١٨٩٣ للوصول إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسى عليها بعد أن يزحف مونتيل من نهر الأوبانجى الأعلى فى منطقة النفوذ الفرنسى متجها شرقا حتى فاشودة التى تسيطر على مجرى النيل الأعلى ، وعلى ملتقى رافديه به وهما بحر الغزال والسوباط . وكان الغرض من إرسال حملة مونتيل فى حقيقة الأمر هو السيطرة على فاشودة لازعاج سلطات الاحتلال البريطانى وتهديدها بقطع المياه عن مصر فى المقام الأول ، بالاضافة إلى محاولة سبق البلچيكيين فى الوصول إلى النيل الأعلى . وكان ذلك كله قبل توقيع معاهدة التأجير (١٢ مايو ١٨٩٤) بين بريطانيا ودولة الكونغو . لذلك فقد تقرر استئناف فكرة إرسال مونتيل على الفور لطرد البلچيك من الأراضى الواقعة شمال خط عرض ٤° شمالا والزحف بسرعة حتى يصل مونتيل إلى النيل الأعلى ، على أن تقوم حملة أخرى بالزحف من ناحية الشرق من الحبشة حتى تصل إلى السوباط لتزويد الحملة الأولى بما يلزمها من قوت وإمدادات[2] .

---

(١) د. على ابراهيم عبده : نفس المرجع ، ص ١٧٦ .

(٢) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان – تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ – ١٨٩٩) ص ٤٤٣ .

ولم يتخل الفرنسيون عن المضى فى تنفيذ حملة مونتيل أمام تحذيرات بريطانيا لهم عن طريق سفيرهم فى باريس اللورد دوفرين تجنبا لوقوع صدام بين بريطانيا وفرنسا ، وأصر الفرنسيون على المضى فى مشروعهم هذا فى ٢٩ يونيو ١٨٩٤ . وصدرت التعليمات من ديلكاسى (Delcassé) وزير المستعمرات الفرنسى فى ١٣ يوليو ١٨٩٤ لمونتيل بأن يلزم جانب الحذر فى علاقاته مع البلچيكيين ، والامتناع عن التوغل فى حوض النيل حتى لا يحدث ما يثير موضوع السودان المصرى ، لأنه من الضرورى الابقاء على هذا الموضوع ساكنا فى الوقت الراهن . وكان ذلك بناء على رغبة هانوتو وزير الخارجية الذى كان يرى عدم الاصطدام مع الانجليز . ولذلك كان الواضح أن رغبة فرنسا من حملة مونتيل ما هى إلا مجرد الضغط على الحكومة البلچيكية وتهدئة حدة الصراع مع بريطانيا . وكانت فرنسا تهدف أيضا إلى الحصول بطريق المفاوضة مع بلچيكا على تعديل الحدود لمصلحتها بين أملاكها الأفريقية ودولة الكونغو الحرة[1] .

وغادر مونتيل مرسيليا فى ١٦ يوليو ١٨٩٤ . وعندما تكشف ليوبولد صحة عزم الفرنسيين على إرسال حملتهم لتنفيذ خطتهم ، اضطر فى نهاية الأمر إلى إبرام اتفاق هام أخر مع الفرنسيين فى ١٤ أغسطس عام ١٨٩٤ سوف نعرض له فى حينه .

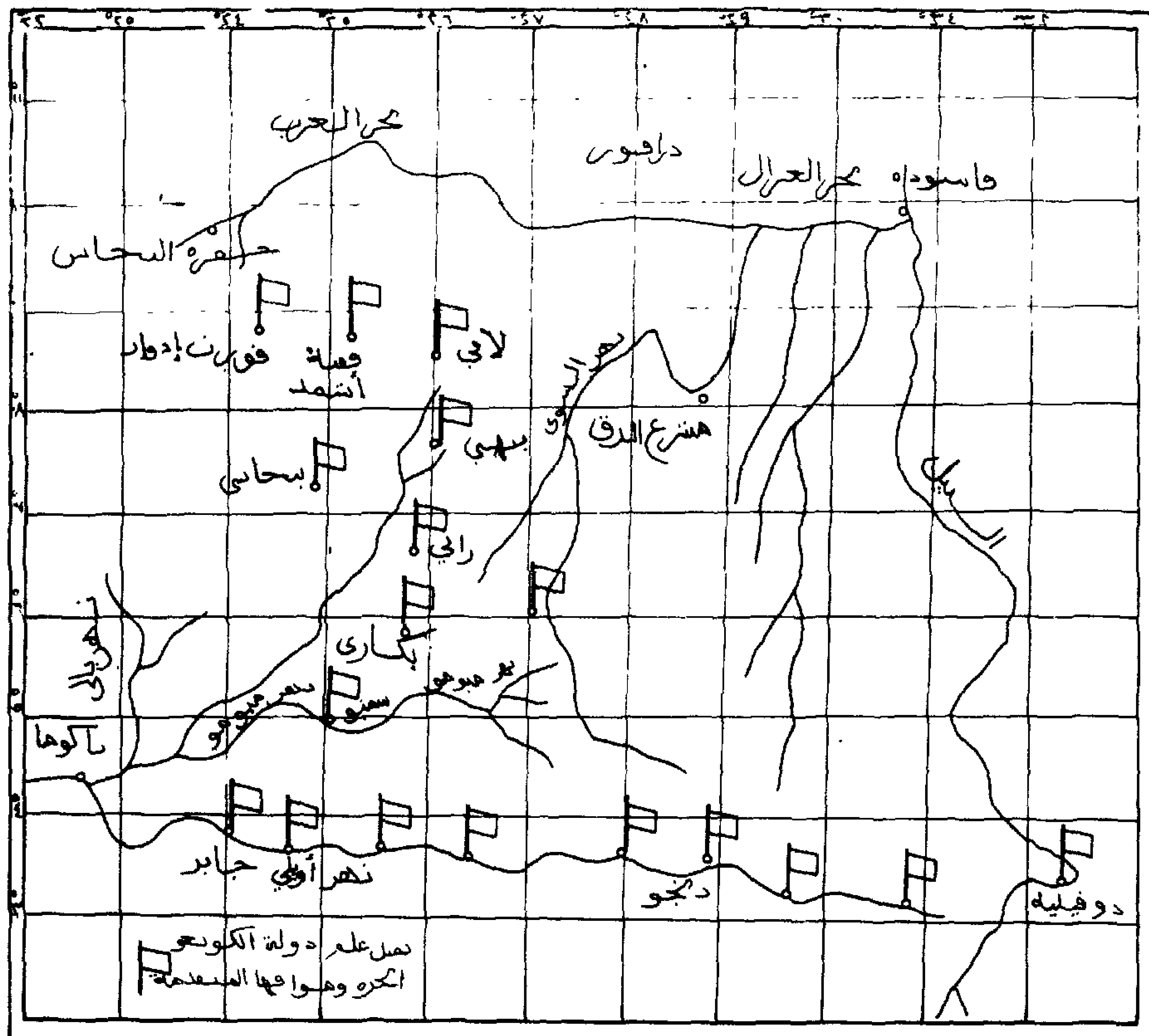
٤ - النزاع بين بلچيكا وفرنسا على المنطقة الممتدة من الأويانجى حتى بحر الغزال :

كان نهر النيل يمثل اهتماما خاصا بالنسبة لفرنسا ، كذلك كان قد تم إبرام بروتوكول ٢٩ أبريل ١٨٨٧ يمنح لفرنسا حق التواجد والنفوذ فى منطقتين : سميت أولهما بمثلث لوكوليلا والأخرى هى الأراضى الواقعة بين نهرى مبومو وأويلى . ومن ثم فقد قامت فرنسا برفع علمها على مركز أقامته فى بانجى فى عام ١٨٨٩ وذلك فى مواجهة المركز البلچيكى الموجود فى موقع زونجا (Zonga) . وقام أحد الضباط الفرنسيين بتجاوز شلالات بانجى عام ١٨٩٠ حتى وصل إلى منطقة تقع عند خط عرض ٥ درجة .

وأصدر دى برازا فى عام ١٨٩٠ أمرا إلى الكولونيل فيكتور ليوتارد (Liotard) باحتلال مزيد من الأراضى فى تلك الأنحاء حتى يصل ألى أعالى نهر الأويانجى كى يجعل منها منطقة فرنسية تكون بمثابة باب مفتوح على النيل . وقامت فرنسا باقامة

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى : نفس المرجع ، ص ٤٤٥ .



(المواقع المستقدمة لدولة الكونغو الحرة شمالي نهر مبومو)

مراكز عسكرية فى كل من آبيرا (Abira) عند تلاقى نهر مبومو بالأويلى فى نقطة بومو (Boumu) وفى أويلى[1] . ولقد أدى تواجد هذه البعثات العسكرية إلى إثارة عدد من القلاقل بينها وبين رجال دولة الكونغو الحرة حتى أن المسئولين فى هذه الأخيرة اقترحوا فى شهر أبريل ١٨٩٢ على مجلس الوزراء تشكيل لجنة مختلطة لبحث الأمر ، لكن الحكومة الفرنسية اشترطت إخلاء المواقع التى تحتلها دولة الكونغو ، ومن ثم توترت الأمور إلى الحد الذى طلب فيه الملك ليوبولد إعمال حكم الوساطة المنصوص عليه فى المادة ١٢ من وثيقة مؤتمر برلين . وجرى تبادل إطلاق النار حتى تم التوصل إلى إبرام معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ التى أشرنا إليها حيث ساندت بريطانيا دولة الكونغو بأن أجرت لها مناطق من بحر الغزال .

على أن إبرام اتفاقية التأجير فى مايو ١٨٩٤ أثارت ضجة كبرى فى كل من ألمانيا وفرنسا . ووصفت فرنسا هذا الفعل فى استجواب قدمه أحد أقطاب الاستعماريين الفرنسيين إيتين (Etienne) بقوله : « إنه فى الوقت الذى تدور فيه المفاوضات وتبذل المساعى الدبلوماسية بإخلاص للبحث عن صيغة للتفاهم ، نجد دولة الكونغو تتعامل – دون أخذ رأينا وضد مصالحنا – مع بريطانيا لتحصل من هذا البلد على أراض ليس لها حق فيها ، وتعتبر أرضا محل نزاع بينها وبيننا ، وأكثر من ذلك ، فإنها تنتهك حق الارتفاق الذى اعترف به لفرنسا بالتنازل عن شريط من الأرض إلى دولة ثالثة هى إنجلترا »[2] .

وإزاء إصرار هانتوتو وزير الخارجية الفرنسية قام البرلمان الفرنسى بالتصويت بالموافقة على تخصيص اعتماد قدره ١٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك لتعزيز المواقع الفرنسية على طول نهر الأوبانجى الأعلى ، وربط هذه المواقع بالساحل بخطوط اتصال تليفونية ونهرية ، كما أصدر ديلكاسى (Delcassé) وزير المستعمرات قرارات بتاريخ ١٣ يوليو ١٨٩٤ بوضع حوض الأوبانجى الأعلى والأراضى الواقعة إلى الشرق من خط يمتد من بانجى إلى نقطة تقع عند خط الموازاة ١٠ درجة تحت القيادة العليا لوزير المستعمرات وإسناد قيادة هذا الموقع إلى الكولونيل مونتيل (Monteil) .

(١) Cornevin, R. op. cit. p. 122.

(٢) Cornevin, R. Ibid. p. 123.

وتجدر الاشارة إلى أن إنجلترا قد بدأت تتخلى فى هذا الظرف عن حليفها التكتيكى ، وهو الملك ليوبولد عقب استيلائها على أوغندا ، وهى التى كانت قد منحته حق التأجير حسبما أشرنا ، ذلك أنها حققت أحلامها فى أوغندا وصارت على مرمى حجر من منابع النيل - الأمر الذى أضعف موقف الملك ليوبولد فى مواجهة فرنسا وأشعر المفاوضين البلجيك بذلك الضعف مما أدى بالتالى إلى توقيع معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ بين الملك ليوبولد وفرنسا التى أدت إلى حرمان دولة الكونغو من الحقوق والمزايا التى تضمنتها معاهدة التأجير فى ١٢ مايو عام ١٨٩٤ .

٥ - المعاهدة الفرنسية - الكنغولية (١٤ أغسطس ١٨٩٤) :

رضخ الملك ليوبولد للتهديدات الفرنسية ، وشعر بأن إنجلترا لم تعد بنفس التحمس فى مساندته ، ودارت مفاوضات بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة ، وانتهت بتعهد دولة الكونغو الحرة بألا تحتل أية أراضى فى شمال لادو ، كما اتفقت الدولتان على تقسيم وادى نهر مبومو (Mboumou) إلى قسمين متعادلين تكون الضفة اليمنى منه لفرنسا وتكون الضفة اليسرى من نصيب دولة الكونغو الحرة . وتقرر كذلك أنه ابتداء من نقطة ندروما (Ndrouma) (حيث ينبع نهر مبومو) يكون للكونغو الحق فى بسط نفوذه لغاية خط عرض ٥ درجة ونصف درجة على النيل ، وعلى النيل لغاية لادو[1] وبذلك أصبحت دولة الكونغو الحرة تملك جميع الضفة الشمالية من نهر مبومو فى شمال خط الموازاة ٤ درجة فى حين تملك أيضا ابتداء من ندروما جميع الأراضى لغاية خط العرض ٥ درجة ونصف درجة - إلا أن بعض المواد الخاصة بحدود الكونغو الشرقية كانت تسمح بالتوسع من هذه الناحية إلى ما وراء الخط الفاصل بين حوض النيل وحوض الكونغو وهو الخط الذى نصت عليه معاهدة التأجير (١٢ مايو ١٨٩٤) . وبلغت مساحة الكونغو بعد هذه المعاهدة ٠٠٠ر٠٢٠ر٢ كيلومتر مربع . على أن أبرز ما جاءت به هذه المعاهدة بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة هو ما ورد بالمادة الرابعة والتى تنص على ما يلى :

«تتعهد دولة الكونغو الحرة بألا تحتل فى المستقبل ، ولا أن تمارس أى عمل سياسى من أى نوع إلى الغرب أو إلى الشمال من خط يجرى تحديده بهذه الكيفية : من بداية تقاطع خط الطول ٣٠ درجة شرقى جرينتش مع خط تقسيم مياه النيل

---

(١) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٥٥ .

والكونغو إلى المنطقة التى يلتقى فيها الخط مع خط عرض ٣ ٥° درجة ثم متابعة خط الموازاة هذا حتى نهر النيل .

المادة الثانية من الاتفاقية فقد أعطت لفرنسا حق العمل البوليسى على نهر ... مع استخدام حق المطاردة (Droite de suite) على الجانب الأيسر للنهر مع تحفظ بعدم استخدام هذا الحق إلا عند حدوث انتهاكات شديدة ، وإلا كانت هذه المطاردة من جانب الفرنسيين أمرا لا مفر منه للقبض على أية جناة يغيرون على الممتلكات الفرنسية فى تلك المنطقة . وكذلك تحدثت المادة الثالثة من الاتفاقية عن تسليم المراكز التى سبق أن أقامتها دولة الكونغو الحرة شمالى الحدود التى رسمتها هذه الاتفاقية إلى السلطات الفرنسية . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد توصلت فرنسا مع دولة الكونغو الحرة إلى اتفاق تم توقيعه فى باريس فى ٥ فبراير ١٨٩٥ يمنح لفرنسا حق الارتفاق على أرض الكونغو إذا حصل تنازل عن هذه الأراضى فى يوم من الأيام وينص هذا الاتفاق على ما يلى :

«إنه طبقا للخطابات المتبادلة يومى ٢٣ ، ٢٤ أبريل ١٨٨٤ بين كل من المسيو شتراوس رئيس «الجمعية الدولية للكونغو» وبين المسيو جولز فيرى رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية الفرنسية فإنه يجرى التأكيد بمقتضى هذا حق التفضيل (Préference) الذى كان قد خُول لفرنسا من جانب «الجمعية الإفريقية الدولية» إنه فى حالة تخلى هذه الجمعية عن ممتلكاتها فيجرى الحفاظ لفرنسا على هذا الحق بمناسبة حلول دولة الكونغو المستقلة محل الجمعية الأفريقية الدولية» .

وتبعا لذلك ، صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية بوقف حملة مونتيل . وهكذا توقف مؤقتا مشروع احتلال فاشودة من جانب الحكومة الفرنسية[1] . وهكذا تخلى الملك ليوبولد مؤقتا عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ليفتح الباب على مصراعيه أمام الفرنسيين للتوغل فى أعالى النيل ، وتكون فرنسا هى الأخرى قد تركت لدولة الكونغو الحرة بمقتضى معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ الاستمرار فى استئجار منطقة لادو (انظر الشكل) معترفة بحقها فى توسيع حدودها على حساب الأراضى المصرية ، الأمر الذى أنكرته على بريطانيا فى وقت ليس بالبعيد . فقد كانت فرنسا تقول دوما أن هذه الأراضى ملك للسلطان التركى ومن ثم فهى أراضى مصرية ، فماذا كان رد الفعل

(١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

البريطانى أمام هذه المعاهدة الجديدة ؟ لم يبد البريطانيون أى اعتراض عليها ولكن روزبرى وزير الخارجية البريطانية آنذاك وجد أن بلاده ليس بوسعها إرغام ملك البلچيك على أن يحتل المنطقة المؤجرة له من بريطانيا وأن التمسك بهذا التأجير هو أمر يرجع له وحده فى مواجهة بريطانيا - هذا بالاضافة إلى أن ليوبولد قد حصل على حدود لم يكن ليأمل فى حيازتها . ولكن خطط الملك ليوبولد فى التقدم نحو السودان قد منيت بالفشل وصار التنافس الآن مرة أخرى بين الدول الكبرى التى استطاعت كبح جماحه .

٦ - بوادر أزمة فاشودة :

رأينا أنه قد تم إلغاء مادتين من مواد معاهدة التأجير (١٢ مايو ١٨٩٤ . وقد تم إلغاء إحدى المادتين تحت الضغط الفرنسى وهى المادة القاضية بتأجير منطقة بحرالغزال لملك البلچيك . وأما المادة الأخرى فقد ألغيت تحت الضغط الألمانى نتيجة توالى مذكرات الاحتجاج من برلين إلى الملك ليوبولد إلى أن خولت له وزارة الخارجية البريطانية طلب عدم إعمال حكم المادة الثالثة موضوع الاعتراض الألمانى . ولقد تم ذلك بمقتضى تصريح نصه كما يلى :

«نظرا للالتماس المقدم من صاحب الجلالة ملك البلچيك وملك دولة الكونغو الحرة بأن توافق حكومة جلالة ملكة بريطانيا على سحب المادة الثالثة من معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ - يوافق الموقعان أدناه والموكلان من حكومتيهما على سحب هذه المادة» .

حرر فى بروكسل من نسختين فى ٢٢ يونيو ١٨٩٤

توقيع :

F.R. Plunkett & Edmond Vaet Velde (١) .

وقد رأينا أن هذه المادة الثالثة الملغاة تتعلق بقيام دولة الكونغو الحرة بتأجير شريط عرضه ٢٥ كيلومتر يمتد من ميناء ماحاجى شمالى بحيرة تنجانيقا إلى نقطة تقع فى أقصى الطرف الجنوبى لبحيرة ألبرت .

وفى يناير ١٨٩٥ تولى رئاسة الوزارة الفرنسية فيلكس فور (Felix - Faure) وكان صديقا حميما للملك ليوبولد ، وما كاد ليستقر فيلكس فى منصبه حتى قام

---

(١) د. على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

ليوبولد برحلة إلى باريس ، وتبادل الرأى مع كل من فور وهانوتو للشروع فى تنفيذ خطة كانت تراوده لاعداد حملة كبرى بقيادة البارون دانيس (Dhanis) ، وكان مقررا لهذه الحملة أن تسير إلى النيل وتحتل حاجز لادو (Lado Enclave) وهذا هو الجزء المتبقى من معاهدة التأجير – ذلك الجزء الذى لم يستبعد من الاجارة نتيجة الاتفاق الفرنسى بمقتضى معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ كما أسلفنا .

وتم الاتفاق بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة على أن تتعاون هذه الحملة مع حملة مارشان التى كان مقدرا لها أن تتقدم فى سيرها من ناحية الشمال من مسافة أبعد . ولقد كانت التعليمات الصادرة إلى دانيس لا تذكر شيئا عن الحدود التى تضمنتها اتفاقية ١٤ أغسطس ١٨٩٤ مع فرنسا ، إنما كانت التعليمات الصادرة إلى دانيس بأن يندفع شمالا بقدر ما يستطيع – بل أن التعليمات سلمت إليه مختومة على ألا يقوم بالاطلاع عليها إلا عند وصوله إلى فاشودة فى الوقت الذى لم يكن هناك من يعلم بموعد إرسال بعثة مارشان .

وكان الملك ليوبولد يدرك أبعاد الصراع بين إنجلترا وفرنسا ، ويعلم دوافع إرسال بعثة مارشان ، فأراد أن يجعل من نفسه وسيطا يقوم بدور التوفيق بين الجانبين فسافر لهذا الغرض إلى لندن فى أكتوبر ١٨٩٥ وأجرى مداولات مع اللورد سالسبورى ، وبذل جهودا فى مسعاه لكى يحمل رئيس الوزراء البريطانى خديو مصر على التنازل عن كافة الأراضى الواقعة جنوب الخرطوم وحتى بحيرة فيكتوريا ويقوم بتأجيرها للملك ليوبولد . ولكن لما لم تسفر جهود ليوبولد هذه عن أية نتيجة فضلا عن أنها لم تجد استحسانا من جانب بريطانيا ، فقد قفل راجعا من لندن ومع ذلك وفى لهجة تتسم بالتهديد – اعتمادا منه على اتفاقه مع فرنسا – اقترح تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا ، وذلك بأن تحدد الأولى تاريخا محددا تجلو فيه عن مصر وأن يتنازل الخديو للملك ليوبولد عن الأراضى الواقعة جنوب الخرطوم ، وأن يكون لبريطانيا فى مقابل ذلك حرية التوسع فى الصين – على أن تعود هذه الأراضى لمصر فى حالة إنهيار الدولة العثمانية .

ولقد دهش سالسبورى لهذه الأفكار معلقا بأنه لا يتصور أن يكون الملك قد قصد ما قاله فعلا . وفى يناير ١٨٩٦ عاد الملك للمرة الثالثة ليؤكد اقتراحه الأول وإن كان قد عدل فيه بأنه سوف يسلم الأراضى السودانية عندما يتم إخضاعها لبريطانيا لكى تجند

منها كتائب لتحتل أرمينيا[1] .

٧ - بعثة مونتيل (Monteil) :

كان الفرنسيون يبيتون فى نفوسهم خطة لسبق البلچيكيين فى الوصول إلى أعالى النيل ، لذلك فإن فرنسا كانت قد قررت إبرام معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، وبالتحديد فى مايو ١٨٩٣ على أن يتولى المستكشف الفرنسى دى مونتيل قيادة حملة للوصول إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسى عليها انطلاقا من حوض نهر الأوبانجى الأعلى (فى الكونغو الفرنسى) وأن يتجه شرقا إلى فاشودة التى تسيطر على مجرى النيل الأبيض وعلى ملتقى رافديه وهما بحرا الغزال والسوباط . وكانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق ولم يوقفها مؤقتا سوى معارضة البلچيكيين الذين كانوا يعملون على التوغل فى هذه المنطقة ذاتها وهددوا باستخدام القوة لوقف الزحف الفرنسى ، غير أن ديلكاسى وزير المستعمرات أصدر تعليماته إلى مونتيل فى ١٣ مايو ١٨٩٤ بالامتناع عن التوغل فى حوض النيل . وكان من الواضح أن الحكومة الفرنسية إنما أرادت من حملة مونتيل الضغط فحسب على الحكومة البلچيكية التى أرادت أن تحصل منها بطريق التفاوض على تعديل للحدود فى صالحها من أملاكها الأفريقية الأخرى وبين دولة الكونغو الحرة[2] .

وغادر مونتيل مرسيليا فى ١٦ مايو ١٨٩٤ ، ولكن الأمر أسفر كما رأينا عن توقيع الاتفاقية الفرنسية الكنغولية فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ التى تضمنت رضوخ الملك ليوبولد للتهديدات الفرنسية وتعهد دولة الكونغو بعدم احتلال أية أراضى شمالى لادو وتقسيم وادى نهر مبومو بحيث تكون الضفة اليمنى من نصيب فرنسا .

بيد أن الفرنسيين لم يتخلوا نهائيا عن مشروع الوصول إلى منابع النيل طالما بقى البريطانيون فى مصر . وتعمقت هذه الفكرة فى الوجدان الفرنسى بدرجة شديدة حتى أن الأستاذ أندرو (G.M. Andrew) أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة كمبريدج يعلق على ذلك بقوله : «ليس هناك من بين الفرنسيين سوى القلة القليلة جدا ممن يمكن لهم أن يوضحوا الأسباب التى جعلت فى رأيهم احتلال الانجليز لمصر أمرا غير مسموح به إلى هذا الحد ، بيد أن الجميع كانوا يشعرون شعورا غامضا بأن السيطرة

(١) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون - الطبعة الثانية ، ص ٣٨٩ .

(٢) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان : تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، ص ٤٦٦ .

على بلد يرتبط منذ عهد نابليون برسالة حضارية (Mission Civilisatrice) بمثابة إهانة للكرامة وطنية الفرنسية»[1] .

٨ - بعثة ليوتارد (Liotard) :

بدأت بعثة فرنسا هذه المرة بقيادة ليوتارد وكان السبب فى ذلك قيام المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لتسوية المسائل المختلف عليها فى ميدان الاستعمار الإفريقي من ناحية ، وبشأن التوغل فى أقاليم النيل الأعلى من جهة أخرى . ولكن هذه المفاوضات باءت بالفشل لتمسك كلا الفريقين بموقفه : ففرنسا تريد التوغل فى حوض النيل وبريطانيا تريد وقف النفوذ الفرنسى عند حوض الكونغو خصوصا بعدما راجت الاشاعات عن نشاط القائد كولفيل فى أوغندا واعتزامه الزحف إلى حوض النيل الأوسط بعد أن أمكنه رفع العلم البريطانى على وادلاى وتسلمه رسميا إدارة محمية أوغندا منذ مايو ١٨٩٤ ، وفى هذا الظرف تم تعيين ليوتارد فى سبتمبر ١٨٩٤ مندوبا ساميا للأوبانجى الأعلى . وانعقدت الآمال على وصوله إلي النيل قبل وصول كولفيل .

وفى ٧ نوفمبر ١٨٩٤ قررت الحكومة الفرنسية أن تعلق مفاوضاتها مع بريطانيا ، وقال ديلكاسى أن ليوتارد الذى بدأ مهمته فى أكتوبر ١٨٩٤ فى وسعه الوصول إلى النيل فى بحر سنة تقريبا . وأثارت بعثة ليوتارد ومشروعات الفرنسيين فى هذا الاتجاه ثائرة الرأى العام البريطانى . وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية هو أن منطقة النفوذ البريطانى تشمل حوض وادى النيل بأكمله ، الأمر الذى جعل الغرفة التجارية البريطانية تتخذ قرارا بضرورة قيام بريطانيا بإحكام سيطرتها على حوض نهر النيل من أوغندا وحتى فاشودة ولم تمنع استقالة وزارة المحافظين وعلى رأسها سالسبورى من المضى فى تنفيذ مشروع إنشاء سكك حديد أوغندا فى أغسطس ١٨٩٥ تمهيدا للوصول إلى حوض النيل الأعلى إلى فاشودة من ناحية أوغندا ، وفكرت الحكومة البريطانية من ناحية أخرى فى العمل من الشمال من ناحية مصر فبعثت للمعتمد البريطانى (اللورد كرومر) تسأله عما إذا كان من المتوقع أن يلقى الفرنسيون صعوبات فى زحفهم فى إقليم بحر الغزال ، وأكد كرومر أن الوزراء المصريين يريدون استرجاع السودان وخاصة الخرطوم ، وأنه لا يمنعهم من الجهر بهذه الرغبة سوى علمهم بأن

---

(١) Andrew G.M. & Kanga Forster : Gabriel Hanotaux The Colonial party and The Fashoda strategey in European. Emprialism and The Partition of Africa p. 59.

كرومر نفسه يعارض هذه الفكرة[1] .

٩ بعثة مارشان (Marchands) :

(أ) ظروف إرسال البعثة :

وفى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ صدرت التعليمات إلى كل من مارشان وليوتارد ليقود أولهما الحملة المتجهة إلى النيل ويرفع العلم الفرنسى على فاشودة . أما الثانى فلكى يعمل بصفة حاكم على الأوبانجى الأعلى . والعجيب أن النشاط المزدوج فى هذه المناطق من جانب الفرنسيين فى الأوبانجى الأعلى وبحر الغزال ، ومن جانب البريطانيين فى أوغندا أو جنوب النيل الأعلى لم يلبث أن حرك مطامع الملك ليوبولد الذى كان يود توسيع رقعة أملاكه واحتلال حاجز اللادو احتلالا فعليا - ذلك الحاجز الذى استأجره بمقتضى معاهدة التأجير (مايو ١٨٩٤) ، إذ كانت فرنسا لم تعترف لدولة الكونغو إلا باستئجار هذا الحاجز فقط وإلى جانب هذا فقد طلب ليوبولد من الحكومة البريطانية فى شهرى أكتوبر وديسمبر ١٨٩٥ ، ثم فى يناير ١٨٩٦ كما أشرنا من قبل أن يؤجر الخديو عباس منطقة فى السودان تمتد من الخرطوم جنوبا حتى بحيرة ألبرت أى فى المنطقة التى تخضع للنفوذ البريطانى .

وهكذا تربصت الدول الثلاث بعضها البعض ، وأضحى واضحا أن الاحتكام سوف يكون للقوة المسلحة التى تتفوق على ما سواها إذا تعذر تسوية هذا الأمر بالطريق الدبلوماسى . لكن سالسبورى كان لا يزال يتفاوض مع ليوبولد فى مقترحاته التى تقدم بها أثناء زيارته إلى لندن بخصوص الأراضى الواقعة جنوب الخرطوم وكان هذا التفاوض فى حقيقة الأمر مجرد عملية كسب للوقت حتى تتاح الفرصة لكى تحسم بريطانيا الأمر وتقوم بتنفيذ ما عقدت عليه العزم ، وذلك فى ظل الهزيمة التى لحقت بالايطاليين فى معركة عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ .

وكانت بريطانيا مشغولة فى ذلك الوقت فى عملية استرداد السودان . وعقب انتهاء حملة دنقلة ، ذهب كتشنر إلى لندن فى مايو ١٨٩٧ للحصول على موافقة حكومته على استئناف عمله جنوب دنقلة . وكان كل ما يتمناه كتشنر هو أن يصل إلى فاشودة قبل وصول مارشان إليها لتوطيد أقدامه فى فاشودة ، وبذلك يتعذر إخراجه من حوض النيل الأعلى دون نشوب حرب بين بريطانيا وفرنسا . وحصل كتشنر بالفعل على

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ص ٤٤٥ - ٤٤٧ .

موافقة اللورد سالسبورى ، وقفل راجعا إلى القاهرة . بيد أن هانوتو عند توليه منصب وزير خارجية فرنسا كان يعتنق سياسة حل مشكلة النزاع بشأن فاشودة عن طريق المفاوضة ، بينما كان غلاة المستعمرين من أنصار الجناح الاستعمارى يمارسون أسلوب الضغط لحسم هذه المشكلة بما يحقق صالح فرنسا .

وبلغ الأمر إلى حد أن قام ديلونكل أحد زعماء هذا الجناح بزيارة للقاهرة فى مارس ١٨٩٧ رغم محاولة هانوتو منعه من القيام بهذه الزيارة . ومع ذلك فقد قام بزيارة القاهرة مدعيا بأن لديه تعليمات سرية من وزارة الخارجية الفرنسية . وساد الاعتقاد وقتئذ أن بعثة ديلونكل هذه بعثة سرية قام بها بناء على أوامر صادرة من الحكومة الفرنسية نظرا لأنها اتسمت بطابع يخالف مناهج سياسة الحكومة الفرنسية . وفى ذات الوقت كانت الحكومة الفرنسية على وشك استدعاء كوجوردان (Cogordan) قنصلها فى القاهرة لاستطلاع رأيه ، واستمر ديلونكل فى حملته هذه التى تضمنت الوعد بأن إنجلترا سوف تجلو عن مصر فى غضون عشرة شهور ، كما قام ديلونكل بزيارة الخديو ، ومضى فى حملته الدبلوماسية حتى بعد عودته إلى فرنسا مستهجنا ما أطلق عليه «الاستبداد المعنوى» للاحتلال البريطانى لمصر . وفى ذات الوقت رتب سفر الزعيم مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى الذى كان صديقا له ، وذلك لالقاء محاضرات بهذا الشأن فى باريس ، وباقى المقاطعات الفرنسية(١) .

وظل أنصار الجناح الاستعمارى الفرنسى خلال صيف عام ١٨٩٧ يروجون الشائعات بصحيفة (Gournal Egyptien) من مؤداها أن هناك بعثة فرنسية قد بلغت النيل الأعلى وبدأت بالفعل التفاوض مع الخليفة عبدالله المهدى(٢) .

(ب) تطور الوجود المصرى فى المنطقة منذ إخلاء السودان حتى استرداده:

لقد تبع التوسع السياسى للدول الأوروبية نشاط المستكشفين ورجال الارساليات ، ولكن كان لمصر قصب السبق فى التوغل فى وسط أفريقيا المدارية . فحينما وصل ستانلى إلى بلاط الملك الأوغندى أومتيسة أثناء قيامه بالبحث عن لفنجستون الذى ضل

(١) Andrew, M. & Kanya - Forstner, The Colonial Party and The Fashoda Strategey. European Emperialism and The Partition of Africa p. 59.

(٢) Andrew, M. & Kanya - Forstner, Ibid. p. 66.

طريقه أثناء حملته الاستكشافية وانقطاع أخباره ، وجد عنده أحد مندوبى الحكومة المصرية . وكانت خطة الحكومة المصرية وقتئذ هى فتح طريق للتجارة من مصر عبر النيل إلى الشاطئ الشرقى الإفريقى عند ممبسة(١) .

وواقع الأمر أن اهتمام مصر فى العصر الحديث بأفريقيا يرجع إلى رغبة محمدعلى فى غزو السودان لحصوله على الذهب الذى سمع بوجوده هناك ، وتكوين جيش يضم العناصر السودانية ، كما حرص محمدعلى أن تكون له السيطرة على منابع النيل لكى لا تصاب مشروعاته الزراعية بنقص فى المياه هذا بالاضافة إلى أنه كان يود تعقب عدد من معارضيه من المماليك الذين فروا إلى السودان(٢) . ومن ثم أرسل محمدعلى حملته إلى السودان عام ١٨٢٠ أوصلت نطاق النفوذ المصرى فى أعالى النيل حتى خط عرض ٤ درجة شمالا .

ولما كان كل اهتمام محمدعلى ينصب على الاعتماد بصفة أساسية على قوة مصر العسكرية ، لذلك فإنه لما تدخلت قوى الغرب لكبح جماحه عام ١٨٤٠ تخلى عن كثير من مشروعاته ، وخلفه عباس باشا ، ثم سعيد باشا الذى اهتم بمشروع ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندى عن طريق حفر قناة السويس . ثم خلف اسماعيل عمه سعيد عام ١٨٦٣ . وعقد اسماعيل العزم على إقامة امبراطورية مصرية فى قلب أفريقيا وفى سبيل ذلك استعان اسماعيل عام ١٨٦٩ بالمستكشف الانجليزى صمويل بيكر ، وكان فرمان تعيين بيكر صريحا وهو أن هدف بعثته : «إخضاع البلاد الواقعة جنوب غندوكرو للسيطرة المصرية ووقف تجارة الرقيق التى تعتبر سبة عار فى جبين الانسانية(٣) وأقام بيكر بعد تعيينه حاكما عاما على السودان حاميات مصرية فى بلاد الأشولى (وهى تقع شمالى أوغندا الحالية) .

وفى عام ١٨٧٢ تم اعلان ضم بنيورو إلى مصر . وقاوم حاكم البانيورو «كابريجا» هذا النفوذ المصرى ، فانسحب صمويل بيكر إلى الشمال ثم خلفه الجنرال غوردون عام ١٨٧٤ . ولكن ما كان يشغل بال غوردون فى حقيقة الأمر هو القضاء على تجارة

(١) Ingham, K, Europe and Africa p. 196.

(٢) د. شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل - حضارته وعلاقته بمصر منذ أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ، الجزء الثانى ، ص ص ٩ ، ١٠ .

(٣) De laveleye, E, L'Afrique Centrale et la conference geographique de Bruxelle pp. 157 - 198.

الرقيق فى إفريقيا الاستوائية ، ولذلك كان يسعى لتأييد أى مشروع يهدف إلى توطيد إقامة علاقات ودية مع شعوب هذه المنطقة ، وكانت أحلام غوردون هى أن يبنى قلعة على ساحل بحيرة فيكتوريا من أجل حماية الطريق إلى الساحل الشرقى وتوجيه ضربة قاصمة إلى مصادر تجارة الرقيق فى تلك المنطقة .

وفى بداية عام ١٨٧٥ كانت الحاميات المصرية موزعة فى تلك المنطقة كما يلى :

١ - حامية عند ملتقى الرباط بالنيل الأبيض عند قلعة تركية قديمة بها ٨٠ رجلا .

٢ - حامية عند غابة شامبى على الضفة اليسرى لبحر الجبل .

٣ - حماية عند بور وبها ١٠٠ رجل .

٤ - حامية فى لادو على الضفة اليسرى لبحر الجبل وبها ١٠٠ رجل .

٥ - حماية بالقرب من مكركة .

٦ - حامية فى الرجاف بها ١٠٠ رجل .

٧ - حامية عند لابوريه شرقى بحر الجبل عند خط عرض ٤ درجة شمالا .

٨ - حامية عند دوفيليه على الضفة اليسرى لبحر الجبل .

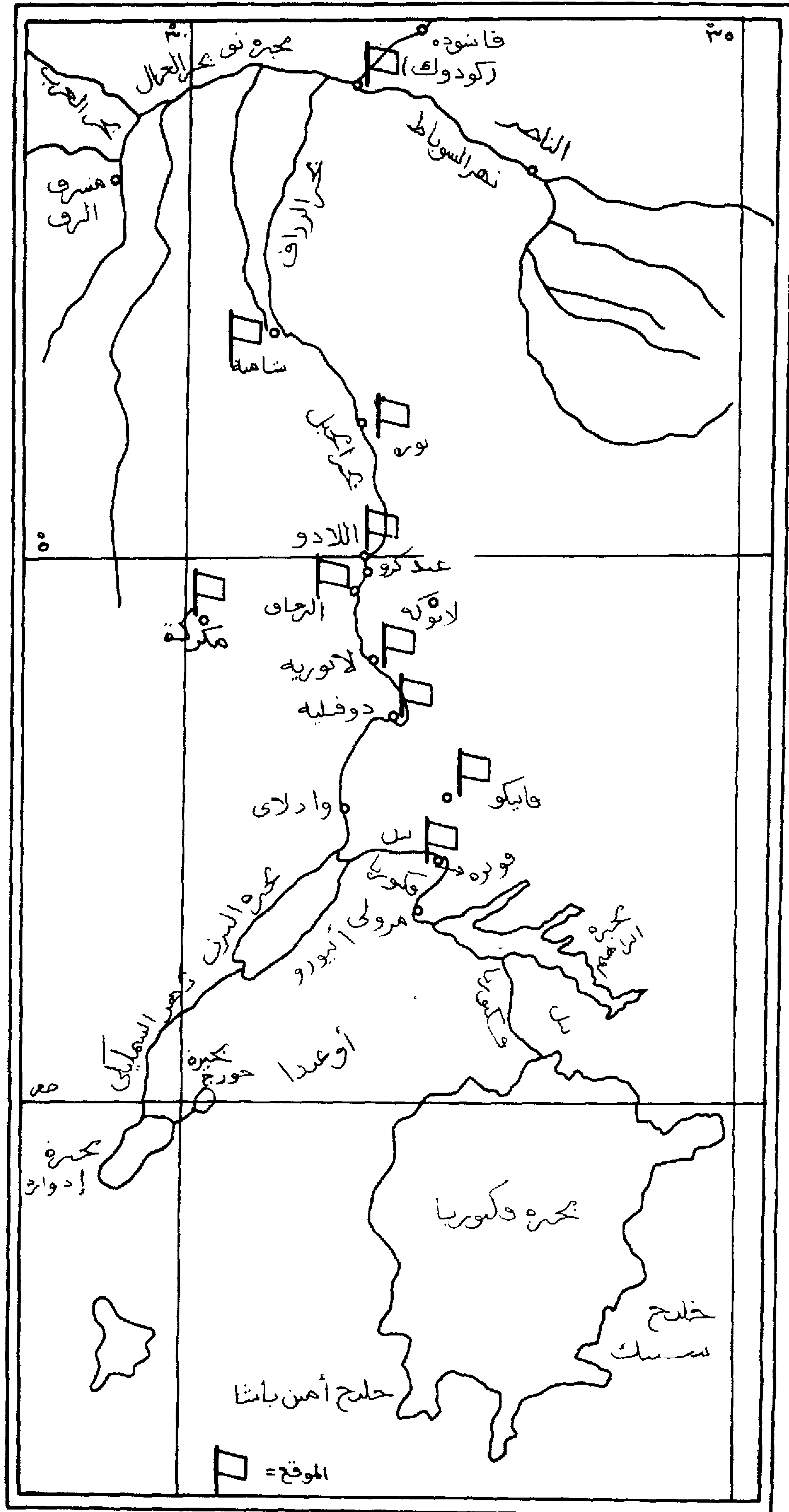
٩ - حامية عند فويره على الضفة اليسرى لنهر السومرست (نهر سومرست هو نيل فيكتوريا : وهو اسم النيل من منبعه من بحيرة فيكتوريا حتى يصب فى بحيرة ألبرت[١] .

ومع هذا الاتساع فى النفوذ المصرى الفعلى فإن مشروعات الخديو اسماعيل قد منيت بالفشل بسبب الضائقة المالية التى أصابت البلاد بسبب إسرافه مما دفع مصر إلى هاوية الافلاس فى عام ١٨٧٦ ، ويكفى للتدليل على ما تكبدته مصر فى حملة صمويل بيكر أنها تكلفت نحو ٢٦ مليون فرنك[٢] . وتسبب ذلك كله فى وضع مالية مصر فى أيدى المستشارين الأجانب وتم نفى الخديو اسماعيل بسبب عدم تعاونه مع هؤلاء المستشارين . وفى عام ١٨٨٢ قامت ثورة وطنية ضد الخديو توفيق نجل الخديو اسماعيل الذى كان قد وقع تحت تأثير الأجانب بدرجة أثارت المشاعر الوطنية . ونتيجة لذلك أخذت بريطانيا على عاتقها الاشراف على سياسة مصر لحماية المصالح الأوروبية ، وانفردت بذلك دون فرنسا بعد احتلالها الفعلى لمصر عام ١٨٨٢ مما أثار ضغينة فرنسا .

---

(١) De Laveleye, E, op. cit. pp. 159 - 160.

(٢) De Laveleye, E, Ibid, pp. 155 - 156.



(مواقع الحاميات المصرية في أعالي النيل ١٨٧٥)

وكانت الضربة القاصمة التى وجهت لطموحات مصر فى السودان متمثلة فى قيام الثورة المهدية فى السودان منذ عام ١٨٨١ تلبية لدعوة محمد أحمد المهدى والتى كان من أبرز أسبابها مظالم الحكام الذين عينتهم الحكومة المصرية ، وما عاناه الأهالى فى السودان من العسف وفداحة الضرائب ، إذ كان هؤلاء الحكام خليطا من الترك والشراكسة أو من المصريين وكانوا كلهم سواء فى إرهاق الأهالى ، وزاد من ارتكابهم لهذه المظالم أن السودان كان يعتبر بمثابة منفى للحكام المغضوب عليهم فى الأغلب ، كذلك كان تعيين الحكومة المصرية لبعض الأوروبيين فى كبرى المناصب فى السودان من الأسباب الرئيسية لاشعال الثورة فضلا عن أن هؤلاء الأوروبيين لم يكونوا صادقى النية نحو مصر بل كانوا يثيرون بأعمالهم ومظالمهم روح الكراهية فى نفوس الشعب ، فانتهزوا فرصة صدور أوامر الحكومة بمنع تجارة الرقيق وحاربوا هذه التجارة بكل قوة وعنف فى الوقت الذى كان تجار الرقيق يمثلون فى البلاد طبقة قوية من الأعيان والتجار . وكان تحريم هذه التجارة سببا فى حرمانهم من أرباح وفيرة كانوا يجنونها من هذه التجارة مما أدى إلى انضمامهم إلى صفوف الثورة[1] . ولقد تجسدت هذه الضربة القاصمة حين أسندت قيادة الجيش المصرى إلى أحد القواد البريطانيين ، هكس باشا فى أحرج الأوقات فدحره المهدى وهلك جيش بكامله فى واقعة شيكان يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٣[2] . وإزاء الضغط البريطانى اضطرت مصر فى نهاية الأمر إلى سحب قواتها وموظفيها من السودان فى منتصف الثمانينات ، ومن ثم أصبح اهتمامها محصورا فى المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا .

ولقد استغل الملك ليوبولد هذه الفرصة السانحة للتوغل فى بحر الغزال واستطاع الحصول بالفعل فى مايو ١٨٩٤ على استئجار حاجز لادو وجزءا من منطقة الغزال من بريطانيا التى كانت تهدف من تأجير هذه المناطق الحيلولة قبل كل شئ دون وصول الفرنسيين إلى منابع النيل فى وقت لم يكن البريطانيون قد قرروا استرجاع السودان . ورغم مخاوف بريطانيا من التوسع الايطالى شرقى السودان بعد استيلاء الايطاليين على ميناء مصوع فى فبراير ، فإن الخطر الذى خشيه البريطانيون بالدرجة الأولى كان متمثلا فى معارضة فرنسا الشديدة للاحتلال البريطانى لمصر من ناحية ، ورغبتها

---

(١) عبدالرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الثالثة ، ص ص ١٠٨ - ١١٣ .

(٢) عبدالرحمن الرافعى : نفس المرجع ، ص ١٠ .

الملحة فى التوغل فى إفريقيا الوسطى والوصول إلى حوض النيل الأعلى وضم بحرالغزال إلى أملاكها الأفريقية من جهة أخرى باعتبار أن منطقة بحر الغزال ملك مباح لا مالك له (Res Nullis) منذ أن أخلى المصريون السودان[1] .

وكانت السيطرة على التفكير الفرنسي والبريطاني على حد سواء أن السيطرة على منابع النيل والتحكم فى توزيع مياهه تكفل السيطرة على مصر ذاتها ، فإذا استطاع الفرنسيون التوغل فى ممتلكاتهم فى أفريقيا الغربية والوسطى صوب حوض النيل والاستيلاء على فاشودة فيمكنهم إذن مناوأة البريطانيين وتهديدهم بقطع المياه عن مصر . ومن المعروف أن فرنسا ظلت فى معارضتها للاحتلال البريطانى لمصر حتى عام ١٩٠٤ عندما أبرم الاتفاق الودى بين البلدين على أساس أن تطلق يد إنجلترا فى مصر وتطلق يد فرنسا فى شمال أفريقيا ، ويتوج ذلك كله أن فرنسا يمكنها إحراز مزايا عديدة لعل أهمها سبق البلچيكيين فى الوصول إلى النيل الأعلى وعلى هذا فقد أدركت إنجلترا هذه الحقيقة تماما وهى أن مياه النيل هى عصب الحياة فى مصر . لذلك عقدت العزم على الاستئثار بهذه المياه والتحكم فيها . ولهذا فإنه منذ عام ١٨٨٣ أنشأ الانجليز مصلحة الرى المصرى التى أصبحت وزارة فعلية اقتصر أفرادها على الانجليز دون الفرنسيين ، وفى حين أنه فى جميع القطاعات الأخرى مثل لجنة صندوق الدين ، ومصلحة الآثار ومصلحة السكك الحديدية والمطبعة الأميرية كان يوجد إلى جانب المسئولين البريطانيين مسئولون فرنسيون ولكن مصلحة الرى بالذات لم يكن فيها أى مسئول فرنسى على الاطلاق[2] .

وبالفعل قررت الحكومة الفرنسية فى مايو ١٨٨٣ أن يتولى المستكشف الفرنسى مونتيل قيادة الحملة كما رأينا للوصول إلى فاشودة ولم يوقف هذه الاستعدادات سوى معارضة البلچيكيين وتهديدهم باستخدام القوة ، وحاول الفرنسيون التغلب على الصعوبات بتسوية مشاكلهم مع الألمان الذين كانت تجاور مستعمراتهم فى الكاميرون أملاك الفرنسيين فى الكونغو الفرنسى . وفى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ صدرت التعليمات النهائية إلى كل من مارشان وليوتارد ليقود أولهما الحملة إلى النيل ويرفع العلم الفرنسى على فاشودة ، والثانى ليعمل بصفته حاكما على الأوبانجى الأعلى . وقبل أن

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .

(٢) Castellani, CH. Marchand l'Africain pp. 286 - 287.

نعرض لقرار الحكومة البريطانية استعادة السودان فيجدر الاشارة إلى موقعة عدوة بين الأحباش والايطاليين .

(جـ) موقعة عدوة وحملة كتشنر لاعادة فتح السودان :

لقد سمحت إنجلترا لايطاليا باحتلال إقليم أريتريا وميناء مصوع كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتا فى يوليو ١٨٩٤ لأنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى حماية نفسها من الخليفة المهدى وبذلك وضعت ايطاليا حارسا لها أو على نفوذها فى تلك المنطقة مثلما فعلت ذلك بالنسبة لبلچيكا حيث هدفت من اتفاقية التأجير فى ١٢ مايو ١٨٩٤ إلى جعل الملك ليوبولد حارسا لها على منابع النيل ضد التوغل الفرنسى . كذلك فإن بريطانيا سمحت لايطاليا بأن تسوى علاقاتها مع الحبشة بأسلوبها الخاص دون تدخل من جانبها ، ثم حدثت معركة عدوة الشهيرة فى أول مارس ١٨٩٦ التى لقى فيها الايطاليون هزيمة منكرة على يد الأحباش والتى أصبحت بداية لتطور الأحداث وأدت إلى إرسال حملة كتشنر لاعادة فتح السودان - إذ رأت إيطاليا فى هذه الموقعة خطر رجحان كفة الحبشة فى الحرب الدائرة بينهما كما رأت فى بريطانيا الصديق الذى يمكن أن يخلصها من هذا المأزق .

وفى ٢ مارس ١٨٩٦ نبه كرومر حكومته إلى الخطر المحدق بايطاليا من ناحية كسلا من جانب أنصار المهدى بعد اندحارها فى عدوة . وأبرق السفير البريطانى فى أثيوبيا يقول أن كسلا فى حكم المحاصرة ، وقد انقطعت صلتها مع أسمرة . وفى ١٢ مارس طلبت ايطاليا عن طريق سفيرها فى لندن رسميا بأن يقوم الجيش المصرى بمناورات يكون القصد منها توجيه أنظار الخليفة بعيدا عن كسلا حيث تحاصرها جنوده وكان سالسبورى فى هذا سريعا وحاسما حيث حمل سفيره فى روما رسالة تتضمن أن الأوامر صدرت بالفعل إلى كرومر لكى يقوم الجيش المصرى بحملة لاسترجاع دنقلة(١) .

(د) حملة النيل (أم درمان) :

عقب انتهاء تجريدة دنقلة بنجاح واندحار المهدية ، ذهب كتشنر إلى إنجلترا فى مايو ١٨٩٧ ليحصل على موافقة حكومته على استئناف عملية الزحف جنوب دنقلة ، وكان كل ما يعنيه أن تأذن له حكومته بالزحف فورا حتى يصل إلى فاشودة قبل وصول

---

(١) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

مارشان إليها ، لأنه كان يخشى أنه إذا سبقه مارشان فى توطيد أقدامه فى فاشودة أن يتعذر إخراجه من حوض النيل الأعلى دون نشوب حرب بين إنجلترا وفرنسا . وحصل كتشنر بالفعل على موافقة اللورد سالسبورى وعاد إلى القاهرة .

وغادر كتشنر القاهرة فى ٨ يوليو ١٨٩٧ لتولى قيادة العمليات وبلغ مروى التى اتخذها مركزا له ثم غادرها فى ٢٩ يوليو قاصدا تخوم أبى حمد لطرد الدراويش . وهزم الدراويش فى ٧ أغسطس عند أبى حمد ، وكان السردار كتشنر قد استولى على شندى فى ٢٦ مارس ١٨٩٨ . وتلاقى الجيشان فى ٨ أبريل وانهزم الدراويش وأبلى الجيش المصرى وضباطه وجنوده من المصريين والسودانيين ومعهم القوات الانجليزية بـــلاء حسنـــا .

والأهم من كل ذلك أن مارشان كان قد دخل إقليم بحر الغزال واستمر فى زحفه صوب فاشودة ، وقرر كتشنر التقدم دون إبطاء فى ٢٤ أغسطس ١٨٩٨ ، وبدأ الزحف ووقعت معركة أم درمان الفاصلة وانهزم الدراويش ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة وبذلك انتهت دولته(١) .

ولم يكن الملك ليوبولد بعيدا عن ظروف معركة عدوة ولا عن استرداد السودان ، فقد كان النشاط البلچيكى يجرى على قدم وساق لتحقيق أحلام الملك البلچيكى التى تهدف إلى ربط الكونغو بأثيوبيا وبالتالى مع البحر الأحمر . فقد حاول الاستيلاء على إريتريا فيما عدا ميناء مصوع التى آثر تركه للايطاليين . وحاول الاستيلاء على منطقة نفوذ ايطاليا التى تشمل أثيوبيا ، وإدارة هـذه المنطقـة عن طـريق «شركة الكونغو للاستعمار والاستثمار» ، ولكن المفاوضات فى هذا السبيل فشلت بعد أن تمت صياغة الاتفاقية فى نهاية عام ١٨٩٦ ، وجاء فى عام ١٨٩٧ البرنس هنرى دى أورليانس لانشاء شركة رأسمالها ١٫٨٠٠٫٠٠٠ فرنك لأغراض التعمير فى تلك المناطق ، وكان الملك ليوبولد بالغ الاهتمام بهذه الشركة التى كانت مؤسسة بلچيكية . لكن هذ المشروع لم يقدر له النجاح كذلك(٢) .

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٦٧ .

(٢) الشاطر بصيلى عبدالجليل : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(هـ) المعاهدة السرية بين فرنسا وأثيوبيا :

لقد توطدت العلاقات الفرنسية مع أثيوبيا منذ بدأ الفرنسيون فى دعم الامبراطور الأثيوبى مينيليك لمقاومة الايطاليين – حلفاء البريطانيين . وزودته فرنسا بالسلاح . وسيتضح لنا عما قليل أن توثيق العلاقات مع أثيوبيا كان يهدف فى حقيقة الأمر إلى تدعيم حملة مارشان . وكان البلدان يسيران منذ عام ١٨٩٣ فى اتجاه تكوين نوع من التحالف غير الرسمى ، فلم عاد ديلكاسى إلى تقلد منصب وزير المستعمرات الفرنسية فى يونيو ١٨٩٤ نادى بفكرة أن حياد مينيليك وتحالفه مع فرنسا فى نهاية الأمر هو هدف أساسى لأية سياسة فرنسية تجاه وادى النيل . وكان يرى أن النجاشى إذا أمكن له احتلال الجانب الأيمن من نهر النيل الأعلى فسوف يكون فى وسعه مقاومة التحرشات البريطانية فى تلك المنطقة .

لكن هانوتو وزير الخارجية الفرنسية لم يكن يرغب فى إلزام فرنسا بأية عملية تقسيم فى أعالى النيل مع الحبشة حتى تتضح أمامه نتيجة حملة فاشودة بشكل مؤكد . وفى ١١ مارس ١٨٩٧ وافق مجلس الوزراء الفرنسى على مقترحات وزير المستعمرات ، وتم فى ١٤ مارس إبلاغ التعليمات برقيا إلى لاجارد (Lagarde) مبعوث مجلس الوزراء إلى مينيليك والذى كان قد وصل إلى هناك فى عام ١٨٩٦ لتحقيق مهام ثلاثة هى :

١ – تنظيم البعثات الاستكشافية الفرنسية التى ستشترك مع مارشان فى حملته فى النيل .

٢ – حث النجاشى على احتلال الأراضى التى كانت محل الدعاوى التقليدية لأثيوبيا فى وادى النيل .

٣ – توطيد العلاقات الودية وتنمية الثقة بين البلدين للتأثير على المفاوضات التى ستشكل مصير هذه المنطقة .

وبناء على هذه التعليمات أسفرت محادثات لاجارد عن إبرام اتفاقية سرية مع الحبشة فى ١٤ مارس ١٨٩٧ بالنسبة لمنطقة النيل الأبيض ، وتضمنت الاتفاقية أنه فى حين يرغب جلالة الامبراطور الأثيوبى فى توطيد سلطته على الجانب الأيمن من النيل الأبيض من خط ١٤ درجة شمالا باتجاه الجنوب فإنه يتعهد بمساعدة وكلاء الحكومة الفرنسية بأقصى ما يستطيع على الساحل الأيسر من النهر بين ١٤ درجة شمالا ، ٥ درجة شمالا ، وفى مقابل ذلك فإن الحكومة الفرنسية تتعهد من جانبها بمساعدة جلالة الامبراطور بأقصى ما تستطيع لتوطيد مركزه على النيل وسوف يرتفع علم جلالته على

الشاطئ الأيمن ، كما سيرتفع العلم الفرنسى على الشاطئ الأيسر من النيل الأبيض[1] . وهكذا هيأت فرنسا الوضع لوصول مارشان إلى فاشودة .

(و) اللقاء عند فاشودة :

غادر كتشنر القاهرة كما أشرنا فى ٨ يوليو ١٨٩٧ ليتولى قيادة العمليات العسكرية . وبعد أن تمكن من هزيمة الدراويش فى أبو حمد دخل أم درمان فى أغسطس ١٨٩٨ ، وقد أشرنا إلى أن التعليمات صدرت إلى مارشان لقيادة الحملة الفرنسية إلى النيل وأن يرفع العلم الفرنسى عند فاشودة . لكن هدف مارشان حسب الخطة التى قدمها هو نفسه فى ١١ سبتمبر ١٨٩٥ كان يتسم بطول النفس وهو «إحباط الخطة البريطانية الكبرى الرامية إلى السيطرة على داخل القارة الأفريقية بربط الكاب مع القاهرة رأسيا من ناحية ، وربط خليج بنين (Benin) بالبحر الأحمر من ناحية أخرى على شكل الصليب . وكان مارشان يهدف فى مقابل ذلك إلى ربط الكونغو الفرنسى مع ميناء الأوبوك جنوبى البحر الأحمر عن طريق بحر الغزال وأثيوبيا ، ومن ثم يتسنى لفرنسا – ليس فقط إحباط الخطة البريطانية وتقلد دور الزعامة فى أفريقيا ، وإنما الاشتراك كذلك فى اقتحام السودان الذى بدأ فى نظرها وشيك الوقوع فى أيدى قوى غيرها ، فضلا عن رغبة فرنسا فى ضمان السيطرة على النيل باعتباره ظهير الكونغو الفرنسى وبذلك يتسنى العمل على دفع بريطانيا نحو الجلاء عن مصر .

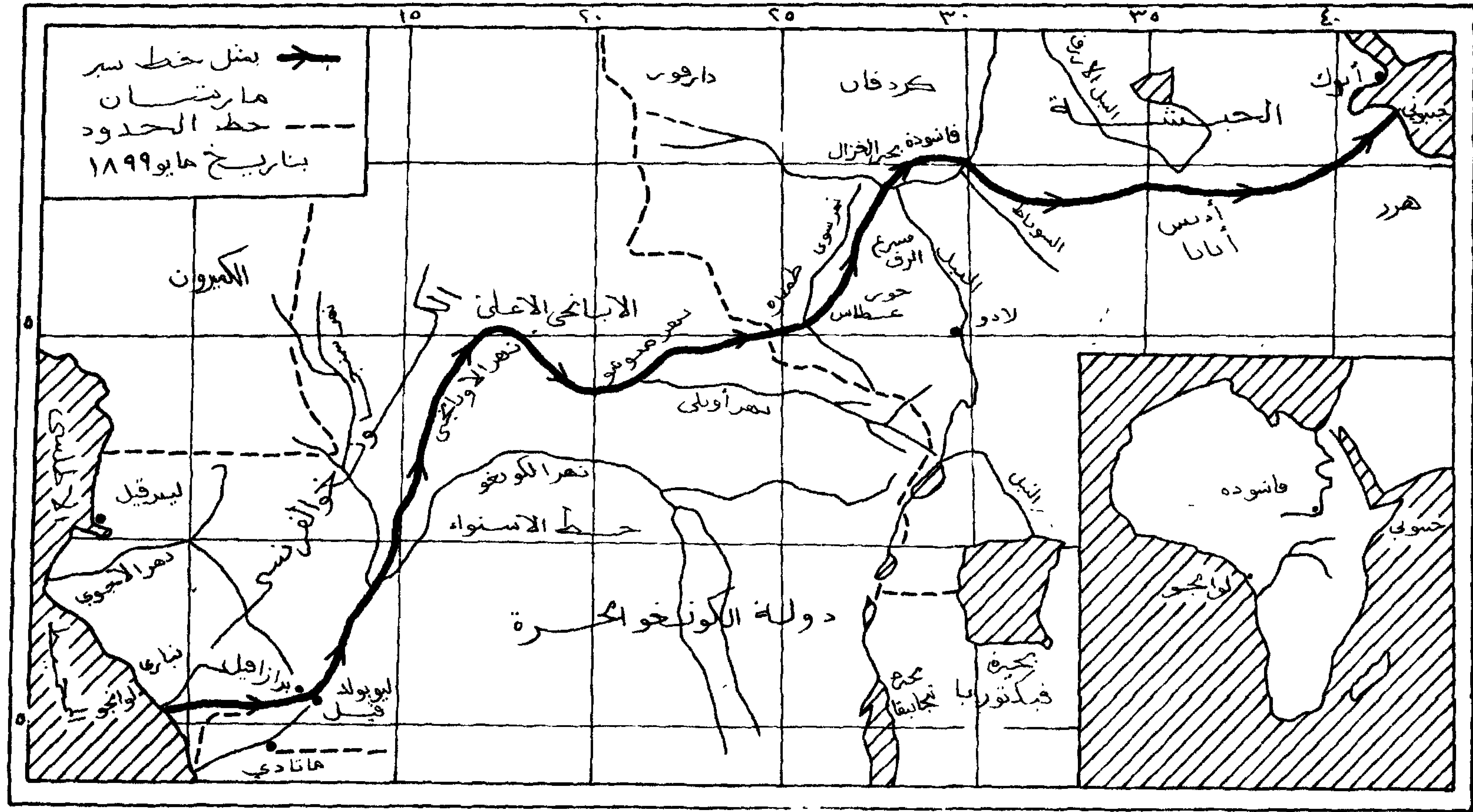
ويستطرد مارشان فى وصف خطته قائلا : «إننى لا أكتم سرا بأن فاشودة هى الهدف الرئيسى لبعثتى هذه» ، ولكن مارشان فى حقيقة الأمر لم يكن يقصد احتلال فاشودة ولا أية نقطة أخرى فى حوض النيل ، فقد كان هدفه بمجرد أن يعبر خط تقسيم مياه النيل والكونغو «أن يقيم تحالفات ، وأن يعمل على مد نطاق النفوذ الفرنسى» ، الأمر الذى كان يرى أن بوسعه تحقيقه بأقل من خمسين رجلا . وكان مارشان يرى فى ذلك ضمانا ضد نشوب أى صراع مع رجال الثورة المهدية ، فضلا عن خفض تكاليف البعثة التى قدرت على مدى السنوات الثلاث بنحو ٦٠٠٫٠٠٠ فرنك (أى نحو ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرلينى[1] .

ومنذ اللحظة التى غادر فيها مارشان فرنسا فى أوائل عام ١٨٩٨ ظل مؤيدو بعثته يراودهم الأمل فى نجاحهم حيث كانوا يعتقدون أن المسألة المصرية تشغل حيزا كبيرا

---

(١) Andrew, C.M. & Kanya - Forstner, op. cit. p. 85.

(١) Andrew, C.M. & Kanya - Forstner, Ibid. p. 70.



(خط سير بعثة مارشان)

من اهتمام الدول الأوروبية وخصوصا ألمانيا التى كانوا على ثقة من أنه مهما بدا من ترددها سوف ترى أن مصالحها الاستعمارية قد أصبحت معرضة للخطر حينما يتكشف لها وصول مارشان إلى أعالى النيل ، وأن هذا سيؤدى إلى طرح المسألة المصرية . وكان هذا سوء تقدير من جانب رجال الاستعمار الفرنسى . أما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه هذه الجماعة الاستعمارية الفرنسية هى أنها انخدعت بنتائج معركة عدوة مما زاد من ثقتهم فى الدعم الأثيوبى الذى سيجعل فى نظرهم تحدى البريطانيين لبعثة مارشان أمرا مستحيلا حتى ولو نجحوا فى التغلب على رجال المهدى - هذا الاعتقاد الذى بدا عدم صحته حسبما أسفرت عنه الحوادث التى تلت ذلك .

وصل مارشان إلى إقليم بحر الغزال واستمر فى زحفه صوب فاشودة ، وقد عانى فى رحلته أشق المخاطر والصعاب[1] حتى بلغ فاشودة فى ١٢ يوليو ١٨٩٨ . وكان

---

(١) لقد كان مقررا لخط سير بعثة مارشان اتجاها مخالفا عما اتبعه بالفعل لكنه عدله بنفسه بناء على طلب ملح ومقنع تلقاه من ليوتارد حذره فيه من مغبة التصادم مع الدراويش لا سيما وأن بعثة مارشان لم يتجاوز عدد أفرادها ٢٠٠ شخصا . وقد قلب هذا الخطاب من جانب ليوتارد خطة مارشان رأسا على عقب إذ كانت خطته الأولى تهدف إلى تحاشى المرور فى مستنقعات بحر الغزال التى تحتل منطقة واسعة تمتد من مشرع الرق بين طمبرة والنيل - هذه المستنقعات يتسع مداها إلى ٥٠٠ كيلومتر تكتنفها حشائش يبلغ ارتفاعها من ٧ - ٨ مترا ، وتشكل عائقا لا يمكن تخطيه بواسطة القارب فضلا عن أن هذه المستنقعات تمتلئ مياهها بالتماسيح وفرس النهر التى تخرج بمجموعات يصل عددها إلى الثلاثين أو الأربعين . ولقد لاقت الحملة مصاعب تفوق الوصف ، فأثناء عبورها نهر السوى (Saueh) نجا مارشان وبعض رجاله بأعجوبة من هذه الحيوانات الضارية التى خرقت قاربهم ثلاث مرات ، واضطرت الحملة إلى إنشاء مراكز لها على نهر السوى من أهمها كادجالى (Kadgalé) ، كما اضطرت كذلك إلى إنشاء طريق طوله ١٨٠ كيلومترا عبر الغابة والهضبة التى تقسم مياه نهر النيل والكونغو وبلغ اتساع هذا الطريق ستة أمتار استغرق شقه ما يقارب شهرا وكان الهدف من شقة نقل الباخرة المسماة فيدهرب (Faidherbe) مرة أخرى بعد تفكيكها إلى نهر السوى .

ولم يتسنْ إنزال أول قارب إلى مياه السوى إلا فى ١٢ أكتوبر ثم قامت البعثة كذلك بإنشاء مركز آخر سمى فورت ديزيه ، واستعانت البعثة بنحو ١٥ شخصا سودانيا لجر القوارب على مدى خمسين يوما على رمال نهر السوى الذى جفت مياهه فى فصل التحاريق . وانتظرت البعثة ستة شهور كاملة بسبب هذا الجفاف ، ورأى مارشان استغلالا لهذا التوقف الاجبارى لبعثته العمل على ترميم باخرته وقاربه واتجه إلى رومبيك فى مسيرة بلغ طولها ميل قاست فيها البعثة كل أنواع الجوع والعطش واصطدمت بعدد لا يحصى من الحيوانات المفترسة . وعند عودة مارشان إلى فورت ديزيه =

اللورد كتشنر بعد موقعة أم درمان بيومين قد رفع فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨ العلمين المصرى والانجليزى جنبا إلى جنب على بقايا سراى الحكومة فى الخرطوم ، وما لبثت الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية بأن «لانجلترا حق الاشتراك فى حكم السودان بما ضحت فيه من مال ورجال» وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى فى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ .

تقدم كتشنر صوب فاشودة ، فقد غادر الخرطوم فى ١٠ سبتمبر ١٨٩٨ بطريق النيل الأبيض ووصل إلى منطقة خارج فاشودة فى ١١ سبتمبر ليجد أن مارشان قد سبقه بالفعل إلى احتلال فاشودة منذ ١٢ يوليو ورفع عليها العلم الفرنسى . وفى ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر العلم المصرى على بقعة تبعد مائتى ياردة عن العلم الفرنسى من ناحية الشمال ومن ثم بدأت الأزمة بين انجلترا وفرنسا ، واعتقد الفرنسيون أنهم باحتلالهم هذا الموقع يتسنى لهم زعزعة مركز البلچيكيين وإزعاج البريطانيين فى آن واحد لحملهم على الجلاء عن مصر بالتهديد بقطع إمدادات المياه[1] . فماذا تم فى هذا اللقاء التاريخى ؟

فى حقيقة الأمر فإن مارشان كان قد دخل فى صراع ضار مع الدراويش الذين كانوا متعطشين لقتال البيض أيا كانت جنسيتهم وإن كان « الملك » الأكبر (Grand Mek) السلطان قادر زعيم قبائل الشلوك قد أحاط مارشان علما بقدوم هؤلاء الدراويش والانجليز على حد سواء . وما لبث أن تحقق ما أنبأه به الملك . ودارت معركة

= لم يكن مستوى مياه نهر السوى قد بلغ الحد الذى يمكن استخدامه ملاحيا ، فقرر الذهاب إلى مشرع الرق الذى يبعد مائة كيلومترا إلى الشمال الشرقى من جور غطاس . وعلم مارشان أنه كانت هناك خدمة بخارية نيلية منتظمة فى هذه المناطق قبل أحداث المهدية . وأخيرا وبعد أمطار شديدة فاض نهر السوى . وفى ١٢ يونيو بدأت القوارب فى الملاحة وتمكن مارشان ورجاله من عبور المستنقعات بعد ١٣ يوما كاملا من العناء الشديد مستقلين صندلا من الألونيوم . وهكذا بلغت البعثة هدفها فى نهاية الأمر وتم نزول أفرادها فى فاشودة فى ١٢ يوليو ١٨٩٨ ، وتم رفع العلم الفرنسى على فاشودة يرجى الرجوع إلى (Castellani) فى كتابه (Marchands L'Africain) الصفحات من ٢٤٣ – ٢٦٩ حيث تتناول بتفصيل أكبر خط سير هذه البعثة وما لاقته من مصاعب تفوق التصور .

(١) د. على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص ٦٣ .

حامية بين مارشان والدراويش قتل فيها منهم ٨٠٠ فردا علما بأن قوات مارشان لم تكن تتجاوز ٢٠٠ فردا[١] .

ومن جهة أخرى أيقن مارشان عدم وصول أية مساعدات من الحبشة حينما بعث بعدد من رجاله عبر نهر السوباط ليتقصى أخبارهم لكنهم علموا بأن البعثة الحبشية كانت قد أتت من ناحية الشرق لكنها لم تجد من يقدم لها الزاد فقفلت راجعة . ولكن هذه المعلومات لا زال يكتنفها الغموض ، فلم نعثر من المصادر التاريخية حتى الآن تبريرا أكيدا لذلك ، ولكن الأمر المؤكد هو أن الجبشة لم تقدم الدعم المنشود لمارشان حسب الاتفاقية ، ولم يقتصر الأمر بالنسبة لمارشان على هذا الحد ، ففي فجر يوم ٢٩ يوليو علم مارشان بقدوم ٦٠٠٠ من الدراويش لمهاجمته وكانت ذخيرته قد أشرفت على النفاد بعد معركته الأولى ، ولم يبق معه سوى ٢٠٠ طلقة لكل فرد من أفراد بعثته لكن قوات المهدية لم تقم بهجومها المنتظر وإن كان مارشان قد عمد إلى تجنيد قوات من شعب الملك الأعظم الذى كان تحت أمرته حينذاك ٣ ملايين من شعب الشيلوك[٢] .

وحانت لحظة اللقاء : فقد علم مارشان أن هناك باخرة ضخمة قادمة وعلى ظهرها بعض القوات المصرية ، وجاءت قوات السردار الذى بعث برسالة إلى مارشان حملها إليه اثنان من الجنود على رأسهما قلنسوة بها ريشة حمراء ، وكانت الرسالة تتضمن القول بأنه قد تم الاجهاز تماما على قوات المهدى وصدور القرار باحتلال فاشودة . وكان العالم أجمع قد علم بأمر وصول الأسطول البريطانى - المصرى إلى فاشودة ، وبعد تأدية التحية العسكرية بين مارشان وكتشنر أبلغ مارشان نظيره البريطانى أنه طبقا للأوامر الصادرة إليه من حكومته فإنه لن يغادر المكان تحت أى عذر من الأعذار ورد عليه الجنرال البريطانى بقوله : « إننى لا أنتظر ذلك من شخص شجاع مثلك ، إننى فقط كنت أود اختبارك ، وإن إجابتك زادت من مكانتك التى كنت أحتفظ بها لك» ، «وإننى مثلك تماما أعتقد أنه من المناسب أن نترك المسألة لحكومتينا لحلها ، وحتى يتم ذلك فلنعتبر أنفسنا كحلفاء وأصدقاء »[٣] .

وبعد مشاورات سياسية بين إنجلترا وفرنسا ، اضطرت فرنسا إلى إخلاء فاشودة والانسحاب من تلك المنطقة. ويرجع ذلك التقهقر من جانب فرنسا إلى ضعف أسطولها

---

(١) Castellani, op. cit. p. 276.

(٢) Castellani, Ibid, p. 285.

(٣) Castellani, Ibid, p. 292.

البحرى بالنسبة للأسطول البريطانى من جهة ، وعدم قيام الحملة الأثيوبية بدورها فى مقابلة مارشان من جهة أخرى ، يضاف إلى ذلك أن حكومة فرنسا وقعت فى خطا سياسى إذ كانت تعتقد أن مجرد وجود مارشان فى تلك المنطقة وإثارته للمسألة المصرية فإنه سوف يحظى بتأييد دول أوروبا وبالخصوص ألمانيا . ولكن ألمانيا فى ذلك الوقت بالذات كانت قد فرغت من توقيع معاهدة سرية مع إنجلترا لاقتسام ممتلكات البرتغال فى أفريقيا - تلك المعاهدة التى وقعت فى ٣٠ أغسطس ١٨٩٨ أى بعد إرسال مارشان فى بعثته وقبل مغادرته فاشودة وتنص هذه المعاهدة السرية فى المادة الأولى منها على أن بريطانيا وألمانيا تعارضان مشتركتين أى تدخل من جانب أية دولة فى مقاطعتى موزمبيق وأنجولا أو فى تيمور البرتغالية سواء كان ذلك عن طريق تقديم قرض للبرتغال لضمان دخلها من هذه المقاطعات أو عن طريق الاستيلاء على الأراضى بتقديم المنح أو التنازل أو الشراء وخلاف ذلك .

لذلك فإن تقديرات الحكومة الفرنسية ومخططى سياستها فى ذلك الوقت قد جانبهم الصواب فى تصور أن أوروبا يعنيها احتلال بريطانيا لمصر بنفس القدر الذى كان يثير مشاعر الفرنسيين إذ كانت ألمانيا وإنجلترا قد دخلتا سويا فى تنسيق مشترك للنظر فى اقتسام النفوذ فى ممتلكات البرتغال التى كانت على شفا إفلاس فى تلك الآونة . على أية حال فقد خرج مارشان من فاشودة فى مارس ١٨٩٩ عائدا إلى بلاده عن طريق أثيوبيا التى لم تفلح حملتها والتى كان قد أعد لها لاجارد لمساعدة مارشان وقيل أن الامبراطور مينيليك سعى إلى شل حركة هذه الحملة فلم تصل فى موعدها حتى تؤتى ثمارها[١] . وهكذا تكون قد انتهت مرحلة من الصراع البريطانى الفرنسى استمر أكثر من مائة عام فى هذا الجزء من القارة الأفريقية وانسحبت فرنسا من حوض النيل بعد هذا النضال الطويل وقبل أن نعرض للتسوية التى تم بمقتضاها تحديد مناطق النفوذ بين كل من فرنسا وبريطانيا وهو اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ يجدر القاء الضوء على الموقف البلچيكى فى تلك الظروف .

٩ - الموقف البلچيكى أثناء أزمة فاشودة :

لقد ورد فى تقرير اللورد كرومر لعام ١٩٠١ ما يلى : «أن حدود السودان الجنوبية لم تقرر نهائيا وأن غندكرو كانت تعتبر الحد الشمالى الأقصى لأوغندا ، ومونجلا الحد

---

(١) Andrew, C.M. & Kanya Forstner, op. cit. p. 92.

الجنوبى للسودان على الضفة الشرقية للنيل ، وبمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ بين إنجلترا والكونغو تنازلت إنجلترا – مع احتفاظها بحقوق مصر فى أعالى حوض النيل – لحكومة الكونغو لمدة معينة عن القسم الأكبر من بحر الغزال ، وعن قطعة صغيرة من الأرض على ضفة النيل الغربية وسط الأراضى المصرية تسمى حاجز لادو (Lado Enclave) ، واعترفت لها بمنطقة نفوذ فيها» ، «ولم يقم البلچيكيون بأى احتلال فعلى فى هذه المنطقة ولكنهم بادروا إلى احتلال لادو حوالى عام ١٨٩٨ عقب حادث فاشودة فأذن لهم الانجليز بالبقاء بشرط ألا يعتدوا على بحر الغزال . وكانت منطقة لادو تمتد على مساحة ١٥٫٠٠٠ ميل مربع ، (٥٢٫٠٠٠ كيلومتر مربع) وكان عدد سكانها يبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة[1] » .

على أية حال فإن مطامع البلچيك كانت تمتد إلى أعالى حوض النيل – فى مديرية خط الاستواء ومديرية بحر الغزال ، ولقد تجاوزوا فى زحفهم الحدود التى رسمها لهم مؤتمر برلين (١٨٨٤ – ١٨٨٥) لكن بريطانيا كانت قد جعلت من البلچيكيين بمثابة حارس مؤقت على باب بحر الغزال ثم وقفت لهم بالمرصاد بعد أن استتب لها الأمر بعد استرداد السودان ، وخصوصا بعد اتفاق التسوية النهائى مع فرنسا المبرم فى ٢١ مارس ١٨٩٩ والذى يحدد مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا فى وسط أفريقيا . وهذه التسوية تعتبر بمثابة اعلان مكمل للمادة الرابعة من اتفاقية سبق توقيعها بين البلدين بشأن تنظيم الحدود بين المستعمرات ومناطق النفوذ فى غرب وشرق النيجر .

١٠ – إعلان تسوية ٢١ مارس ١٨٩٩ بين بريطانيا وفرنسا :

يتكشف لنا مما سبق أن فرنسا أرغمت دولة الكونغو الحرة بمقتضى اتفاقية ١٤ أغسطس ١٨٩٤ على ألا تحتل أرضا تقع فى شمال حاجز لادو ، كما اتفقت الدولتان على تقسيم وادى مبومو إلى قسمين متعادلين تكون الضفة اليمنى منه من نصيب

---

(١) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٥١ . (ويلاحظ أنه بناء على اتفاق ٩ مايو ١٩٠٦ بين صاحب الجلالة ملك الانجليز وملك الكونغو صار لهذا الأخير الحق فى إدارة حاجز لادو لمدى الحياة فقط ، وفعلا لم يمض ستة أشهر على وفاة الملك ليوبولد حتى أعيدت منطقة لادو فى ١٦ يونيو ١٩١٠ إلى حكومة السودان كما اقتطع من السودان فى أول يناير ١٩١٤ القسم الجنوبى من منطقة لادو (١٤٫٠٠٠ كيلومتر مربع) فى غرب بحر الجبل وضم إلى أوغندا مقابل إضافة مركزى غندوكو ومنيوت إلى السودان (انظر د. محمد صبرى فى مؤلفه المذكور صفحة ٢٥٣ ، وما بعدها) .

فرنسا (حتى يسهل دخول فرنسا إلى منابع النيل) فى حين تكون الضفة اليسرى من نصيب دولة الكونغو الحرة ، كما تقرر أيضا أن تكون لدولة الكونغو الحرة حق بسط نفوذها ابتداء من نـدوروما (Ndourouma) – حيث ينبع نهر مبومو لغاية خط عرض ٥ درجة ونصف درجة ، وعلى النيل حتى حاجز لادو فى شمال خط العرض ٤ درجة (متجاوزة بذلك الحدود التى قررها مؤتمر برلين ، كما تملك ابتداء من ندوروما فقط جميع الأراضى لغاية خط العرض ٥ درجة ونصف درجة – ألا أن بعض المواد الخاصة بحدود الكونغو الشرقية سمحت للملك ليوبولد بالتوسع فى تلك الناحية إلى ما وراء الخط الفاصل بين حوض النيل وحوض الكونغو طبقا للخط الذى نصت عليه معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة[١] .

ولم تقف أطماع فرنسا عند هذا الحد ، بل حاولت احتلال الأراضى التى اكتسبتها بمقتضى معاهداتها مع الكونغو الحرة والتوغل (طبقا لبروتوكول وقع فى ٢٩ أبريل ١٨٨٧) فى بحر الغزال حتى منطقة فاشودة حسبما رأينا أن مارشان سبق كتشنر إليها وتراجع فرنسا الأمر الذى اضطرها للانسحاب النهائى طبقا لتسوية مارس ١٨٩٩ وترك منطقة بحر الغزال بصفة نهائية والاعتراف بمنطقة النفوذ البريطانية فى السودان حتى خط الموازاة ١٥ درجة أى درافور وكردفان وبحر الغزال كما يتضح من الشكل . وجدير بالذكر أن الفقرة الأولى من إعلان ٢١ مارس ١٨٩٩ تقضى بتعهد الحكومة البريطانية بعدم اكتساب أية أراضى أو مناطق للنفوذ السياسى إلى الغرب من خط الحدود الذى تحدده الفقرة التالية من الاعلان لقاء تعهد الحكومة الفرنسية بعدم اكتساب أية أراضى أو مناطق للنفوذ السياسى شرقى هذا الخط .

أما الفقرة «التالية» المشار إليها من الاعلان فتقضى بأن يبدأ خط الحدود من النطقة التى تتلاقى عندها الحدود بين دولة الكونغو الحرة والممتلكات الفرنسية مع خط تقسيم مياه حوض النيل وحوض الكونغو وروافدهما . ويستمر هـذا الخط (من حيث المبدأ) – أى خط تقسيم المياه – حتى تقاطعه مع خط العرض ١١ درجة شمالا ، ثم يمتد هذا الخط حتى خط عرض ١٥ درجة بكيفية تجعله يفصل ما بين مملكة واداى عما كان يسمى فى عام ١٨٨٢ بمديرية درافور ، ولكن ليس لهذا الخط أن يمتد ناحية الغرب إلى ما وراء خط الطول ٢١ درجة شرقى جرينتش أو إلى الشرق إلى ما وراء خط طول ٢٣ درجة شرقى جرينتش .

---

(١) د. محمد صبرى : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

أما الفقرة الثالثة من الاعلان فتقضى بأن المفهوم - من حيث المبدأ - أنه بالنسبة للمنطقة التى تقع شمالى خط عرض ١٥ درجة فإن منطقة النفوذ الفرنسية ينبغى أن تكون محددة من ناحية الشمال الشرقى ومن الناحية الشرقية بخط يبدأ من المنطقة التى يتقاطع عندها مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقى جرينتش ، ثم يمتد هذا الخط من هذه النقطة نحو الجنوب الشرقى حين يلتقى مع خط طول ٢٤ درجة شرقى جرينتش ، وأن يستمر هذا الخط الحدودى ملازما لخط طول ٢٤ درجة حتى يلتقى فى شمال خط عرض ١٥ درجة عند منطقة درافور . وهكذا تحددت مناطق النفوذ فى هذا الجزء من أفريقيا بين القوتين المتنافستين الأعظم . فماذا كان موقف الملك ليوبولد من هذه التسوية ؟

١١ - موقف الملك ليوبولد بعد فاشودة :

لقد كان خط العرض ٤ درجة هو أقصى خط عرض يسمح به مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ ليكون حدا شماليا لدولة الكونغو الحرة وكان الفرنسيون يقولون أن نهر الأويانجى لم تكن منابعه قد اكتشفت بعد ولا حتى مجراه قد تحدد على الخرائط حتى يمكن تنفيذ بروتوكول ٢٩ أبريل ١٨٨٧ ، وكان المستكشفون البلچيك قد تمكنوا فى عام ١٨٨٦ من إقامة الدليل على أن الأويانجى بالقرب من خط العرض ٤ درجة يتألف من التقاء النهرين : مبومو (Mboumou) والأويلى . وكان وكلاء دولة الكونغو يدعون من جهة أخرى أن مجرى النهر الرئيسى هو مبومو فى حين كان الفرنسيون يقولون أن المجرى الرئيسى هو أويلى لأنه أطول الفرعين .

كذلك رأينا أن بريطانيا سارعت بعقد اتفاقية ١٢ مايو ١٨٩٤ مع الملك ليوبولد عندما اتضح لها أن ألمانيا تنازلت بمقتضى الاتفاق الألمانى - الفرنسى فى ١٥ مارس ١٨٩٤ عن منطقة لفرنسا تصلح منفذا لها إلى حوض النيل الأعلى . وبموجب اتفاقية التأجير (١٢ مايو ١٨٩٤) تكون بريطانيا قد منحت إلى الملك البلچيكى مدى الحياة حاجز لادو (الواقع غربى النيل وبحر الغزال شرقى خط طول ٣٠ درجة) ابتداء من بحيرة ألبرت حتى فاشودة شمالا كما منحته هو وخلفاؤه من بعده المنطقة الواقعة بين خطى طول ٢٥ درجة و ٣٠ درجة على أن تمتد هذه المنطقة شمالا إلى خط عرض ١٠ درجة (وهى منطقة بحر الغزال)[١] .

---

(١) الشاطر بصيلى عبدالجليل : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

ثم أوعزت فرنسا للملك ليوبولد أنه إذا أصر على احتلال مناطق بحر الغزال ، فإن ذلك سوف يكلفه عرشه وأرغمته إرغاما على توقيع معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ التى كانت بمثابة حل وسط إذ أعطت هذه الاتفاقية للملك ليوبولد حد المبومو وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط الطول ٣٠ درجة شرقا . ومن ناحية أخرى تعهد الملك بألا يقوم بأية عملية احتلال أو ممارسة أى نفوذ سياسى فى المستقبل غرب أو شمال خط تحدد بدقة على هذه الصورة : ٣٠ درجة طولا شرقى جرينتش بدءا من خط تقسيم المياه بين الكونغو والنيل حتى نقطة يلتقى فيها هذا الخط بخط العرض ٣٠ ٥° ، وبعد ذلك يحازى خط العرض هذا حتى النيل[1] . وباختصار يكون الملك بمقتضى هذه المعاهدة قد تنازل عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ولكن فرنسا تركت لدولة الكونغو حق استئجار حاجز لادو كما هو ، ثم جاءت واقعة فاشودة التى أسفرت عن تسوية مارس ١٨٩٩ .

ولكن الملك ليوبولد خلال هذه الفترة التى بدأت بمعاهدة مايو ١٨٩٤ كان عاكفا على مطاردة الثورة المهدية من تخوم دولة الكونغو الحرة ، وكان يخشى أن يحدث التحام بين عرب الكونغو وبين رجال المهدى فتكون هناك دولة إسلامية قد تكون هى البديل عن دولة الكونغو الحرة ، لذلك صدر قرار ملكى بتعيين شالتان (Chaltin) حاكما عاما على منطقة نهر الأرووىمى الذى تقترب منابعه من بحيرة إدوارد ، وصدر إلى شالتان تكليف بمساعدة القائد البلچيكى دانيس لتطهير حاجز لادو من رجال المهدى . وفى الوقت الذى يجمع فيه دانيس قواته من منطقة بازوكو وستانلى فيل غادر شالتان منطقة «جابر» واندفع بقواته حتى وصل إلى موقع نيانجارا (Niangara) ثم إلى دنجو وهزم قوات الدراويش قرب نهر أويلى فى مارس ١٨٩٦ .

لقد كان شالتان ينتظر قدوم دانيس بتعزيزاته التى كانت تتمركز بالقرب من نديرفى (Ndirfi) لكن دانيس لم يصل فى الوقت المحدد لحدوث ثورة فى صفوف العناصر المستعربة فى جنوده والذين كانت تربطهم بالعرب صلة ولاء سابقة حينما أدركوا أنهم ذاهبون لملاقاة رجال المهدى . وفى ١٤ فبراير ١٨٩٧ وعند موقع نديرفى انتهزت القوات التى جندها دانيس فرصة انقطاع المؤن وقتلت اثنين من الأوروبيين ، وانصرفت القوات المتمردة ناحية الجنوب بدلا من اتجاهها نحو الشمال . وحاول دانيس

---

(١) د. على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

عبثا إيقاف تقدم هذه القوات جنوبا ، بل إن عددا من قواته انضم إلى قوات الثورة المهدية[1] . ولم يحدث اللقاء المرتقب بين دانيس وقائده شالتان وأوشك أن يحدث ما كان يخشاه البلجيك من التحام عرب الشمال مع عرب الشرق ، لكن الوقت كان قد فات فقد كان الملك ليوبولد قد قضى تقريبا على عرب شرقي الكونغو كما كان عرب الشمال (المهدية) قد بدأوا يشعرون بضغط شديد من الشمال . ومع ذلك فقد تمكن شالتان من احتلال جيب لادو وتعزيز موقف الرجاف وقتل في هذه الاحتكاكات ضابطان من البلجيك وجرح عدد كبير من الأوروبيين . وفي عام ١٨٩٩ استطاع البلچيكيون الاتصال مع الانجليز بطريق النيل في فاشودة وفي الخرطوم[2] . وهكذا تكون دولة الكونغو قد ساهمت مع انجلترا مساهمة فعالة في محاربة الثورة المهدية ، فهل ستطلب الثمن وممن سوف تطلبه ؟

مهما يكن من أمر فإن حاجز لادو كان يقف سدا مانعا ضد أطماع الملك ليوبولد حيث أن فرنسا بمقتضى اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ كانت قد تخلت عن منطقة بحر الغزال ، وعلى هذا قرر الملك الاندفاع من جهة بحر الغزال عن طريق بعثات استكشافية طالما أن اتفاقه مع انجلترا (اتفاق التأجير في ١٢ مايو ١٨٩٤) لم يزل قائما . وواقع الأمر أنه بعد واقعة فاشودة شعر العالم أجمع أن بريطانيا التي خرجت منتصرة على المهدية سوف لا تسمح بأن ينافسها أي منافس في أعالي النيل . لذلك دخلت بريطانيا في مفاوضات مضنية لتغيير أو إلغاء عقد تأجير لادو مقابل التنازل النهائي عن بعض أراضي تقع إلى الغرب وتمتد حتى خط الموازاة ٥ درجة شمالا[3] .

ولجأ الملك ليوبولد إلى أسلوب كسب الوقت ريثما يدرس أهمية هذه الصفقة الجديدة . ولذلك عمد إلى إرسال المزيد من البعثات الاستكشافية إلى بحر الغزال اندفعت إلى ما يقرب من خط عرض ٩ درجة شمالا (انظر الشكل) . وطالت المفاوضات بين الجانبين إلى أن هددت بريطانيا باستخدام القوة ما لم تسحب دولة الكونغو مراكزها التي أقامتها في منطقة بحر الغزال حتى أن بريطانيا انتهت إلى الرجوع عن عرضها في نهاية الأمر . وكان من بين هذه البعثات التي أقلقت بريطانيا بعثة القومندان

(١) Cornevin, R. op. cit. p. 156.

(٢) Cornevin, R. Ibid. p. 156.

(٣) Le Baron Bayens, La Question Africain pp. 40 - 41.

(تقدم مارشان في منطقة بحر الغزال وخط التسوية طبقاً للاتفاقية الفرنسية الإنجليزية في ٢١ مارس ١٨٩٩)

رويـو (Royaux) إلى حفرة النحاس لكن الحامية الانجليزية - السودانية تصدت له وسدت عليه الطريق فتقهقرت بعثة رويو نحو الخلف وكان هذا أول صدام فعلى بين الجانبين . ثم كانت هناك بعثة بلچيكية أخرى أقلقت البريطانيين هى بعثة ليمير (Lemaire) التى زعمت أنهـا بعثـة ذات أهـداف سياسية وعلمية واقتصادية فى آن واحـد ، وقد اضطرتها القوات الانجليزية - السودانية هى الأخرى إلى التقهقر إلى أرض سلطان نيبيو (Nbio) . ولما كان حاجز لادو مؤجرا مدى حياة الملك ليوبولد ، فقد عادت الحدود بعد وفاته إلى ما كانت مقررة بمقتضى معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ (بين فرنسا ودولة الكونغو) فيما عدا ميناء ماهاجى وبعض المناطق المجاورة التى بقيت للكونغو البلچيكى[1] .

ولكن الملك ليوبولد لجأ منذ توقيع اتفاقية التأجير (١٢ مايو ١٨٩٤) إلى محاولة تثبيت أقدامه على الأراضى التى منحت له بصفة إيجارة وذلك بمنح امتيازات لشركات الاستغلال فى تلك المناطق باعتبارها أرضا لا مالك لها ، بل أنه أعطى امتيازات لبعض الشركات تصل مدة الامتياز الممنوحة لها خمسين عاما حتى فى منطقة لادو التى كانت ممنوحة له مدة حياته فقط مما يكشف عن أطماعه فى تلك المنطقة وكان من بين هذه الشركات شركة بلچيكية - إنجليزية مشتركة اسمها (Anglo-Belgian Company) وشركة بريطانية اسمهـا : (British Tropical Africa) . وسرعان ما ثار الجدل بعد أن انسحبت فرنسا من منطقة بحر الغزال نهائيا وإبرام تسوية ٢١ مارس ١٨٩٩ بشأن مدى صلاحية اتفاقية ١٢ مايو ١٨٩٤ حيث رأى رجال القانون الدولى أن الاتفاقية المذكورة لازالت قائمة رغم إبرام المعاهدة الفرنسية - الكونغولية فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ اللاحقة لها . وكان ذلك استنادا إلى أنه لم يصدر من الحكومة البريطانية عقب توقيع اتفاق ١٤ أغسطس ١٨٩٤ أى اعتراض رسمى أو أى تنصل من اتفاقية التأجير، هذا فضلا عن أن بريطانيا لم تكن طرفا فى الاتفاقية الأخيرة .

غير أن إنجلترا التى كانت قد أجرت حاجز لادو ومنطقة بحر الغزال باعتبارها أرضا لا مالك لها كنتيجة لانسحاب مصر من السودان بهدف سد الطريق أمام الفرنسيين رأت أخيرا مطالبة الملك باعادة النظر فى المعاهدة لكى تحد من نشاطه استنادا لتغير الأوضاع نتيجة انتصار البريطـانيين فى موقـعة أم درمان ومن ثم أصبح

---

(١) لقد تم تسليم حاجز لادو بتاريخ ١٩١٠/٦/١٦ إلى السلطات الانجليزية - السودانية انظر (Cornevin. R.) ص ١٧٥ .

لانجلترا ومصر حق جديد فى امتلاك هذه الأراضى ، رغم أن المعاهدة الأصلية كانت قد تضمنت نصا بعدم المساس بحقوق مصر والباب العالى . وهذا النص هو الذى جعل وجهة النظر المؤيدة للموقف البلچيكى قوية فى عدم إلغاء المعاهدة إذ أن معركة أم درمان وانهيار سلطة المهدى وكذلك انتهاء النزاع بين فرنسا وإنجلترا فى فاشودة باتفاقية التسوية فى ٢١ مارس ١٨٩٩ من شأن كل ذلك أن يقوى معاهدة التأجير لأنه مهما كانت ادعاءات فرنسا فى عام ١٨٩٤ فإنها تكون قد تخلت على منطقة بحر الغزال عام ١٨٩٩ .

واقع الأمر أن الملك البلچيكى كان له هدفان من محاولة السيطرة على أعالى النيل ، أحدهما دينى صليبى ، وآخر اقتصادى . فأما بالنسبة للهدف الأول فإنه ورد فى تقرير اللورد كرومر تحت عنوان (Modern Egypt) الجزء الأول فى صفحة ٤٦٤ أن غوردون منذ عام ١٨٨٤ أثناء وجوده فى أعالى النيل قد كتب إلى الملك ليوبولد حول موضوع إرسال حملة «مناهضة للاسلام» تسير فى النيل الأبيض فى اتجاه الخرطوم[١] . ومن المعلوم أن العرب وطدوا أقدامهم على الساحل الشرقى الأفريقى منذ القرن العاشر الميلادى ثم تمكن البرتغاليون من طردهم من هناك . وكان البرتغاليون يبحثون عن الملك المسيحى فى الحبشة الذى يحيط به المسلمون من كل جانب ، وفى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر طرد العرب (أئمة مسقط) هؤلاء البرتغاليين ووطدوا دعائم حكمهم فى زنجبار باعتبارها مركزا لامبراطورية عربية إسلامية جديدة . واندفع العرب داخل أفريقيا حتى طابورة التى أصبحت مستودعهم الأساسى للعاج والعبيد عام ١٨٣٠ ووصلوا إلى أوجيجى على بحيرة تنجانيقا عام ١٨٤٠ وامتد نفوذهم إلى منابع النيل وحتى أواسط الكونغو لذلك قرر ليوبولد أن يهاجم المسلمين مباشرة بأن يسحق عرب الكونغو تماما كما كان من مخططاته أن تحل قواته محل المهدية فى أعالى النيل[٢] ، وكانت وسيلته لذلك قمع تجارة الرقيق .

أما عن الهدف الاقتصادى فتكشف الوثائق عن حقيقة أن الملك ليوبولد كان يرغب فى أن تؤول ملكية جيب لادو إلى بلچيكا بعد وفاته ، فقد استشف السير فيبس (Phipps) المبعوث الدبلوماسى البريطانى فى بروكسل أثناء مقابلته مع البارون

---

(١) Daye, P. L'Empire Colonial Belge p. 39.

(٢) Daye, p. Ibid, p. 39.

فان إيتفيلد (Van Eetvelde) وما دار بينهما من حديث رغبة الملك فى ضمان وسيلة نقل نيلية لمنتجات دولة الكونغو الحرة وعدم اعتراض الملك على أن تدفع سفن دولة الكونغو التى تمر فى نهر النيل الضرائب المستحقة ، ولكن إنجلترا كانت ترى أن تستأجر دولة الكونغو هذه الخدمات من الحكومة السودانية كما تكشف نفس الوثائق عن حقيقة أن المخابرات البريطانية قد حذرت من أنه إذا جرى التنازل عن جيب لادو بصفة دائمة فإن دولة الكونغو سوف تصبح دولة مشاطئة لنهر النيل مع ما يترتب على ذلك من مخاطر ، كما أن مندوب الملك أفصح عن رغبة الملك ليوبولد فى إقامة خط سكك حديدية بحوض النيل يمر بموازاة النيل ونعته بالآتى : (Faculté de construire un chemin de for au Nil) كذلك تكشف الوثيقة عن أن الملك بان يهدف إلى إنشاء خط حديدى يمتد من ٣٠ْ، ٥ْ حتى مشروع الرق[1] .

واحتدم الجدل بين انجلترا وبلچيكا بشأن هذا الموضوع حتى فكرت الأخيرة فى الالتجاء إلى التحكيم الدولى حسب نصوص وثيقة برلين . على أن الخطاب المرسل من السير فيبس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٠٢ يكشف لنا عن حقيقة نوايا الملك ليوبولد فى محاولة إشراك الحكومة المصرية فى جزء من هذا الخط الحديدى المقترح ، وعن مدى رغبة الحكومة البلچيكية فى أن يكون خطاً «بريطانياً - بلچيكياً» فى الأساس . ولقد طالبت بلچيكا بضمانات مصرية لانشاء هذا الخط أسوة بالضمانات التى أعلنت حكومة دولة الكونغو الحرة عن استعدادها لتقديمها لتنفيذه ، الأمر الذى دعا المبعوث الدبلوماسى البريطانى فى بروكسل إلى أن يتساءل عن أن ضمانات حكومة الكونغو لا تمتد إلى ما وراء ميناء ماهاجى وعلى هذا فليس بمستساغ أن تمنح حكومة الكونغو امتيازات بالنسبة لخط يمتد فى أراضى ليست ملكا لها بصفة دائمة . ولم يستطع البارون فان ايتفيلد - وقد أسقط فى يده - الرد على هذا التساؤل وآثر الرجوع إلى حكومته فى هذا الشأن .

وتزايدت حدة الصراع حتى أوشكت الحكومة البريطانية على التفكير جديا فى طرد رجال الملك من لادو إذا استمر عناده كما تكشف لنا نفس الوثيقة (FO. 10.776) المؤرخة نوفمبر ١٩٠٢ عن أن البريطانيين بدأوا يفهمون أن الأراضى التى تتنازل عنها بريطانيا للملك ليوبولد سوف تكون المقابل لتنازله عن الجزء من

---

(١) رسالة دكتوراه غير منشورة للدكتور فوزى درويش ، ص ٢٨٥ .

الأراضى الممنوحة له بصفة دائمة طبقا لمعاهدة التأجير (وهى منطقة بحر الغزال) . وتبدو نوايا الملك فى الاحتفاظ بصفة دائمة بحاجز لادو من قول إيتفيلد للمبعوث البريطانى السير فيبس «لماذا يراد جرح كبرياء الملك بمحاولة إخراجه من أراضى ينبغى أن تكون ملكا لكم (للانجليز) حين وفاته وقد كلفته هذه الأراضى فى نفس الوقت نفقات طائلة» .

على كل فإنه من واقع عقود الامتياز التى قدمها الملك لشركات الاستغلال التى أشرنا إليها والتى بلغت مدد امتيازها ٥٠ سنة قابلة للتجديد ، ومن إبلاغ رغبته فى مد خط حديدى من الجنوب إلى الشمال يبدو مدى تشبث الملك بجيب لادو . والسؤال الآن لماذا هذا التشبث من الوجهة الاقتصادية . وهذا أمر كشفت عنه الوثيقة المؤرخة فى ٢٦ مارس ١٩٠٥[١] ، وهى خطاب موجه إلى وزارة الخارجية البريطانية من اللورد كرومر تتضمن أن الملك مضى فى الخطوات الأولية لبناء الخط الحديدى من ماهاجى (على بحيرة ألبرت) أو الرجاف أو لادو لأن تكاليف النقل عبر الكونغو إلى المحيط الأطلسى ضخمة جدا بالقدر الذى يوفر مبالغ طائلة لحكومة الكونغو الحرة إذا هى سلكت هذا الطريق الجديد وصرفت بضائعها نحو الشمال لا سيما وأن عملية الاستغلال الاقتصادى قد بلغت أشدها فى تلك الدولة . على أن الجهود التى بذلها ليوبولد الثانى لتثبيت أقدامه فى حوض النيل كانت لها عواقب وخيمة لأنه أنفق فى سبيل بعثاته ملايين عديدة من الفرنكات كان يمكن استثمارها فى الكونغو[٢] ، وكان هذا الاتفاق من جهة أخرى سببا فى اتباعه أسلوب استغلال جديد فى الكونغو بدأه بنظام احتكار الأراضى والسخرة تعويضا عما فقده من هذه الأموال ، وجعل أوروبا تشن عليه حملة دبلوماسية ضــــارية .

* * *

---

(١) وثيقة : (FO. 10/817) .

(٢) Baron Beyens, op. cit. p. 41.

الفصـــــل الســــادس

(عملية التقسيم فى غرب أفريقيا)

الفصـــــل الســــادس

عملية التقسيم فى غرب أفريقيا

أولا : تطور علاقات أوروبا بالمنطقة :

كانت صلات أوروبا بأفريقيا من جهة الشمال ضعيفة لوجود الصحراء الكبرى التى تمتد جنوبى البحر المتوسط مباشرة مكونة منطقة عازلة بين الجانبين فى حين تدلنا أقدم الوثائق التاريخية على أن بعض التجار الفرنسيين كانوا يتبادلون التجارة مع شعوب غرب أفريقيا حتى أرض غانا الحالية فى الفترة من ١٣٦٤ - ١٤١٣م .

وكان الأمير هنرى الملاح البرتغالى أول من تولى عمليات الاستكشاف بطريقة منظمة حول إفريقيا فى العصور الحديثة . فقد وصل بعض الملاحين البرتغاليين إلى السنغال فى عهده عام ١٤٤٤ . وفى عام ١٤٧١ واصلوا تقدمهم فوصلوا إلى ساحل الذهب (غانا) ثم توغلوا حتى وصلوا إلى نهرى النيجر والكونغو .

وفى عام ١٤٨٨ وصل البرتغالى بارثلميو دياز إلى رأس الرجاء الصالح ، وأتى من بعده فاسكو دى جاما الذى تمكن بعد تسع سنوات من استكشاف ساحل أفريقيا الشرقى وموزمبيق ثم وصل إلى سواحل الهند . ومن حسن حظ البرتغاليين فى هذه المرحلة المبكرة أنهم لم يلقوا أية منافسة من الدول الأوروبية الأخرى ، فقد كان الأسبان قد شغلتهم جهودهم نحو تكوين امبراطورية لهم فى العالم الجديد كما كان الفرنسيون والانجليز قد استوعبتهم مشكلاتهم الداخلية .

والحقيقة أن قيام البرتغاليين بعمليات الاستكشاف كانت لاشباع رغبة المغامرين منهم فى إيجاد طريق إلى الهند كطريق بديل لطريق التجارة الشرقى الذى تسيطر عليه دولة المماليك وذلك بالدوران حول الكاب والتعرف على المملكة المسيحية التى يحيط بها المسلمون من كل جانب (الحبشة) بأكثر من رغبتهم فى استغلال الساحل الأفريقى الغربى .

وبحلول القرن السادس عشر بدأ اهتمام الانجليز والفرنسيين ثم بعد ذلك الهولنديين بالساحل الغربى الأفريقى . ولم يكد يبدأ القرن السابع عشر حتى كانت هذه الدول الثلاثة قد صارت لها مستوطنات فى القارة الأمريكية وجزر الهند الغربية .

ومن هنا نشأت الحاجة الملحة إلى الأيدى العاملة . ونشأت الفكرة إلى استرقاق الأفريقيين للعمل فى المزارع ، فعمدت هذه الدول إلى إقامة القلاع على الساحل الغربى الأفريقى وأطلقت عليها مراكز تجارية ولكنها كانت فى حقيقة أمرها مراكز لجمع الرقيق توطئة لنقلهم إلى العالم الجديد .

وكانت دلتا نهر النيجر أكثر المناطق اجتذابا فى غرب أفريقيا حيث قامت الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بعمليات استكشافات عند مصب النهر ولكن التوغل نحو الداخل لم يبدأ بصورة جدية إلا بعد انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ . على أن السنغال حظيت فى مرحلة مبكرة بالاهتمام الفرنسى على وجه الخصوص . كما أن النيجر كانت منطقة مرموقة وشهدت تنافس الاستعماريين الفرنسى والانجليزى على نحو ما سنرى .

ثانيا : الفرنسيون فى غرب أفريقيا :

١ - باكورة الاستعمار الفرنسى :

على الرغم من أنه كان للفرنسيين نشاط ملحوظ فى غرب أفريقيا منذ القرن السادس عشر فصاعدا وقاموا بتحدى الاحتكار البرتغالى للتجارة فى هذا الجزء من أفريقيا ، كما أنهم شاركوا فى تجارة الرقيق ، إلا أنهم لم يبدأوا جديا فى بناء امبراطوريتهم فى غرب أفريقيا إلا بعد عام ١٨٧٠ .

وعلى أية حال ، فقد كان تعيين لويس فيدهيرب (Faidherbe) حاكما على السنغال عام ١٨٥٤ يشكل بداية لتوسعهم فى غرب أفريقيا وكان فيدهيرب يعتقد أن نهر السنغال هو مفتاح الدخول إلى قلب أفريقيا فقام باحتلال السنغال لتنمية موارده الاقتصادية وخاصة الفول السودانى لتصديره للخارج . وكان غريمه فى تلك المنطقة الحاج عمر الفوتى الذى كان يسعى لبناء امبراطورية فى غرب المنطقة السودانية ، وقد واصل ابنه معارضة الفرنسيين من بعده .

بيد أن الوضع الاستعمارى الفرنسى ، فى غرب أفريقيا قد تحسن نتيجة لحصولهم على عدة معاهدات أبرموها مع حكام ساحل العاج ، وغينيا (الفرنسية) ، والداهومى ، وبحلول عام ١٨٧٠ كان غالبية الحكام الأفارقة على المنطقة الساحلية قد قبلوا الحماية الفرنسية على بلادهم .

٢ – التوسع الفرنسى فى ظل الجمهورية الثالثة :

لقد اتسع نطاق التوسع الاستعمارى الفرنسى لبناء امبراطورية فرنسية فى ظل الجمهورية الثالثة حيث تولد اليقين عند القادة السياسيين ورجال الأعمال على حد سواء أن بناء هذه الامبراطورية سوف يوفر إمكانات هائلة للاستثمار ، ويعمل على ايجاد متصرف للمنتجات الفرنسية . ونظرا لأن الكرامة الفرنسية قد أصابها جرح غائر منذ الحرب البروسية – الفرنسية عام ١٨٧٠ فقد ظهرت كتابات تقول «أن فرنسا سوف تصبح قوة أفريقية عظمى ، وإلا فإنها بعد قرن من الزمان سوق تصبح دولة أوروبية من الدرجة الثانية» ، وشعر الفرنسيون أن على فرنسا أن تعمل على نشر الحضارة بين ربوع الأجناس الأخرى الأقل تفوقا عنهم .

٣ – التوغل الفرنسى فى غرب أفريقيا :

لقد بلغت مساحة الأراضى التى أطلق عليها «غرب أفريقيا الفرنسية» تسع مرات قدر مساحة فرنسا . وهذه الأراضى تم الاستيلاء عليها فى الفترة الواقعة بين ١٨٧٥ – ١٩٠٤ وقد لقى هذا الاستيلاء انطلاقا من السنغال وغينيا الفرنسية ، وساحل العاج والداهومى – بعض المقاومة من جانب القادة الأفارقة وأشهرهم أحمد سامورى . حتى أن سامورى ظل فى حرب مع فرنسا امتدت من ١٨٨١ – ١٩٨٩ ، وكذلك تصدت قبائل الطوارق المسلمة من سكان المنطقة الصحراوية فى حرب مقدسة للفرنسيين على مدى عشر سنوات إلى أن استسلموا أخيرا عام ١٩٠٤ .

على أن الفرنسيين كانوا يهدفون إلى الاستفادة من مبدأين رئيسيين من مبادئ وثيقة برلين ١٨٨٥ ، وهما مبدأ الظهير الأرضى (Hinterland) لما يمتلكونه من أراضى على الساحل كما ورد فى المادة (٣٤) من الوثيقة ، ومبدأ الاحتلال الفعلى (Effective Occupation) كما ورد فى المادة (٣٥) من نفس الوثيقة .

لذلك فإن الفرنسيين لكى يؤكدوا وجودهم فى مواجهة أية منافسة من الدول الأخرى قاموا بإرسال بعثات للداخل لدراسة عمق القارة . واستطاعت هذه البعثات الحصول على معاهدات مع الحكام الأفارقة كانت بمثابة السند لدعاوى فرنسا فى هذه الجهات . لكنهم غالبا ما كانوا يدخلون أراضى تخص دولا أخرى . ففى عام ١٨٩٢ على سبيل المثال دخل الضابط الفرنسى ميزون حوض نهر النيجر الأدنى ، وكانت هذه المنطقة تحت سيطرة شركة النيجر البريطانية الملكية ، ونشأ عن ذلك توتر شديد بين

وزارتى الخارجية الفرنسية والانجليزية لم تخف حدته إلا بعد انسحاب ميزون من المنطقـــة .

أما التوغل الفرنسى الذى استند على مبدأ الظهير الأرضى ، فكانت فرنسا تهدف من ورائه إلى ربط ممتلكاتها فى الساحل الواحدة بالأخرى . فقد قام الكابتن بنجر باستكشاف حوض النيجر الأعلى فى الفترة ١٨٨٧ - ١٨٨٩ وعمل هذا الاستكشاف على ربط السنغال مع ساحل العاج (كوت ديفوار) وفى عام ١٨٩٣ صار بنجر حاكما على ساحل العاج . ثم قام أحد الضباط الفرنسيين هورست باقامة صلة بين السنغال والداهومى (بنين حاليا) . على أن الاستكشافات التى قام بها مونتيل بتوغله من السنغال إلى بحيرة تشاد ومن هناك عبر الصحراء إلى طرابلس عام ١٨٩٠ مدت نطاق النفوذ الفرنسى حتى غربى المنطقة السودانية . وقد تلت هذه الاستكشافات عمليات الاستيلاء حتى أوائل القرن العشرين إلى أن أصبحت مساحة الأراضى التى استولت عليها فرنسا فى غرب أفريقيا ١٫٨١٤٫٢٠٠ ميلا مربعا يسكنها نحو ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة[1].

٤ - رسم الحدود :

لم يكن التنافس للحصول على مستعمرات فى غرب إفريقيا قاصرا على دولة أو دولتين أوروبيتين . فقد كانت للبرتغال وأسبانيا دعاوى ترجع إلى القرن السادس عشر . فلما أصابهما الوهن ، كان الأمر أكثر يسرا بالنسبة للفرنسيين لرسم حدود مستعمراتهم لصالح فرنسا . فهذه ليبيريا المستقلة التى أقامها «دعاة الخير» من الأمريكيين عام ١٨٢١ تخضع لفرنسا . أما التوجولاند ، تلك المستعمرة الألمانية التى حصل عليها الألمان عام ١٨٨٤ والتى لها حدود مع الداهومى من ناحية الشرق فقد تم رسم الحدود بينهما بموجب معاهدة ألمانية - فرنسية عام ١٨٩٧ .

بيد أن العقبة الكأداء ظهرت عند رسم حدود المستعمرات الفرنسية مع مناطق النفوذ البريطانية ، وكانت فرنسا تنتهج خطة تحجيم النفوذ البريطانى بحيث يقتصر على عدة جيوب فقط على الساحل الغربى لأفريقيا ونجحت فرنسا فى ذلك فى بعض مناطق ولم يحالفها التوفيق فى مناطق أخرى . نجحت فى جامبيا ، حيث لم يترك الفرنسيون للبريطانيين سوى مستعمرة صغيرة لا تتعدى مساحتها ٤٫٠٠٠ ميل مربع . أما سيراليون التى استخدمها البريطـــانيون لاعادة توطـين العبيـد المحررين ، فإنهـا

---

(١) Cook, Africa, Past and Present pp. 125 - 126.

٣٦مستعمـرة بريطانية منفصلة عام ١٧٩٩ . وبالنسبة لحـدود غينيا (الفرنسية) (غينيا حاليا) فقد تم رسمها بحيث لم يترك الفرنسيون لبريطانيا سوى مستعمرة صغيرة جدا يبلغ سكانها نحو ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ نسمـة .

أما الحدود بين ساحل الذهب (غانا) وبين ساحل العاج فقد تم الاتفاق بشأنها عام ١٨٨٩ . وهذه الحدود تم رسمها بطريقة تحكمية – رسمها بعض الدبلوماسيين الذين لم يكونوا على أى قدر من الدراية عن أفريقيا حتى أن هذه العملية وصفت بأنها «شخبطة دبلوماسية» (Diplomatic Doodling) [1] .

على أن رسم حدود نيجيريا هو الذى أثار أزمة دبلوماسية عاصفة بين إنجلترا وفرنسا حتى أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر ويرجع ذلك لأنه كان يجرى النظر إلى نيجيريا – كما كان الحال بالنسبة لأوغندا فى شرق القارة – على أنها الكنز المنشود ، لثروتها وكثرة سكانها . وكان البريطانيون قد وطدوا أقدامهم فى حوض النيجر الأدنى بحيث كانت تعمل «شركة النيجر الملكية» منذ عام ١٨٨٦ والتى حظيت باعتراف مؤتمر برلين وكانت هناك معاهدات أبرمها وكلاء الشركة مع سلطان سوكوتو لبسط نفوذ البريطانيين لمسافة كبيرة عبر نهر النيجر . وفى النهاية فإن الحدود الشمالية لنيجيريا قد رسمت بصفة مؤقتة فى عام ١٨٩٠. فقد تم الاتفاق على رسم خط حدودى يبدأ عند بحيرة تشاد يتجه غربا باستقامة حتى قرية ساى على الضفة الغربية من نهر النيجر .

ولقد تم الاعتراف بسيطرة شركة النيجر الملكية على كافة الأراضى التى تقع ضمن حدود مملكة سوكوتو التى تسكنها قبائل الفولانى . وقد رسمت هذه الحدود لجنة مشتركة وكان رسم الحدود الغربية لنيجيريا أكثر صعوبة . فقد طالب الفرنسيون بأن يكون نهر النيجر نفسه هو الذى يشكل الحدود ، ولكن البريطانيين أصروا على أن الخط المستقيم الواصل من ساى جنوبا هو الخط الفاصل الحقيقى للحدود بين نيجيريا والداهـومى .

ولقد تصاعد التوتر بين بريطانيا وفرنسا مرة أخرى حول الظهير الأرضى لما وراء ميناء لاجوس . وأرسلت الدولتان وكلاءهما إلى منطقة بورجو عام ١٨٩٤ لابرام معاهدات جديدة ونجح الوكلاء فى ابرام تلك المعاهدات لكن البريطـانيين كانوا أسبق

---

(١) Cook, A. Ibid. p. 127.

ببضعة أيام ، الأمر الذى استدعى تشكيل لجنة انجليزية - فرنسية فى بداية عام ١٨٩٦ للتفاوض بشأن الدعاوى المتعارضة فى غرب أفريقيا وأيضا فى الهند الصينية . واشتد الخلاف حول منطقة بورجو عام ١٨٩٨ حين أرسلت كل من بريطانيا وفرنسا قواتها لاحتلال هذه المنطقة . وهاج الرأى العام فى كل من البلدين ، وكان المد الاستعمارى فى فرنسا على أشده ، ومما زاد الطين بلة أن المد الاستعمارى فى انجلترا كان هو الآخر على أشده حيث كان يتولى چوزيف تشمبرلين وزارة المستعمرات وأعلن عن تصميمه على ألا يسمح بحال من الأحوال التضحية بمصالح بلاده .

على أن الأمر قد وجد له حلا بالتفاوض ، وتولت اللجنة المشتركة التى تشكلت عام ١٨٩٦ تسوية هذا الموضوع . وتم تقسيم منطقة بورجو التى أثارت هذا الصراع بين الداهومى ونيجيريا . أما بقية الحدود بين مستعمرات إنجلترا وفرنسا فى غرب أفريقيا فقد تمت تسويتها بمعاهدة الوفاق الودى «لعام ١٩٠٤» والتى عملت على تصفية المشكلات الاستعمارية فى أفريقيا وآسيا بين فرنسا وانجلترا . وبذلك يكون الحلم السعيد لفرنسا أن تشمل ممتلكاتها فى أفريقيا كل ما يقع شمالى خط الاستواء لم يتحقق بكامله .

بيد أنه كان لفرنسا حلم سعيد آخر يتصل بغرب أفريقيا لكنه يتصل كذلك بمطامعها فى أفريقيا الاستوائية . فقد بدأ التجار الفرنسيون وضع أقدامهم فى الجابون منذ القرن السابع عشر . ولم يكن لهذه المنطقة أهمية تذكر حتى عام ١٨٣٠ حين تم إنشاء مدينة ليبرفيل ليسكنها العبيد المحررون ، فأصبحت نقطة وثوب فرنسية جديدة باتجاه خط الاستواء . وقد رأينا أن دى برازا هو مؤسس ما يسمى «أفريقيا الاستوائية الفرنسية» وقد توقفت سفينته فى الجابون ١٨٧٤ ، وقابل المستكشفين الفرنسيين الذين عادوا لتوهم من داخل القارة . وتمكن دى برازا من استكشاف أن هناك رافدين للكونغو ، ولكنه لم يفطن إلى أهمية ذلك إلا بعد عودة ستانلى من رحلته الثانية لأفريقيا عام ١٨٧٧ التى سار فيها مع النهر حتى بلغ مصبه . وتمكن دى برازا كما فعل فيدهيرب فى السنغال - من مد النفوذ الفرنسى إلى الظهير الأرضى بابرام معاهدات وإقامة نقاط عسكرية .

بيد أن من جاءوا بعد دى برازا مدوا نفوذ فرنسا شمالا حتى بحيرة تشاد . واصطدم الفرنسيون بالقائد الاسلامى رابح الذى كان يحكم مملكة برنو القديمة . وبهزيمة رابح عام ١٩٠١ أمكن للفرنسيين ربط ممتلكاتهم فى غرب أفريقيا بممتلكاتهم الجديدة فى أفريقيا الاستوائية .

ولم تكن أحلام الفرنسيين تقف عند هذا الحد ، ففى التسعينات من القرن التاسع عشر كانت قد نضجت لديهم فكرة ربط مستعمراتهم فى أفريقيا الاستوائية وغرب أفريقيا بمراكز ينشئونها على البحر الأحمر . وكانوا يبيتون النية للسيطرة على أثيوبيا وبناء حط حديدى يمتد من جيبوتى على البحر الأحمر عبر أثيوبيا ليصل إلى النيل . وكان هذا يستلزم اختراق شرقى السودان وهى أراضى مصرية فى ذلك الوقت وإن كانت تقع تحت الاحتلال البريطانى . وقد أغرى الفرنسيين حالة الفوضى التى خلفتها الثورة المهدية للتحرك نحو السودان .

وكانت الخطة الفرنسية تتضمن تقابل بعثتين عسكريتين تنطلق إحداهما من أفريقيا الاستوائية ، وتنطلق الثانية من الحبشة حيث تتقابلا عند فاشودة (كودوك حاليا) عند النيل الأعلى . ونفذت فرنسا مخططها رغم تحذير بريطانيا لها بأن السودان تابع لمصر . ثم سارت بعثة مارشان كما رأينا فى يوليو ١٨٩٨ ، لكن بعثة الحبشة لم تصل . ولم تتحقق أحلام فرنسا هذه المرة أيضا رغم وصول مارشان إلى فاشودة ، وانتهت الأزمة التى نشأت بين بريطانيا وفرنسا فى مارس ١٨٩٩ بانسحاب الفرنسيين من وادى النيل .

وقد يكون من المناسب الآن أن نخص السنغال بقدر أكبر من التفصيل باعتبارها أهم المناطق التى حظيت باهتمام الفرنسيين وكانت نقطة انطلاق أولى بالنسبة لهم .

السنغـــال :

لقد بدأ الاهتمام الفرنسى بهذه المنطقة فى شكل حملات ورحلات فردية واتفاقيات تجارية متناثرة ، لكنها لم تكن من ذلك النوع الذى يحقق لفرنسا النفوذ الادارى الكامل للأسباب الآتية :

١ - وصول الاسلام إلى أفريقيا منذ القرن السابع الميلادى واستقرار النفوذ العربى والاسلامى فى المنطقة من أفريقيا الممتدة من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسى مما وضع حاجزا بشريا يضاف إلى حاجز الصحراء مع وجود دول إسلامية مثل دولة غانا ومالى والسنغاى . لذلك لما بدأت فرنسا مدها الاستعمارى صعب عليها تسلق هذا الحاجز .

٢ - ظهور بعض الزعامات الاسلامية القوية من أمثال الحاج عمر الفوتى ، وانتشار دعوته وأتباعه فى كل من السنغال وفوتاجالو (غينيا) ظهير الساحل الغربى مباشرة ، وكذلك ظهور الفارس الغينى أحمد سامورى تورى فكان ذلك بمثابة القوة المهددة للاستعمار الفرنسى فى تلك المنطقة من غرب أفريقيا .

٣ - الحروب النابليونية فى أوروبا والشرق التى شغلت فرنسا ردحا من الزمن عن متابعة نشاطها الاستعمارى .

وعلى أية حال فلقد كانت المحاولات الفرنسية الأولى تتمثل فى عقد اتفاقيات تجارية داخل الأراضى المتاخمة للأنهار ومن أوائل هذه المحاولات ما قام به دى بيرو (De Biro) فى بداية القرن الثامن عشر الميلادى . ولقد مكث هذا التاجر فى شواطئ أفريقيا الغربية ثمانية عشر عاما كاملة ، كما زار غامبيا عام ١٧٠٠ حيث التقى عند مصب نهر غامبيا بأحد تجار الرقيق الانجليز الذى كان يعاونه عدد من الهولنديين والبرتغاليين فعقد معهم اتفاقيات تجارية .

على أن ثورة فرنسا الكبرى عام ١٧٨٩ التى حولت المجتمع الفرنسى تحولا جذريا وغيرت خارطة أوروبا قد انبثقت عنها مثل ومبادئ للحرية والمساواة والاخاء تمثلت فى حرية الفكر والتعبير ، والمساواة فى البحث عن السعادة والاخاء بفكرته الصوفية الواسعة مع كل البشر نحو حياة أفضل ولكن هذه الثورة الفرنسية أشعلت الشعور الوطنى الذى يعنى الاستقلال الوطنى باعتباره الوسيلة الأفضل للحصول على الحرية الفردية . ولكن هذه المبادئ أصرت مع ذلك - رغم ما فى ذلك من تناقض - على تفوق الحضارة الفرنسية ويستتبع ذلك فى نظر الثورة أن تكون القومية الفرنسية فى ذاتها أكبر هذه القوميات وبالتالى تشجيع الشعوب المستعمرة على نسيان تاريخها وحضارتها لتنضم إلى ركب الحضارة الفرنسية الكبرى[١] .

ولقد انعكس ذلك بالدرجة الأولى على ساحل السنغال بوجه الخصوص حيث كانت هناك المواقع التجارية فى كل من سانت لويس وجورى (Goré) ، إذ عمدت هذه المواقع إلى الاستفادة من هذه الديموقراطية الجديدة التى ظهرت فى فرنسا ، ووجهت إليهم باريس الدعوة لارسال مندوبين عنهم وتحمس السنغاليون لهذه الدعوة حتى رسخ فى أذهان الفرنسيين أن السنغال ما هى إلا قطعة من فرنسا وأن الحرية ليست مرادفا للاستقلال بالنسبة لفرنسا حيث أن الاستفادة من الحضارة الفرنسية لا يتنافى مع الاستقـــلال .

ولكن يلاحـظ أنـه حتى بعـد سقوط نابليـون بنحـو ثلاثين عاما لم تبد فـرنسا - ولا حتى انجلترا - أى حماس لانتهاج سياسة استعمارية فى منطقة غرب أفريقيا فقــد

---

(١) July, R.W. Histoire des Peuples d'Afrique. p. 148.

انتشرت أفكار آدم سميث التى تقول بأن العمل الاجبارى يكون فى نهاية الأمر أعلى تكلفة من العمل الحر ، واستتبع ذلك الظن بأن الانفاق على المستعمرات هو انفاق عديم الجدوى ، وسيطرت هذه الفكرة على عقول المسئولين فى الحكومتين البريطانية والفرنسية التى كانت تهتم كثيرا فى تلك الآونة بالنواحى الاقتصادية أكثر من غيرها . وكانت فرنسا تحتفظ حينذاك ببضع ممتلكات فى جزر المارتينيك ، وجوادى لوب فى الأنتيل ، وجزيرة رينيون فى المحيط الهندى بالاضافة إلى المواقع التجارية فى السنغال التى أعيدت لها بموجب معاهدة الصلح لعام ١٨١٥ بعد احتلال بريطانيا لهذه النقاط بطريقة متقطعة خلال المواجهات الطويلة بين انجلترا وفرنسا والتى امتدت عبر ما يقرب من قرن من الزمان .

بيد أن السنغال على وجه الخصوص كانت فى وقت من الأوقات محل برنامج يهدف إلى تطوير الزراعة فى عدة محاصيل قصد تصديرها لفرنسا . ولكن هذا البرنامج أصابه الفشل لعدم مقدرة القائمين عليه مما أكد فكرة أن المستعمرات ما هى إلا «بالوعة» تستنزف الجهد والمال دون أن تقدم شيئا للخزانة الفرنسية .

ولقد كان المخلطون الذين يكونون غالبية السكان المحليين فى أعالى نهر السنغال يعنون كثيرا بالتجارة خصوصا تجارة الصمغ الذى كانت تستخدمه فرنسا فى الصباغة وصناعة الفراء وغير ذلك من أغراض . وكانت هذه التجارة مع ذلك لا تقابل كثيرا بالارتياح من جانب الحكومة الفرنسية وعناصر التكرور ذوى النزعة الحربية والذين كانوا يسيطرون على ظهير السنغال الساحلى .

ورغم كل ذلك فقد كانت هناك فكرة تلح فى أذهان الفرنسيين وهى العمل على نشر الحضارة الفرنسية فيها . ولكن هذه الجهود الفرنسية كانت تقابل بالرضا من بعض الجماعات فى جورى وفى سانت لويس وسكان المواقع التجارية القائمة عند مصب نهر السنغال وكان أبرز هؤلاء المخلطين المتعاونين مع المد الفرنسى جابرييل بيليجران (Gabriel Pellegrin) الذى كان يعمل عمدة لسانت لويس ، وكذلك القس بوالات (L'abbé Boilat) الذى تلقى دراسته فى فرنسا ثم صار تعيينه قسيسا . وحاول بوالات إنشاء مدرسة ثانوية فى سانت لويس على النهج الفرنسى ولكنه فشل فى تحقيق مسعاه ، ومن الشخصيات الهامة فى السعى لتثبيت الحضارة الفرنسية فى السنغال بول هو (Paul Holle) الذى كان من المخلطين المقيمين فى سانت لويس وصار ضابطا مكلفا بالدفاع عن قلعة فرنسية فى منطقة «المدينة» ، والحقيقة أن بول هول كان

من أشهر الغلاة اقتناعا بنشر الحضارة الفرنسية فى ربوع أفريقيا الغربية فقد كان يضغط على الادارة الفرنسية لاخضاع المناطق الداخلية من السنغال بالقوة وتعليم الشعب السنغالى الثقافة الفرنسية لابعاده عن التأثير الاسلامى الوافد من المناطق الداخلية ، ومع ذلك فقد كان الجانب الأكبر من الشعب السنغالى لا يزال لا يدرى شيئا عن الثقافة الفرنسية إذ كانت الغالبية العظمى من سكان المدن من المسلمين الذين ينطقون بلغة الولوف . وكانت عقيدتهم الاسلامية تقف حائلا دون تغلغل العادات الفرنسيـــــة[١] .

على أن المحاولات الجدية لاستعمار السنغال أتت عام ١٨٥٤ عندما أتى منفيا إلى هذه المنطقة الكابتن الفرنسى فيدهيرب الذى لم يكن يحظى بثقة الجمهورية الفرنسية الثانية ، فحضر هذا المغامر بصفته حاكما للسنغال وغرب أفريقيا . وفى عام ١٨٥٦/ ١٨٥٧ دخل فيدهيرب فى قتال مع محمد الحبيب زعيم إمارات الترارزة وأسفرت الحرب عن عقد اتفاقية بين الطرفين فى عام ١٨٥٧[٢] . ولا يختلف المؤرخون فى أن فيدهيرب (١٨٥٤ - ١٨٦٥) هو الذى تسبب فى هدم الأنظمة الاسلامية التى كانت قائمة فى كل الأقاليم المحاذية لنهر السنغال ، وأنه هو الذى عمل على تثبيت دعائم الادارة الفرنسية وقام بانشاء طرق الاتصالات عبر هذه المنطقة . كما أنه هو الذى حقق سيطرة فرنسا على كافة مجارى نهر السنغال .

وكان فيدهيرب هو الذى قام بانشاء فرقة «حملة البنادق» السنغاليين وشرع فى إعداد سلسلة حملات مكنت لفرنسا فى أعماق السنغال وأقام عددا من القلاع نحو الجنوب على طول الساحل . وكانت جهوده العسكرية سببا فى تحول جهود الحاج عمر الذى اشتهر بشدة بأسه وجهاده من وادى السنغال فصوب جهوده نحو الداخل باتجاه نهر النيجر[٣] .

ومما تجدر الاشارة إليه أنه كانت هناك مشروعات تجارية فرنسية تمارس ضغطها على فيدهيرب من أجل إنشاء طرق حديدية لفك الانغلاق الذى أحاط بالحوض الأوسط لنهر النيجر وربطه إما بالجزائر أو بحوض نهر السنغال . وهذه المشروعات كانت تهدف

(١) July, R. Ibid, p. 161.
(٢) Brigeaud, F. Histoire de l'Afrique Occidentale. p. 53.
(٣) July, R. Ibid, p. 180.

إلى النفاذ إلى عمق السافانا الأفريقية فى غرب القارة . ثم تبعت ذلك بعثات استكشافية شبه عسكرية للتعرف على كنة هذه المناطق ولكنها جوبهت بمقاومة صلبة من امبراطورية التكرور الاسلامية وامبراطورية الماندنجو بزعامة ساموری والتى تقع جنوبى امبراطورية التكرور ومع ذلك فقد تمكنت بعض مجموعات التجار الفرنسيين من الاستقرار بالفعل فى مناطق المجارى الدنيا لدلتا النيجر لكن هذه المجموعات ما لبثت أن اصطدمت بالشركة الانجليزية المسماة (United African Company) التى صار اسمها فيما بعد : (The Royal Niger Company) [١].

ثالثا : تفوق النفوذ البريطانى فى حوض النيجر :

لعله من المفيد الرجوع قليلا إلى الوراء للتعرف على الأوضاع التى كانت سائدة فيما يسمى بنيجيريا الحالية ، وذلك فى الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر برلين حتى ظهور نيجيريا بشكلها الحالى .

كان الوضع فى نيجيريا فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يتمثل فى وجود شمال يدين فى غالبيته العظمى بالاسلام ، وجنوب وثنى ، وفى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر قامت قبائل الفولانى المسلمة بغزو إمارات الهوسا . وكانت قبائل الفولانى تعيش فى ظل مملكة غانا القديمة فى أرض التكرور قرب مصب نهر السنغال . ومنذ ذلك التاريخ بدأت هجرات منهم تزحف صوب الشرق للاقامة عند المنحنى الأعظم لنهر النيجر فى حين واصل البعض الآخر من هذه القبائل سيرهم حتى وصلوا إلى بحيرة تشاد .

وتشتهر قبائل الفولانى بميلها الفطرى نحو طلب العلم ، ولذا كان من بينهم من تولى مناصب القضاء وشئون التدريس فى كل من مالى وسنغاى . فلما نزلوا أرض الهوسا أيام حكم الملك منسا - موسى عملوا فى التجارة والزراعة وظلت الظاهرة البارزة فيهم تمسكهم الواضح بالدين الاسلامى واعتقادهم بأنهم من أصول أكثر تفوقا .

أما فى جنوب نيجيريا ، فإن تجارة الرقيق كانت تجرى على قدم وساق وتقضى على كل مظاهر الحضارة فى حين ظهر فى بريطانيا تيار قوى يدعو الحكومة البريطانية إلى منع هذه التجارة حتى أن الحكومة البريطانية أصدرت فى عام ١٧٧٢ قانونا بتحريم الاتجار فيه . ثم فى عام ١٨٣٣ صدر قانون بريطانى آخر يحرم الاتجار فى

---

(١) July, R. Ibid, p. 241.

الرقيق ليس فقط داخل بريطانيا وإنما فى كافة الأراضى التابعة لها فيما وراء البحار ، وإظهارا لصدق عزمها وتعويضا لمن يحوز الرقيق الذى سيجرى اعتاقه قررت بريطانيا تخصيص عشرين مليونا من الجنيهات لشراء الرقيق توطئة لتحريره[1] .

ومما يجدر الاشارة إليه أن بريطانيا لم يكن لها حتى ذلك التاريخ المبكر على ساحل غرب أفريقيا سوى مدينة فريتاون بالاضافة إلى عدد صغير من القلاع على ساحل الذهب (غانا) وكان الأسطول البريطانى فى محاربته لتجارة الرقيق يتمركز فى ميناء فريتاون (سيراليون) . وكان أن وافقت دول أوروبا تباعا على محاربة تجارة الرقيق وعلى السماح للأسطول البريطانى بتعقب ومصادرة السفن التى تقوم بنقل الرقيق بصرف النظر عن جنسية الدولة التى تتبعها السفن . ومع أن القوانين التى صدرت فى أوروبا شملت تحريم الاتجار فى الرقيق وتحريم استخدامه ، فإن الولايات المتحدة لم تصدر قانون تحريمه إلا فى عام ١٨٦٢ نظرا لحاجتها إلى الرقيق للعمل فى المزارع هناك . ويلاحظ من جهة أخرى أن الأسطول البريطانى تمكن من القضاء على هذه التجارة فى غربى أفريقيا كله عام ١٨٦٩ فى حين ظلت هذه التجارة سائدة فى شرقى أفريقيا لمدة أربعين سنة أخرى بعد هذا التاريخ .

الرق والاستعمار البريطانى لنيجيريا :

إنه لمن المفارقات الغريبة أن تكون تجارة الرقيق التى أنبرت بريطانيا لتزعم مكافحتها – كما انبرى الملك ليوبولد الثانى لمكافحتها فى مرحلة لاحقة – من أهم المعاذير لسيطرة بريطانيا على نيجيريا وسيطرة الملك ليوبولد الكاملة على حوض الكونغو .

ومرجع ذلك بالنسبة لنيجيريا هو أن المسافة الطويلة الواقعة بين سيراليون – التى اتخذتها بريطانيا نقطة تمركز لأسطولها لمحاربة الرق – وبين كالابار الواقعة على الساحل الغربى جنوبى دلتا النيجر – هذه المسافة تبلغ ١٥٠٠ ميلا ، مما يصعب معه تعقب الأسطول البريطانى لسفن تجار الرقيق . ونظرا لأن ساحل نيجيريا يتميز بكثرة المداخل الضيقة التى يمكن أن توفر للسفن التى يجرى مطاردتها مخبأ يصعب على الأسطول البريطانى اكتشافه ، فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة الاتصال بظهير الساحل النيجيرى للتعرف على مستودعات الرقيق . لذلك اتفقت بريطانيا مع بعض الزعماء الوطنيين فى تلك المناطق للاجهاز النهائى على هذه التجارة .

---

(١) محمد عبدالفتاح ابراهيم : أفريقية من السنغال إلى نهر جوبا ، ص ١٥٠ .

وفى عام ١٨٥٠ كانت تجارة الرقيق قد توقفت فى كل مكان على الساحل الغربى ماعدا لاجوس ، فكان من الضرورى القضاء على هذه التجارة فى معقلها النهائى . وكانت الخطوة الأولى هى أن تنزل قوات بريطانيا إلى ذلك الساحل وتتصل بسكان المناطق الداخلية لهذا الغرض . وتصادف أن كانت هناك اضطرابات داخلية فى حوض النيجر استغلتها بريطانيا لصالحها متخذة محاربة الرق ذريعة للتدخل فقامت باحتلال لاجوس عام ١٨٦١ كبداية لتوسعها الاستعمارى .

وعمدت بريطانيا إلى تعيين أحد رعاياها فى جزيرة فرناندبو التى تقع تجاه ساحل كالابار عام ١٨٤٩ قنصلا لها هناك . ثم انتقل القنصل بقنصليته بعد ذلك إلى كالابار ليعمل على توثيق صلاته بالزعماء المحليين . ثم عينت بريطانيا قنصلا آخر فى لوكوجا فى عام ١٨٥٨ . ثم دعمت وجودها بعقد اتفاقيات مع الزعماء المحليين .

وشهدت الفترة الممتدة بين ١٨٣٢ - ١٨٥٧ تعدد الرحلات التجارية من جانب الدول الأوروبية المختلفة فى شمال ووسط حوض النيجر ، وبدأ توافد التجار الألمان والفرنسيين إلى أرض النيجر بحثا عن متصرفات لمنتجاتهم وعن مواد خام جديدة، الأمر الذى جعل الانجليز يخشون على تجارتهم من هذه المنافسة ومن ثم فكر الانجليز فى ضم شركاتهم التجارية فى شركة واحدة هى شركة (United African Company) للوقوف بحزم فى وجه المنافسة من جانب كل من ألمانيا وفرنسا . ولعبت البعثات التبشيرية دورا هاما فى جنوب نيجيريا الوثنى على وجه الخصوص إذ كان أكثر ملاءمة لبناء مدارس الارساليات حيث كان الاسلام قد وطد دعائمه فى شمال نيجيريا منذ مدة طويلة .

والحقيقة أن البريطانيين كان لهم قصب السبق فى ارتياد تلك المنطقة بمثل ما كان لفرنسا بالنسبة للسنغال ، وذلك من ناحية الاستكشافات الجغرافية فى حوض نهر النيجر، وعلى سبيل المثال كان الرحالة الانجليزى مونجو - بارك رائدا فى المنطقة حيث أبحر فى نهر النيجر عام ١٨٠٥ وغرق فيه هو ومن معه . وفى عام ١٨٣٠ وصل إلى نفس المكان رحالة انجليزى آخر هو ريتشارد لاندر واكتشف عدة مواقع فى النهر ، الأمر الذى شجع عددا من التجار البريطانيين على استثمار أموالهم فى تجارة زيت النخيل التى وجدت لها سوقا رائجة فى أوروبا حيث كان يستخدم بكثرة فى تشحيم الآلات الصناعية ، كذلك كان للأسطول البريطانى قصب السبق فى رسم أول خرائط لدلتا نهر النيجر .

على أن هذه المنافسة من جانب الألمان والفرنسيين دفعت البريطانيين إلى السعى نحو ابرام اتفاقيات يتعهد فها الزعماء المحليون بعدم عقد أية اتفاقيات مع أى بلد أوروبى آخر بخلاف بريطانيا تتضمن وضع يده على أية أراضى فى النيجر .

وهنا نقترب من فترة انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ ، والذى كان من أبرز أسباب انعقاده كما رأينا حسم موضوع مناطق النفوذ بالاحتلال الفعلى . ولذلك ففى ضوء وثيقة برلين تمكنت بريطانيا بسهولة من إثبات أن لها مصالح حيوية ومستقرة فى الأرض الممتدة من لاجوس حتى كالابار ، ثم تنفيذا لمبادئ مؤتمر برلين أيضا أعلنت بريطانيا حمايتها على دلتا نهر النيجر عام ١٨٨٥ ، ثم أشفعت ذلك فى عام ١٨٨٧ باقامة محمية على ضفاف النهر نفسه حتى منطقة جبا ، ثم ما لبثت أن بعثت بجنودها وادارتها فى الفترة من ١٨٩١ - ١٩٠٢ ، ولم يحل عام ١٩١٤ حتى كانت بريطانيا قد سيطرت على نيجيريا بكاملها[1] . على أنه يجدر الاشارة إلى عدة ممالك سبقت مباشرة فترة التهافت الاستعمارى من أمثال مملكة الداهومى ومملكة الآشانتى والفانتى وغيرها حتى تبدو الصورة مكتملة قدر الامكان .

رابعا : ممالك غرب إفريقيا فى القرن التاسع عشر :

ليس مما يدخل فى حيز اهتمامنا فى هذا الكتاب التحدث عن ممالك غرب أفريقيا القديمة كمملكة غانا ومالى وسنغاى ، ولكن المقصود هو محاولة تصور أوضاع المنطقة فى القرن التاسع عشر أى فى الفترة الزمنية التى بدأ فيها التقسيم ثم التخاطف حيث برزت بعض ممالك فى القرن التاسع عشر مثل امبراطورية أويو والداهومى والفانتى والآشانتى وغيرها ، ومن تفاعل هذه الممالك مع الاحتكاك الأوروبى سوف تظهر دول كما نعرفها فى الوقت الراهن من أمثال غانا والداهومى .

لقد ظلت شعوب أفريقيا الغربية فى غالبيتها حتى بداية القرن التاسع عشر تجهل ما يدور فى المجتمعات الساحلية مثل مجتمعات سانت لويس ، وفريتاون من أمثال الممالك الكبرى فى غابات السافانا التى ظلت غارقة إلى أذنيها فى الخلاف بين الأسرات المحلية الحاكمة ، ولم يكن أهم ما يشغل بال سكان هذه الغابات سوى تجارة الرقيق وتعاونهم مع التجار الأجانب فى جمعه وتصريفه .

---

(١) محمد عبدالفتاح ابراهيم : نفس المصدر ، ص ١٥٧ .

(ممالك افريقيا الغربية في القرن التاسع عشر)

نهر السينغال
سانت لويس
أرض الولوف
كايور
الرأس الأخضر
داكار
جامبيا
نهر فاليمي
غينيا
المحيط الاطلسي
سيراليون
فريتاون
ليبريا
منروفيا
نهر النيجر
نهر أوتي
فولتا
كوماسي
الاشانتي
فانتي
ساحل الذهب
كانما
الداهومي
أبومي
لاكوس
الأويو القديمة
إلورين
أرض اليوروبا
إبادان
أبيكوتا
بنين
دلتا النيجر
إجا
إجبا
نهر بنوي
كلابار
أكاسا
براسا
بوني
المحيط الاطلسي

غير أن تجارة الرقيق لم يكن لها من أثر مباشر على مستقبل شعب هام فى المنطقة مثل شعب اليوروبا الذى حفل تاريخه طوال القرن التاسع عشر بحروب داخلية متتالية أسفرت عن وضع ملئ بالفوضى . وكان انتصار امبراطورية أويو (Oyo) فى القرن التاسع عشر وإقامة خط تجارى ينطلق من عاصمة امبراطورية أويو القديمة نحو الساحل يوحى بتوطيد أركان هذه الامبراطورية ، ولكن ما حدث كان العكس تماما فقد كان ذلك مقدمة لتفكك هذه الامبراطورية . وهذا التفكك بدوره جعل الفرصة سانحة لشعوب الفولانى باطلاق حملتهم للجهاد واحتلال أرض الأويو والسيطرة على منطقة إلــورين (Ilorin) .

إلا أنه كانت لهذه الأحداث انعكاسات خطيرة على أرض اليوروبا إذ تسبب ذلك فى حدوث موجة كبرى من الهجرة نحو الجنوب مما أخل بالتوازن السلالى والسياسى لدولة اليوروبا فى الغابة ، وعمل على انطلاق سلسلة من الصراعات المحلية . من ذلك أن مدينة أوفو التى كانت حليفة تابعة لامبراطورية الأويو قد تم تدميرها تماما . كما أن مدنا أخرى من أمثال مدينة إيبدان (Ibadan) وأبيوكتا (Abeokuta) نمت وترعرعت على أشلاء هذه الصراعات فى حين تمت إزاحة امبراطورية الأويو إلى مسافة ١٥٠ كيلومترا نحو الجنوب لتصبح على مشارف الغابة الاستوائية الكبرى .

مملكة الداهومى :

لقد كانت مملكة الداهومى أكبر المستفيدين من هذه الاضطرابات ، ذلك أن انهيار امبراطورية الأويو سمح لها بتحقيق مشروع قديم يدعم استقلال الداهومى كان من اعداد الملك جيزو (١٨١٨ – ١٨٥٨) ، حينما عمد الملك جيزو إلى طرد حامية أويو فى غضون السنوات الأولى للحروب الداخلية لليوروبا فقد كان هذا الملك تراوده أحلام توسعية تتعدى الاستقلال السياسى ، ذلك أن النشاط الاقتصادى للداهومى كان يرتبط إرتباطا وثيقا مع تجارة الرقيق والتى أصبحت فى حالة تدهور . إذن فقد كان هذا النشاط الاقتصادى بحاجة ماسة إلى دفعة قوية وجدها جيزو متمثلة فى ثروات المناطق الشرقية التى تنتج زيت النخيل حيث أن الصراعات التى كانت دائرة بين شعوب اليوروبا سمحت له بالسعى نحو تحقيق أحلامه الكامنة .

غير أن هذه الآمال ما لبثت أن ظهر عدم إمكانية تحقيقها ، فإن الانتصارات التى سجلها جيزو على قبائل الاجبادوس (Egbados) لم تكن كافية وذلك لاضطرار الداهومى بالاضافة إلى ذلك إلى مواجهة القوة المتعاظمة للأبيكوتا واندحرت الداهومى

فى هذا الصراع ، الأمر الذى أحبط آمال مملكة الداهومى فى التوسع الشرقى والتى كانت فى مسيس الحاجة إليه .

ومع ذلك فقد ظلت مملكة الداهومى مرهوبة الجانب إلى أن هزمت فى عام ١٨٩٢ أمام التفوق الظاهر للجيش الفرنسى الذى احتل عاصمتها أبومى فوضع حدا لاستقلال هذه المملكة ، وأصبحت فى عام ١٨٩٩ جزءا من «أفريقيا الغربية الفرنسية» .

مملكة الفانتى والأشانتى فى ساحل الذهب (غانا) :

كانت المملكتان الهامتان فى ساحل الذهب فى القرن التاسع عشر هما مملكة الفانتى والأشانتى واللتين أصبحتا تعانيان من التواجد المضطرد للأوروبيين ، ولقد كانت مملكة الأشانتى قد خرجت لتوها فى حوالى عام ١٨٠٠ من مشكلات داخلية وادارية خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وكانت لهذا تسعى لتقوية منافذها التجارية على الساحل ، فى حين كانت تسعى كذلك إلى تعزيز سيطرتها على المناطق الجنوبية مثل واصوا (Waswa) وآكوابيم (Akwapim) ودنكرة (Denkira) واسان (Assin) .

ومنذ عام ١٨٠٦ قامت مملكة الأشانتى بسلسلة من الغزوات أصابت مملكة الفانتى المتفككة الأوصال ، لولا تدخل القوات البريطانية التى كانت تعسكر فى القلاع الساحلية ضد قوات الأشانتى مما اضطر الأشانتى فى نهاية المطاف إلى إخلاء مقاطعات الجنوب فى عام ١٨٣١ بعد هزيمتهم على يد كاتامانسو (Katamansu) .

وفى عام ١٨٢١ عمدت بريطانيا إلى جعل القلاع البريطانية فى المنطقة تحت السيطرة الاستعمارية لادارتها فى فريتاون . وقد ترتب عن ذلك ارتباك شديد للبريطانيين حين اجتاحت جحافل الأشانتى القوات البريطانية التى كانت تحت قيادة السير تشارلز ماكارثى فى عام ١٨٢٤ ، وعادت هذه القلاع مرة أخرى تحت سيطرة أصحاب المصالح التجارية البريطانية بعد أن كانت تحت سيطرة الحكومة البريطانية الرسمية . وكان السبب فى ذلك هو بعض الاعتبارات الاقتصادية ولكن انعكاسات ذلك كانت خطيرة إذ تسببت فى خفض الروح المعنوية لشعوب الفانتى حيث اهتزت ثقتها فى الدعم البريطانى . وفى عام ١٨٣٠ عادت القلاع تحت إدارة جورج ماكلين واستقرت الأوضاع وانتعشت التجارة بين مملكة الأشانتى والساحل .

وفكرت مملكة الفانتى فى إنشاء تحالف سياسى بين قبائل الفانتى يكون له القدرة على مجابهة مملكة الأشانتى دون اللجوء إلى أية معونة من البريطانيين لكن

هذا التحالف سرعان ما أصابه الانهيار . ثم استقر رأى البريطانيين على اتخاذ سياسة استعمارية حازمة أثبتت فاعليتها فى عام ١٨٧٤ الذى تم فيه ضم مستعمرة ساحل الذهب إلى بقية مستعمرات التاج البريطانى(١) .

خامسا : أفريقيا السودانية (١٨٨٥ - ١٩٠٢) :

نأتى الآن إلى الفترة الحاسمة فى تاريخ تقسيم القارة فى هذا الجزء من أفريقيا. وهو الجزء الذى نطلق عليه مسمى «أفريقيا السودانية» نعنى بـه كل تلك المنطقة من غرب أفريقيا التى تتميز بمناخها الرطب والواقعة إلى الجنوب من الاقليم السودانى حتى خط عرض دوالا فى الكميرون أى حتى خط عرض ٤ درجة شمالا . وهذا الجزء من القارة الأفريقية شهد قيام إمبراطوريات أفريقية قامت وازدهرت فى العصور الوسطى من أمثال ممالك غانا ، ومالى وسنغاى ، وكانم ، والنوبا المسيحية ، وكذلك الممالك التى حظيت بأهمية بارزة خلال القرن الثامن عشر مثل مملكة فوتاجالون ، ومملكة البمبارا ، وامبراطورية موسى ، وممالك الهوسا وبرنو ، والباجرمى ، وأواداى ، ودارفور ، وكردفان ، ومملكة الفونج فى سنار ، وإذا اتجهنا جنوبا فسنجد مملكة الأشانتى ، ومملكة أبومى ، ومملكة اليوروبا المكونة من شعب الأويو كما أسلفنا .

ولقد ضمت أفريقيا السودانية خمس كتل كبرى للمقاومة الأفريقية ضد الغزو الاستعمارى الغربى ، ومن بين هذه الكتل الخمسة كتلتان هما الداهومى والأشانتى كانتا من صنع السلاطين التقليديين الذين تمكنوا من تعبئة شعوبهم ضد الأجنبى الغازى . أما الكتل الثلاثة الأخرى من كتل المقاومة فكان على رأس كل واحدة منها زعيم مسلم وهى : الثورة المهدية بقيادة المهدى فى السودان ، وثورة رابح ، وسامورى . وهؤلاء الزعماء الثلاثة أقاموا لهم دولا ارتكزت فى الأساس على فكرة الجهاد المقدس ضد الكفار .

فأما الثورة المهدية فكانت أبرز كتل المقاومة وأكثرها امتدادا من الناحية الزمنية حيث عمت السودان (الحالى) والذى يعتبر أكبر الدول الأفريقية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحته أكثر من مليونى كيلومتر مربع . ولقد قامت هذه الثورة فى عام ١٨٨١ واستمرت حتى عام ١٨٩٨ . ولما توفى قائدها المهدى فى يونيو ١٨٨٥ بعد خمسة شهور من سقوط مدينة الخرطوم خلفه عبدالله الذى تمكن من تكوين جيش يربو عدده على

---

(١) July, R. op, cit. p. 176.

۱۰۰۰ر۰۰۰ مقاتل كان من بينه ۴۰۰۰ر۰۰۰ مسلحين بالبنادق ، واختار أم درمان المواجهة للخرطوم لتكون عاصمة لدولته ، واستطاع هذا الجيش هزيمة جيش النجاشى بسهولة فى عام ۱۸۸٦ ، وفى عام ۱۸۸۹ توفى النجاشى فى معركة المتمة .

وقد رأينا فى الفصل السابق كيف غادر أمين باشا عام ۱۸۸۹ المديرية الاستوائية حيث كان المستكشف ستانلى قد تم إرساله للبحث عنه وكيف استطاع أمين باشا أن ينجو بعدد من حاشيته فى طريقه إلى زنجبار ، وابتداء من عام ۱۸۹۰ تمكن رجال الثورة المهدية من شن عدد من الغارات على أراضى الأزندى فى شمالى نهر أويلى ، وذلك بعد أن غادروا مديرية بحر الغزال عام ۱۸۸٦ وتمكن رجال المهدية فى الفترة ما بين ۱۸۹۳ - ۱۸۹٦ من تحقيق انتصارات على كافة الحملات البلجيكية تقريبا التى كانت تهدف إلى تنفيذ الاستيلاء على جيب لادو الذى تنازلت عنه بريطانيا مدى الحياة للملك ليوبولد عام ۱۸۹۲ . ولكن رجال الثورة المهدية هزموا أخيرا فى الرجاف (بالسودان) فى ۱۷ فبراير عام ۱۸۹۷ .

والحقيقة أن مسألة الحملات البلجيكية ضد المهدية وإن كانت حقيقة تاريخية واقعة إلا أن كنهها ودوافعها الحقيقية لا تزال حتى يومنا هذا يحيطها الغموض نظرا لأن أرشيفات دولة الكونغو الحرة قد تم إحراقها من جانب الملك ليوبولد بنفسه عام ۱۹۰۸ . قبل وفاته مباشرة[۱] .

وفى الشمال قاوم رجال المهدية الذين أطلق عليهم اسم «الدراويش» الحملة البريطانية الكبرى بقيادة كتشنر الذى استولى على دنقلة فى سبتمبر ۱۸۹٦ ثم على بربر بعد ذلك بعام . ولكن فى سبتمبر ۱۸۹۸ تمت مداهمة عبدالله خليفة المهدى فى أم درمان وفر هاربا بعد الهزيمة . ثم توجه كتشنر نحو الجنوب لملاقاة مارشان الذى كان قد وصل إلى فاشودة .

وتم اللقاء التاريخى فى ۱۹ سبتمبر ۱۸۹۸ ، وإذن فإن المنطقة النيلية من السودان كانت هى المنطقة التى التقى فيها التياران الاستعماريان الفرنسى والبريطانى . وكان الأول متجها من السنغال والجابون نحو تشاد وأثيوبيا ، أما الثانى فكان متجها من الكاب نحو القاهرة ، ولقد كتب للتيار الثانى أن ينتصر على الأول بقيام

(۱) Cornevin, R. & M. Histoire de l'Afrique. p. 308.

مارشان باخلاء فاشودة فى ٤ نوفمبر ١٨٩٨ والعودة إلى بلاده عبر جيبوتى فى عام ١٨٩٩ ، وفى شهر نوفمبر ١٨٩٩ تمكنت القوات البريطانية من مباغتة الخليفة عبدالله الذى كان مختبئا جنوب الخرطوم فى جزيرة «أبا» وتم أسر عثمان دنجة فى عام ١٩٠٠ . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الدولة المهدية تسمى « السودان المصرى - الانجليزى » .

وبالنسبة لدولة رابح التى تقوضت أركانها فى ٢١ أبريل ١٩٠٠ ، فإن رابح كان جنرالا لسليمان بن الزبير الذى كان يحكم مقاطعة بحر الغزال المصرية . وفى عام ١٨٧٩ هرب رابح نحو الغرب تحت وطأة الجيوش المصرية التى قدمت لقمع حركة سليمان . وكان رابح قد وطد دعائم سلطته على دار رونجا وعلى دار الكوتى (التى تقع فى شمالى جمهورية أفريقيا الوسطى الحالية) . وفى دار سلمات (فى تشاد) . وفى عام ١٨٩٢ تمكن رابح من هزيمة سلطان باجيرمى (تشاد) الذى لاذ بالهرب وأبرم معاهدة حماية مع فرنسا ، وفى عام ١٨٩٣ تمكن من هزيمة شيخو الذى كان يحكم منطقة برنو (فى نيجيريا) وهو من أبناء كانمى المشهور والذى قاوم جيوش عثمان دان فوديو .

وتمكن رابح من إقامة عاصمة جديدة فى ديكوا جنوبى بحيرة تشاد لكنه لم يتمكن من هزيمة مملكة وادای ، واصطدم فى طرابلس مع رجال الطريقة السنوسية التى كانت تسيطر على منطقة الصحراء الوسطى ، وعلى الرغم مما صادفه رابح من إخفاق ، فإنه تمكن من بسط نفوذه على مساحة واسعة فى تشاد حيث نظم جيشها وحاميتها ونظم الادارة فيها ، ولكن فى عام ١٨٩٩ تجسد أمامه الخطر الأوروبى ، إذ تقدمت ثلاثة جيوش فرنسية صوب تشاد أحدها بقيادة جانتى انطلاقا من نهر الأوبانجى ، وجوالان ، ومينيير (Meynier) من ناحية الغرب ، وفورو ، ولامى من ناحية الجزائر ، ولكن رابح لقى هزيمة فى ٢١ أبريل ١٩٠٠ فى معركة قصيرى بعد مقاومة باسلة وانتهت بذلك دولته لصالح فرنسا التى أعلنت تشاد قطراً من أقطار «أفريقيا الاستوائية الفرنسية» ، بالاتفاق مع بريطانيا عام ١٩٠٨ .

أما بالنسبة لدولة ساموری ، فإن تاريخ صراعها مع الفرنسيين هو الأكثر أهمية من بين كتل المقاومة الاسلامية الثلاثة التى اصطدم بها الاستعمار خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر . ولقد ولد ساموری فى كانكان (غينيا) فى بلاد الماندیجو حوال عام ١٨٣٥ ، وكانت المملكة التى أسسها ما بين ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ تقابل

على وجه التقريب النصف الجنوبى من مملكة السوندجاتا (Soundjata) أو بمعنى آخر الجانب الشرقى من غينيا الحالية .

ولقد أسس ساموری دولته على تعاليم الاسلام الصارمة ونشر مبادئ الطريقة القادرية الصوفية ، وأقام سامورى إدارة مركزية قوية كما شكل جيشا مدربا وذلك بفضل علاقاته التجارية مع المغاربة الموجودين فى السنغال .

وفى عام ۱۸۹۱ هاجم الجنرال الفرنسى أرشينارد (Archinard) كانكان بعد أن تمكن من طرد أحمد نجل الحاج عمر فى عام ۱۸۹۰ من شيخو . وكانت مدينة كانكان ذات أهمية خاصة بالنسبة لمملكة سامورى . ولقد قاوم سامورى على مدار ستة سنوات تقدم الفرنسيين واستخدم فى ذلك استراتيجية ناجحة بتقسيم قواته إلى ثلاثة مجوعات المجموعة الأولى تتركز ناحية الغرب وكانت تستخدم أسلوب الأرض المحروقة أمام زحف الفرنسيين . أما المجموعة الثانية فكانت فى الوسط لتأمين الحصول على الغذاء، فى حين تركزت المجموعة الثالثة فى الشرق وكان عليها أن تغزو أراضى جديدة .

وفى عام ۱۸۹۱ عمل سامورى على تثبيت عاصمته فى داباقالا على مسافة مائة وخمسين كيلو مترا جنوبى كونج (فى ساحل العاج) . وفى عام ۱۸۹٥ استولىَ على مدينة كونج التجارية الاسلامية ودمرها عقابا لها على تحالفها مع الفرنسيين ، ولكن فى عام ١٨٩٦ أصبح وضع سامورى حرجا فقد تم تضييق الخناق عليه بين التقدم الفرنسى من ناحية وبين الشعوب التى تسكن فى غابات ساحل العاج الذين رفضوا أن يسير هو وجنوده فى أراضيهم . وفى نهاية الأمر وجد نفسه محاصرا فى معسكره فى جويلمو ، وتم سجنه فى ٢٩ سبتمبر ۱۸۹۸ ثم ترحيله إلى الجابون حيث لقى ربه فى عام ١٩٠٠ .

لذلك نرى أنه إلى جانب هذه الممالك الاسلامية الثلاثة التى تميزت بتعدد الأجناس ، ومن ثم كان وجودها عابرا ، نجد هناك كتلتين متجانستين من كتل المقاومة حين بدأ الغزو الاستعمارى الفرنسى وهما : اتحاد الأشانتى ومملكة أبومى ، وحقيقة الأمر فإن الجيش الداهومى أثار إعجاب الفرنسيين بدقة نظامه وشجاعة جنوده ، وفى نوفمبر ۱۸۹۲ تمكن الجنرال دود (Dodds) من تزعم حملة مكونة من ۳۰۰۰ رجل استطاعت التوغل فى مملكة أبومى . وفى نفس الوقت الذى كانت فيه ملكة أبومى تسد الطريق على الفرنسيين للوصول إلى النيجر كان اتحاد الأشانتى يمنع البريطانيين من الاتصال بشمال البلاد التى تسمى حاليا (غانا) والتى تمكنت بريطانيا من ضمها عام ١٨٨٥ بهدف منع تقدم سامورى ومنع تقدم الفرنسيين أيضا . وفى عام ١٨٩٦ قرر

البريطانيون حل المشكلة حلا نهائيا بالتوجه نحو كوماسى عاصمة الآشانتى ونفى ملكها برمبة إلى جزر سيشل . وفى شهر مارس ١٩٠٠ عمدت الحكومة البريطانية إلى شن هجوم جديد الغرض منه الحصول على العرش الذهبى الذى كانت قبائل الآشانتى تعتقد أنه يجسد أرواح شعوب الأشانتى منذ زعيمهم الأول مؤسس اتحادهم الكونفدرالى توتو (Toutou) (١٦٩٧ - ١٧٣١) . واستمر الصراع قائما سبعة شهور . وفى عام ١٩٠١ أصبحت الأشانتى مستعمرة بريطانية ضمن ساحل الذهب بكامله[١] .

سادسا : إعادة الأفارقة المحررين لوطنهم :

ولقد يكون من المناسب أن نعرض فى ختام هذا الفصل لتجربة استعمارية من نوع جديد وهى إعادة توطين الأفارقة المحررين فى دولتين من دول الساحل الأفريقى الغربى هما سيراليون وليبيريا . ورغم أن المبدأ كان واحدا ، إلا أن الكيفية اختلفت وتباينت نتائجها بالتالى .

(أ) سيراليـــون :

وتعتبر سيراليون من الممتلكات البريطانية الواقعة على امتداد ما سمى بساحل السنغال وهى تقع على بعد حوالى ٩٠٠ ميلا شمالى غرب أكرا ولها تاريخ استعمارى متميز . إذ تأسست فى القرن التاسع عشر على يد الرقيق المحررين الذين يتكونون من الزنوج الذين عمل على تحريرهم اللورد مانسفليد فى بريطانيا ، وكذلك الزنوج الذين حررتهم الثورة الأمريكية فضلا عن الانتفاضة التى حدثت فى جزر الهند الغربية. ولقد بدأت هذه العناصر فى الوصول إلى سيراليون منذ عام ١٧٨٧ .

ولقد شكل هؤلاء المستوطنون الجدد لدى عودتهم إلى أوطانهم الأم مجتمعا متميزا عرف باسم مجتمع الكريول (Créoles) ، وكانت باقى القبائل المحلية تنظر إليهم نظرة حسد وكراهية . وكان سكان سيراليون لا يخضعون لاشراف حكومة مركزية وإنما لاشراف هيئة خيرية ، ولكن بحلول عام ١٨٠٨ تحول هذا الاستيطان إلى مستعمرة حكومية ، وبعد عام ١٨١١ بدأ تعيين أحد أفراد طبقة الكريول عضوا فى المجلس التشريعى الذى ما لبث أن انبثقت عنه بعض المجالس التنفيذية وبعض المجالس التشريعية . غير أن الملاحظ أن الحكومة لم تول المناطق الداخلية - التى عمدت طبقة

---

(١) Cornevin, R. & M. Ibid, pp. 307 - 311.

الـكريول إلى تجنب التوغل فيها - أى اهتمام وركزت كل اهتمامها على المناطق الساحلية .

ولكن لما بدأت فرنسا التوسع من السنغال نحو غينيا بدأت حكومة سيراليون بايعاز من بريطانيا الاهتمام بالمناطق الداخلية . وبحلول عام ١٨٩٥ كان قد تم إبرام عدد من الاتفاقيات بين بريطانيا والسكان تنص على إخضاع الرؤساء المحليين للحماية البريطانية . وحل قانون الأراضى البريطانى محل القانون العرفى التقليدى المبنى على أساس قبائلى بحيث مكنت بريطانيا لمجموعة الكريول شراء عدة مزارع بصفة دائمة . وتم مد الخط الحديدى إلى المناطق الداخلية من سيراليون فى عام ١٩٠٦ لاستغلال مناجم الماس التى تم اكتشافها هناك . ثم عمدت بريطانيا إلى اتخاذ تدابير كانت الأولى من نوعها فى أفريقيا البريطانية بتمثيل المسئولين البريطانيين فى المجلس التشريعى للمستعمرة .

ويلاحظ من جهة أخرى أن مجموعة الكريول ظلت تسير على نمط العادات والتقاليد الأوروبية وظهر بينهم إحساس بشخصيتهم المتميزة ، ولقد لعبت الارساليات المسيحية دورا بالغ الأهمية فى هذا السبيل . فعمدت إلى إنشاء «المعهد المسيحى» خلال عام ١٨٢٧ فى مدينة فريتاون ثم تم تحويله إلى كلية عام ١٨٤٥ ، وظلت هذه الكلية مركز جذب لطلبة ساحل الذهب (غانا) وساحل النيجر حتى عام ١٩٤٨ .

(ب) ليبيريا :

على الرغم من أن ليبيريا تلاصق سيراليون - وقد نشأت هى الأخرى مع إعادة توطين الأرقاء المحررين ، فإن هناك فارقا فى تطورها عن سيراليون وقد سمى المهاجرون إلى ليبيريا باسم الليبيريين الأمريكيين . بيد أن هذه المجموعة الأمريكية - على عكس الحالة فى سيرليون - كانت تنزع إلى السيطرة على المناطق الداخلية ولا ترى الانعزال عنها . كما أنها سرعان ما حصلت على استقلالها (الإسمى) ولم تخضع لطائلة الحكم الاستعمارى ، فكانت أنظمتها متأثرة بالنظم السائدة فى أمريكا وليس بالنموذج البريطانى .

وحين حل عام ١٩٠٠ كان هناك ما يقرب من عشرة آلاف من أحفاد الأرقاء القدامى ، وتمكن هؤلاء الأرقاء القادمون من أمريكا من السيطرة على نحو عشرين قبيلة محلية بطريقة تدريجية ، ولقد استطاعت البلاد إلى حد كبير الحفاظ على استقلالها التى نعمت به منذ عام ١٨٤٧ وذلك باتخاذها سياسة متوازنة بين الدول الأجنبية فتلقت من بريطانيا قرضا فى عام ١٨٧١ عجزت ليبيريا عن سداده وتصدت

فرنسا للدفاع عنها ضد الدائنين ، لكن الولايات المتحدة احتجت على هذا التدخل الفرنسي ، فقدمت بريطانيا اقتراحا بجعل ليبيريا محمية بريطانية - أمريكية مشتركة لكن دعاة العزلة الأمريكية فى الولايات المتحدة رفضوا ذلك .

وفى عام ١٩٠٦ قدمت إحدى الشركات البريطانية قرضا آخر واستأثرت بريطانيا بالسيطرة على نظام الجمارك فى البلاد فطلبت ليبيريا مساعدة أمريكا . ووافق الكونجرس الأمريكى على هذه المساعدة فاعترضت وزارة الخارجية الأمريكية مرة أخرى . وانتهى الأمر بأن شكلت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة «كونسيرتيوم» فى عام ١٩١٢ لجباية الرسوم الجمركية ، بيد أن هذا التكتل الدولى قد انهار بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى .

سابعا : جامبيا :

نعرض الآن لنموذج للوضع الحدودى التحكمى الذى تشأ عنه شدة التجزئة فى غرب أفريقيا فى جامبيا . فالذى يتأمل دولة جامبيا على خريطة أفريقيا لابد أن يدور فى ذهنه كيف تم رسم حدود هذه الدولة بالغة الصغر .

واقع الأمر أن جامبيا كانت أقدم الممتلكات البريطانية فى أفريقيا ، إذ أنشئت هذه المستعمرة فى منتصف القرن السابع عشر كمحطة لجلب الرقيق ، واستطاع الفرنسيون أن يحصروها بين ممتلكاتهم فى غرب القارة من كلا الجانبين (السنغال وغينيـــا) .

وقد رسمت الحدود بين جامبيا وجيرانها عام ١٨٩١ تاركة جامبيا بمثابة جيب صغير محاطة تماماً بالممتلكات الفرنسية . وظل يجرى حكم جامبيا من سيراليون حتى عام ١٨٨٨ إلى أن صارت مستعمرة قائمة بذاتها ، وظل البريطانيون محتفظين بجامبيا رغم شدة صغر مساحتها (٤ر٠٦٩ ميلا مربعاً) نظراً لجودة مينائها وموقعها الاستراتيجى الهام فى تلك المنطقة فى حين لا يصل عدد سكانها إلى المليون نسمة (انظر الملحق) .

* * *

الفصـــــل الســـــابع

(عملية التقسيم فى شـرق أفريقيـا)

الفصـــــل الســـابع
عملية التقسيم فى شـرق أفريقيـا

سوف يأخذ التنافس فى شرق أفريقيا أسلوبا مختلفا فى عملية التخاطف عنه فى وسطها وغربها إذ لم يصادف الأوروبيون هناك غير مقاومة الأهالى – على ضعفها – فى حين أنه كان عليهم أن يأخذوا فى حسبانهم فى شرق أفريقيا وجود دولة عربية قائمة هى سلطنة ونبجار وسوف نعرض أولا للدول المتنافسة فى تلك المنطقة كألمـانيا ، وبريطانيا ، وإيطـاليا ، والبرتغـال ، كيف وصلت هذه الدول إلى المنطقة وكيف دار التنافس بينها ثم نعرض ثانيا لدور الدولة التى اتخذت كقاعدة انطلاق لهذا التنافس وهى سلطنة زنجبار ، ونؤثر هنا استخدام لفظ «التنافس» حيث كان التخاطف أقل وقعا عنه فى بقية القارة .

وسنرى أن بريطانيا اتخذت من السلطنة ستارا لاقامة حكم بريطانى فى المنطقة الممتدة من الساحل صوب الداخل حتى بحيرة تنجانيقا ومنه حتى هضبة البحيرات عند منابـع النيـل .

وكانت تلك خطة ذكية من بريطانيا لم تـكلفها أية نفقات إضافية ، إذ عمدت مثلا إلى ضم أراضى كلمنجارو تحت دعوى عدم خرق مبدأ المحافظة على سلامة أراضى السلطنة ، وصار امتداد نفوذ السلطان برغش بهذا الشكل هو فى حقيقة الأمر امتداد للنفوذ البريطانى فى تلك المنطقة .

أولا : الدول المتنافسـة :

١ – ألمـانيـــا :

(أ) نشأة الفـكر الاستعمارى الألمـانى :

كما صار التركيز فى هذا الـكتاب على جهود الملك ليوبولد الثانى فى وسط القارة باعتبار أن هذا الجهد الاستعمارى هو الذى أشعل شرارة التخاطف فى قلب أفريقيا ، فإن الجهد الاستعمارى الألمـانى هو الذى أشعل شرارة «التنافس» فى شرقها ، ورغم أن ألمـانيا آخر دولة أوروبية تدخل حلبة الصراع الاستعمارى فى أفريقيا إلا أنها حصلت على أربعة مستعمرات تبلغ مساحتها ٩٤٧ر٥٧٨ ميلا مربعا أى نحو ٨٪ من جملة مساحة الـقارة .

(المستعمرات الألمانية فى أفريقيا)

ومعلوم أن ألمانيا لم تبلغ وحدتها السياسية إلا فى عام ١٨٧١ لكن الأسس الاقتصادية لامبراطوريتها الاستعمارية تم إرساؤها فى بداية القرن التاسع عشر . ففى عام ١٨٢٣ أسست مجموعة من تجار هامبورج مراكز تجارية فى غرب ، وجنوب غرب أفريقيا ، وفى عام ١٨٥٥ تم إبرام معاهدة تجارية مع سلطان زنجبار .

غير أن موقف بسمرك قد حير المؤرخين إزاء عملية الاستعمار ، فقد كان يعارض العملية الاستعمارية معارضة واضحة ، خلال السنوات الخمس الأولى من تقلده منصب المستشارية حيث كان ينتهج سياسة شديدة الحرص فى هذا المجال ، فكان يعارض الجماعات الألمانية التى تنشد الاستعمار ، إلا أن بسمرك أصبح أكثر جسارة بعد عام ١٨٧٦ ، فقام بإبرام عدد من المعاهدات التجارية ، وإنشاء بعض المحطات البحرية ، وأقدم على مناجزة بريطانيا فى المجال الاستعمارى ، بل إنه اقترح على البرلمان الألمانى منح اعانات لشركات تجارية ألمانية تعمل فى الحقل الاستعمارى .

ولكن فى أوائل الثمانينيات ، كانت جماعات الضغط المساندة للعملية الاستعمارية قد بلغت أوج عنفوانها حتى أنه فى عام ١٨٨٢ تشكل ما يسمى «بالجمعية الألمانية للاستعمار» فى جهد مكثف يرمى إلى تجميع غلاة التوسع الاستعمارى الألمانى ، وكانت لهذه الجمعية جريدتها المسماة (Kolonizeitung) (١) .

بيد أنه لا ينبغى أن ننسى أن إقامة تحالف الأباطرة الثلاثة عام ١٨٨١ فى أوروبا ، ونشوء التحالف الثلاثى ١٨٨٢ من جهة أخرى جعل مركز ألمانيا الدولى أشد قوة وأكثر أماناً .

كذلك تحسنت العلاقات الألمانية مع فرنسا ، لذلك وجد بسمرك نفسه فى موقع يستطيع منه أن يتحدى إنجلترا ليحصل على مكان لبلاده فى العالم الاستعمارى ، بل أنه تصدى بعنف للمعاهدة البرتغالية - البريطانية لعام ١٨٨٤ كما رأينا فى الفصل الثالث ، تلك المعاهدة التى لو تم التصديق عليها لعملت على خنق دولة الكونغو الحرة وحرمانها من مخرج لها على المحيط الأطلسى .

ولهذا نجد بسمرك يتجه نحو فرنسا مقترحا أن يكوّنا معا جبهة تقف بالمرصاد للمرامى البريطانية الاستعمارية فى أفريقيا ، ثم أن بسمرك هو الذى أخذ بزمام المبادرة

---

(١) د. جلال يحيى ، التنافس الدولى فى شرق إفريقية - ص ١٦٨ .

بالدعوة والتجهيز لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ الذى وضع الضوابط القانونية للكونغو وأرسى مبادئ تقسيم القارة الأفريقية .

(ب) الألمان فى شرق أفريقيا :

حقيقة الأمر أن المصالح الألمانية فى شرق أفريقيا ترجع إلى عام ١٨٤٤ حينما بدأت علاقاتها التجارية مع تلك المنطقة لأول مرة . والمدهش أن حجم التجارة الألمانية فى عام ١٨٧٥ مع هذه المنطقة كان يقدر بنحو ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ مارك ألمانى[1] ، وهو رقم يعادل عدة أضعاف حجم تجارة بريطانيا معها ، ولم يقتصر الوجود الألمانى على التجار هناك ، فقد كان المستكشفون الألمان يرتادون هذه المناطق ويقومون بجهود كشفية نشيطة ، وقد تم تبادل العلاقات القنصلية مع الحكام المحليين لهذه المنطقة ، وسرعان ما تنبه القنصل البريطانى لدى زنجبار ، جون كيرك لهذا النشاط الألمانى وأحكم رقابته على الألمان ، كذلك وقف أحد وكلاء بريطانيا الاستعماريين وهو هارى جونستون بالمرصاد للمطامع التوسعية الألمانية فى شرق أفريقيا .

على أن كارل بيترز الذى يعتبر بحق مؤسس ما سمى «بشرق أفريقيا الألمانية» كان من أبرز غلاة الحركة الاستعمارية الألمانية ، فقد ظهر فى نوفمبر ١٨٨٤ فى زنجبار ورغم أن بسمرك حذره من أن حكومته سوف لا تساند جهوده ، إلا أنه سارع بالتوغل داخل أفريقيا من الساحل الشرقى وقام بإبرام عدد من المعاهدات مع مشايخ القبائل . وسرعان ما عاد كارل بيترز بعد عشرة أيام فقط وقد حصل على حقوق بمقتضى معاهدات على أراضى تبلغ مساحتها ٦٠٫٠٠٠ ميل مربع ، وكان أسلوبه فى الحصول على ذلك تقديم بعض الهدايا رخيصة الثمن ، ثم يقوم بقراءة شروط المعاهدة باللغة الألمانية والعمل على إغراء شيخ القبيلة بالتوقيع بالتنازل عن حقوقه لألمانيا ثم يقام حفل ينتهى برفع العلم الألمانى مع اطلاق عدة أعيرة نارية ، ولم ينسْ كارل بيترز أن يذكر فى نهاية هذه الاتفاقيات أن مشايخ القبائل سلاطين أو ملوك مستقلون يتمتعون بكامل السيادة ولا تربطهم أية صلة بسلطان زنجبار[2] .

ثم عاد كارل بيترز إلى ألمانيا يطلب حماية الحكومة الألمانية ، ورغم أن بسمرك رفض ذلك فى البداية ، إلا أنه قام فى فبراير ١٨٨٥ باعلان الحماية الألمانية ومنح حق

---

(١) Cook, A. Africa Past and Present p. 157.

(٢) د. جلال يحيى – المرجع السابق – ص ١٧٣ .

الامتيـاز لشركة ألمـانيـة للاستعمـار (تغـير اسمهـا فيما بعـد إلى شركة أفريقيا الاستعمارية) ، وهذا الامتياز يضفى كافة حقوق السيادة على الأراضى التى حصلت عليها الشركة ، وحق بسط التشريع على المواطنين فيها ، وباقى سكانها ، غير أن هذا الامتياز لم ينص على وضع أية قيود على الشركة فى بيع الخمور ، ولا على أى إلزام لها بتحسين أحوال سكانها ، أو منعها من احتكار التجارة (وهى المبادئ التى نادت بها وثيقة مؤتمر برلين) .

واندفعت هذه الشركة نحو التوسع ، الأمر الذى شد انتباه كل من بريطانيا وفرنسا على حد سواء ، وأشعل بالتالى شرارة التنافس فى هذا الجزء من القارة ، ولقد كانت هاتان الدولتان قد وقعتا اعلانا فى عام ١٨٦٢ يضمن استقلال زنجبار وامتد التنافس والتفاوض بين هذه الدول الثلاث على مدى بضع سنوات ، إلى أن حان عام ١٨٨٦ ليشهد اتفاقية بين الدولتين يتم بمقتضاها قصر سلطنة زنجبار على جزر زنجبار وبمبة وقطاع بامتداد الساحل يبلغ طوله ألف ميل باتساع عشرة أميال فقط للداخل ، وشمل هذا الاتفاق أيضا أن تبسط الشركة الألمانية نفوذها على الساحل الجنوبى بامتداد ٦٠٠ ميلا ، كما تبسط بريطانيا نفوذها على ما تبقى من الساحل أما بالنسبة لظهير هذا الامتداد على طول الساحل فقد تم تقسيمه بين كل من ألمانيا وإنجلترا حتى وصل غربا إلى منطقة البحيرات قرب منابع النيل ، وسوف نرى ذلك ببعض التفاصيل عند تناول الوضع فى زنجبار .

ثم ما لبث الأمر حتى تم استكمال اتفاق عام ١٨٨٦ ببعض الترتيبات التى جعلت مركز ألمانيا فى شرق أفريقيا مستقرا تماما ، غير أن جهود كارل بيترز وإثارته المتاعب لانجلترا لم تكن لتقف عند حد ، فقد كان تواقا إلى بسط النفوذ الألمانى فى أوغندا التى كانت توصف بأنها «لؤلؤة شرق أفريقيا» لخصوبة أرضها واعتدال مناخها ، لكن بريطانيا ما كانت لتسمح له بذلك حيث توجد مصالحها الحيوية منذ أن كان يحكم هذه المنطقة أمين باشا (إدوارد شنيتزر) الألمانى المولد والذى أصبح موظفا فى خدمة الحكومة المصرية (التى كانت تحت الاحتلال البريطانى منذ ١٨٨٢) .

ولعلنا نذكر ما قيل عن أمين باشا وأنه وقع تحت حصار رجال المهدية أثناء حكمه لمديرية خط الاستواء ، وسرعان ما أعد بيترز حملة تهدف إلى إنقاذ أمين باشا ، ولشدة ما أصابه الحزن حين علم أن هنرى ستانلى قد سبقه فى القيام بذات المهمة ، ولكن عزيمته لم يصبها الكلل فلقد عزم على التدخل فى شئون أوغندا ، وذهب إلى حد إبرام

معاهدة تضع أوغندا تحت الحماية الألمانية ، لكن الصراع فى هذه المنطقة أسفر عن انتصار البريطانيين من خلال جهود شركة شرق أفريقيا البريطانية .

ومن مفارقات القدر أن بسمرك استقال من منصبه فى أوائل عام ١٨٩٠ قبل أن تتم المفاوضات مع انجلترا بشأن إفريقيا وقام خلفه الكونت كابريفى بابرام معاهدة فى أول يوليو ١٨٩٠ حسمت المطالب المتعارضة فى كثير من مناطق أفريقيا ، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت ألمانيا عن كافة دعاواها على أوغندا ، ونياسالاند (ملاوى الحالية)، وويتو وعن جزر بمبة وزنجبار وعن تلك المنطقة التى كانت محل نزاع فى غرب أفريقيا وتقع بين توجولاند وساحل الذهب (غانا) ، وكان من نتيجة هذه الاتفاقية الجديدة أن الحدود بين نيجيريا والكميرون قد امتدت حتى بلغت بحيرة تشاد ، وأخذت شكلها المثلث المعروف ، ولكن امتداد إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الحالية) هيأ للألمان مدخلا بالقرب من نهر الزمبيرى كما أن حدود شرق أفريقيا الألمانية وصلت إلى منطقة البحيرات العظمى ولامست حدود دولة الكونغو الحرة(*) .

٢ - إنجـــلترا :

ازدهرت تجارة القرنفل والسكر على ساحل شرق أفريقيا على يد سلطان زنجبار، الأمر الذى عمل على تنشيط الطلب على اليد العاملة من عبيد المنطقة الذين كانوا يقومون بحمل بضائع التجار العرب ، وكان هؤلاء التجار قد توغلوا فى الداخل حتى وصلوا إلى منطقة البحيرات العظمى قرب منابع النيل ، وكانت هذه التجارة تشمل جلب العاج من قلب القارة لبيعه للأوروبيين ، وامتزج العرب بقبائل البانتو الأفريقية ، واتخذوا من بينهم حلفاء لهم لحماية طرق التجارة هذه .

وقام المستكشفون الأوروبيون ورجال الرساليات بجهد جبار بالتوغل فى قلب القارة منذ منتصف القرن التاسع عشر ومن أشهر المستكشفين الأوروبيين المستكشف

(*) يلاحظ أن ألمانيا قد انفصمت عرى علاقاتها بمستعمراتها الأفريقية خلال الحرب العالمية الأولى بفعل السيطرة البحرية البريطانية ، وعجزت عن مساندة قواتها المتمركزة فى أفريقيا وكانت تبلغ ١١٫٠٠٠ جندى ألمانى وإتباعهم من المجندين الأفارقة ، على أن الامبراطورية الاستعمارية الألمانية قد قسمتها معاهدة فرساى ووقعت تلك المستعمرات الألمانية تحت الانتداب من جانب عصبة الأمم ، فقد قسمت التوجولاند بين ساحل الذهب والداهومى أما الكميرون فقد قسمت بين ما سمى (أفريقيا الاستوائية الفرنسية) ونيجيريا . أما غرب أفريقيا الألمانية (ناميبيا) فقد أصبحت المقاطعة الخامسة لاتحاد جنوب أفريقيا ، أما شرق أفريقيا الألمانية فقد تغير اسمها لتصبح تنجانيقا .

الانجليزى سبيك وزميله ريتشارد بيرتون وجرانت الذين انطلقوا من زنجبار إلى منطقة البحيرات فى الفترة الممتدة من ١٨٥٨ - ١٨٦٤ بهدف استكشاف من أين ينبع نهر النيل ، أما المستكشف البريطانى لفنجستون فقد عبر القارة (١٨٥٣ - ١٨٥٦) واستكشف مناطق هامة فى وسطها ، وقد كشفت كتابات هؤلاء المستكشفين النقاب عن وجود اضطرابات دائمة فى أفريقيا المدارية من جراء الحروب المتواصلة بين القبائل الأفريقية بعضها البعض ، كذلك كشفت عن عمليات ومسالك تجار الرقيق من العرب فى شرق القارة .

وبعد هذه الحملات الاستكشافية سرعان ما أقامت بعثات التبشير المسيحى محطات لها على الساحل الشرقى الأفريقى وفى الداخل أيضا ، وتمكنت هذه البعثات من جعل بعض المجموعات الصغيرة من الوطنيين الأفارقة يعتنقون المسيحية ، وعمل رجال الارساليات كمستشارين لرؤساء القبائل الأفريقية ، وأقامت بريطانيا قنصلية لها فى زنجبار عام ١٨٤٠.[1] ، وأبرمت بريطانيا مع سلطان زنجبار عدة معاهدات لتضييق الحصار على تجارة الرقيق على طول الساحل الشرقى ، وتم وقف تصدير الرقيق إلى آسيا نتيجة الجهود البريطانية ، بيد أن محاولات وقف تجارة الرقيق فى أفريقيا ذاتها لم تؤت ثمارها .

لكن وقع التنافس لتقسيم شرق أفريقيا لم يبلغ أشده إلا حين وضعت ألمانيا أقدامها فى تلك المنطقة ، تماما كما كان وضع ليوبولد الثانى قدمه فى وسط القارة إيذانا باشعال شرارة التخاطف فى وسط القارة وغربها وجنوبها .

غير أن منطقة النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا فيما سمى الآن باسم كينيا كانت نتيجة أمرين :-

جهود المستكشفين والروابط التجارية مع الهند من ناحية وكذا روابط التحالف القديمة بين انجلترا والبرتغال من ناحية أخرى ، حيث كانت البرتغال تسيطر على غالبية الشواطئ الشرقية لأفريقيا .

على أن النفوذ البريطانى قد تدعم فى تلك المنطقة عن طريق القناصل البريطانيين الذين كانوا بمثابة مستشارين لسلطان زنجبار ، ولقد تمكن أحدهم وهو جون كيرك من إقناع السلطان بالسعى لالغاء تجارة الرقيق فى زنجبار مع أنها كانت عصب

---

(١) Cook, A, op. cit. p. 263.

نظامها الاقتصادى والاجتماعى ، وفى عام ١٨٨٤ تمكن هارى جونستون من إبرام اتفاقيات مع رؤساء القبائل فى الداخل ، الأمر الذى مهد فى عام ١٨٨٧ لانشاء شركة تجارية هامة فى تاريخ النفوذ البريطانى فى المنطقة وهى شركة شرق أفريقيا البريطانية (British East Africa Company) وكان رئيسها السير وليام ماكينون .

ولقد تنامى نفوذ وقوة هذه الشركة (سياسيا) حتى دخلت فى صراع للسيطرة على أوغندا وهذا الصراع على نصوب مواردها حتى أنها باعت أصولها للحكومة البريطانية عام ١٨٩٥ لقاء ۲٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى(١) ، غير أن الشركة كانت مع ذلك قد تمكنت من إبرام عدد من الاتفاقيات مع الحكام المحليين الأفارقة ، وتمكنت من صد الألمان الذين جاروا على ممتلكاتها ، على أنه مما تجدر الاشارة إليه أن أوغندا وليس كينيا هى التى كان ينظر إليها بمثابة الكنز المنشود ، وأصبحت كينيا محمية بريطانية تحت اسم (British East African Protectorate) ، وذلك فى عام ١٨٩٥ ، وتم الشروع فى مد خط حديد أوغندا عاما ١٨٩٦ بهدف ريجاد اتصال مع أوغندا لإحكام السيطرة على النيل الأعلى .

على أن هذا الخط الحديدى أحدث تغيرات عدة بالنسبة لكينيا ، فلم يكن يطأ أرض كينيا قبل مده سوى رجال الارساليات ، وأصبح يرتادها الجنود البريطانيون ورجال الادارة ، والمهندسون ، وقامت الحكومة البريطانية بتشجيعهم على الاقامة الدائمة فى منطقة مرتفعات كينيا المشهورة باعتدال مناخها ، وتمكن اللورد ديلمير (Delamere) من الحصول على عقد تأجير لمدة ٩٩٩ سنة واستطاع أن يمد وصلة سكك حديدية من الخط الرئيسى إلى ممتلكاته ، وحذا حذوه نحو ٢٠٫٠٠٠ أوروبى للحصول على مزارع واسعة فى كينيا فى تلك المنطقة التى تبلغ مساحتها ١٦٫٠٠٠ ميل مربع من أجود الأراضى .

أما أوغندا فهى أرض مرتفعة كذلك ولذلك تتمتع بمناخ معتدل كما أن تربتها شديدة الخصوبة وتعتبر أوغندا مفتاح النيل ، ويسكنها شعب الباجندا الذى يعتبر أكثر الشعوب تقدما فى المنطقة ، واستطاعت هذه القبائل ايجاد نظام اجتماعى متطور حتى قبل قدوم الأوروبيين إليها ، غير أنه مما لفت الأنظار إلى أوغندا تتابع المستكشفين الانجليز ، أمثال بيرتون وسبيك وجرانت وبيكر ، وسرعان ما تهافت على أوغندا الألمان

---

(١) Cook, A. Ibid. p. 264.

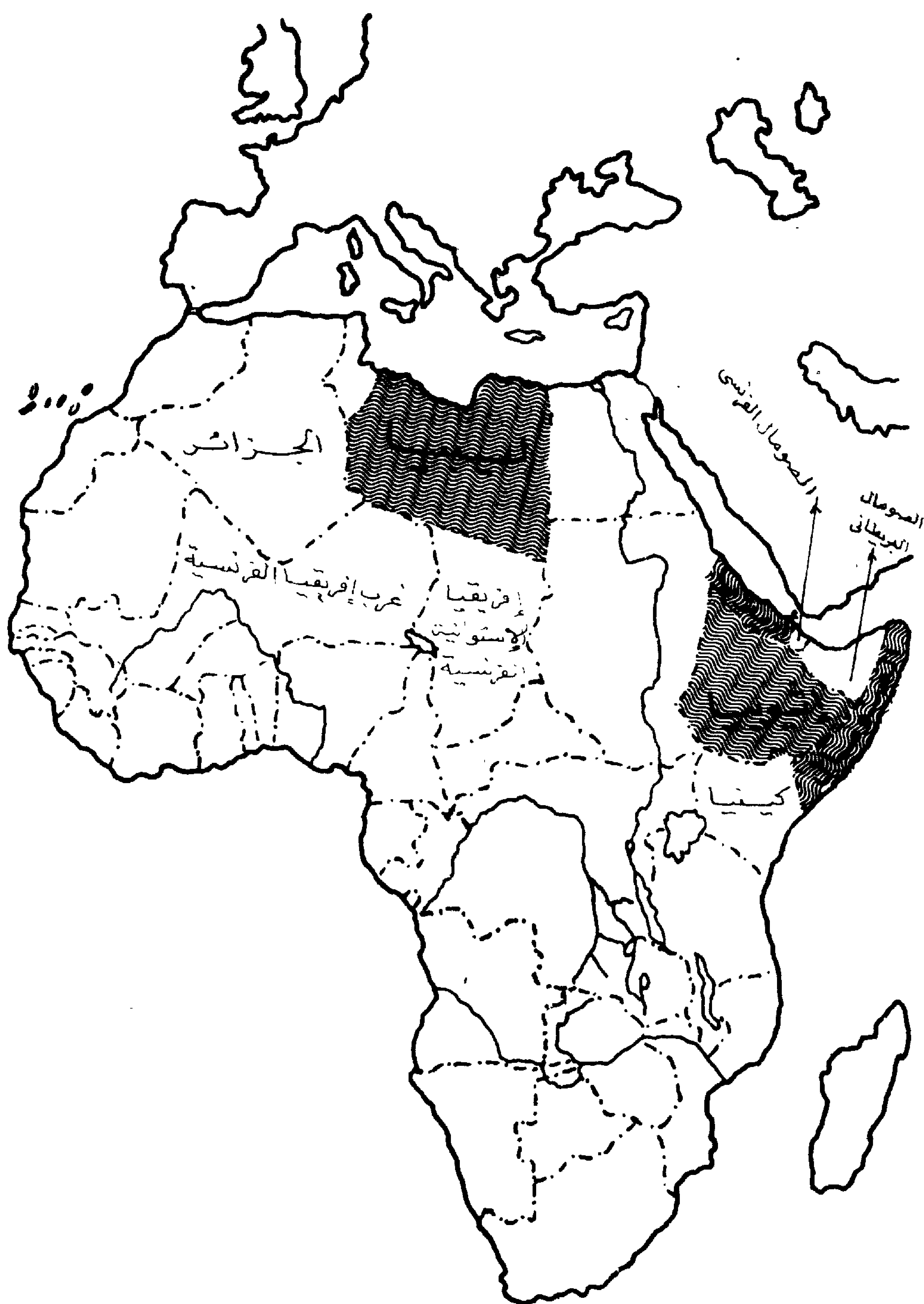
حينما تمكن كارل بيترز من إبرام معاهدة مع ملك أوغندا تضع بلاده تحت الحماية الألمانية . غير أن شركة شرق أفريقيا البريطانية انتزعتها كما أسلفنا من يد الألمان وآلت أوغندا إلى بريطانيا طبقا للاتفاقية الألمانية - البريطانية لعام ١٨٩٠ .

غير أن نوعا آخر من الصراع كان يدور على أرض أوغندا قبل كل ذلك بين الكاثوليك والبروتستانت والمجموعات الاسلامية ، وكان ملك أوغندا (الكاباكا) أومتيسة يرحب بكل من البعثات التبشيرية المسيحية ، الكاثوليك والبرتستانت على حد سواء ، بيد أن إبنه موانجا قلب هذه السياسة رأسا على عقب ، وعمد إلى مهاجمة المسيحيين ، وساند المجموعات الاسلامية ، ولكن قدوم الكابتن فردريك لوجارد ، أحد وكلاء شركة شرق أفريقيا البريطانية حسم هذه الحرب الأهلية الدينية فى أوغندا لصالح البروتستانت ، وبعد صراع طويل وقّع موانجا على معاهدة تجعل أوغندا رهن السيطرة الكاملة للشركة وثارت الجماعة الفرنسية التبشيرية الكاثوليك ، ونشب صراع جديد استمر إلى أن ثبتت الشركة أقدامها تماما .

هذا عن كينيا وأوغندا ، ولنلقى نظرة أخرى على ما آلت إليه الأمور فى تلك الحقبة فى المنطقة التي سميت بعد ذلك تنجانيقا (تنزانيا حاليا) ، رأينا أن تنجانيقا دخلت ضمن منطقة الاستعمار الألمانية طبقا لاتفاقية ١٨٩٠ ، وكانت المناطق الساحلية ترتبط بروابط وثيقة مع العرب منذ القرن الثامن عشر ، وكان البرتغاليون يباشرون نشاطهم فى تلك المنطقة من الساحل قبل ذلك فى القرن السادس عشر وكانت لهم بعض الصلات فى المناطق الداخلية ، على أن جهود كارل بيترز أسفرت كما رأينا عن إبرام معاهدة فى الثمانينيات وحصل المستوطنون الألمان على بعض الأراضى ، وفى ١٨٩٠ تحددت حدود شرق أفريقيا الألمانية ، ثم وضعت تنجانيقا بعد الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطانى .

٣ - إيطـاليا :

كانت إيطاليا من أضعف الدول العظمى فى مستهل القرن التاسع عشر ، وبالتالى كانت أقلها نصيبا فى حيازة المستعمرات فى أفريقيا بوجه عام ، وتشبه إيطاليا حالة ألمانيا فى أنها أتت متأخرة إلى حلبة العملية الاستعمارية ولكنها تختلف عنها فى أنها لم تكن لديها قوة عسكرية يخشى بأسها ، لذلك كان من اليسير على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعامل الممتلكات الايطالية فى أفريقيا بمثابة مخلب قط أو بالأحرى أداة للمساومة فى عملية المطامع الاستعمارية ، وظلت إيطاليا قانعة راضية بما يفيض عن حاجة الدول الكبرى القوية حتى قامت بغزو أثيوبيا فى عام ١٩٣٥ .



(المستعمرات الإيطالية فى إفريقيا)

أما دوافع التوسع الايطالى فى أفريقيا فلم تظهر بوادره حتى حلول بداية الثمانينيات حيث كانت المشكلات الداخلية فى ايطاليا تطغى على اهتمام الحكومة الايطالية ، وعلى عكس الحال بالنسبة لألمانيا ، فإن الضغط الناجم عن تزايد معدل السكان وجد له متنفسا فى هجرة الايطاليين سواء إلى الولايات المتحدة أو الأرجنتين ، كذلك فإن التطور الصناعى فى ايطاليا لم يكن بنفس الدرجة التى تدفع ايطاليا دفعا للبحث عن أسواق لتصريف مصنوعاتها أو السعى نحو جلب المواد الخام أو البحث عن متصرف لتراكماتها الرأسمالية .

(أ) الايطاليون فى إريتريا والصومال :

ولقد بدأت الحكومة الايطالية تحركها الاستعمارى بشراء منطقة فى خليج عصب بالقرب من خليج عدن فى عام ١٨٨٢ وكان الظن أن ايطاليا سوف تجد مدخلا للبحر المتوسط من خلال سيطرتها على البحر الأحمر ، وكان فى مخيلة دعاة الاستعمار فيها السعى لاقامة امبراطورية استعمارية تضم كلا من أثيوبيا ومنابع النيل وطرابلس .

ثم خطت ايطاليا خطوة ثانية نحو تحقيق حملها السعيد فى عام ١٨٨٤ باستيلائها على مصوع على الساحل الغربى للبحر الأحمر ثم قامت بضم شتات مستعمراتها الصغرى على البحر الأحمر عام ١٨٩٠ لتكون منها ما سمى «مستعمرة البحر الأحمر» ثم رنت ايطاليا ببصرها نحو أراضى الصومال وكانت تحت سيادة سلطان زنجبار ، وعمدت إيطاليا إلى إبرام معاهدة تجارية معه بمباركة بريطانيا ، وما لبث أن أعلنت حمايتها على مساحة بطول ٢٠٠ ميلا تمتد من منطقة شرق أفريقيا البريطانية إلى نهاية الطرف الشرقى لأفريقيا . غير أن فرنسا أعلنت فى نفس الوقت تقريبا عن سيطرتهـا على مينـاء جيبـوتى ، كذلك عـزز البريطـانيون تواجدهم فى الصـومال البريطـــانى .

(ب) الايطاليون فى إثيوبيا :

كانت ايطاليا ترمق أثيوبيا باعتبارها واحدة من أهم أراضى القارة الأفريقية فكانت من ناحية مملكة مسيحية تقع فوق مرتفع هام يمثل المنطقة الشمالية الشرقية من القارة بها امكانات زراعية ومعدنية ضخمة ، وكان الامبراطور تيودور قد أقام جيشا قويا لإثيوبيا ، وكان يمقت البريطانيين الذين قاموا بغزو بلاده عام ١٨٦٧ وهزيمة تيودور الذى انتحر بعد ذلك ، أما فى الثمانينيات فقد تمكن الامبراطور مينيليك من مد نطاق حكمه على بعض الشعوب المجاورة .

على أن التغلغل الايطالى فى إثيوبيا بدأ فعلا فى عام ١٨٨٩ وتم إبرام معاهدة أوتشيالى (Ucciali) التى تضمنت منح إثيوبيا قرضا كما منحتها مدخلا على البحر الأحمر عند ميناء مصوع ، ولكن طبقا لتفسير نص المعاهدة المكتوب باللغة الايطالية فإن إثيوبيا تقع تحت الحماية الايطالية ، ولما كان القلق ينتاب بريطانيا من جزاء النشاط المتزايد لفرنسا فى إثيوبيا فقد باركت هذه المعاهدة . بيد أن مينيليك تنصل من هذه المعاهدة فى عام ١٨٩٣ فكان الرد الايطالى بغزو إثيوبيا عام ١٨٩٦ ولكن الإثيوبيين تمكنوا من إلحاق هزيمة ساحقة بالايطاليين فى عدوة فى نفس العام ، وبذلك طويت صفحة من صفحات الاستعمار الايطالى الحزين فى إثيوبيا .

وعملت كل من بريطانيا وفرنسا على مـلء هـذا الفـراغ فى إثيوبيا بمباركة الامبراوطور مينيليك الذى أصبح الآن يشعر بحاجته إلى حمايتهما ، وسرعان ما اعترف مينيليك بوجود منطقة مصالح بريطانية فى المنطقة الغربية من إثيوبيا حول بحيرة تانا ووادى النيل الأرزق ، أما فرنسا فقد اقتصرت مراميها على الحصول على عقد امتياز يتيح لها خط حديدى من جيبوتى فى الصومال الفرنسى إلى أديس أبابا (وهذه الترتيبات أخذت شكلها الرسمى عام ١٩٠٦ بموجب معاهدة تؤكد هذا الامتياز على أن نفس المعاهدة مدت نفوذ الايطاليين بحيث يتسنى السماح لهم ببناء خط حديدى يربط إريتريا بالصومال(*) .

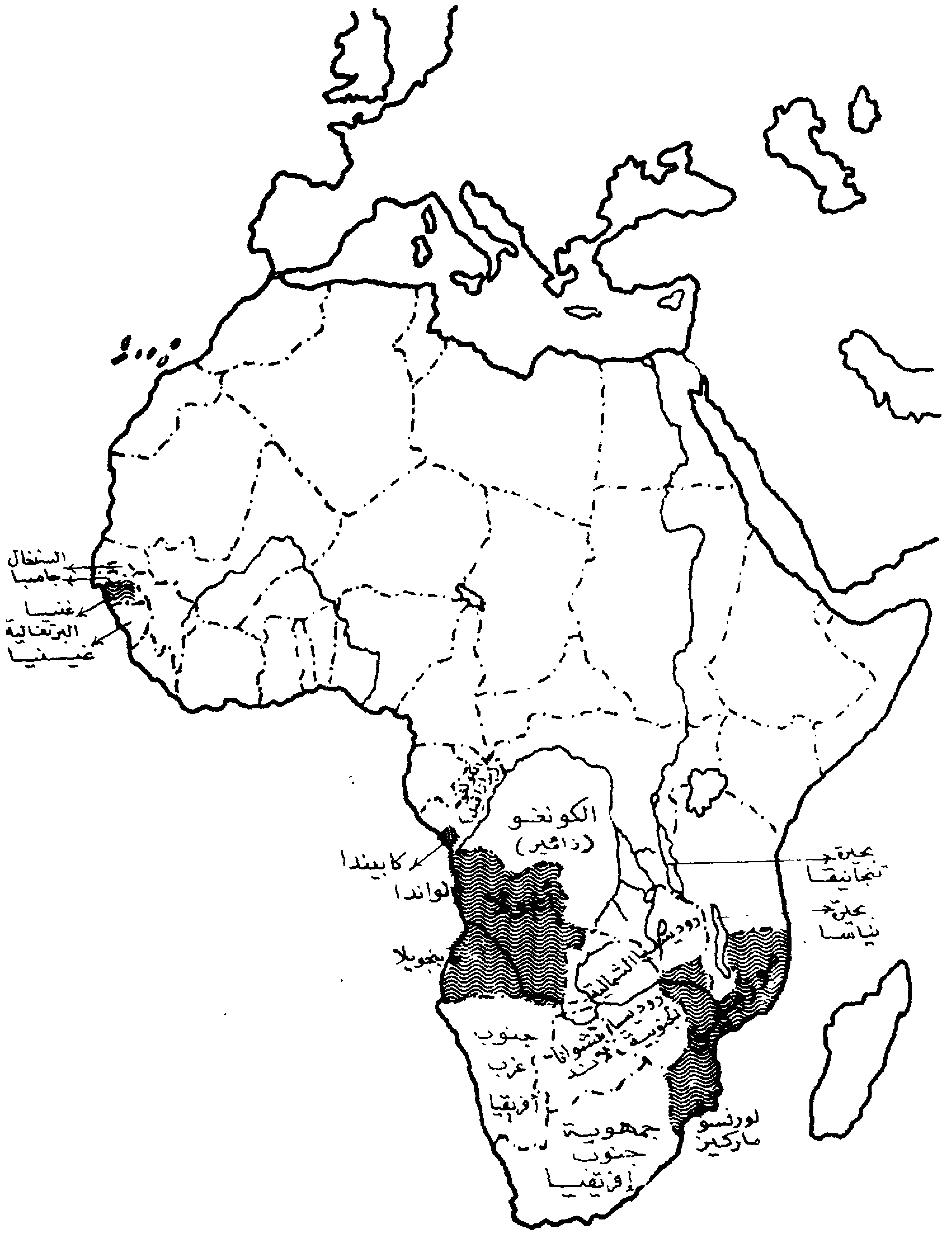
على أنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن أنه قد عجَّل بهذه الترتيبات خشية كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا من أن تمد ألمانيا نفوذها صوب إثيوبيا(**) ، وكانت النتيجة على المدى الطويل هو استنفاذ إثيوبيا لصالح ايطاليا .

٤ - البرتغـــــال :

كانت البرتغال أول دولة أوروبية استطاعت أن تنشئ اتصالات وثيقة مع القارة الأفريقية حيث عرف المستكشفون البرتغاليون طريقهم على الساحل الغربى من أفريقيـا

(*) هذه الترتيبات ما كانت لتتم إلا فى ظل التفاهم الودى والوفاق بين بريطانيا وفرنسا الذى أطلق عليه (وفاق ١٩٠٤) وكذلك الاتفاق الذى تم بين فرنسا وايطاليا عام ١٩٠٠ .

(**) من الملاحظ أن ايطاليا دخلت الحرب العالمية الأولى فى مايو عام ١٩١٥ كحليف لبريطانيا وفرنسا ، وتضمنت معاهدة لندن ١٩١٥ وعد ايطاليا بأنه فى حالة ضم بريطانيا وفرنسا المستعمرات الألمانية فى أفريقيا فسوف يجرى تعويض ايطاليا بمد نطاق مستعمراتها فى شرق أفريقيا وليبيا ولم يتحقق ذلك الوعد اللهم إلا بعض تعديلات طفيفة من المناطق الصحراوية .



(الإمبراطورية البرتغالية)

من أجل استكشاف الطريق البحرى الموصل إلى الهند ، وكانت لهم تجربة معروفة فى الكونغو لنشر المسيحية لدى الحكام الأفارقة وتكوين تحالفات معهم بهدف الوصول إلى جعل أفريقيا قارة تعتنق المسيحية[١] .

وابتدع البرتغاليون مبدأ المساواة مع الأفارقة ، ومن ثم نادوا بمبدأ المساواة العنصرية (Racial Equality) ، وقد استمر هذا المبدأ سائدا نظريا حتى اليوم ، ولكن هذه التجربة لم يحالفها النجاح لسببين : أولهما : انشغال البرتغاليون فى آسيا مما استنفد موارد هذه الدولة الصغيرة ، كما أن موارد البرتغال البشرية ضئيلة كذلك ، أما السبب الثانى : فهو أن تعاظم حجم تجارة الرقيق فى أفريقيا كانت الدافع الأول لأنشطتهم كما أن البرتغاليون لم يبذلوا جهدا واضحا لوقف هذه التجارة ، الأمر الذى جعل مبادئ المساواة العنصرية التى طرحوها والدعوة إلى نشر التعليم والمسيحية قد قوبلت بشئ كثير من السخرية .

غير أن ما يعنينا الآن هو موقع هذه الدولة الأوروبية الصغيرة الحجم رائدة الاستكشافات والاستعمار فى أفريقيا ، من عملية التخاطف حين بدأت هذه العملية كما أوضحنا فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر . الواقع أنه حينما حلت عملية التقاسم وبلغت أوجها كانت البرتغال قد أصابها الوهن ، وتجاهلتها الدول الكبرى واستخفت بدعاواها التاريخية ، وفى حين كانت موزمبيق تدخل ضمن عملية التنافس الذى تم على مناطق المحيط الهندى ، فقد ظلت أنجولا (المستعمرة البرتغالية فى غرب القارة) لا تحظى بأى اهتمام من جانب هذه الدول حتى حلول الثمانينيات من القرن الماضى .

والواقع أنه حين انقشع خطر الامبراطورية الاستعمارية الهولندية عن البرتغال فى وقت مبكر ١٦٥٠ تزايد على البرتغال الخطر من جانب كل من بريطانيا وفرنسا ، فأثناء الحروب النابليونية كانت البرتغال ترتعد فرقا من إمكانية أن تحتل فرنسا موزمبيق .

ومن أبرز الأدلة على ضعف البرتغال أن الدعوة لم توجه إليها لحضور مؤتمر بروكسل الذى دعا إليه الملك ليوبولد الثانى عام ١٨٧٦ - والذى تمخض عن قيام (الجمعية الدولية للكونغو) - إلا فى آخر لحظة ، هذا على الرغم من أن البرتغال كانت لها - بعلم الجميع - روابط تاريخية عميقة مع أفريقيا الاستوائية وهى تلك المناطق التى

---

(١) Cook, A. Ibid, p. 178.

نادت الدول المؤتمرة بفتحها لنور الحضارة ، فلا أقل من الاستعانة بخبرة البرتغال فى هذا المجال .

غير أننا سبق أن أوضحنا أن تحركات دى برازا أحد بناة الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية فى أفريقيا ، وظهور ستانلى فى الكونغو سبب لبريطانيا كثيرا من الانزعاج لتهديد ذلك لتفوق نفوذها فى القارة ، لذلك سعى البريطانيون كما رأينا فى الفصل (الثالث) إلى إبرام اتفاقية مع البرتغال ، تؤيد دعاوى البرتغال التاريخية فى مصب نهر الكونغو ، ورأينا المعارضة العارمة التى جوبهت بها هذه الاتفاقية فى كل من ألمانيا وفرنسا ، الأمر الذى أدى إلى حدوث الوفاق الألمانى - الفرنسى وأدى بالتالى إلى عقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ لتسوية هذه المسألة الملحة وكذا وضع ضوابط ثابتة لعملية تقسيم القارة .

على أننا نستطيع القول بأن مركز البرتغال فى أفريقيا قد اهتز نتيجة انعقاد مؤتمر برلين ، فقد أنكر المؤتمرون على البرتغال حقوقها فى مصب نهر الكونغو ولم يتركوا لها إلا جيب كابيندا فى منطقة شمالى أنجولا ثم أعقب المؤتمر عقد عدة معاهدات لرسم الحدود بين «دولة الكونغو الحرة(*)» وبين أنجولا وعوملت البرتغال مرة أخرى باستخفاف واضح أثناء رسم هذه الحدود ، ثم إذا بالبرتغال تطالب باقليم كاتنجا والذى أصبح يشكل جانبا من جنوبى دولة الكونغو الحرة يلامس أنجولا ، ولكن ضعف قوة البرتغال وقلة حيلتها فى اثبات وضع يدها الفعلى على تلك المنطقة تسبب فى اخفاقها فى هذا الطلب ، ولم يحل عام ١٨٩١ إلا وكانت الحدود قد استقرت على نحو لا ترضى به البرتغال .

ثم إذا بالبرتغال تقدم على خطوة أكثر جرأة أثارت العجب العجاب بين الدول الكبرى ، وهو مطالبتها فى عام ١٨٨٦ بالأراضى التى تقع بين مستعمرتها فى أنجولا ومستعمرتها الأخرى فى موزمبيق ، وربما تصورت البرتغال حينذاك أن ألمانيا أو فرنسا قد تساعدها فى تحقيق ذلك ، وربما كان ذلك نظرة شديدة التفاؤل من جانبها نحو تطبيق نظرية الظهير (Hinterland) التى جاءت بها الوثيقة العامة لمؤتمر برلين حسب نص المادة (٣٤) ولكن الدافع على وجه اليقين لهذا المطلب هو خوف البرتغال من

(*) وصف دولة «الكونغو الحرة» يأتى من حرية التجارة فى أراضيها وكأنها منطقة حرة للدول الأوروبية كافة الأمر الذى لم يتسن حدوثه .

الأطماع التوسعية لبريطانيا اتجاه الشمال انطلاقا من مستعمرة الكاب مرورا لهذه الأراضى فى وسط القارة الجنوبى .

على أنه قد أعقب ذلك سلسلة من المعاهدات بين البرتغال وكل من فرنسا وألمانيا فى الفترة من ١٨٨٦/١٨٨٧ لرسم الحدود بينها ، وتضمنت كافة هذه المعاهدات نصا يعطى البرتغال حق مباشرة «حقوق السيادة ونشر الحضارة فى الأراضى التى تفصل بين الممتلكات البرتغالية فى أنجولا وموزمبيق» . لكن بريطانيا كانت قد سارعت فى عام ١٨٨٥ باعلان حمايتها على بتشوانالاند (بتسوانا حاليا) وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى من جانب بريطانيا للتوسع فى المنطقة التى أصبحت تسمى روديسيا(*) وبذلك تكون بريطانيا قد قامت بتحدى المطالب البرتغالية على أساس أن البرتغال لم يكن لها احتلال فعلى (Effective Occupation). فى تلك المنطقة حسب نص المادة (٣٥) من وثيقة برلين .

ولم يقتصر التحدى البريطانى للبرتغال على الجانب الرسمى ، فقد نشطت بعثات التبشير والمشرعات التجارية لتحدى البرتغاليين كذلك ، وفى عام ١٨٨٨ تمكن وكلاء سيسل رودس داهية الاستعمار البريطانى من عقد معاهدة مع لوبنجولا (Lobengola) ملك مجموعة قبائل الميتابيلى تضع بلاده تحت الحماية البريطانية وتمنح شركة جنوب أفريقيا البريطانية التى أنشأها رودس حقوق الامتياز لتصدير الموارد المعدنية التى تزخر بها تلك المنطقة .

وفى عام ١٨٩٠ أذعنت البرتغال للانذار الذى وجهته لها بريطانيا بالانسحاب من المنطقة ، ولم يحل عام ١٨٩١ إلا وكانت الحدود قد رسمت بصفة نهائية بين المستعمرات البرتغالية فى غرب القارة وشرقها وبين روديسيا فى الوسط .

على أن هناك ضربة قاصمة أخرى كانت تنتظر البرتغال ، من جانب ألمانيا هذه المرة ، فقد عملت المتاعب التى نشأت بين الانجليز والبوير خلال التسعينيات على خلق جو من عدم الاستقرار أسفر عن عقد اتفاقية ألمانية - بريطانية عام ١٨٩٨ يتضمن

(*) كانت هناك روديسيا الشمالية (زامبيا حاليا) وروديسيا الجنوبية (زمبابوى حاليا) ، والذى ينظر إلى الخريطة يجد أن هذه الكتلة الأرضية فصلت بين شقى الاستعمار البرتغالى شرقا وغربا وجعلت لبريطانيا امتدادا أرضيا نحو الشمال .

الاتفاق بين الطرفين على تقسيم ممتلكات البرتغال فى أنجولا وموزمبيق فيما بينهما[١]، ومع ذلك فإنه فى العام التالى (١٨٩٩) تم عقد معاهدة سرية بين البرتغال وبريطانيا أطلق عليها «معاهدة وندسور» تنص على تعهد بريطانيا بحماية البرتغال فى مقابل وعد من البرتغال بمساعدة انجلترا فى حربها مع البوير .

وعموما فإن الممتلكات البرتغالية قد كتب لها البقاء مع تدهور قوة البرتغال لتضارب المصالح بين الدول الاستعمارية الكبرى مما جعل من العسير عليها التوصل إلى نوع من الاتفاق تلتهم من خلاله الممتلكات البرتغالية .

ثانيا : تقسيم سلطنة زنجبار :

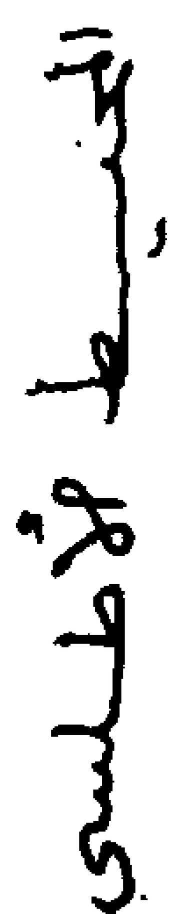
(أ) سلطنة زنجبار :

يضرب تاريخ زنجبار فى عمق التاريخ أكثر من أية دولة أفريقية باستثناء مصر إذ أنه من المؤكد أن شعوب الشرق الأوسط سواء من المصريين أو الفينيقيين أو غيرهم عرفوا التبادل التجارى مع زنجبار منذ فجر التاريخ ولقد بدأ العرب بناء مستوطناتهم فيها فى القرن السابع الميلادى ثم أتى الاسلام فعزز من هذا الوجود العربى فى زنجبار ، لكن البرتغاليين سيطروا على زنجبار فى القرن السادس عشر . غير أنه ما أوشك القرن السابع عشر على نهايته حتى عاد العرب سيرتهم الأولى وتوثقت صلات دولة عُمان مع هذه الجزيرة ، وفى عام ١٨٤٠ تحولت عاصمة عُمان إلى زنجبار وازدهرت التجارة البريطانية ، وتفوق النفوذ البريطانى استنادا إلى محاربة تجارة الرقيق ، كما سنرى عما قليل .

ويبدأ النفوذ البريطانى بتوطيد صلاتهم مع السيد سعيد مؤسس سلطنة زنجبار بعد أن استولى على السلطة فى مسقط عام ١٨٠٦ فى وقت كان فيه المحيط الهندى مجهولا بالنسبة للأوروبيين رغم أنه كانت لهم أنشطة فيه وتمكن السيد سعيد من اقامة نظام سياسى واقتصادى فى شرق أفريقيا وتمكن من إخضاع ساحل شرق أفريقيا بأكمله من وورشيخ إلى رأس دلجادو جنوبا وتمكن من ادخال عملة نحاسية فى زنجبار وعمل على فرض ضريبة موحدة بنسبة ٥٪ على كل واردات ممتلكاته الأفريقية وشجع على زراعة القرنفل فى زنجبار وعقد معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٢ وانجلترا عام ١٨٣٩ وفرنسا عام ١٨٤٤ وسمح لهم بانشاء قنصليات فى زنجبار .

---

(١) F. O. 403/278.



(تقسيم سلطنة زنجبار بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠)

وتدخلت انجلترا عدة مرات لحماية السيد سعيد ، فقد تدخلت فى عام ١٨١٩ لحمايته من هجوم القواسمى ثم تدخلت فى عام ١٨٣٣ لتحميه من الوهابيين ثم عادت فتدخلت فى عام ١٨٣٩ لمنع القوات المصرية من الحصول على نافذة لمنابع النيل عن طريق المحيط الهندى كما سنرى .

وكان على السيد سعيد أن يدفع ثمن هذه الحماية بقبول السياسة الانجليزية لحماية تجارة الرقيق ، وبدأت المسألة بأن عرضت عليه الحكومة البريطانية فى عام ١٨١٢ أن يتعاون معها فى محاربة هذه التجارة ، وكان سعيد يدرك خطورة ذلك جيدا على نظامه فى ممتلكاته الأفريقية والأسيوية ، فعارض فى بداية الأمر غير أنه وافق على إبرام معاهدة مورسبى ١٨٢٢ التى تحقق جانبا مما طلبته منه بريطانيا ، ثم عادت فمارست الضغط عليه عام ١٩٤٥ وحصلت منه على معاهدة جديدة تحرم تصدير الرقيق من كل أملاكه الأفريقية ، وكانت بريطانيا تستند على جهود قنصلها هامرتون الذى كان له نفوذ على السيد سعيد ، وعلى سبق حمايتها لعرشه كما أسلفنا .

وصار سلطان زنجبار يعتمد على العرب فى الداخل لحماية الرسوم الجمركية على بضائعهم ولمد نفوذه داخل القارة كما كان يعتمد على الانجليز فى الخارج لضمان سلامة أراضيه وتصريف تجارة بلاده للهند ، وسنرى أنه فى وقت من الأوقات سوف لا يستطيع التوفيق بين الجانبين فى آن واحد .

ولما توفى السيد سعيد فى عام ١٨٥٦ قسم السلطة بين ابنه مجيد فى ممتلكاته الأفريقية وابنه توينى فى مسقط ، على أن يرسل مجيد الجزية لأخيه توينى وقدرها ٤٠٫٠٠٠ ريال سنويا ، ولكن توينى كان ينوى الهجوم على شرق أفريقيا لاعادة توحيد شقى الدولة التى بناها والده سعيد ولكن وقوف بريطانيا بالمرصاد ومعارضتها توحيد مملكة سعيد اضطر توينى إلى أن يقبل تحكيم اللورد كاننج حاكم عام الهند ، وصدر هذا التحكيم البريطانى عام ١٨٦١ متضمنا أن يحكم مجيد زنجبار وشرق أفريقيا وأن يحرم على عُمان التدخل فى شرق أفريقيا ، وهكذا تحققت رغبة انجلترا فى فصل مسقط عن زنجبار .

وكانت فرنسا قد دأبت على ارسال سفنها الحربية إلى ساحل زنجبار مما جعل بريطانيا تخشى حدوث ثورة داخلية فى تلك المناطق . والواقع أن الحكومة الفرنسية كانت قد استقر بها الأمر على الاتفاق مع بريطانيا بشأن زنجبار إذ كان اهتمامها منصبا بالدرجة الأولى على جزر الكومور وجزيرة مدغشقر ، لذلك وقعت الدولتان على

مشروع تصريح مشترك فى مارس ١٩٦٢ ينص على تعهد الحكومتين - البريطانية والفرنسية - باحترام استقلال سلطان مسقط وسلطان زنجبار ، ويعتبر البعض أن عصر السلطان مجيد يمثل بداية الضعف لسلطنة زنجبار ، على أنه قرب نهاية هذا الحكم تم حفر قناة السويس فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ فزاد اهتمام الدول بشرق أفريقيا بدرجة أكبر .

وبعد موت مجيد فى أكتوبر ١٨٧٠ أيد البريطانيون برغش بعد أن أوضحوا له أن مساندتهم أمر لازم لاستمرار حكمه ، وكان برغش قد أصدر الوعود قبل وفاة أخيه مجيد بتحقيق رغبات انجلترا فى الغاء تجارة الرقيق لكنه تنصل من ذلك بحجة أنه ما كان يستطيع أن يفى بوعده قبل استشارة مشايخ العرب والأهالى(١) .

على أن بريطانيا استعانت بفكرة محاربة الرقيق لتوطيد نفوذها فى شرق أفريقيا وأصرت دوما على أن تتضمن كافة معاهدات الرقيق التى أبرمت بينها وبين أية دولة حق بريطانيا فى تفتيش السفن حتى ولو رفعت أعلام هذه الدول من أجل تنفيذ شروط هذه المعاهدات مما أعطى بريطانيا نوعا من التفوق والسيطرة .

ولما تولى برغش الحكم طالبته بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق واقترحت أن يقتصر تصدير الرقيق على ميناء دارالسلام وأن يقتصر استيراد الرقيق على جزيرة زنجبار ، وبحيث يكون ما يجرى استيراده بالقدر اللازم لحاجة السلطنة فقط وبتصريح خاص من السلطان ، ولم يرضخ برغش لهذه المطالب أول الأمر وأجاب بأن معاهدة ١٨٤٥ لازالت قائمة ، ولما تبينت بريطانيا عدم جدوى عملية التفتيش قررت تكوين لجنة برلمانية عام ١٨٧١ لبحث هذا الموضوع إنتهت بعقد معاهدة لالغاء تجارة الرقيق عام ١٨٧٣ وكان يرأس الوفد الدكتور برتل فرير وقع عليها برغش فى ٥ يونيو ١٨٧٣ وكان أهم ما تضمنته المعاهدة المبادئ التالية :-

١ - منع تصدير الرقيق من أملاك سلطان زنجبار بحريا إلى أى جزء آخر من أراضيه وإلى أية دولة أخرى .

٢ - تعهد السلطان باقفال أسواق الرق فى السلطنة .

٣ - السماح للسفن البحرية البريطانية بمصادرة ومحاكمة كل سفينة يثبت قيامها بهذه التجارة .

٤ - حماية الرقيق المحررين ومنع عودة بيعهم .

---

(١) د. جلال يحيى - التنافس الدولى فى شرق إفريقية - ص ٤٤ .

غير أنه سرعان ما تنبهت بريطانيا إلى أن معاهدة ١٨٧٣ قد أدت إلى تحول طرق هذه التجارة إلى داخل القارة بدلا من الاتجاه للمحيط الهندى ، مما أدى إلى زيادة معاناة الرقيق ، فقد كان عليهم أن يجتازوا الطريق البرى من كلوة شمالا حتى الصومال ، وقد قدر عدد الرقيق الذين تم استخدام هذا الطريق الداخلى فى نقلهم عام ١٨٧٦ بنحو ...ر١٧ رقيق سنويا(١) .

غير أن القنصل البريطانى جون كيرك استطاع أن يقنع السلطان برغش باصدار قرار بتحريم دخول الرقيق إلى موانئ الصومال وهى : قسمايو ، مقديشيو ومركة ، وبذلك يمكن سد الطريق البرى الجديد ، ثم ما لبث برغش أن اتخذ قرارا فى يناير ١٨٧٦ بالقبض على تجار الرقيق الذين يأتون من داخل أفريقيا وتحرير العبيد الذين تم الاستيلاء عليهم فى الموانئ .

وكان من الطبيعى أن تثير هذه التدابير من جانب برغش سخط سكان هذه المناطق من العرب والسواحيلية ضده ، لأن نظامهم الاجتماعى والاقتصادى كان قائما على عائد هذه التجارة ، وكان من الطبيعى أيضا أن يتزايد اعتماد السلطان على انجلترا حتى أنه استعان فى يناير ١٨٧٦ بسفينة حربية بريطانية لقمع اضطرابات وقعت فى كلوة ، هذا فى الوقت الذى ضعفت فيه صلات زنجبار ببلاد العرب وبالعالم الاسلامى إذ بدأ الساحل الأفريقى فى تصدير أنواع أخرى من المنتجات للأوروبيين مثل المطاط والعاج ولم تكن هذه الدول العربية تحتاج إليها مثل حاجة الدول الأوروبية الصناعية لهذه النوعية من السلع .

وقبل أن نشير لدور البعثات التبشيرية فإنه يلزم التوقف برهة أمام اشتراط بريطانيا لصداقتها وحمايتها لسلاطنة زنجبار قبولهم لسياستها حيال محاربة تجارة الرقيق ، وقد وصل الأمر بانجلترا أن أعطت لنفسها الحق فى زيارة وتفتيش السفن الأجنبية ومصادرة شحنات الرقيق التى تحملها كما رأينا ، فلولا ما كان لبريطانيا أن يكون لها هذا الحق إلا بقوتها البحرية المتفوقة فى المحيط الهندى ، وقد رأينا أن بريطانيا اتبعت أسلوب « الامبراطورية غير الرسمية » (Unofficial Empire) . فى كافة أرجاء أفريقيا بمعنى أنها تستند على قوة أساطيلها بديلا عن الاحتلال الفعلى ، الأمر الذى أراد بسمرك أن يحرجها ويلزمها باحتلال الأراضى فعليا بمقتضى وثيقة برلين .

---

(١) د. صلاح العقاد ، د. جمال قاسم - زنجبار - ص ١٦١ .

وثانيا ، فإن انجلترا قامت حقيقة بالغاء الرق فى الجزر البريطانية بعدة قوانين أصدرتها فى الفترة من ١٧٧٢ - ١٧٧٤ ، ثم قامت بالغاء الرق فى مستعمراتها عام ١٨٣٤ ، ودعت الدول الأوروبية الأخرى إلى العمل بالمثل وبالسماح للدوريات البريطانية البحرية بمحاربة تهريب العبيد بين سواحل المحيط الأطلسى . فهل كانت تلك نزعة إنسانية مجردة أم أن بريطانيا وجدت لديها أداة ميسرة فى تفوقها البحرى مكنت لأساطيلهاالسيطرة فى مواجهة بقية دول أوروبا الاستعمارية .

الواقع أن توصل بريطانيا بمقتضى معاهدات إلى اعطاء نفسها الحق فى تفتيش السفن كان يتسبب فى حرمان مزارع القطن وقصب السكر فى أمريكا من الأيدى العاملة الرخيصة اللازمة للانتاج وهى منتجات تنافس منتجات المستعمرات البريطانية خصوصا بعد استقلال الولايات المتحدة ، بل أن هذا الاجراء كان يقف حائلا دون توسع الفرنسيين والهولنديين والأسبان ، والبرتغاليين فى إنتاجهم الزراعى . كذلك نجد أن بريطانيا كانت تميل بدرجة أكبر نحو تمويل الأنشطة التجارية أكثر من اهتمامها بتمويل الانتاج الزراعى ، لذلك فإن الغاء الرق لم يكن يتعارض مع مصالح أصحاب رءوس الأموال البريطانيين الذين كانوا سيحصلون على عائد أنشطتهم التجارية سواء كان ذلك العائد من انتاج العبيد أم من غيرهم .

على أنه من الثابت أن انجلترا كانت قد اشتركت فى هذه التجارة خلال القرن التاسع عشر جنبا إلى جنب مع كل من هولندا وفرنسا وكان جملة ما تم جلبه من العبيد إلى أمريكا خلال ذلك القرن ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ عبدا ، وكانت بريطانيا تجلب هؤلاء العبيد لمستعمراتها فى أمريكا ، ولما بلغت تجارة الرقيق أوجها فى القرن الثامن عشر كان حوالى نصف العبيد الذين تم جلبهم إلى أمريكا قد تم على أيدى الانجليز حيث كان التجار الانجليز يمارسون جلب الرقيق من المنطقة التى كانت تسمى ساحل العبيد فى خليج غانا فى غرب القارة ، وكان إجمالى العدد الذى تم نزحه من غرب أفريقيا خلال القرن الثامن عشر يبلغ ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ عبدا[١] .

على أن رد الفعل ضد تجارة الرقيق كان حصيلة الحركة المضادة للرق التى تزعمها الكويكرز (Quakers) وغيرهم من الجماعات ، وقبل ذلك كان الأوروبيون يغضون الطرف عن بشاعة هذه التجارة ، وكانت مشروعيتها تستند فى عرفهم إلى

---

(١) Cook, A. op. cit. p. 39.

الحجة القائلة بأن «الملوك» الأفريقيين الذين كانوا يبيعون الرقيق إلى تجار الرقيق من الأوروبيين إنما كانوا مستقلين وأن هؤلاء الضحايا كانوا رقيقا من قبل - أى فى الوقت الذى اشتراهم فيه التجار من ملوكهم ، لكن «الثورة الأخلاقية» (Moral Revolution) التى قامت فى انجلترا أقنعت البرلمان البريطانى باصدار تشريع فى عام ١٨٠٧ ، وفى عام ١٨١١ بفرض عقوبات ثقيلة على الرعايا البريطانيين الذين يشتركون فى هذه التجارة ، وبحلول عام ١٨٤٢ كانت تجارة الرقيق قد صارت غير مشروعة بين مواطنى غالبية الدول الأوروبية .

دور البعثات التبشيرية :

ابتداء . فإن هذه البعثات عمدت إلى تأييد الأهالى الأفريقيين واثارتهم ضد سلاطنة زنجبار ، وقد بلغ عدد هؤلاء فى عام ١٨٨٠ ثلاثمائة مبشرا ينتمون إلى ارساليات بروتستانت وأخرى كاثوليك ، وكانت كل طائفة من المبشرين تظاهر مصلحة دولتها ، فكان الكاثوليك يقدمون مصالح فرنسا وبلجيكا على مصالح الدول الأوروبية الأخرى وإذن فلم تقتصر المنافسة بين الدول الأوروبية بعضها البعض سياسيا فى هذا الجزء من القارة ، بل نجد أن رجال الارساليات كانت تتنافس على الاقتسام المذهبى أيضا ، فقد قام الفرنسيون منذ عام ١٨٦٣ بانشاء «معسكر الآباء السود» فى زنجبار ثم قاموا بنقل مقره إلى ميناء بجامايو على الساحل عام ١٨٧٠ بل ظهرت الدعوة للبروتستانت لكى يحذوا حذو الكاثوليك لانشاء مؤسسات دينية للزنوج ليكون من بينهم كهنة ، ومن هؤلاء ظهر ما عرف «بالآباء السود» .

ولقد كانت جهود الكاردينال لافيجيرى واضحة فى هذا المجال وقد أشرنا فى الفصل الرابع إلى جهوده فى الكونغو مساندا لجهود الملك ليوبولد الثانى فى محاولة استئصال عرب الكونغو ، والواقع أن لا فيجيرى قام بتقسيم المبشرين إلى فريقين :-

أولهما : يختص بالعمل حول بحيرة فيكتوريا وخصوصا فى أوغندا حيث كان يتسابق الكاثوليك والبروتستانت والمسلمون فى نشر عقيدتهم ، الأمر الذى ظهرت اثاره بين السكان فى مرحلة تالية . أما ثانى الفريقين : فقد جعل اختصاصه فى المنطقة التى تعرف حاليا بتنزانيا ، حيث أنشأ هذا الفريق أربعة مراكز تبشيرية داخل القارة ، وكان أهمها مركز أوچيچى ويطل على بحيرة تنجانيقا ، ومركز تبشير فى رومنجا على مسافة ٨٠ ميلا من البحيرة .

كذلك نجد أن التبشير على المذهب البروتستانتى قام فى فترة مبكرة منذ الثمانينيات من القرن السابع عشر بانشاء ثلاث مؤسسات له فى كينيا وتنجانيقا وهى «جمعية لندن التبشيرية» ، التى قامت بانشاء مركز تبشيرى لها بالقرب من ممبسة ١٨٧٥ أسمته «فرير تاون» تخليدا لاسم الدكتور بارتل فرير ، كما أنشأ «هيئة الكنائس الحرة المتحدة» وكان لها مركز بالقرب من ممبسة لتعليم الأفريقيين الزراعة والصناعات اليدوية وغيرهـا من الفنـون بأساليب حـديثة ، والمؤسسة الثالثة كانت «ارساليات الجامعات» وقد اقتصر نشاطها على جزيرة زنجبار ، وفى أوزمبارا فى الداخل لذلك يمكن القول بأن نشاط البروتستانت كان منصبا على كينيا ، أما الكاثوليك فقد أنصب نشاطهم على كل من أوغندا وتنجانيقا (تنزانيا الحالية) ونأتى الآن إلى عملية تقسيم السلطنة بين كل من بريطانيا وألمـانيا .

(ب) عملية التقسيم :

كان من طبيعة الأمور أن يجرى تقسيم ممتلكات السلطان بين انجلترا وألمـانيا . وكانت انجلترا تأخذ فى حسبانها عدم إغضاب ألمـانيا ولو بالقدر الذى لا يذهب بنفوذها فى هذه المنطقة التى زادت أهميتها بعد حفر قناة السويس وأهميتها لتأمين ممتلـكاتها فى الهند فضلا عن كونها مدخلا لمنابع النيل من ناحية المحيط الهندى ، أما ألمـانيا فـكانت تلوّح بأن فى امكانها أن تساند انجلترا فى «المسألة المصرية» حين انفردت بريطانيا دون فرنسا باحتلال مصر ، أو أنها يمكن أن تثير لها القلاقل بمساندة فرنسا .

ولـكن لـكى يتسنى إجراء هذا التقسيم كان لابد من إجراء تحديد لممتلـكات السلطان أولا ثم إن المعاهدات التجارية التى أبرمتها كل من انجلترا وألمـانيا تنص على دفع الرسوم فى موانئ السلطان كما كانت تنص على تجارة ترانزيت بين ممتلـكات السلطان والمناطق التى تقع إلى الغرب منها ، وهذه لم تـكن محددة ، فكان الأمر يقتضى تعيين موانئ السلطان هذه وأين تقع حدود بلاده من ناحية الغرب ، لذلك استقر الرأى على تشكيل لجنة دولية لهذا الغرض .

١ - تشـكيل اللجنـة :

تشكلت هذه اللجنة كما أسلفنا لبحث حدود أملاك السلطان ودعيت فرنسا للاشتراك فى هذه اللجنة لا سيما وأنها كانت مشتركة فى التصريح الثنائى لعام ١٨٦٢ واختارت ألمـانيا قنصلها العام فى القاهرة شميت ليـكون مندوبالها فى حين اختارت بريطانيا اللورد كتشنر لهذا الغرض .

وأعلنت بريطانيا منذ البداية أن حقوق السلطان تمتد على طول الساحل ابتداء من الأراضى الخاضعة للبرتغال فى الجنوب حتى بورت درنفورد وأن السلطنة تمارس حقوقا إقليمية فى كل النقاط الهامة من هذا الساحل ، أما ألمانيا فقد أعلنت منذ البداية أن حقوق سلطان زنجبار المباشرة لا تتجاوز جزيرة زنجبار وجزر بمبة ومافيا وأنه لم يكن للسلطان سلطة قائمة ومستمرة على الساحل الأفريقى وأنه لا محل للتحدث عن سيادته على الداخل .

٢ - أعمال اللجنة :

وصل كل من كتشنر وشميت إلى زنجبار فى نهاية نوفمبر ١٨٨٥ وبدأت اللجنة أعمالها فى ١٠ ديسمبر بحضور مندوب فرنسا ، وصار الاتفاق بالاجماع على أن جزر زنجبار وبمبة ومافيا والجزر الصغيرة المحيطة كلها أجزاء من ممتلكات السلطان ، وطلبت اللجنة من السلطان برغش ألا يشترك فى أعمالها ، وإنما يعين مندوبا لتمثيل مصالحه لدى اللجنة ، واختار السلطان الجنرال البريطانى ماثيو للقيام بهذه المهمة .

وقامت اللجنة بزيارة الساحل على ثلاثة مراحل ابتداء من الجنوب نحو الشمال ، فقامت بزيارة ذلك الجزء من الساحل الذى يبتدئ من الحد الشمالى للمستعمرة البرتغالية فى موزمبيق متجهة نحو دارالسلام وفى طريقها توقفت عند كل ميناء وشاهدت أعلام السلطان مرفوعة على هذه الموانئ ، وأنها تخضع فعلا لادارته وأن بها حاميات عسكرية كما ثبت أمامها أن هذه المناطق تخضع بالفعل لسلطان زنجبار ، أما بالنسبة لمسألة امتداد سيادة السلطان صوب الداخل فإن بعض الحكام المحليين رفضوا الادلاء بتفاصيل عنها ظنا منهم أن هذه اللجنة ربما تكون قد أتت للتحقيق فى تجارة الرقيق ، بيد أن كتشنر قرر أن إدارة السلطان لا تمتد لأكثر من ٤٠ أو ٥٠ ميلا نحو الداخل فى هذه المنطقة .

وشاهدت اللجنة أثناء هذه الجولة نشاط دنهارت المستكشف الألمانى وهو يواصل عمله فى جمع «المعاهدات» التى كانت تمد نطاق الحماية الألمانية غربا حتى بحيرة نياسا وجنوبا حتى نهر روفوما ، كما تم عقد معاهدات أخرى مع شيخ أوبيا الذى لقب نفسه بسلطان الصومال ، وكان من السهل إذن تقديم هذه المعاهدات كدليل على عدم امتداد نفوذ السلطان لداخل القارة .

ثم قامت اللجنة بزيارة الجزء الأوسط من ممتلكات السلطان فى الفترة من ٢ فبراير إلى ٨ مارس ١٨٨٦ ، ومرت على السعدنى ، وممبسة وغيرها من الموانئ ، وثبت

للجنة أن ادارة السلطان وحكمه ثابت على هذا الجزء من الساحل المواجه لجزيرة زنجبار بدرجة أكبر من ثباته فى أية منطقة أخرى من الساحل ، كما ثبت لها أن نفوذ السلطان يمتد فى هذه المنطقة نحو الداخل أكبر من امتداده فى المناطق الأخرى .

وبعد ذلك قامت اللجنة بزيارة الجزء الشمالى من ممتلكات السلطان فى الفترة من ٢٣ مارس - ٨ أبريل ومرت على كل من قسمايو ، وبراوة ، ومركة ، وباتا ، ولامو ، وكيبينى ، ومالندى .

ولكن يلاحظ أن اللجنة قامت بزيارة معظم الموانئ فى شرق أفريقيا فيما عدا كل من بجامايو وبورت درنفورد وكانت الأولى تصلح مدخلا للنفوذ الألمانى نحو الداخل كما كانت الثانية تصلح مدخلا يوصل لهضبة البحيرات وهكذا انتهت زيارات اللجنة لكى تتولى بعد ذلك اعداد تقريرها .

٣ - مقررات اللجنة :

كانت وجهات النظر الألمانية والانجليزية متعارضة تماما من حيث البداية وكان كل مندوب يحتفظ فى ذهنه بمخطط معين وصار الاتفاق أمرا مستبعدا ، وإزاء اختلاف وجهات النظر حول مدى سيادة السلطان على بعض مناطق من الساحل سارع كتشنر بالكتابة إلى حكومته بذلك إلا أن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت تحاول تحاشى الصدام مع بسمرك .

ولما وصل المندوب الفرنسى الجديد فى مايو ١٨٨٦ أيد المندوب البريطانى فى رأيه بينما أصر المندوب الألمانى على وجهة نظره التى تخدم مصالح دولته ، فقرر المندوبان البريطانى والفرنسى أن السلطة قائمة بالفعل فى جميع الموانئ والمراكز وعلى الأراضى الساحلية التى تفصل بين كل ميناء وآخر ، وأنها تمتد إلى أربعين ميلا صوب الداخل فيما عدا جزء أو جزئين من الساحل .

أما المندوب الألمانى فلم يعترف بأية سلطة لزنجبار على الأجزاء الساحلية الواقعة بين الموانئ إلى الجنوب من كلوة ولم يعترف بها إلا لمسافة عشرة أميال حتى بجامايو ، وإلى الشمال من ذلك لم يعترف سوى بعشرة أميال عند ممبسة وخمسة أميال فيما عداها انخفضت إلى ثلاثة أميال ، وانعدمت تماما عند غازى وعند مصب نهر تانا ، وكان ذلك للتمهيد للحصول على ممر برى للمحميات الألمانية فى الداخل فى منطقتى كليمانجارو ، وويتو .

ولما أيقنت الحكومة البريطانية أن رفض وجهة النظر الألمانية سوف يعنى فض اللجنة دون التوصل إلى أى قرار ، وأكثر من هذا اعطاء ألمانيا حرية الحركة فى شرق أفريقيا كذلك كانت المسألة المصرية لا تزال قائمة بدون تسوية وكانت الحركة المهدية على أشدها مما أجبر الانجليز على عدم معارضة ألمانيا وعمل كتشنر على تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من وزارة الخارجية البريطانية . لذلك اجتمع أعضاء اللجنة فى ٧ يونيو ١٨٨٦ ليسجلوا وجهات نظر الدكتور شميت على أنها قرارات بالاجماع على الرغم من أن شميت لم يترك فى الشمال للسلطان سوى جزيرة لامو ومدن قسمايو وبراوة ، ومركة ، ومقديشيو وقصر سيادته على المدن داخل أسوارها ، ولم يتعرض الأعضاء لنفوذ السلطان داخل القارة سواء فى كليمانجارو أو كينيا أو طابورة وتم التوقيع على المحضر .

ومع ذلك فإن كتشنر بعث إلى دولته تقريرا خاصا عن سلطنة زنجبار مع الموانئ الشمالية للاستناد إليه فى مفاوضاتها المقبلة مع برلين مقررا أن سلطنة زنجبار تمتد لمسافة عشرين ميلا للداخل فى المنطقة الواقعة بين كيبينى ودرنفورد ولمسافة عشرة أميال فيما بعد درفورد ومصب نهر الجوبا ، كما أقر قيام سيادة السلطان على طابورة وأوجيجى لمسافة ٢٥ ميلا حول كل منهما ، وعلى طول طريق القوافل المتوغلة نحو الداخل وعلى منطقة كليمانجارو رغم المعاهدات التى جمعها المستكشفون الألمان .

بيد أن الخارجية البريطانية كانت على علم كامل بكل ذلك من قنصلها العام كيرك ، ولكن انجلترا كانت مضطرة فى ذلك الوقت إلى عدم الاصطدام بألمانيا حتى لا تسبب لها القلاقل فى مصر ، رغما عن أن وجود ألمانيا فى تلك المنطقة كان يعتبر تهديدا للمصالح البريطانية . لكن بريطانيا اختارت أخف الضررين حينذاك .

٤ - تقسيم السلطنة :

الواقع أن تدخل بسمرك كان العامل الحاسم فى تقسيم السلطنة إذ استغل وقوع حادث بسيط فى لامو فى سبتمبر ١٨٨٦ ليوضح استياءه من موقف بريطانيا تجاه بلاده ، وألمح إلى أنه قد يفكر فى توثيق عرى صداقته مع فرنسا ويشترك معها فى معارضة الاحتلال البريطانى فى مصر ، ولقد أنتج هذا التهديد أثره حين تم توقيع أول اتفاق بتقسيم سلطنة زنجبار إلى منطقتى نفوذ بين ألمانيا وانجلترا فى ٢٩ أكتوبر وأول نوفمبر ١٨٨٦ وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق ما يلى :-

١ - اعتراف كل من انجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنجبار وبمبة ومافيا ولامو على الساحل من نهر منجيني إلى كيبيني لمسافة عشرة أميال إلى الداخل، وعلى مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو مع عشرة أميال حول كل منها ، وعلى وورشيخ مع خمسة أميال حولها .

٢ - تأييد انجلترا لألمانيا فى مفاوضاتها مع السلطان للحصول على امتيازات فى جمارك دارالسلام وبانجانى لشركة شرق أفريقيا الألمانية .

٣ - تقسيم الساحل بين نهرى تانا وروفوما إلى منطقتى نفوذ يفصلهما نهر أومبة وتدخل المنطقة الجنوبية من الساحل مع كليمانجارو وتافيتا وشاجا فى دائرة النفوذ الألمانى ، ويدخل القسم الشمالى من الساحل فى دائرة النفوذ البريطانى وهو قابل للامتداد غربا حتى بحيرة فيكتوريا .

٤ - اعتراف بريطانيا بالحماية الألمانية على ويتو بالساحل المقابل لها كمنطقة نفوذ ألمانى .

٥ - أن ينضم السلطان إلى الدول الموقعة على وثيقة برلين .

٦ - انضمام ألمانيا إلى التصريح الثنائى لعام ١٨٦٢[١] .

والواقع أن إبرام هذا الاتفاق يعتبر نجاحاً أحرزه بسمرك فى حين أن انجلترا ضمنت بمقتضاه أن تكون منطقة البحيرات ومنابع النيل داخلة ضمن دائرة نفوذها ، وبمجرد أن سيطرت كل من ألمانيا وبريطانيا على الساحل الشرقى أصبحت المناطق الداخلية تعج بالرحالة والمبشرين الذين يتبعون هاتين الدولتين ، غير أن اتفاقية ١٨٨٦ لم تتعرض لتحديد النفوذ فى الداخل لذلك أصبح الأمر مهيأً لعملية تنافس شديدة خاصة بالنسبة لمنطقة البحيرات .

بيد أن بسمرك أعلن فى عام ١٨٨٩ فجأة أن ألمانيا سوف تكتفى بما ضمته من أراضى . وربما كان ذلك سعيا منه للتقرب لبريطانيا حينما ظهرت بوادر التحالف الروسى الفرنسى حينذاك . لذلك سعت بريطانيا من جانبها لإحداث تعديل شامل فى هذا الاتفاق حيث صار من الواضح أن وجود منطقة نفوذ ألمانية فى حوض نهر تانا (سلطنة ويتو) فى الشمال يفسح المجال أمام الألمان لبلوغ منطقة البحيرات مثلما حدث عندما قام كارل بيترز بحملة استكشافية لأوغندا عام ١٨٨٩ خلص منها إلى أهمية إيجاد طريق بين البحيرات وبين المحيط الهندى من الوجهة الاقتصادية لشرق أفريقيا .

---

(١) د. صلاح العقاد ، د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٢١٠ .

على أنه بعد مفاوضات لم تطل كثيرا تم اتفاق الحكومتين الألمانية والبريطانية على اعادة تقسيم الساحل الشرقى ، الأمر الذى أسفر فى يوليو ١٨٩٠ عن توقيع اتفاق جديد لهذا الغرض تخلت فيه ألمانيا عن مبدأ استقلال السلطنة كما جاء فى التصريح الثنائى لعام ١٨٦٢ واعترفت ألمانيا بامكانية وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية كما أنها تنازلت عن منطقة نفوذها فى حوض نهر تانا وعن منطقة الساحل المقابل لها مما يعنى امكان امتداد النفوذ البريطانى لبحيرة فيكتوريا ، وحصيلة كل ذلك ايجاد كتلة من المحميات البريطانية تمتد من المحيط الهندى حتى حدود حوض الكونغو بعد أن كانت هذه الكتلة محصورة بين منطقتى نفوذ ألمانيتين على الساحل الأفريقى وقبلت بريطانيا نظير ذلك امتداد منطقة النفوذ الألمانية حتى بحيرة نياسا وتنجانيقا .

على أنه كان ينبغى إرضاء فرنسا حتى يتسنى للبريطانيين اعلان حمايتهم على زنجبار . وكان الأمر يسيرا حيث سبق لبسمرك أن صرح فى عام ١٨٨٦ بأن جزر الكومور يمكن أن تكون منطقة نفوذ فرنسية كذلك كان الفرنسيون يمتلكون فى مدغشقر ميناء دييجو سواريز وكان يمكن ارضاء فرنسا بالاعتراف بأمانيها فى الكومور ومدغشقر .

وهكذا اتفق الألمان والبريطانيون فى عام ١٨٩٠ على أن تعترف فرنسا بحماية انجلترا على زنجبار لقاء اعتراف بريطانيا بحماية فرنسا على مدغشقر ولكن لم يمض وقت طويل على اعلان الحماية البريطانية على زنجبار حتى سارعت ايطاليا إلى اقتطاع جزء من أراضى السلطنة فى الساحل الصومالى ، فعند وفاة برغش ١٨٨٨ انتهزت ايطاليا ضعف السلطان الجديد السيد خليفة وحصول الشركتين ، الألمانية والانجليزية على امتيازهما ، فتقدم فيلوناردى قنصل ايطاليا فى ١٥ مايو ١٨٨٨ طالبا منح ايطاليا امتيازا مماثلا فى حوض نهر الجب ، ولكن بريطانيا وألمانيا لم تؤيدا هذه المطالب فتراجعت ايطاليا ، لكن بريطانيا عمدت إلى إخطار ايطاليا بأنها سوف لا تسمح لأية دولة أخرى بالاستيلاء على منطقة الجب .

وأتت الفرصة لايطاليا حينما تقرر فرض حصار على ساحل أفريقيا لمواجهة ثورة نشبت فى الداخل ضد تدخل الأجانب فى بلادهم وقيام الشركات الأجنبية باستغلالها ، وهنالك قبلت كل من بريطانيا وألمانيا اشتراك ايطاليا والبرتغال فى هذا الحصار فى ديسمبر ١٨٨٨ ثم اتجهت بعدها نحو الشمال لفرض حمايتها على الأراضى الصومالية الواقعة بين النهاية الشمالية لأملاك سلطان زنجبار وبين أراضى الصومال الانجليزى ،

وذلك بوضع سلطنة أوبيا تحت الحماية الايطالية فى ٨ فبراير ١٨٨٩ واعلان الحماية على سلطنة «الميجرتين» فى ٧ أبريل من نفس العام .

ولا يمكن لنا أن نختتم هذا الفصل دون عرض للوجود المصرى فى شرق أفريقيا وكيف تم إبعاد المصريين من حلبة التنافس هناك .

ثالثا : الوجود المصرى فى شرق أفريقيا (حملة ماكيلوب) :

رأينا فى الفصل الخامس كيف أمكن للمصريين فى عهد الخديو اسماعيل الوصول إلى هضبة البحيرات وعرفنا الجهود المصرية لفتح هذه المناطق وإنشاء المحطات والقضاء على تجارة الرقيق ، ولما كانت منطقة السدود تعوق المواصلات مع هضبة البحيرات فقد نشأت فكرة الوصول إلى منطقة البحيرات الاستوائية عن طريق سواحل الصومال .

وفى عام ١٨٧٣ عينت مصر الكولونيل غوردون حاكما عاما لمديرية خط الاستواء ونشأت فى ذهنه فكرة اقامة خط مواصلات مع خليج فرموزا إلى أراضى أومتيسة ملك أوغندا وإنشاء عدد من النقاط العسكرية على طول طريق ممهد . واقترح غوردون على الخديو إرسال حملة بحرية إلى خليج فرموزا الذى يبعد نحو ٢٥٠ ميلا من زنجبار وأوصى غوردون بأن يعهد إلى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة . وكلفت الحكومة المصرية غوردون فى سبتمبر ١٨٧٥ بأن يعمل على مد الادارة التى أقامها فى هضبة البحيرات على الأراضى الممتدة منها حتى ساحل المحيط الهندى على أن تتوجه حملة بقيادة ماكيلوب لاحتلال مصب نهر جوبا لتنتظر غوردون هناك ، وكان على غوردون أن يحتل تلك المنطقة وينشئ فيها مستعمرات عسكرية . وأبلغته الحكومة المصرية أن الأراضى الواقعة شمالى نهر جوبا هى بلاد صومالية وتتبع مصر وأن الدول الأوروبية سوف تعترف بهذا الوضع .

وكان على ماكيولب أن يحتل مصب نهر جوبا وينشئ القواعد العسكرية ، وطالبه الخديو اسماعيل بأن يحافظ فى نفس الوقت على علاقات ودية مع سلطان زنجبار ثم كان عليه أن يسلم القيادة العامة لغوردون بمجرد وصول هذا الأخير إلى الساحل ، ولما تبينت مصر أن مصب نهر الجوبا لا يصلح لاقامة قاعدة عسكرية أصدرت أوامرها إلى ماكيلوب فى ٢٩ أكتوبر ١٨٧٥ باحتلال خليج فوموزا أو ميناء درنفورد .

وأقلعت الحملة فى ١٩ سبتمبر ١٨٧٥ مكونة من أربع قطع بحرية مصرية من ميناء السويس ووصلت إلى براوة فى منتصف شهر نوفمبر فى نفس الوقت الذى أبلغت فيه تعليمات الخديو إلى غوردون فى منطقة خط الاستواء بالتوجه شرقا لمقابلة الحملة . وتم رفع العلم المصرى على مدينة براوة ثم توجه الأسطول جنوبا إلى قسمايو التى كان يحتلها ٤٠٠ من رجال برغش وأعلن ضم المدينة لمصر وتم رفع العلم المصرى عليهـــا .

وسرعان ما توجه القنصل البريطانى كيرك إلى براوة ليجد أن هناك سلطة جديدة على تلك السواحل لأول مرة ، ورأى الانجليز أن سلطتهم على الساحل الأفريقى قد هددها مجئ المصريين . وسارع كيرك بالابراق إلى بلاده يشرح فيها أن التدخل المصرى يهدد سلطان زنجبار وأوضح أن هذا التدخل سوف يكون من نتيجته تفكيك أوصال السلطنة وخضوع جانب كبير منها للدولة المصرية وأوعز كيرك إلى برغش للكتابة إلى الخديو اسماعيل ليطلب إجلاء القوات المصرية بل دفعه للكتابة إلى وزير الخارجية البريطانية يشكو من هذا التغلغل المصرى خصوصا وأن قائد الحملة كان انجـــليزيا .

غير أن موقف ماكيلوب صار حرجا أمام معارضة انجلترا لهذا الوجود المصرى كما أنه لم تبلغه أية أخبار عن غوردون فحاول الاتصال بغوردون إلا أن الخطاب الذى أرسله وقع فى أيدى السلطات البريطانية فى شرق أفريقيا ولم يكن لديه أية وسائل للمواصلات تمكنه من التوجه للداخل باتجاه غوردون ، وتوجه كيرك لزيارة موانئ شرق أفريقيا مزودا بخطابات من السلطان برغش تبلغ حكام هذه الموانئ بأنهم أصبحوا تحت إمـرة كيرك .

وهـكذا عمل الانجليز على إبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندى . وقد علم كيرك باشتراك غوردون فى تنفيذ المشروع المصرى بعد اطلاعه على الخطاب الموجه من ماكيلوب لغوردون ، ولكن غوردون لم يكن قد غادر مديرية خط الاستواء . وحين علم بالمصاعب التى واجهها ماكيلوب فى شرق أفريقيا كتب إلى اللورد دربى وزير الخارجية معتذرا عن اشتراكه فى المشروع وأوضح أن الغرض من الحملة إنما كان مجرد اقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى لفتح طريق مواصلات أكثر يسرا بين هضبة

البحيرات والعالم الخارجي بشكل يساعد في القضاء على تجارة الرقيق[1] .

على أن أهم ما في الأمر هو أن قدرة الخديو اسماعيل العسكرية والمالية لم تكن لتسمح له بالتصادم مع الانجليز بخصوص زنجبار وسواحل المحيط الهندى . ولما كانت مصر قد أنفقت ما يزيد على مليون جنيه فى فتح إقليم خط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق بايعاز من انجلترا فلم تكن تتوقع أقل من أن تؤيدها انجلترا فى الحصول على منفذ بحرى كان يمكن أن يصير متنفسا اقتصاديا لتلك المنطقة الاستوائيـــــة .

* * *

(١) انظر د. جلال يحيى – التنافس الدولى فى شرق إفريقية الفصل الخامس .

الفصـــــل الثـــامن

(التنافس الاستعمارى فى الجنوب الأفريقى)

الفصـــــل الثـــامن
التنافس الاستعمارى فى الجنـوب الأفريقى

(أ) الاستعمار الهولندى لمنطقة الـكاب (١٦٥٢ - ١٨١٥) :

لقـــد سميــت منطقــة الـكاب أول مــا تــم استكشافهــا « بــرأس العــواصف » (Cape of Storms) لكثرة ما لاحظه المستكشفون الأوائل من عواصف فى تلك البقعة ، ثم ما لبثت أن أطلق عليها رأس الرجاء الصالح (Cape of Good hope) لأنها تقع فى منتصف الطريق تقريبا بين أوروبا والهند . ولما طوقت شهرته الآفاق اقتصرت تسميته على «الـكاب» فقط . وكان البرتغاليون أول من استكشفوه ثم كان الهولنديون هم الذين أضفوا عليه أهميته العظمى وسيطروا عليه قرنا ونصف قرن ، إلى أن اســتولى عليــه الانجلـيز باعتباره أهم نقطة تقـــع على طـريق امبراطوريتهم فى الهنـد .

وكان الهولنديون أول من توغل فى هذه المنطقة من الأوروبيين ، ففى يوم ٦ أبريل ١٦٥٢ رست ثــلاث سفن هولندية بأحـدها طبيب هولنـدى اسمه جــون فـــان ريبيك (Jan Van Riebéék) فى خليج «تابل» (Table Bay) ومعه أوائل المستوطنين الأوروبيين على أرض الـكاب فكانوا بذلك أول مستوطنين أوروبيين ينزلون أرض القارة جنوبى الصحراء بغرض الاستيطان الدائم .

وكان لهذا الوجود الهولندى المبكر فى جنوب القارة مبرراته الاستعمارية ، إذ كان الدوران حول القارة الأفريقية بالنسبة للهولنديين هو الوسيلة المتاحة أمامهم للوصول إلى جزر الهند الشرقية (إندونيسيا حاليا) التى كانوا قد أقاموا فيها امبراطورية لهم . وكانت هذه الرحلة من هولندا إلى تلك الجزر تستغرق ستة أشهر تقريبا ، لذلك كان البحارة يصابون فى غضون هذه الرحلة بأمراض نقص التغذية ومن ثم فـكر الهولنديون فى اقامة مزرعة فى أقصى جنوب القارة لتمدهم بالخضر واللحوم الطازجة حلا لمشكلة الأمراض التى تصيب بحارتهم .

ورغــم مســـــاعى الشـــركة الهولنـــــدية لجــــزر الهنـــد الشرقيـــة (The Duch East India Company) لارسال اليد العاملة ومعها الماشية من هولندا لانتاج الخضر ، فإن هذه الشركة لم تحقق هدفها على الوجـه المنشود إذ اصطدم الهولنديون أول ما اصطدموا بقبائل البوشمن (Bushmen) التى تسكن تلك المنطقة . وعمد هؤلاء البوشمن إلى قتل ماشية الهولنديين أو سرقتها ، الأمر الذى جعل

الهولنديين يقتلون ماشية البوشمن انتقاما منهم . فكان على الهولنديين أن يستبدلوا البوشمن بقبائل البانتو (Bantu) وتم هذا اللقاء الأول عام ١٧٧٦ بعد ما يزيد على مائة وعشرين عاما من وصول فان ريبيك للمنطقة .

ثم كان لقاء الهولنديين مع الانجليز ، وكانت اهتمامات الانجليز تتمثل فى أن سفنهم هى الأخرى كانت تتوقف فى الكاب للتزود بالماء والغذاء ، إذ كان للانجليز محطات تجارية فى الهند ، وظلت هولندا تعامل السفن البريطانية معاملة السفن الصديقة إلى أن غزا أحد جيوش الثورة الفرنسية أرض هولندا عام ١٧٩٥ وقامت فى هولندا حكومة موالية لفرنسا (العدو التقليدى لبريطانيا) فتسبب ذلك فى تحرج موقف بريطانيا ، ذلك أن الهولنديين لو سمحوا للفرنسيين بالوصول إلى الكاب والسيطرة عليه لكان ذلك مدعاة لعرقلة وصول السفن البريطانية إلى الهند ، ومن هنا كان قرار بريطانيا باحتلال الكاب عام ١٧٩٥ .

(ب) الإحتلال البريطانى للكاب :

فى شهر يونيو عام ١٧٩٥ وصلت السفن البريطانية بقيادة الجنرال كريج (Craig) إلى مدينة الكاب واحتلتها . ولم تكن مستعمرة الكاب برمتها تحتوى إلا على مدينة واحدة هى الكاب ونحو ستة قرى صغيرة ، ولم يتجاوز سكان المستعمرة فى الأماكن المزدحمة السكان سوى ١٣٫٥٠٠ أوروبى ، بالاضافة إلى عدد من الأوروبيين المتناثرين لا يتجاوز عددهم سبعة أو ثمانية آلاف أوروبى[1] .

ولكن فى عام ١٨٠٣ تم اعادة الكاب إلى هولندا طبقا لصلح إميان . وبعد ثلاث سنوات عاد البريطانيون مرة أخرى للاستيلاء على الكاب حيث بدا واضحا أمامهم أن صراعهم مع الفرنسيين يجعل لمدينة الكاب أهمية قصوى بالنسبة لهم . لذلك دخل الأسطول الانجليزى منطقة خليج تابل (Table) فى يناير ١٨٠٦ وأصبح الكاب مستعمرة بريطانية[2] .

غير أن الانجليز بعد احتلالهم للكاب عمدوا إلى عدة تدابير أثارت غضب الهولنديين منها تقرير تعليم اللغة الانجليزية فى المستعمرات عام ١٨٢٨ وجعلها اللغة

(١) Kiewiet, C.D. A history of South Africa p. 30.

(٢) Kieweit, C.D. Ibid. p. 35.

الرسمية . بيد أن أهم أسباب المتاعب بين الجانبين كانت تتمثل فى أن مستعمرة الكاب لم تعرف حدودا معينة . وكان الهولنديون من ناحيتهم لا يريدون الالتزام بأية حدود إذ كانوا يريدون الانطلاق شمالا حتى لو وصل بهم هذا الانطلاق إلى وسط القارة لا سيما وأن آمالهم فى مستعمرة الكاب لم تتحقق من الناحية الاقتصادية . وفى الجهة المقابلة كان الحكم البريطانى للمستعمرة يعمل على تعيين خط فاصل يلتزم به كل من البانتو والزراع والهولنديون الذين أصبح يطلق عليهم اسم «البوير» (Boers) تمييزا لهم عن الهولنديين المقيمين فى هولندا .

(د) الهجرة الكبرى (Great Trek) :

١ - أسبابهـــا :

كان البوير يرغبون رغبة جارفة فى الاندفاع شمال منطقة الكاب بعيدا عن السيطرة البريطانية التى بدأوا يشعرون بالكراهية تجاهها ، ورغبة فى إنشاء حكومة مستقلة لهم من جهة أخرى . ولم تكن بريطانيا تنظر بعين الرضا نحو هذا الاتجاه من جانب البوير مخافة رد فعل عناصر البانتو من أهل البلاد الأصليين وكانت بريطانيا تدرك أن مطامع البوير إذا تحققت فسوف يعنى ذلك تفريغ تلك الأراضى من سكانها فضلا عما يثيره ذلك من مشاكل لبريطانيا فى وقت كانت تواجه فيه مشكلة فى الصراع الدائر بين الفانتى والآشانتى فى ساحل الذهب (غانا) .

كان التعطش للأرض إذن هو الذى عجّل بالهجرة التى اتسم بها تاريخ جنوب أفريقيا والتى تضمنت سحق العناصر الوطنية سحقا واقتلعت شعوبا أفريقية من أراضيها ، ثم لما استقر لهم الأمر وطردوهم إلى مناطق الصعوبة استوعبوهم مرة أخرى بصفتهم عبيدا أو أجراء ، وإلى جانب ذلك كانت هناك عوامل أخرى تتمثل فى الموقف العنصرى الذى يضرب بجذوره فى مستعمرة الكاب والذى كان يقرن الوضع الاجتماعى بلون البشرة .

ففى بداية القرن التاسع عشر لم يكن بهذه المستعمرة سوى نحو ...ر٤٥ نسمة كان ثلثهم من البيض ، أما الباقون فكانوا عبيدا أو ينتمون إلى عينة سكانية غير مستقرة تحتوى على قبائل الهتنتوت (Hottentots) ، والمخلطين والعبيد المحررين أو العبيد الفارين . وكان من السهل فى هذا الوضع أن نجد وضعا أدنى فى السلم الاجتماعى للملونين .

وعلى طول الساحل الشرقى كان هذا الوضع مستقرا في ذهن المزارعين من البوير الذين كان عالمهم الضيق يرتكز على مبدأ عدم المساواة بالنسبة للجنس البشرى . ومن هنا تولد الشعور العميق بالكراهية للسلطة (البريطانية) التى صارت السمة التى صبغت شخصية البوير المهاجرين . وكذلك فر رجال البوير نحو الشرق هاربين من سطوة الشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية . أما الادارة البريطانية فانها عملت بدورها على اقرار هذا الموقف المتسم بالمقاومة وانعدام الثقة لعدم استجابتها لنزوات البوير نحو تكوين دولتهم والاندفاع شمالا .

كذلك عملت الادارة البريطانية على اشاعة البلبلة بادخالها بعض الأفكار الجريئة على هذا المجتمع المغلق على نفسه على مدار خمسين سنة ، منعزلا عن التيارات الثقافية التى كانت تحدث اثارها فى أوروبا . كذلك كانت الادارة البريطانية ترى أن رفع الكفاءة الادارية للمستعمرة لا يتم إلا بتسجيل الأراضى ، وربط الضريبة العقارية عليها لكن هذه الخطوات كانت ترتبط فى ذهن البوير بالقهر والعنف .

وكان تطبيق التشريع الانجليزى فى المستعمرة يميل لصالح المزارعين فى المناطق الحدودية للمستعمرة . وأبرز ما صدر من قوانين بريطانية كان فى عام ١٨٢٨ يوضح وضع السكان الملونين ، وقد تضمن هذا التشريع حرية العمل وإلغاء التفرقة العنصرية . ثم كان قانون الغاء الرق فى كافة أنحاء الامبراطورية البريطانية عام ١٨٣٤ شديد الوطأة على البوير حيث كان يضع العبيد القدامى تحت طائلته مما جعل المشتغلين بالزراعة يشعرون بضيق شديد من جراء جعل العبيد القدامى يتمتعون بوضعية قانونية.

وانفجر العنف فى المستعمرة عام ١٨٣٤ وأسفرت المعارك بين البيض والسود عن سحق قبائل الاكسهوزا مما اضطر حاكم إقليم الكاب عام ١٨٣٥ إلى ضم الأراضى الواقعة بين نهر فيش (Great Fish) ونهر كى (Kei) وبذلك ظهرت إلى الوجود مقاطعة «الملكة أديليد» . ولكن تحت ضغط رجال الارساليات قامت الحكومة البريطانية باعادة الأراضى التى ضمتها مرة أخرى إلى أصحابها الأفريقيين . وفى هذا الظرف بالذات بدأت الهجرة الكبرى عام ١٨٣٦ .

---

(١) July, R. Op. cit. pp. 130 - 131.

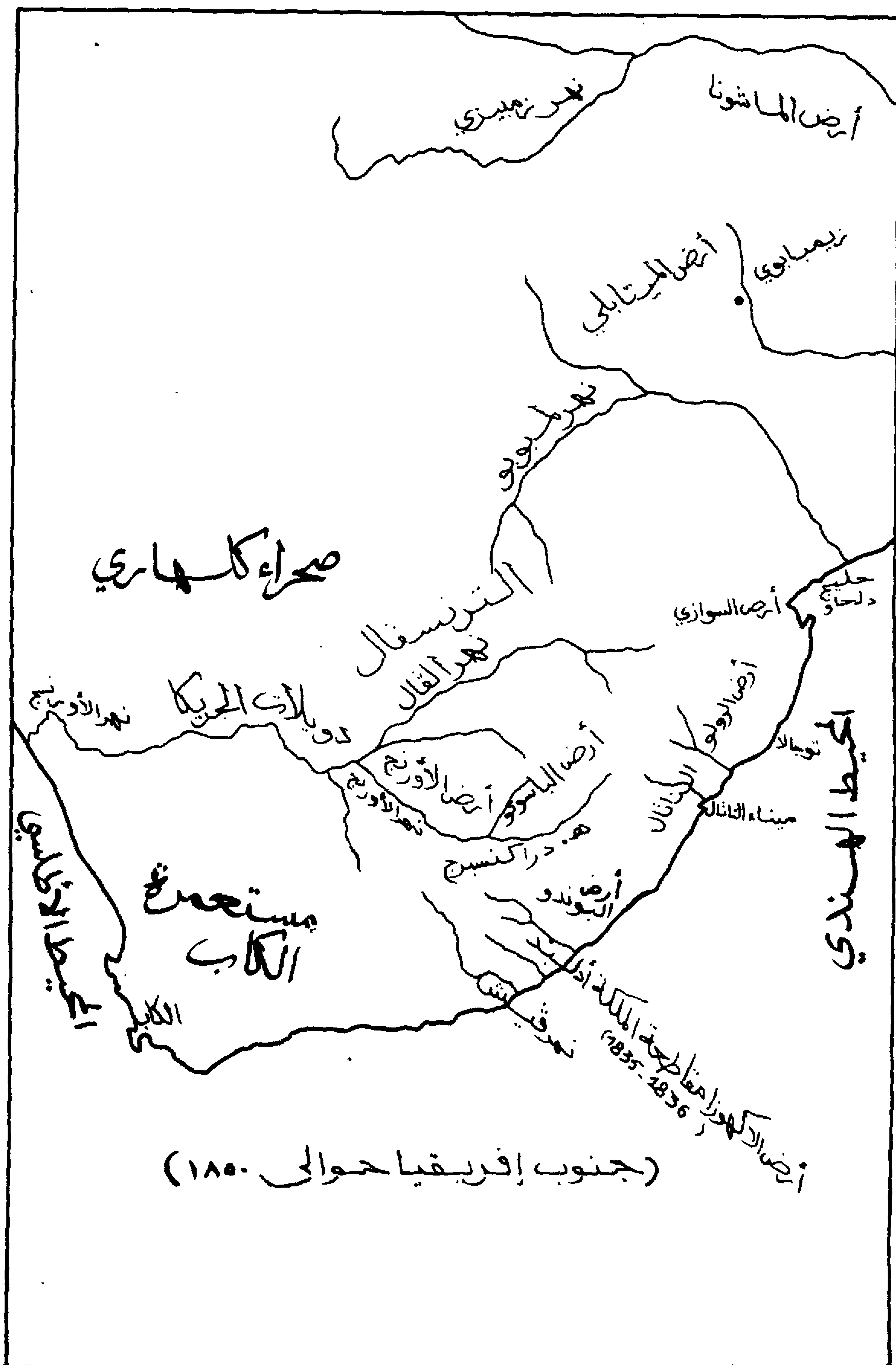
(هـ) عملية الهجرة وظهور جمهوريات البوير :

لقد كان البوير يعلمون سلفا أن بالداخل أراضى كثيرة واسعة لا يشغلها أحد ، وأنهم بهجرتهم للداخل سوف تلاحقهم السيطرة البريطانية التى أصبحت ثقيلة على أنفسهم ، ومما يجدر ذكره أن نسبة سكان جنوب أفريقيا الذين كانوا من أصل هولندى والذين قاموا بهذه الهجرة كانت تشكل خمس عدد هؤلاء جميعا فقد كانت الغالبية آتية من المناطق الشرقية التى تعانى من نقص فى السكان .

وكانت هذه الهجرة متنوعة الأنماط ، فأحيانا كانت تتكون من فئة قليلة من العائلات ، وأحيانا أخرى من مجموعة أكثر عددا وكانت عرباتهم يجرها الثيران وتحمل كافة ما لديهم من أمتعة كما كانت تقطع فى اليوم الواحد نحو عشرة كيلومترات وكان يوكل إلى كل فرد مهمة معينة . فكان على الرجال العناية بالمواشى وإصلاح العربات فيما كان على النسوة أن يدبرن شئون الطبخ ورعاية الأطفال ، فى حين كان على الشبان رعاية قطعان الغنم ، لقد كانت حياة قاسية مما انعكس أثرها ولا شك على مستقبل هذه العينة البشرية . كذلك كان على هؤلاء المهاجرين أن يشقوا طريقهم فى قلب الجبال وأن يفككوا عرباتهم لعبور الممرات البالغة الصعوبة معرضين أنفسهم لشتى أنواع الأمراض ولفقد ما لديهم من ماشية ومؤن .

وكثيرا ما كان هؤلاء المهاجرون يرون أن ما لديهم من احتياطيات غذائية وغيرها توشك على النفاد دون أن يكونوا واثقين من أن المحصول المرتقب سوف يكون كافيا ، وبالاضافة إلى ذلك فقد هلك جانب كبير منهم فى الطريق . ولقد عمدت هذه الهجرات إلى تحاشى السير فى الشريط الساحلى المكتظ بالسكان متجهة نحو الداخل عابرة نهر الأورنج متفادية أيضا صعود منطقة مرتفعات موشيش فى أرض الباسوتو . ثم أتى على هذه المجموعة حين من الدهر أخذتهم فيه الحيرة ، حينما توقفوا فى منطقة ترانس - أورانج وأخذهم التردد حول الاتجاه الذى يتعين عليهم أن يسلكوه ، هل يستمرون فى مسيرتهم شمالا مرورا بنهر الفال أم ينحرفون نحو الشرق فيعبروا هضبة الدراكنزبرج (Drakensberg) للوصول إلى وادى نهر ناتال .

ومع أن الأرض بدت أمام هؤلاء الرواد الأوائل خالية ولم يقابلوا فى مسيرتهم أية مقاومة ، فان الجو كان يوحى لهم بالرهبة والقلق ، وعمد البوير مع ذلك إلى سحق من صادفهم من أهل البلاد الأصليين ، وكانت قبائل الزولو تحت قيادة زعيمهم دنجان (Dingane) تبث الرعب والفزع فى المناطق الساحلية وتهدد كل من تقابله منهم . وفى



(جنوب إفريقيا حوالى ١٨٥٠)

أكتوبر ١٨٣٦ استطاعت مجموعة من البوير صد سلسلة من الهجمات العنيفة من جانب قبائل النديبيلى (Ndebelé) وفقد البوير جانبا من قطعانهم فى هذه المواجهة .

وعلى أية حال فقد استقر رأى هذه المجموعة الرائدة من المهاجرين البوير على التوجه ناحية الشرق باتجاه اقليم الناتال تحت قيادة شخصية شهيرة فى تاريخ جنوب أفريقيا هو بيت ريتيف (Riet Retief) . ولكن قبل أن تصل المجموعة إلى هضبة دراكنزبرج انقسم الفريق الأساسى إلى مجموعتين : مجموعة بقيادة أندريه بوتجيتر (Andries Potgieter) واتخذت وجهتها شمالا وعبرت نهر الفال ، وكان عدد المهاجرين لا يزيد على ٢٠٫٠٠٠ تجمعهم رغبة جارفة للاستقلال .

وسرعام ما قام بوتجيتر (Potgieter) بمباغتة قبائل النديبيلى فى خريف عام ١٨٣٧ والحق بهم هزيمة ساحقة حتى أن زعيمهم مزيليكازى (Mzilikazi) قرر التخلى عن أراضيه للبوير والاتجاه بمن تبقى من فلوله نحو مناطق الصعوبة فيما وراء نهر ليمبوبو (Limpopo) وبذلك سقطت منطقة الترنسفال فى قبضة البوير[1] .

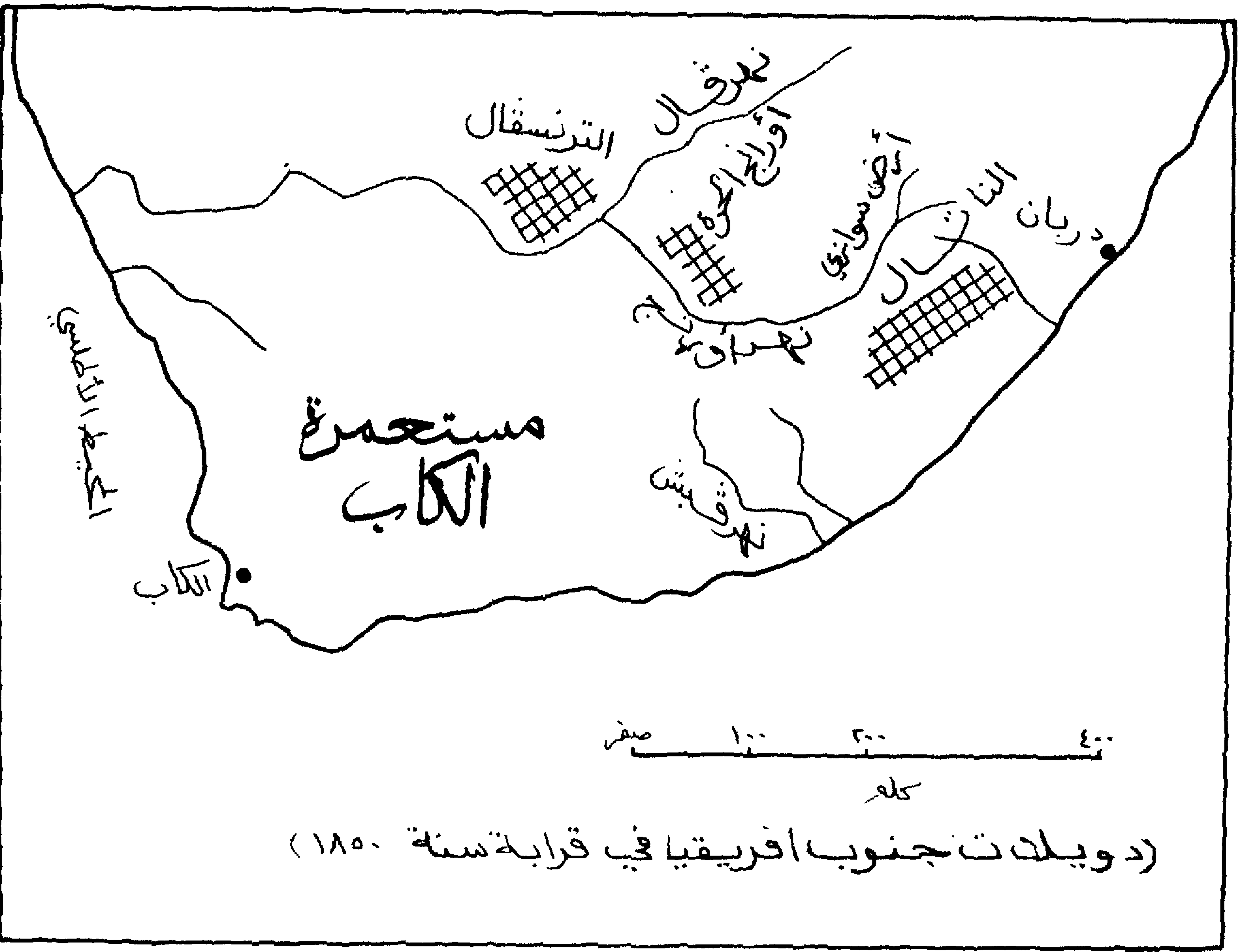
أما المجموعة الأخرى التى كانت تحت زعامة ريتيف فقد قاست أهوالا من نوع آخر . فقد تمكن ريتيف من الحصول من الزعيم دنجان (قائد قبائل الزولو) على رخصة للمقام مع من معه فى اقليم التانال شرط مساعدته على استعادة جانب من مواشيه التى خطفها رئيس قبائل التكلواز ويدعى سيكونيلا ، وتمكن أنصار ريتيف من تحقيق هذه الغاية لدنجان . ولكن دنجان استشعر الخطر الداهم فقام باغتيال ريتيف وبعض رفاقه أثناء عودة هؤلاء مع الماشية المخطوفة وذلك فى شهر فبراير ١٨٣٨ .

ولم يكتف دنجان بذلك بل شن حملة ضد قوافل للبوير فشتت شملهم وأوشك على ابادتهم إبادة كاملة لكنه لم يحقق هدفه لتسلح البوير بالأسلحة النارية . وعل الفور مد أندريه بريتوريوس (Pretorius) يد المعونة إلى البوير فقاموا بهجوم مضاد فى ديسمبر ١٨٣٨ وأبادوا الزولو تقريبا مما أسفر فى نهاية الأمر عن سقوط دنجان (Dingane) واعتلاء خليفته مباندى (Mpande) الذى أبدى تعاونا مع البوير زعامة القبائل . وبذلك انتهت قبضة الزولو على اقليم الناتال إلى غير رجعة .

ولسوف نرى أن «الهجرة الكبرى» أثرت على تاريخ جنوب أفريقيا من عدة نواحى هى :

---

(١) July R. Ibid. p. 34.



(دويلات جنوب افريقيا في قرابة سنة ١٨٥٠)

١ – أنها بسطت النفوذ الأوروبى على ثلاثة مناطق جديدة هى : الناتال ، وولاية الأورنج الحـرة ، والترانسفـال . وجعلت عـدة ملايين من الأفارقة يخضعون للسيطرة الأوروبية .

٢ – أن انسحاب قطاع كبير من السكان الهولنديين من الكاب مكّن العنصر البريطانى من السيطرة على المسرح السياسى والاجتماعى وكانت النتيجة اقامة حـكومة مسـئولة تنتهـج أسـلوب المسـاواة العنصرية وكان البـوير على العكس من ذلك يعتبرون أن المساواة عبارة عن انتهاك «للقوانين السماوية» ، ومجافاة لقواعد الادراك العام .

٣ – أن تجربة البوير عمقت روح الكراهية بين البوير والانجليز ، فكراهية البوير للبريطانيين هى التى أدت لهذه الهجرة كما عمل ضم الناتال لبريطانيا على اثارة شكوكهم نحو البريطانيين الأمر الذى أدى فى النهاية إلى نشوب حرب البوير .

٤ – أن الهجرة الكبرى أسهمت فى تنمية شعور القومية لدى البوير وجعلتهم يتعصبون لأصولهم .

(و) قيام جمهوريات البوير :

لكن الشكل النهائى للهجرة لم يتحدد حتى عام ١٨٤٠ بعد أن كسروا مقاومة البانتو بهزيمتهم لكل من دنجان ومزيليكازى وبقى أمام البوير – وقد فروا من وطأة الحكم البريطانى فى الكاب – أن يبنوا لهم كيانا مستقلا .

على أن البوير تمكنوا من إنشاء عدد من «الجمهوريات» بعد أن وصلوا إلى نهر نهر الفال تحمل أسماء : جمهورية الناتال وجمهورية الترانسفال ، وجمهورية الأورنج الحرة وكافيراريا البريطانية التى تم ضمها فيما بعد إلى مستعمرة الكاب . وهكذا أقام البوير جمهورياتهم عبر نهر أورانج والفال باتجاه الداخل فأقاموا جمهورية أورانج بين النهرين ، والترانسفال شمالى نهر الفال أما الناتال فقد أقاموها على الساحل الشرقى بعد معارك ضارية مع أهل البلاد . غير أن بريطانيا ضمت الناتال عام ١٨٤٣ .

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن مستعمرة الكاب صارت تحت السيطرة البريطانية مرة ثانية اعتبارا من عام ١٨٠٦ ، وكان كل ما يشغل بال البريطانيين هو منع تحركات البوير حتى بعد هجرتهم الكبرى حتى لا ينعكس صراعهم مع قبائل الباسوتو على مستعمرة الكاب ذاتها . وبدأ البريطانيين بفكرون أن الأصلح هو أن تتحد هذه الجمهوريات جميعها فى جمهورية واحدة تضم الانجليز والبوير معا فى اتحاد فيدرالى واحد . ولكن فى عام ١٨٦٥ كانت جمهورية الأورانج تخوض غمار حرب شرسة مع

قبائل الباسوتو ، فسارعت بريطانيا إلى فرض حمايتها على أرض الباسوتو حتى تمنع البوير من احتلال أراضيهم لأنها رأت أن الباسوتو سوف لن يكون أمامهم من مخرج إذا ضيق البوير عليهم الخناق سوى البحث عن أراضى أخرى فى مستعمرة الكاب .

وكانت مستعمرة الكاب قد حصلت على الحكم الذاتى عام ١٨٧٢ وتشكل لها مجلس نيابى ومجلس للوزراء ، وبدأ الحاكم البريطانى يمارس مهامه منذ ذلك الحين بمشورة من وزرائه وليس من وزير الدولة فى لندن ، ولكن جمهوريات البوير كانت تواجه انخناقة من جراء عدم وجود منفذ لها للاتجار مع العالم الخارجى إلا عن طريق منافذ الكاب . فلما فكروا فى مد خط حديدى إلى خليج دلجاو وجدوه تابعا للبرتغال ، وفى نفس الوقت لم تسمح قبائل السوازى (Swazi) بمرور الخط الحديدى فى أراضيهم .

وكان لابد أن تكون هناك علاقة ما بين بريطانيا و « جمهوريتى » الترانسفال والأورانج الحرة . وقد تحددت هذه العلاقة بمقتضى اتفاقية ساند ريفر (Sand River Convention) عام ١٨٥٢ ، وبلوم فونتين (Bloem Fontein Convention) عام ١٩٥٤ ، فالاتفاقية الأولى منحت الحكم الذاتى للبوير شمالى نهر الفال ، أما الثانية فقد اعترفت باستقلال جمهورية الأورانج الحرة . ويلاحظ أن هاتين الاتفاقيتين كانتا انعكاسا للروح التى سادت بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر والتى تنادى بالتخلى عن الاستعمار .

٢ - الاتجاه نحو الوحدة الفيدرالية :

رأينا أن البريطانيين صاروا يمتلكون مستعمرتين فى جنوب أفريقيا هما : مستعمرة الكاب والناتال . أما جمهورية الأورانج الحرة وجمهورية الترانسفال فكانتا مستقلتين فى حقيقة الأمر بمقتضى اتفاقيتى » «الساندريفر» و «البلوم فونتين» ، ولما تقدم حاكم الكاب السير چورج جراى باقتراح فى عام ١٩٥٦ لتكوين اتحاد فيدرالى يجمع هذه الولايات لم تحبذ الحكومة البريطانية هذه الفكرة ، لذلك لم يسفر الاقتراح عن شئ .

وكان اللورد كارنافون وزير المستعمرات قد قدم اقتراحا مشابها فى عام ١٨٧٠ . لكن اكتشاف الماس فى كمبرلى فى نفس العام جعل الموقف أكثر تعقيدا . فقد طالبت كل من ولاية الأورانج الحرة والترانسفال ومنطقة «واتر - بوير» والجريكاس بأحقيتها فى مناجم كمبرلى . وسرعان ما عمدت بريطانيا إلى تأييد « الواتر - بوير »

(Water Boer) ، كما ضمت منطقة جريكالاند ، أما مطالب جمهورية الأورانج الحرة فى مناجم كمبرلى فقد تم تعويضها من جانب بريطانيا بدفع مبلغ ٩٠،٠٠٠ جنيه استرلينى ، ومع ذلك فقد عارضت الأورانج تكوين أى اتحاد فيدرالى . بل إن الكاب عارضت هذا الاتحاد المقترح .

ثم عمدت بريطانيا فى عام ١٨٧٧ إلى ضم جمهورية الترانسفال وكان ذلك يمثل خرقا خطيرا لاتفاقية ساندريفر . وسرعان ما احتج البوير بزعامة بول كروجر (Paul Kruger) على هذا الضم . وفى عام ١٨٨١ ثار البوير ثورة عارمة واستطاعوا هزيمة البريطانيين فى تلال ماجوبا واستعادوا استقلالهم . غير أن حكومة جلادستون ما كانت راغبة فى اخضاع البوير . لذلك أبرمت اتفاقية بريتوريا منحت بنقتضاها جمهورية الترانسفال الحكم الذاتى بشرط أن يكون ذلك من خلال السيادة البريطانية بمعنى أن يكون لبريطانيا حق الاعتراض بالنسبة للسياسة الخارجية للترانسفال .

٣ - التحول إلى مجتمع صناعى :

لقد بنى اقتصاد جنوب أفريقيا فى الأساس على الزراعة لكن اكتشاف الماس أحدث انقلابا خطيرا فى النظم الاقتصادى والاجتماعى لجنوب أفريقيا ، وصار هناك اندفاع محموم نحو مناجم الماس وأتى الأفريقيون من معازلهم للعمل فى تلك المناجم . وهنا ظهرت شخصية استعمارية كبرى هى شخصية سيسل رودس (Cecil Rhodes) الذى أخذ يشترى المشروعات الصغرى ليكون منها شركات استثمارية كبرى .

ولم يكن الماس وحده هو الذى تم اكتشافه فى تلك الآونة ، فقد تم اكتشاف الذهب فى عام ١٨٨٦ فى منطقة ويت ووترسراند (Witwatersrand) وأدى ذلك إلى قدوم كثير من الأجانب لأول مرة إلى تلك المنطقة وهؤلاء أحدثوا اضطرابا كبيرا بقدومهم فقد أطلق عليهم اسم «الدخلاء» أو الأويت لاندرز» (Uitlanders) . وأتى هؤلاء زرافات ووحدانا إلى الترانسفال الغنى بمناجم الذهب وزاد عددهم حتى فاق عدد البوير الأصليين لذلك أحجمت حكومة الترانسفال بقيادة رئيسها كروجر عن منح أية حقوق سياسية لهؤلاء «الدخلاء» وكان الأمر يتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة لتطوير مناجم الذهب وبناء السكك الحديدية باتجاه الكاب ، وباتجاه ميناء لورنسو ماركيز .

وأصبح الوضع فى الترانسفال حرجا . فقد كان كروجر يكره الأجانب الجدد (Uitlanders) ويخشاهم ، فأثقل عليهم الضرائب ، فأخذوا يطالبون بأن يكون لهم نصيب فى نظام الحكم ، ولكن تقرر أن من كان مولده فى خارج الترانسفال ينبغى أن يمكث ١٤ سنة حتى يكتسب حق المواطن على ألا يكون لهم حق الترشيح للمجالس التشريعية(١) .

كان سيسل رودس من أشد أنصار إنشاء جنوب أفريقيا المتحدة تحت العلم البريطانى ، وقد أصبح الآن رئيسا لوزراء الكاب واستطاع بمهارته أن ينشئ تحالفا مع هوفماير (Hofmeyr) أحد شخصيات البوير البارزة فى الكاب والذى كان يتزعم «رابطة الافريكانر(*)». وقد تشكلت هذه الرابطة فى الأساس لمناهضة البريطانيين ولكن هذه الرابطة عدلت برامجها تحت قيادة هوفماير لصالح ايجاد اتحاد لجنوب أفريقيا .

وفى عام ١٨٩٢ تكونت جماعة أسمت نفسها « حركة الوحدة القومية » (The National Union Movement) وصارت هذه الجماعة تنادى بايجاد اتحاد فيدرالى عن طريق ايجاد تعريفة موحدة . لكن جمهورية البوير امتنعت عن التعاون فى هذا الاتجاه ، وبذل رودس أقصى جهده فى اقناع الرئيس كروجر رئيس الترانسفال لقبول الوحدة الفيدرالية ولما لم تسفر جهوده عن شئ عقد العزم على تحقيق هذه الوحدة بقوة السلاح .

وتسبب هذا الموقف من رودس إلى قيام ثورة الأجانب الجدد (الدخلاء) فى جوهانسبرج بمساندة جيمسون أحد أنصار النفوذ البريطانى ، وكان جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية على علم بما يجرى ، وسرعان ما قبض البوير على جيمسون ولم تسفر ثورة جوهانسبرج عن شئ ، وتم القبض على زعماء الثورة كما تم إزاحة رودس عن منصب رئيس الوزراء وطلبت الحكومة البريطانية الافراج عن السجناء لمحاكمتهم أمام القضاء البريطانى ، ولما تم ذلك صدرت عليهم أحكام مخففة ولم يتم إنشاء هذا التحالف الفيدرالى على النحو الذى دعا إليه رودس .

٤ – حرب البوير ١٨٩٩ – ١٩٠٢ :

كان السبب الرئيسى لحرب البوير هو الصراع من أجل السيطرة على الجنوب الأفريقى بين الانجليز والبوير ، فالرئيس كروجر كان قد عقد العزم على استعادة

(١) Cook, A. Past and Present pp. 306 - 307.

(*) أصبح لفظ أفريكانر يطلق على المستوطنين فى جنوب أفريقيا الذين من أصل أوروبى .

استقلال الترانسفال فقام بإنشاء تحالف مع ولاية الأورانج الحرة ، وعمل على الحصول على مساندة «رابطة الأفريكانر» فى مستعمرة الكاب ودعا كلا من ألمانيا وهولندا لمساندته لكن الرأى العام البريطانى كان حينذاك فى أوج نزعته الاستعمارية ونظر إلى كل من رودس وجيمسون باعتبارهما أبطالا للامبراطورية البريطانية ، ودعم الرأى العام البريطانى سياسات تشمبرلين الاستعمارية بحماس شديد . وحظيت مطالب «الأجانب الجدد» أو الدخلاء بتأييد شعبى عارم فى بريطانيا .

ودارت المفاوضات مع جمهورية الترانسفال بمعرفة الفريد ميلنر (Milner) ، المندوب السامى البريطانى فى جنوب أفريقيا وكان يساند سياسة تشمبرلين مساندة كاملة ، وأثار ميلنر مسألة الحقوق الانتخابية «للأجانب الجدد» مطالبا بتخفيض شرط مرور ١٤ عاما للحصول على حق المواطن . وفى الوقت الذى كان فيه كروجر على أهبة القبول بحل وسط فى هذا الشأن سارع ملنر برفض مقترحات كروجر ودخل فى موضوعات أخرى .

وقد توقفت المفاوضات فى سبتمبر ١٨٩٩ وسرعان ما تم ارسال القوات البريطانية إلى جنوب أفريقيا . ويبدو أن كروجر كان على ثقة كبيرة من مساندة ألمانيا له . فوجه إنذارا لبريطانيا فى ٩ أكتوبر ١٨٩٩ لسحب قواتها من حدود جمهورية الترانسفال وأن يجرى اللجوء إلى التحكيم ، ولكن بريطانيا تجاهلت الانذار وتم اعلان الحرب .

وحقق البوير انتصارات واضحة فى الشهور الأولى من المعارك . وتم حصار بعض القوات البريطانية ولكن الموانئ فى كل من مستعمرة الكاب والناتال ظلت تحت السيطرة البريطانية ، فجاءت التعزيزات من كافة أرجاء الامبراطورية البريطانية عن طريق هذه الموانئ إلى الجبهة ، واستعادت بريطانيا زمام المبادرة ، واحتلت المدن الرئيسية . وفر كروجر إلى هولندا ، وبدا أن المعارك قد انتهت و لكن حرب العصابات بدأت تحل محل الحرب الرسمية وظل الصراع دائرا على هذا النحو لمدة عامين ، وكان يتولى القيادة لحرب الكومانوز هذه رجال من أمثال بوتا (Botha) وسموتس (Smuts) ، وهيرتزوج (Hertzog) . وصار هؤلاء ابطالا قوميين من ابطال البوير ثم لعبوا دورا قياديا بعد ذلك فى تاريخ جنوب أفريقيا[1] .

أما اللورد كتشنر - والذى كان قد تمكن من استعادة السودان - فقد تولى القيادة الآن واضطر إلى خوض حرب كاملة إلى أن تمكن أخيرا من هزيمة البوير

---

(١) Cook, A. Ibid. p. 309.

هزيمة حاسمة . وكان ذلك يعنى خراب مزارع البوير وتجميع النساء والأطفال فى معسكرات للتعذيب ، لقى فيها نحو ٢٦,٠٠٠ شخص حتفه نتيجة الأمراض التى فتكت بهم .

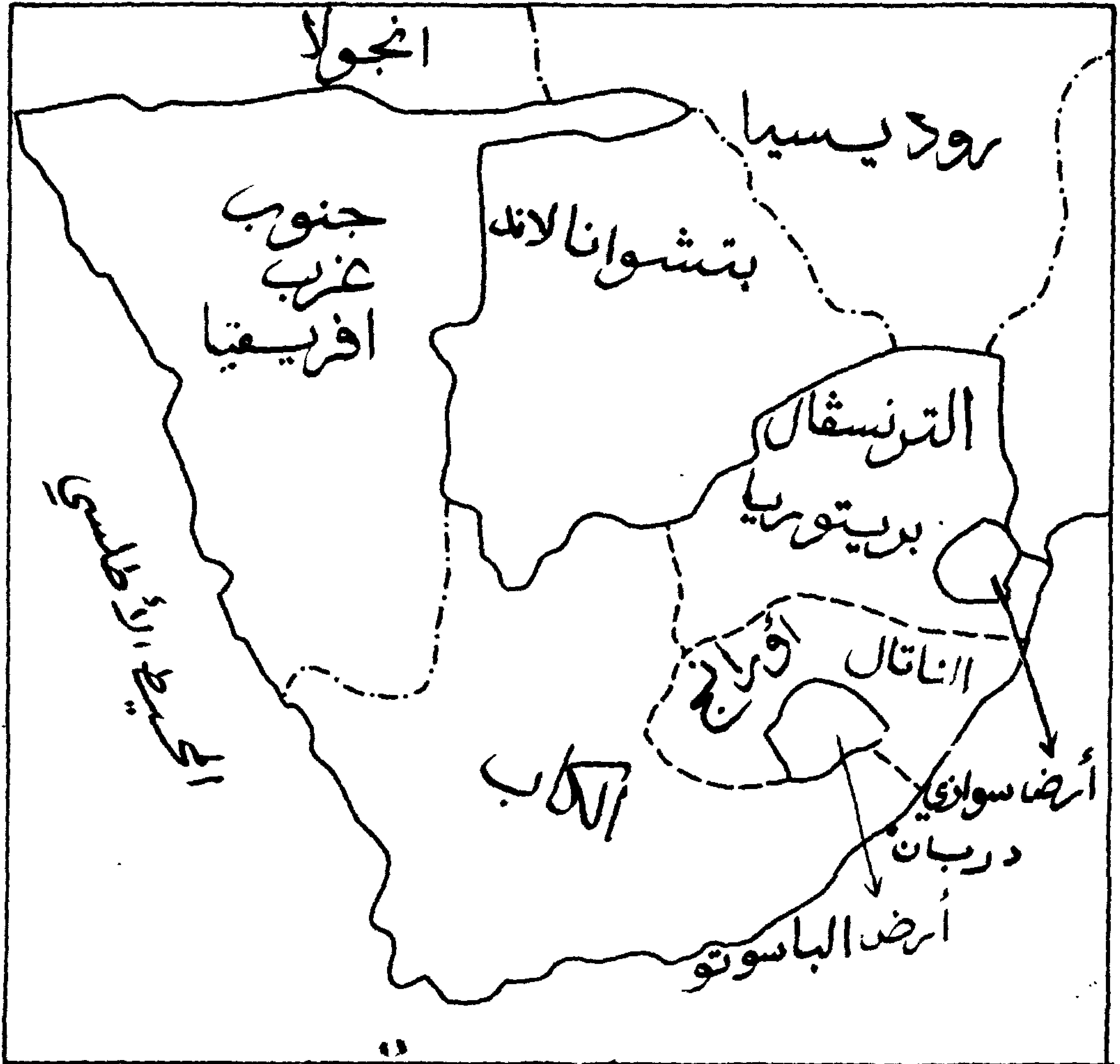
وانتهت المفاوضات التى دارت بين البريطانيين وقادة البوير فى ٣١ مايو ١٩٠٢ وتم ابرام اتفاقيتين للسلام تعهد فيهما البريطانيون بانشاء حكومة مسئولة فى وقت قريب ، وتم الاعتراف باللغة الهولندية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الانجليزية ، وتعهد البريطانيون أيضا بدفع تعويضات للمزارع التى أصابها الدمار . أما حقوق الانتخاب بالنسبة للمجموعات غير الأوروبية فتم الاتفاق على البت بشأنها بعد إنشاء الحكومة المسئولة ، ولقد تم الوفاء فعلا بهذه التعهدات ، فأقيمت الحكومة المسئولة فى الترانسفال عامى ١٩٠٦ - ١٩٠٧ .

على أن حرب البوير تركت جرحا غائرا فى نفوس البوير كان يستلزم بعض الوقت لكى يندمل . غير أن بعض البوير قبلوا الأمر الواقع ، وصاروا رعايا للسيادة البريطانية وتقلد ثلاثة من جنرالات البوير وهم بوتا ، وسموتس ، وهرتزوج منصب رئيس الوزراء فى اتحاد جنوب أفريقيا الذى أقيم فيما بعد . أما البعض الآخر فظل يمضغ مرارة الكراهية كلما تذكر الرعب الذى لاقاه البوير فى معسكرات التعذيب حيث مات فيها بعض أقربائهم ، ونعوا حظهم فى فقدان استقلالهم ، ومن بين هذه الجماعات الأخيرة ظهرت «الحركة الوطنية» .

على أن حرب البوير أثرت بدورها على مجرى السياسة الخارجية البريطانية . فامبراطور ألمانيا وليم الثانى الذى أبدى تعاطفا مع ثورة الترانسفال كان يسعى للتدخل فى حرب البوير فكر جديا فى إنشاء عصبة من دول أوروبا تعارض انجلترا . وكان إخفاقه فيما رمى إليه قد أقنع بريطانيا بخطورة سياسة العزلة الدبلوماسية . ولما صادرت السلطات البريطانية ثلاث سفن ألمانية تعالت الأصوات فى ألمانيا بانشاء أسطول كبير يتحدى النفوذ البريطانى فى البحار ، الأمر الذى دفع انجلترا نحو إنشاء الوفاق الثلاثى مع كل من فرنسا وروسيا .

٥ - اتحاد جنوب أفريقيا :

اجتمع مؤتمر وطنى فى دربان فى عام ١٩٠٨ من أجل تشكيل اتحاد أكثر توثقا . وكان الاتفاق سهلا بالنسبة للملامح العامة للدستور ولكن كانت هناك مشكلات استعصت على الحل ، وعلى رأسها حق الانتخاب . فأما مستعمرة الكاب فقد حبذت



(اتحاد جنوب إفريقيا سنة ١٩١٠)

حق الانتخاب بدون أى حاجز من ناحية العنصر أو اللون ولكن الترانسفال وولاية الأورانج الحرة أصرت على رفض التصويت لمن لا يكون أوروبيا . وتم حل هذه المعضلة بترك كل ولاية تحدد متطلباتها بالنسبة للتصويت . وكان موقع العاصمة من الأمور التى أثارت جدلا عاصفا وانتهى الأمر بأن تكون المكاتب التنفيذية فى بريتوريا ووزارة العدل فى بلوم فورنتين والبرلمان فى مدينة الكاب ، وصار لكل ولاية ثمانية مقاعد فى مجلس الشيوخ ولكن التمثيل بالنسبة لمجلس النواب بنى على أساس عدد البالغين الذكور من الأوروبيين .

واستقر الرأى على أن تكون السلطة النهائية لحكومة جنوب أفريقيا فى كافة الأمور التى لا توكل صراحة للسلطات التشريعية الخاصة «بالولايات» وقام المؤتمر الوطنى باعداد مسودة الدستور وتم ضمه لميثاق جنوب أفريقيا لعام ١٩٠٩ وفى عام ١٩١٠ أعلن قيام اتحاد جنوب أفريقيا[١] .

* * *

---

(١) Cook, A. Ibid, p. 311.

خاتمـــة

الواقع أن تاريخ أفريقيا الاستعمارى يمكن تناوله من خلال ثلاث حلقات رئيسية لعل أولها تتضمن ما عرضنا له فى كتابنا هذا من أحداث أدت إلى انعقاد مؤتمر برلين وما تلاه مباشرة من آثار على خارطة أفريقيا . فهـذه الحلقة هى الأساس فى حقيقة الأمر لما تلاهـا من حلقات .

أما الحلقة الثانية فتشمل الأوضاع التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى وأهمها دخول ألمانيا حلبة التنافس الاستعمارى ، ومطامعها فى الاستيلاء على وسط أفريقيا بأسره كهدف بعيد المدى . ولما لحقت بها الهزيمة فى تلك الحرب سارعت الدول الأخرى إلى تقاسم ممتلكاتها ، فتم وضع الكاميرون والتوجو تحت الانتداب الفرنسى ، فى حين وضعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطانى ، كما تم وضع اقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) تحت انتداب جنوب أفريقيا نيابة عن بريطانيا . وهذه الحلقة تكاد تكون مكملة للحلقة الأولى .

وأما الحلقة الثالثة فى تاريخ القارة الاستعمارى ، فتبدأ ببداية الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن فى القارة بكاملها سوى دولتين اثنتين مستقلتين هما مصر وليبيا ، وكانت ايطاليا قد تمكنت من زيادة رقعة الصومال الايطالى كما تمكنت من غزو الحبشة وليبيا ، وبانتهاء هذه الحرب تحولت الأقطار الخاضعة للانتداب إلى أقطار تحت الوصاية من جانب ذات الدول التى كانت منتدبة عليها . ولكن يلاحظ تحرر الحبشة وقيامها بإنشاء اتحاد فيدرالى مع إريتريا فى ديسمبر ١٩٥٠ . ثم كانت الفترة الممتدة من ١٩٥٠ – ١٩٦٠ هى الفترة التى أطلق عليها «عقد التحرير» حيث حصلت خلالها ٢٨ مستعمرة على استقلالها . ثم استمر هـذا المد التحررى حتى بلغ عـدد الدول الأفريقية المستقلة ٣٩ دولة فى عام ١٩٦٦ . وباستقلال ناميبيا فى ٢١ مارس ١٩٩٠ يـكون عدد الدول المستقلة قد بلغ ٥١ دولة .

بيد أن ما تم من أحداث فى الحلقة الأولى من تقسيم استعمارى تحكمى قد ترك أثره الواضح فى وجود مشكلات مزمنة لا تزال تعانى منها القارة السوداء حتى يومنا هذا مثل مشكلات الحدود ، والتفتت غير العادى لوحداتها السياسية . فقد جاءت

الحدود الأفريقية غير منسجمة مع الواقع الأفريقى ، وقد أشرنا فى المقدمة إلى شطر قبائل الأيوى كمثال حى على ذلك .

وهكذا استقلت أفريقيا لتشهد عديدا من المنازعات مثل النزاع بين الصومال واثيوبيا ، وبين المغرب والجزائر ، وبين تشاد وليبيا ، وبين المغرب وجبهة البوليزاريو ، وبين السنغال وموريتانيا ، وبين غانا والتوجو . كذلك أدى هذا التقسيم التحكمى إلى ايجاد دول متفاوتة تفاوتا شديدا فى الثروة الطبيعية أدى بدوره إلى ظهور النزعات الانفصالية فى طول القارة وعرضها مما وضع قيدا ثقيلا على تطورها الاقتصادى .

* * *

المراجـــع

(أ) باللغة العربية :

١ – الشاطر بصيلى عبدالجليل : معالم تاريخ السـودان ووادى النيل من القـرن العاشر إلى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٥ .

٢ – الشاطر بصيلى عبدالجليل : تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط من القرن السابع إلى القرن التاسع عشر للميلاد ، القاهرة ١٩٧٢

٣ – جـلال الدين مصطفى يحيى ، دكتـور : الثـورة المهـدية وأصـول السيـاسة البريطانية فى السودان ، القاهرة ١٩٥٩ .

٤ – جـلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور : التنـافس الدولى فى شـرق إفريقية ، القاهرة ١٩٥٩ .

٥ – جمـال زكريا قـاسم ، دكتـور : دولـة بوسـعيد فى عُمـان وشـرق أفريقيـا ، القاهرة ١٩٦٨ .

٦ – جميل عبيد ، دكتور : المديرية الاستوائية ، القاهرة ١٩٦٧ .

٧ – دونالد ل. وايدنر : تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة: على فخرى ، ومراجعة د/ شوقى عطالله الجمل ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٧٦ .

٨ – صلاح العقاد ، وجمال زكريا ، دكتور : زنجبـار ، القاهرة ١٩٥٩ .

٩ – عبدالرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٤٢ .

١٠ – عبدالرحمن الرافعى : عصر محمدعلى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥١ .

١١ – على ابراهيم عبده ، دكتور : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة ١٩٥٨ .

١٢ – عبدالفتاح ابراهيم : إفريقيا من السنغال إلى نهر جوبا ، القاهرة ١٩٦١ .

١٣ – فوزى درويش ، دكتور : التنافس الدولى حول حوض الكونغو (١٨٨١-١٨٩٩) رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ١٩٨١ .

١٤ – محمد فؤاد شكرى ، دكتور : الحكم المصرى السودانى ، القاهرة ١٩٤٧ .

١٥ – محمد فؤاد شكرى ، دكتور : مصر والسودان ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٦ – محمد صبرى ، دكتور : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ .

١٧ – محمد صبرى ، دكتور : مصر فى أفريقيا الشرقية ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

* * *

(ب) المراجـــع الأجنبيـــة :

1 - **Banning, E.:** Africa and the Brussels, Geogrphical Conference, London, 1877.

2 - **Banning, E.:** Le partage politique de l'Afriqe (1885 - 1888) Bruxelles 1888.

3 - **Banning, E.:** La question Africaine, le Portugal - L'Etat Indép - endant de Congo, L'Avenir de L'Afrique, Bruxelles, 1918.

4 - **Boulger, D.:** The Reign of Leopold II, King of the Belgians, Founder of the Congo State Vol. I. London, 1925.

5 - **Bourquin, M.:** Les visées de l'Allemagne sur le Congo-Belge bruxelles 1918.

6 - **Brunschwing, H.:** l'Avenement de L'Afrique Noire du XIX à nos jours Paris, 1936.

7 - **Castellani :** Marchand l'Africain, Paris (s.d.)

8 - **Cook, W.A.:** Africa, Past and Present. Littlefeild Adams & Co. New Jersy. U.S.A. 1965.

9 - **Cornevin, R.:** Histoire des Peuples de l'Afrique Noire Paris, 1962.

10 - **Cornevin, R.:** Histoire du Congo - Leopoldville . Paris,1963.

11 - **Daye, P.:** L'Empire Coloniale Belge. Bruxelles, 1923.

12 - **De Kiewiet, C.W.:** A. history of South Africa, London, 1957.

13 - **Gunther, J.:** Inside Africa, London, 1955.

14 - **Hinde, S.:** The Fall of the Congo Arabs. London, 1897.

15 - **Hobley. L.F.:** Opening Africa, London, 1955.

16 - **July, R.:** Histoire des peuples d'Afrique II Vol.

17 - **Ingham. K.:** Europe and Africa . London, 1953.

18 - **Kermans, H.:** Monheim, Ch.: Histoire du Congo-Belge, Bruxelles, 1932.

19 - **Lavigerie, C.:** L'Ensclave Africain, Conference sur l'esclavage, dans le haut - congo Bruxelles, 1888.

20 - **Laveleye, E.:** L'Afrique Centrale et la conference Geographique de Bruxelles, Bruxelles, 1878.

21 - **Macdonnell, J.:** King Leopold II, His rule Belgium and the Congo, London, 1905.

22 - **Merlier, M.:** Le Congo de la Colonisation Belge a l'independance. Paris, 1962.

23 - **Morel, E.D.:** Great Britain and the Congo, The pillage of the Congo Basin, London, 1909.

24 - **Morel, E.D.:** Red Rubber, The Story of the rubber slave trade Flourishing on the Congo in the Years of Grace. 1906, London, (s.d.).

25 - **Pierre et Gosset :** L'Afrique, Les Africains Paris, 1958.

26 - **Rinchon, Pére, D.:** Les Missionnaires Belges du Congo. Bruxelles, 1931.

27 - **Roeykens, P.:** La periode initiale de l'oeuvre Africaine de leopold II, Bruxelles, 1975.

28 - **Roeykens, P.:** L'initiative Africaine de leopold II, et l'opinion publique Belge. Tome I, Bruxelles, 1963.

29 - **Sanderson, G.N.:** European Imperialism and the Partition of Africa London, 1975.

30 - **Schiffrs, H.:** The quest for Africa, London. (s.d.).

31 - **Stanley, H.M.:** A Travers le Continent Mysterieux, Paris, 1879.

32 - **Stanley, H.M.:** Through the Dark Continent. Vol. II, London, 1878.

33 - **Stanly, H.M.:** Cinq annees au Congo (1874 - 1884). (s.d.).

34 - **Stanley, H.M.:** Stanley, H.M.: How I Found Livingestone, London, 1872.
35 - **Stanley, H.M.:** In The Darkest Africa, Vol. II, London, 1890.
36 - **Stenger, J.:** Colonialism in Africa, Vol. II. London, 1969.
37 - **Stenger, J.:** Textes inédits d'Emile Banning, Bruxelles, 1955.
38 - **Sykes, P.:** A history of exploration from earliest times to the present day 3 ed. London, 1949.
39 - **Sir Twiss et le Congo, Bruxelles, 1884.**
40 - **Wallbank, W.:** Contemporary Africa Continent in Transition, New-York, 1956.
41 - **Warhurst, Ph.:** Anglo-Portugueuse Relation in South Central Africa (1890-1900) London, 1962.
42 - **Wauters, A.J.:** Stanley au Secours d'Emin Pacha Paris (s.d.).
43 - **Wells, C.:** Introducing Africa, New-Yprk, 1954.
44 - **Willequet, J.:** Le Congo-Belge et la weltpolitik. (1894-1914) Bruxelles, 1962.

* * *

ملحق ببعض البيانات
عن الدول الأفريقية

بعض البيانات عن دول القارة

م	اسم الدولة: باللغة العربية	اسم الدولة: باللغة الانجليزية	عدد السكان	العاصمة	تاريخ الاستقلال
١	إثيوبيا	Ethiopia	٣٢ر٧٨٠ر٠٠٠	أديس أبابا	لم تخضع للاستعمار الأوروبى إلا فى الفترة (١٩٣٦ - ١٩٤١)
٢	أفريقيا الوسطى	Central Africa Empire	٢ر٤١٠ر٠٠٠	بانجى	١٣ أغسطس ١٩٦٠
٣	جمهورية أنجولا الشعبية	Peoples' Republic of Angola.	٧ر٤٥٠ر٠٠٠	لواندا	١١ نوفمبر ١٩٧٥
٤	جمهورية أوغندا	Republic of Uganda	١٤ر٠٦٠ر٠٠٠	كمبالا	٩ أكتوبر ١٩٦٢
٥	جمهورية بوركينافاسو (فولتا العليا سابقا)	Republic of Borkina - Fasso.	٣ر٣٦٠ر٠٠٠	أواجادوجو	٥ أغسطس ١٩٦٠
٦	بوتسوانا	Republic of Botswana.	٨٦٠ر٠٠٠	جابورونس	٣٠ سبتمبر ١٩٦٦
٧	جمهورية بنين الشعبية (داهومى سابقا)	Peoples' Republic of Benin.	٣ر٧٥٠ر٠٠٠	بورتونوفو	أول أغسطس ١٩٦٠
٨	جمهورية بورندى	Republic of Burundi.	٤ر٤٦٠ر٠٠٠	بوجمبورا	أول يوليو ١٩٦٢
٩	جمهورية تشاد	Republic of chad.	٤ر٦٤٠ر٠٠٠	نجامينا	١١ أغسطس ١٩٦٠
١٠	جمهورية تنزانيا المتحدة	United Republic of Tanzania.	١٩ر١١٠ر٠٠٠	دارالسلام	حصلت تنجانيقا على استقلالها ٩ ديسمبر ١٩٦١

م	اسم الدولة باللغة العربية	اسم الدولة باللغة الانجليزية	عدد السكان	العاصمة	تاريخ الاستقلال بالكامل
					وزنزبار على استقلالها ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ . انضمت الدولتان وأعلنت تنزانيا المتحدة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٤
١١	جمهورية توجو	Republic of Togo.	٢ر٧٥٠ر٠٠٠	لومى	٢٧ أبريل ١٩٦٠
١٢	جمهورية تونس	The Republic of Tunisia.	6ر٦٧٠ر٠٠٠	تونس	٢٠ مارس ١٩٦٠
١٣	جمهورية الجابون	Republic of Gabon.	٥٦٠ر٠٠٠	ليبرفيل	١٧ أغسطس ١٩٦٠
١٤	جمهورية جامبيا	Republic of Gambia.	٦٤٠ر٠٠٠	بانجول	١٨ فبراير ١٩٦٥
١٥	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	The Democratic and Pupular Republic of Algeria	٢٠ر٢٩٠ر٠٠٠	الجزائر	٣ يوليو ١٩٦٢
١٦	جمهورية جيبوتى	Republic of Djibouti.	٣٣٠ر٠٠٠	جيبوتى	٢٧ يونيو ١٩٧٧
١٧	جزر الرأس الأخضر	Cape Verde Islands.	٣٤٠ر٠٠٠	برايا	٥ يوليو ١٩٧٥
١٨	جزر القمر	Comoro Islands.	٣٨٠ر٠٠٠	مورونى	٦ يوليو ١٩٧٥
١٩	جمهورية رواندا	Republic of Rwanda.	٥ر١١٠ر٠٠٠	كيجالى	أول يوليو ١٩٦٢

م	اسم الدولـــة		عدد السكان	العاصمة	تاريخ الاستقلال بالكامل
	باللغة العربية	باللغة الانجليزية			
٢٠	جمهورية زائير	The Republic of Zaire.	٢٩٫٩٥٠٫٠٠٠	كينشاسا	٣٠ يونيـــو ١٩٦٠
٢١	جمهورية زامبيا	Republic of Zambia.	٦٫١٦٠٫٠٠٠	لوزاكا	٢٤ أكتوبر ١٩٦٤
٢٢	جمهورية زيمبابوى	Republic of Zimbabwe	٧٫٩٣٠٫٠٠٠	هرارى	١٨ أبريـــل ١٩٨
٢٣	جمهورية كوت ديفوار	Cote d'ivoirc Republic .	٨٫٥٧٠٫٠٠٠	ابيدجان	٧ أغسطس ١٩٦٠
٢٤	ساتومى و برنسيب	Saotome and Principe.	٨٦٫٠٠٠	ساوتومى	أعلن استقلال الجزيرتين فى ١٢ يوليـو ١٩٧٥
٢٥	جمهورية السنغال	Republic of Senegal.	٥٫٩٧٠٫٠٠٠	داكـار	٢٠ أغسطس ١٩٦٠
٢٦	مملكـــة سوزاى لاند	Kingdom of Swaziland.	٥٩٠٫٠٠٠	مبابانى	٦ سبتمبر ١٩٦٨
٢٧	جمهورية السودان الديمقـــراطى	Democratic Republic of Sudan.	١٩٫٤٥٠٫٠٠٠	الخرطوم	أول ينـــاير ١٩٥٦
٢٨	جمهورية سيراليـون	Cape Verde Islands.	٣٫٦٧٠٫٠٠٠	فريتـــاون	٢٧ أبريـــل ١٩٦١
٢٩	جمهورية جزر سيشـــل	Republic of Seychelles	٦٤٫٠٠٠	فيكتوريا	٢٨ يونيـــو ١٩٧٦
٣٠	جمهـورية الصـومال	Somali Democratic Republic .	٥٫١٢٠٫٠٠٠	مقديشيو	استقل الصومال الايطالى فى أول يوليو ١٩٦٠ واستقـل الصومال البريطـانى فى ٢٦ يونيـو ١٩٦٠

م	اسم الدولة باللغة العربية	اسم الدولة باللغة الانجليزية	عدد السكان	العاصمة	تاريخ الاستقلال بالكامل
٣١	جمهورية غانا	Republic of Ghana.	١٢٫٢٤٠.٠٠٠	أكـــرا	٦ مــــارس ١٩٥٧
٣٢	جمهورية غينيا	Republic of guinea.	٥٫٢٩٠.٠٠٠	كوناكرى	١٢ أكتوبر ١٩٥٨
٣٣	جمهورية غينيا الاستوائية	Republic of Equatorial guinea.	٣٨٠.٠٠٠	مالابو	١٢ أكتوبر ١٩٦٨
٣٤	جمهورية غينيا بيســـاو	Republic of guinea. Bissau	٥٩٠.٠٠٠	بيســـاو	٢٤ سبتمبر ١٩٧٣
٣٥	جمهورية الكميرون الاتحــــادية	United Republic of Cameron	٨٫٨٧٠.٠٠٠	ياوندى	أول ينــاير ١٩٦٠
٣٦	جمهورية الكونغو الشعبية	Peoples' Republic of Congo	١٫٦٢٠.٠٠٠	برازافيل	١٥ أغسطس ١٩٦٠
٣٧	جمهورية كينيا	Republic of Kenya.	١٧٫٨٦٠.٠٠٠	نيروبى	١٢ ديسمبر ١٩٦٣
٣٨	الجماهيرية العربية الليبيــــة	Libian Arab Jamahiria.	٣٫٢٢٠.٠٠٠	طرابلس	٢٤ ديسمبر ١٩٥١
٣٩	جمهورية ليبيريا	Republic of Liberia.	٢٫١١٠.٠٠٠	منروفيا	٢٦ يوليــو ١٨٤٧
٤٠	مملكة ليسوتو	Kingdom of Lesotho.	١٫٤١٠.٠٠٠	ماسيرو	٤ أكتوبر ١٩٦٦
٤١	جمهورية مالاجـــاشى	Malagashy Republic	٩٫٢٣٠.٠٠٠	تاناناريف	٦ يونيــو ١٩٦٠

م	اسم الدولة بالعربية	اسم الدولة بالانجليزية	عدد السكان (*)	العاصمة	تاريخ الاستقلال بالكامل
٤٢	جمهورية مالاوى (نياسالاند سابقا)	Republic of Malawi.	٦٫٢٧٠.٠٠٠	ليلونجوى	٦ يوليو ١٩٦٤
٤٣	جمهورية مالى	Republic of Mali..	٥٫٦٥٠.٠٠٠	باماكو	٢٢ سبتمبر ١٩٦٠
٤٤	جمهورية مصر العربية	Arab Republic of Egypt.	٤٤٫٦٧٠.٠٠٠	القاهرة	٢٨ فبراير ١٩٢٢
٤٥	المملكة المغربية	Kingdom of Morocco.	٢١٫٦٧٠.٠٠٠	الرباط	٢ مارس ١٩٥٦
٤٦	جمهورية موريتانيا الاسلامية	Islamic Republic of Mouritania.	١٫٧٣٠.٠٠٠	نواكشوط	٢٨ نوفمبر ١٩٦٠
٤٧	موريشس	Mauritius.	٩٥٠.٠٠٠	بورت لويس	١٢ مارس ١٩٦٨
٤٨	جمهورية موزمبيق الشعبية	Peoples' Republic of Mozambique.	١١٫٠٥٠.٠٠٠	مابوتو	٢٥ يونيو ١٩٧٥
٤٩	جمهورية النيجر	Republic of Niger.	٧٫٣٢٠.٠٠٠	نيامى	٣ أغسطس ١٩٦٠
٥٠	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	Fedral Republic of Nigeria.	٨٢٫٣٩٠.٠٠٠	لاجوس	أكتوبر ١٩٦٠
٥١	جمهورية ناميبيا	Republic of Namibia	يتراوح التقدير مابين ١٫٢٩٠.٠٠٠ إلى ١٫٥٠٠.٠٠٠	وندهوك	٢١ مارس ١٩٩٠

(*) أعداد السكان فى الجدول طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ - فيما عدا ناميبيا فتقدير عدد سكانها عند الاستقلال.

رقم الايداع بدار الكتب
٤٨٤٩/١٩٩٠
الترقيم الدولى
٩٧٧ - ٠٠ - ٣٠٣ - ٤

هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ يتناول عملية تقسيم القارة الأفريقية بين دول أوروبا فى فترة حاسمة من تاريخها تمتد بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩٠٢ أى نحو عشرين عاما تقريبا .

وقد تحول التنافس خلال تلك الفترة إلى « تخاطف » للاستيلاء عليها فانعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ لوضع ضوابط تقسيمها وكان أهمها مبدأين وضع اليد الفعلى ، والظهير الأرضى للساحل .

فكان على كل دولة استعمارية أن تجمع قبل غيرها أكبر قدر من المعاهدات مع الحكام المحليين لبسط حمايتها وإثبات وجودها الفعلى ، وأن تخطر الدول الموقعة على وثيقة برلين بامتداد ظهيرها الأرضى المواجه لنقاط ارتكازها على الساحل .

وكان حصيلة هذا التخاطف تكريس حدودها السياسية التى رسمت على عجل بالاستعانة أحيانا بخطوط الطول والعرض بشكل فريد مما وضع قيدا ثقيلا على انسجامها السياسى والبشرى ، كما وضع قيودا مماثلة بالنسبة لنموها الاقتصادى نتيجة عملية التجزئة ، فضلا عن تباين توجهاتها الثقافية .